



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية/ الدراسات العليا

المُفَاظَلَةُ اللُّغَوِيَّةُ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ

أطروحة قُدِّمَتْ

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات
لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في التربية/ اللغة العربية/ اللغة

من قبل

حيدر عبد الرسول حسين عوض

بإشراف

أ.د. علي عبدالفتاح الحاج فرهود

٢٠٢٢م

١٤٤٣هـ

**Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Education for Human Sciences**



The linguistic comparison of the commentators

**A Dissertation submitted
To the Council of the College of Education for Human
Sciences / University of Babylon As a partial fulfillment of the
Requirements for the Degree of Doctor Of philosophy in
Educational /Arabic language/ language**

**By:
Hayder Abdul Rasool Hussein Awadh**

**Supervised by
Prof. Dr. Ali Abdel Fattah ALhaju Farhud**

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ **(المُفاضلة اللغوية عند المُفسِّرين)** التي تقدّم بها الطالب **(حيدر عبد الرسول حسين عوض)** قد جرى بإشرافي في جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الإنسانية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة **(الدكتوراه)** في فلسفة في التربية/اللغة العربية/اللغة.

الأستاذ الدكتور

علي عبد الفتاح الحاج فرهود

المشرف

٢٠٢٢/ /

بناء على التوصيات المتوافرة أُرشِّح هذه الأطروحة للمناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

محمد عبد الحسن

رئيس قسم اللغة العربية

٢٠٢٢/ /

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على الأطروحة الموسومة
بـ(المفاضلة اللغوية عن المفسرين) وقد ناقشنا الطالب
(حيدر عبد الرسول حسين عوض) في محتوياتها وفي ما له علاقة بها. ونرى أنها جديرة
بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في التربية/اللغة العربية/اللغة، بتقدير (جيد جدًا عالٍ).

الإمضاء:

الإمضاء:

أ.د. نجاح فاهم صابر

أ.د. صباح عطوي عبود

عضوًا

رئيسًا

الإمضاء:

الإمضاء:

أ.د. شعلان عبد علي سلطان

أ.د. ميثم مهدي صالح

عضوًا

عضوًا

الإمضاء

الإمضاء

أ.د. علي عبد الفتاح الحاج فرهود

أ.م.د. أحمد كاظم عماش

عضوًا ومشرفًا

عضوًا

إجازة مجلس الكلية

أجاز مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة بابل بتاريخ / ٢٠٢٢/

أ.م.د. محمود محمد حسن الشمري

العميد وكالة

/ ٢٠٢٢/

التمهيد

المفاضلة: تعريفها، وأسسها، وصورها، وتأصيلها، والخلاف فيها

أولاً: المفاضلة لغة واصطلاحاً

ثانياً: صور المفاضلة في التفكير اللغوي

ثالثاً: تداخل المفاضلة مع مصطلحات أخرى

رابعاً: الألفاظ الدالة على المفاضلة

خامساً: أسس المفاضلة عند المفسرين

سادساً: صور المفاضلة عند المفسرين

سابعاً: الخلاف في جواز المفاضلة بين آيات القرآن الكريم

ثامناً: المفاضلة عند اللغويين والنحويين

تاسعاً: نظرية الأفضلية أو التفاضلية اللغوية عند الغربيين

أولاً: المفاضلة لغة واصطلاحاً

لغة:

من فَضَلَ: وهو ((أصل صحيح يدلُّ على زيادة في شيء، من ذلك الفضل: الزيادة والخير. والإفضال: الإحسان. ورجل مُفْضِل. ويقال: فَضَلَ الشيءُ يُفْضَلُ، وربما قالوا: فَضِلَ يُفْضَلُ، وهي نادرة^(١)))، والفَضْلُ: ((لزيادة أحد الشئيين على الآخر))^(٢)، وفَاضَلَ ((بين الشئيين مُفاضلةً وفِضالاً: أي حَكَمَ بالفضل لأحدهما))^(٣)، وقَيِّدُهُ بعضهم بأنَّه ((الزيادةُ على ما هو اللازم المقرَّر، لا مطلقاً. وبهذا اللحاظ يطلق على الخير والباقي والإحسان والشرف وترك شيء بعد الطعام وفواضل المال))^(٤)، وهو تقييد جيد، فليس كل زيادة فضلاً.

والتَّفَاضُلُ: ((التَّمَازِي في الفَضْلِ. وَفَضَّلَهُ: مَرَّاه. والتَّفَاضُلُ بين القوم: أن يكون بعضهم أَفْضَلَ من بعض. ورجل فاضِل: ذو فَضْلٍ. ورجلٌ مَفْضُولٌ: قد فَضَّلَهُ غيرُهُ))^(٥).

ومُفَاضَلَةٌ على وزن مُفَاعَلَةٌ، وهي تقتضي المشاركة بين طرفين أحدهما مُفَضَّلٌ والآخر مُفَضَّلٌ عليه، اشتركا في صفة وفُضِّلَ أحدهما على الآخر، ولهذا السبب اخترتُ هذا المصطلح وأثرته على غيره.

فلم أختَر (الأفضلية) لأنها لا تقتضي المشاركة، وفيها معنى الإطلاق، لحذف المفضل عليه، فضلاً عن استعمالها مصطلحاً للنظرية الغربية التي سأعرضها لاحقاً.

ولم أختَر (التفاضل) على الرغم من دلالاته على المشاركة؛ لأنه مصطلح شائع في علم الرياضيات^(٦)، فلم أَرِد أن يلتبس الأمر على القارئ المطلع، وإن قُيِّدَ بالجانب اللغوي.

(١) مقاييس اللغة: ٥٠٨/٤ (فضل).

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٦٣٩.

(٣) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٥٢٠٩/٥.

(٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٠٩/٩.

(٥) لسان العرب: ٥٢٤/١١ (فضل).

(٦) ينظر: مسرد معجم مصطلحات الرياضيات: ١٨.

واصطلاحًا

لم أجد للمفاضلة تعريفًا اصطلاحيًا فيما بين يدي من مظان، وإذا أردنا تعريفها في مجال ما نحن بصدده نقول: هي موازنة أو مقارنة بين تعبيرين أو أكثر، في صفة معينة، بهدف تفضيل أحدهما على الآخر، على أساسٍ معين.

وبناء على هذا التعريف فلا بدَّ من أن تشتمل المفاضلة على أربعة أركان هي: المُفضَّل، والمُفضَّل عليه، والصفة المراد التفضيل فيها، والأساس الذي تقوم عليه المفاضلة.

والغاية من المفاضلة فيها جانبان:

١- لغوي، يكون في بيان تفضيل لفظة على لفظة، أو تعبير على تعبير أو أسلوب على أسلوب، مع ذكر علة التفضيل.

٢- ديني، ويتمثل في الكشف عن الإعجاز القرآني، باستعماله الأفضل من اللغة دائمًا على مستوى الأفراد والتركيب، ومقارنته بكلام العرب شعرا ونثرا، وبالمقارنة تظهر الأفضلية له؛ لأنَّ المفاضلة قائمة على أساس علمي، والحُكم فيها موضوعي، فهي ليست نابعة من التعصُّب الديني، أو تطلق الأحكام هكذا من دون دليل.

ثانيا: صور المفاضلة في التفكير اللغوي:

اتَّخذت المفاضلة في التفكير اللغوي صورتين هما:

١- المفاضلة بين لغة وأخرى.

٢- المفاضلة في اللغة الواحدة، ولها صورتان:

أ- المفاضلة بين لهجات اللغة الواحدة.

ب- المفاضلة في اللغة الواحدة المشتركة.

وقد وقع الاختلاف قديماً وحديثاً في جواز هذه الصور، فأما المفاضلة بين لغة وأخرى فقال به معظم القدماء وبعض المحدثين من العرب وغيرهم، فمن القدماء: ابن قتيبة(ت: ٢٧٦هـ)^(١)، وابن جني(ت: ٣٩٢هـ)^(٢)، وابن فارس(ت: ٣٩٥هـ)^(٣)، وابن سنان الخفاجي(ت: ٤٦٦هـ)^(٤)،

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ١٧- ٢٣.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢٤٢/١، ٢٤٣.

(٣) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة: ١٦- ٢٥.

(٤) ينظر: سر الفصاحة: ٤٩- ٥٢.

ومن المحدثين: يوسف داود الخوري^(١)، وبلاي، وريفارول^(٢)، وهذا ما أنكرته اللسانيات الحديثة أيما إنكار؛ ونعنته بالتحيز اللغوي^(٣)، ففي نظرهم ((لا توجد لغات عليا ولغات دنيا))^(٤)، وأغلب هذه المفاضلات لا تخضع لأسس علمية، ومعظمها ينم عن دوافع دينية أو عرقية أو عاطفية، ولا يرون جدوى منها، فكلُّ ((أمة تؤمن بتفوق لغتها وتعدُّ الذي لا يتكلم هذه اللغة أعجمياً))^(٥).

وأرى أن هذا لا يمنع من وجود اختلاف في اللغات على مستوى الألفاظ والتراكيب بسببها ((تكون لغة مهياة بشكل أفضل من لغة أخرى لأغراض معينة، ومع ذلك فإنه لا يعني أنها أغنى أو أفقر بشكل جوهري من الأخرى))^(٦)، وليس ((من العلمية أن ننكر وجود هذه الإمكانية أو بعبارة أخرى أن ننكر أن اللغة اللاتينية أكثر نبلاً أو أفضل تعبيراً من لغة الهوتنتوت "Hottentot" أو من إحدى اللغات الأسترالية الخاصة بالسكان الأصليين))^(٧).

فلا مُسوغ لرفض المفاضلة بين اللغات - بحجة أن اللغة تمثل هوية الناطق بها، والمفاضلة بين اللغات تؤدي إلى تفضيل قوم وازدراء آخرين - إذ اللغة بنظرهم ((نتاج اجتماعي))^(٨)، وحالها ((حال جميع المخترعات البشرية))^(٩) فهي تخضع للمفاضلة، ولا سيما إذا كانت قائمة على أسس علمية وبعيدة عن الذاتية.

وأما المفاضلة بين لهجات اللغة الواحدة، فقد قال به أغلب القدماء من علماء العربية وأيدهم بعض المحدثين؛ ولا سيما تفضيلهم لهجة قریش على غيرها^(١٠). ولم ينكر ذلك علم اللغة

(١) ينظر: التمرنة في الأصول النحوية: ١٣ - ١٧.

(٢) ينظر: حرب اللغات والسياسة اللغوية: ١٠٦ - ١١٧.

(٣) ينظر: التحيز اللغوي مظاهره وأسبابه، حمزة بن قبلان المزيني، بحث منشور في مجلة جذور، ج ٥، م ٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(٤) حرب اللغات والسياسة اللغوية: ٧٥.

(٥) علم اللغة العام: ٢١٤، وينظر: حرب اللغات والسياسة اللغوية: ١٠٢، السياسة اللغوية في البلاد العربية: ٣٩.

(٦) اللغة وعلم اللغة: ٤٢/١.

(٧) المصدر نفسه: ٤٣/١.

(٨) علم اللغة العام: ٢٧.

(٩) اللغة، لفندريس: ٣٦.

(١٠) قال بذلك: الجاحظ في رسائله: ٢٣٨/٤، وابن فارس في الصحابي: ٣٣، والسيوطي في المزهري في علوم اللغة:

١٦٦/١، والرافعي في تاريخ آداب العرب: ٩٣/١، وطه حسين في من تاريخ الأدب العربي: ١١٨/١، ١١٩.

الحديث إذا لم تكن المفاضلة بصورة مطلقة^(١)، بل طَبَّقَ نظرية الأفضلية اللغوية الغربية على القراءات القرآنية الزاخرة باللهجات- كما سيذكر لاحقاً- بناء على مبدأ الخرق، فكل ما كانت اللهجة أقل خرقاً لقواعد اللغة فهي الفضلى، بشرط ألا تُخطأ لهجة على حساب الأخرى، فقالوا مثلاً في اللغة الانجليزية: ((كلُّ تنويعات اللغة الانجليزية تتقاسم قدراً متساوياً من الصحة، بمعنى أن كلا منها يجسد لغة كاملة المقومات لا لغة معيبة أو فاسدة، ولكنها في المقابل لا تتساوى في درجة أليقيتها لمقامات الكلام المختلفة))^(٢)، وهذا ما قال به ابن جني قبلهم: ((وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من رسلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنسأ بها. فأماً ردُّ إحداهما بالأخرى فلا))^(٣).

وأما الصورة الأخيرة- أي المفاضلة في اللغة المشتركة بغض النظر عن لهجاتها- فهو جائز مطلقاً، فكلُّ لغة فيها الفصح والأفصح، والبليغ والأبلغ، من الألفاظ والتراكيب والأساليب، والاختيار منها يخضع للتركيب والسياق، ومن ثم تكون المفاضلة على أساسهما.

وهذا ما صنعه علماء العربية عموماً- وسأذكر شواهد عدة في مبحث المفاضلة عند اللغويين والنحويين- والمفسرون على الخصوص، لكنهم اختلفوا في جواز المفاضلة بين آيات القرآن الكريم، منطلقين من جانب عقدي، وسأفصل القول في ذلك قريباً.

والخلاصة أن المفاضلة تجوز بكلِّ صورها بشرط أن تكون على أسس علمية واضحة ومحددة، وبعيدة عن الازدراء والانتقاص من أي لغة أو لهجة.

ثالثاً: تداخل المفاضلة مع مصطلحات أُخر:

مفهوم المفاضلة واسع وعمام يندرج تحته أكثر من مصطلح ويتداخل معه، ومن تلك المصطلحات: الترجيح، والاختيار، وعلل التعبير، والعدول، ولكن على نحو الدقة هناك فروق بينها:

(١) ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم: ٦٩.

(٢) اللسانيات مقدمة إلى المقدمات: ٣٧٢.

(٣) الخصائص: ١٠/٢.

فأما الترجيح فإنه: ((إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر))^(١)، فيكون بين دليلين متعارضين أو متناقضين، والمفاضلة أوسع منه؛ لأنها غير مقصورة على دليلين، بل تشمل كل طرفين أريد المفاضلة بينهما، وعلى هذا كل ((ترجيح مفاضلة، وليست كل مفاضلة ترجيحاً))^(٢). وأما الاختيار فهو ((طلب ما هو خير وفعله، وقد يُقال لما يراه الإنسان خيراً وإن لم يكن خيراً))^(٣)، فهو مفاضلة يلزمها طلب، ولا يلزم الطلب المفاضلة^(٤).

والفرق بين الترجيح والاختيار: أن الترجيح مقدمة ملازمة للاختيار، فلا يكون اختياراً من دون ترجيح، في حين أن الترجيح لا يقتضي الاختيار، فيمكن أن تُرجح بين دليلين، من دون أن تختار الراجح منهما.

والجدير بالذكر أن الترجيح يشيع في الآراء والأدلة، والاختيار يشيع فيهما وفي القراءات- وهذا ما أثبتته البحث في استقراء الألفاظ الدالة على المفاضلة- والمفاضلة تشمل جميع ما ذكر فهي أوسع؛ لأنها تشمل كل طرفين أو أكثر أريد المفاضلة بينهما، سواء أكانا دليلين أو رأيين أو قراءتين أو غيرها، على سبيل الاختيار أو عدمه.

ولما كان موضوع الدراسة هو المفاضلة التعبيرية لا الفكرية، أي المفاضلة بين تعبيرين أو أكثر، وليس بين الآراء والأدلة أو القراءات، التي لا يكون للاختيار فيها نصيب، اخترت مصطلح المفاضلة، ولم اختر مصطلح الترجيح أو الاختيار اللذين يناسبان المفاضلة الفكرية. وأما علل التعبير فتختلف عن المفاضلة بأمرين: في علل التعبير لا يشترط ذكر الكلام الذي لم يعبر به، أي: المفضل عليه، فهي تكتفي غالباً: بأنه عبر بكذا لأجل كذا. وأما في المفاضلة فلا بد من ذكر المفضل عليه. والأمر الآخر أنهما يختلفان بالمنطلق فالمفاضلة مبنية بالأساس على بيان الأفضل، وعلل التعبير معنية ببيان العلة من التعبير.

وأما مصطلح العدول أو الاتساع أو الانزياح، الذي هو ((خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبى قدرًا من الاطراد رقى بهما

(١) التعريفات للجرجاني: ٥٦.

(٢) المفاضلة بين القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (دراسة صوتية)، أطروحة دكتوراه لرياض رحيم ثعبان في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل لعام ٢٠١٤م: ٨.

(٣) الكليات للكفوي: ٦٢.

(٤) ينظر: المفاضلة بين القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: ١٠.

إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها^(١)، فيمكن اختلافه مع المفاضلة بأمر- وإن كان العدول من لفظ إلى آخر أو من تركيب إلى غيره تفضيلاً لأحدهما على الآخر، لعلة خاصة:-

١- العدول مبني على أساس المخالفة، فالمعدول إليه خالف أحد أمرين:

- مخالفة قاعدة معروفة في اللغة، كمجيء الصفة والحال مشتقين غالباً.
 - مخالفة ما يقتضيه التركيب والسياق، كالمطابقة في الخبر أو الصفة، والضمائر، وغيرها.
- وبعبارة أخرى يبحث العدول في ما خرج عن أصله فيسأل عن علته. وهذا غير ملزم في المفاضلة، فالمفضل عليه لا يشترط أن يكون مخالفاً لأصل.

٢- أن المفاضلة مبنية في الأساس على بيان الأفضل على وفق أساس معين، وأما العدول فلا يشترط فيه ذلك، إذ هو مبني على أساس أنه عدل من كذا إلى كذا لأجل كذا.

٣- الغالب في العدول أن يكون بصورة واحدة فقط من صور المفاضلة وهي المفاضلة المفترضة، وسيأتي بيانها، وأما باقي الصور كالمفاضلة بين آيات القرآن الكريم أو بين القرآن الكريم ولغة العرب فلا تدخلها غالباً.

وخلاصة ما تقدم أن الفرق الجوهرية بين المفاضلة والمصطلحات المذكورة أن المفاضلة ظاهرة في التفكير اللغوي في أذهان المفسرين، أي: إنها تتجلى في التفكير العقلي للغويين أنفسهم، وهم يدرسون اللغة ويوازنون بين استعمالاتها المختلفة، وهذا ما نجده عند بعضهم في عقد باب لها في كتبهم، كباب (هل في القرآن شيء أفضل من شيء)^(٢)، و(في أفضل القرآن وفاضله)^(٣)، على مستوى اللفظ والتركيب، وليس شرطاً أن تكون دراستهم في المفاضلة منطلقة من زاوية نظر المتكلم، فقد تستند المفاضلة إلى المتلقي أو السياق أو التركيب اللغوي أو عوامل أخرى.

وأما العدول فظاهرة في اللغة؛ إذ تتيح طبيعة اللغة العربية وقوانينها للمتكلم العدول من لفظ إلى لفظ، ومن تركيب إلى آخر، أو يكون العدول لأغراض بلاغية، أو قد يعدل الشاعر مثلاً من لفظ إلى آخر؛ بسبب ضرورة شعرية، كالكافية أو الوزن، فهذا النوع من العدول اضطر إليه الشاعر، وليس ناتجاً عن المفاضلة بين الألفاظ.

(١) البيان في روائع القرآن: ٧٧/٢.

(٢) ينظر: البرهان للزركشي: ٤٣٨/١ - ٤٤٨.

(٣) ينظر: الإتقان للسيوطي: ١٢٠/٤ - ١٣٥.

كذلك الحال في مصطلح الاختيار فهو مصطلح يعبر عن سعة العربية التي تتيح للمتكلم الاختيار ومثلها علل التعبير أو الاختيار فهي علل من جهة المتكلم يعدل من تعبير إلى آخر، ويختار ما يناسبه من ألفاظ وتراكيب، ويعبر بما يراه مناسباً تبعاً للتركيب والسياق. وأما الترجيح فهو ظاهرة في الفكر النحوي؛ إذ يرجح النحوي أو المفسر وجهها على وجه أو رأياً على آخر لأسباب عقلية أو عقلية.

وأما في المفاضلة فالمفسر أو اللغوي يفاضل بين ما تكلم به المتكلم على وفق أساس معين، ويستعين بما ذكر من مصطلحات في ذلك، فالمفاضلة تشملها كلها، إذ بينها عموم وخصوص، فكل اختيار وترجيح وعلل تعبير وعدول وترجيح هو مفاضلة، وليس كل مفاضلة ذلك.

رابعاً: الألفاظ الدالة على المفاضلة:

استعمل المفسرون ألفاظاً دلت على المفاضلة اللغوية بُنيتْ على صيغة (أفعل) الدالة على ((المبالغة والمفاضلة))^(١)، ومن تلك الألفاظ: أفضل، وأحسن، وأرجح، وأقوى، وأبلغ، وأطف، وأجود، وأكثر، وبعد البحث والاستقراء يمكن أن نصنفها على ثلاثة أقسام:

١- ألفاظ دلت على المفاضلة بين القراءات، والغالب يستعمل فيها: أجود، وبعده في الكثرة: أكثر، وأحسن.

٢- ألفاظ دلت على المفاضلة بين الآراء، وأشيعها: أرجح، وبعده: أقوى، وأفضل.

٣- ألفاظ دلت على المفاضلة في التعبير، والأغلب الأعم فيها: أبلغ.

وهي استعمالات في غاية الدقة، فشيوع (أجود) مع القراءات^(٢)؛ لأنَّ القراءة أداء والأداء يقتضي الجودة، قال ابن منظور (ت: ٧١١هـ): ((جَادَ جَوْدَةً وَأَجَادَ: أَتَى بِالْجَيِّدِ مِنَ الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ. وَيُقَالُ: أَجَادَ فُلَانٌ فِي عَمَلِهِ وَأَجُودٌ وَجَادَ عَمَلُهُ يَجُودُ جَوْدَةً))^(٣).

(١) الخصائص لابن جني: ٣/٣٣٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٤٩، ١٩٨، ٢٠٠، ١٨٥/٢، ٢٦٩/٣، معاني القرآن للأخفش: ١/٦٩، ١٥٥، ١٩٨، ٢١٤، ٢٣٧، ٥١٧/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٥٦، ١٣٩، ١٥٠، ١٨١، ٢٧٣، ٣٩٠، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: ١/٢٥٥، النكت في القرآن الكريم: ١٩٣، إبراز المعاني من حرز الأماني: ٧١، ١١٤، ١٧١، ٢٤٠، ٧١٦.

(٣) لسان العرب: ٣/١٣٥ (جود).

واستعمال (أرجح) مع الآراء^(١)، لأنَّ الرأي من الأفعال الفكرية، ومنه أفعال الرُّجحان- التي هي نوع من أفعال القلوب-: حسب وظن وخال وزعم وعدَّ، ((فهذه الأفعال معانيها قائمة بالقلب))^(٢)، وتشيع في الرأي والاعتقاد.

واستعمال (أبلغ) مع التعبير، لأنَّ الغرض منه الإيصال، ومعنى (بلغ) هو ((الوصول إلى الشيء))^(٣)، ومنه البلاغة، لذا حَسُنَ استعماله معه أيما إحسان، وقد شاع في هذا البحث كثيرًا، وهو يفسر لنا ارتباط المفاضلة بالإعجاز الذي عرّفوه بـ ((أن يؤدي المعنى بطريق هو أبلغ من جميع ما عداه من الطرق))^(٤) فلم يقولوا: أحسن أو أرجح أو أجود أو غيرها من ألفاظ المفاضلة.

خامسا: أسس المفاضلة عند المفسرين:

إن المفاضلة هي موازنة وإصدار حكم بأفضلية تعبير على آخر، وإذا كان فيها إصدار حكم فلا بد أن يكون مبنياً على أساس ودليل، وإلا كان الكلام بعيداً عن العلمية وأقرب إلى الذاتية، ومن الأسس التي اعتمدها المفسرون في المفاضلة اللغوية هي:

١- الأساس الصوتي

٢- الأساس الصرفي

٣- الأساس النحوي

٤- الأساس الدلالي

٥- الأساس السياقي

٦- الأساس البلاغي

وقد تكفّلت أفصل البحث ببيانها وتفصيلها، إلا الأساس الصوتي؛ إذ لم أجد له مادة تذكر وتنهض للدراسة، وأغلب ما وجدته فيه التفضيل بين القراءات، وقد بُحث في أطروحة مستقلة^(٥).

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٢١/١، ٤٠٨، ٨٢/٢، ١٩٩، ٣٢٠، ٣٣٢/٣، التسهيل لعلوم التنزيل: ٣٣٤/٢، البحر المحيط: ٢٧/١، ٢٩، ١٢٧، ٢٨٨، ٣٢٣، ٦٥١، الدر المصون: ٨٧/١، ٤٢٤/٢، ٤٦٩، الجواهر الحسان: ٣٦٣/٢، ٤٤٠.

(٢) اللحة في شرح الملح: ٣٣٨/١.

(٣) مقاييس اللغة: ٣٠١/١ (بلغ).

(٤) التعريفات للجرجاني: ٣١.

(٥) بحثها د. رياض رحيم ثعبان في أطروحته: المفاضلة بين القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (دراسة صوتية) في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، عام ٢٠١٤م.

وإلا الأساس البلاغي، لأنه لا يقع ضمن إطار البحث، وذكرته هنا من باب عرض أهم الأسس التي اعتمدها المفسرون في المفاضلة.

سادسا: صور المفاضلة عند المفسرين:

اتَّخَذَتِ المفاضلة عند المفسرين صورًا عدة، كان القرآن الكريم أحد طرفيها في كل الصور، وأما الطرف الآخر فكان أحد أمور هي:

١- المفاضلة بين بعض القرآن الكريم وبعضه الآخر

وقع الخلاف بين العلماء في جواز هذه الصورة من المفاضلة، أي جواز مفاضلة آيات القرآن الكريم بعضها على بعض، فبعضهم جَوَّزها، والآخر منعها، وقد فصلت ذلك في مبحث الخلاف في جواز المفاضلة بين آيات القرآن الكريم.

٢- المفاضلة بين القراءات القرآنية

مثلما وقع الخلاف في التفضيل بين آيات القرآن الكريم، وقع الخلاف في تفضيل القراءات القرآنية بعضها على بعض أيضا، ولكن ليس بالحدة التي وقعت في المفاضلة الأولى، ومن أشد المعارضين أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ) الذي قال: ((وإنما يجوز اختيار بعض القراءات على بعض؛ لبيئونة المختارة على غيرها بزيادة معنى أوجب لها الصحة دون غيرها. وأما إذا كانت المعاني في جميعها متفقة، فلا وجه للحكم لبعضها بأنه أولى أن يكون مقروءا به من غيره))^(١) فمنع المفاضلة بينها إذا كانت بمعنى واحد، وجَوَّزها إذا اختلفت معنى.

ورفض أيضا أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٧هـ) المفاضلة بينها مطلقا بقوله: ((والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحَّت القراءتان عن الجماعة أن لا يُقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنَّهما جميعًا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رحمهم الله ينكرون مثل هذا))^(٢)، فكان أشد من الطبري في ذلك؛ إذ رفض المفاضلة بينها وإن اختلفت معانيها بقوله: ((وهذه القراءات إذا اختلفت معانيها لم يجز أن يُقال: إحداهما أجود من الأخرى))^(٣). وردَّ على الفراء (ت: ٢٠٧هـ) تفضيله بينها بقوله: ((وهذا ما يُنكر على الفراء أن يُقال للقراءات التي قد

(١) جامع البيان: ١٣٦/٥ - ١٣٧.

(٢) إعراب القرآن: ٦٢/٥.

(٣) المصدر نفسه: ٣٤٣/٣.

روتها الجماعة عن الجماعة: هذه أجود من هذه؛ لأنّها إذا روتها الجماعة عن الجماعة قيل: هكذا أنزل؛ لأنّهم لا يجتمعون على ضلالة، فكيف تكون إحداها أجود من الأخرى؟^(١).
ولكنهما ناقصًا أنفسهما بالمفاضلة بينهما، بل تجاوزا إلى ردّ إحدى القراءتين في عشرات المواضع من كتبهما^(٢).

والراجح أنّه تجوز المفاضلة بينها مطلقًا، سواء أكانت سبعية أم عشرية، أم غيرها، وبغض النظر إن اختلفتا معنى أو اتفقتا؛ ذلك لأمر:
أ- أنّ الصحابة^(٣) والقراء السبعة^(٤)، والفقهاء^(٥)، فاضلوا بين القراءات، وقد وردت أدلّة فقهية تؤيد ذلك^(٦).

ب- توحيد عثمان بن عفان (ت: ٣٥هـ) الأمة على مصحف واحد وحرّق باقي المصاحف، وقيل: إنه جمعها على لهجة قريش^(٧)، وعمله هذا بحد ذاته مفاضلة واختيار.

ت- تقسيم القراءات إلى سبع وعشر وأربع عشرة أمانة على المفاضلة بينها، فالسبعية مفضّلة على العشرية، والعشرية على غيرها وهكذا، وصرّح ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ) بالترتيب بين القراء وصنّفهم على منازل بحسب قراءتهم^(٨).

ث- أن اختيار القارئ- سواء أكان من السبعة أم من غيرهم- لقراءته دليل على تفضيله لها من دون سواها.

ج- أن وضع شروط لقبول القراءة وردّها^(٩) هو تفضيل إحداها على الأخرى.

(١) إعراب القرآن: ١٣٦/٤.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٥٥١/٤، ٤٨٥/٩، ٤٦/٢١، إعراب القرآن للنحاس: ١٠١/١، ١٠٥، ١٠٧، معاني القرآن للنحاس: ٢٦٧/١، ٦٣٤/٢، ٦٥٤، ١١٣٦، وينظر: المفاضلة بين القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: ١٢-١٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٣١٣/١-٣١٤، المحتسب لابن جني: ١١٣/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٠٦/١، السبعة في القراءات: ٦٧٥، معاني القرآن للنحاس: ٧٢٥/٢، المحتسب: ٧٣/١.

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١١٣/٤، البحر المحيط في أصول الفقه: ٣٧٦/١.

(٦) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٢١١/٢، فتاوى الخليلي على مذهب الشافعي: ٥٥/١.

(٧) ينظر: جامع البيان: ٦٠/١.

(٨) ينظر: السبعة في القراءات: ٤٥-٤٦.

(٩) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات: ٥١.

ح-مفاضلة أغلب علماء العربية من مفسرين ونحويين بين القراءات دليل على جوازها، وهم أعلى شأنًا من أن يجمعوا على فعل أمر محرّم^(١).

ومن أمثلة المفاضلة بين القراءات على أساس صوتي، ما ذكره ابن خالويه(ت: ٣٧٠هـ) في المفاضلة بين التفخيم والإمالة بقوله: ((فأما قوله: ﴿رَأَى الشَّمْسَ﴾^(٢) وما شاكله مما تستقبله ألف ولام فالوجه فيه التفخيم، والإمالة مطروحة؛ لأنها إنما استعملت من أجل الياء، فلما سقطت الياء لفظًا؛ لالتقاء الساكنين سقط ما استعمل من أجل لفظها إلا ما روي عن بعضهم: أنه كسر الراء وفتح الهمزة؛ ليدل على أن أصل الكلمة ممالً، وهذا ضعيف، والوجه ما بدأنا به^(٣).

ومن المفاضلة المبنية على أساس صرفي ما قاله مكّي بن أبي طالب(ت: ٤٣٧هـ) في تفضيل قراءة التشديد من قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّنِينَ﴾^(٤): فقهاء علماء بعلم الكتاب الكتاب ودرسكم إيّاه. هذا على قراءة من خَفَّف. ومن شَدَّد فمعناه: بتعليمكم الكتاب ودرسكم إيّاه، وكل معلّم عالم، وليس كل عالم معلّمًا، فالتشديد أعم وأبلغ وأمدح^(٥).

ومن المفاضلة المبنية على أساس نحوي ما قيل في رفع (الأرض) ونصبها من قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾^(٦): ((القراءة على نصب (الأرض)، على معنى: ودحا ودحا الأرض بعد ذلك، وفسر هذا المضمّر فقال: (دَحَاهَا)، كما تقول: ضربت زيدا وعمرا أكرمته. وقد قرئت (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) على الرفع بالابتداء. والنصب أجود، لأنك تعطف بفعل على فعل أحسن، فيكون على معنى بناها^(٧).

(١) ينظر: المفاضلة بين القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: ١٣ - ١٦.

(٢) سورة الأنعام: ٧٧.

(٣) الحجّة في القراءات السبع: ١٤٣.

(٤) سورة آل عمران: ٧٩.

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٠٥٨/٢، وينظر: الدر المصون: ٢٧٧/٣.

(٦) سورة النازعات: ٣٠.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٨٠/٥.

ومن المبنيّ على أساس دلالي معجمي ما قيل في تفضيل قراءة (كثير) على (كبير) في قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾^(١): ((من قرأ بالثناء فقراءته مختارة، لأن الكثرة تشتمل على العظم والكبر، والكبر والعظم لا يشتمل على الكثرة، فبالثناء أعم وأولى. وكل ما كثر فقد عظم وليس كل ما عظم بكثير، فوصف الإثم بالكثرة أبلغ من وصفه بالعظم))^(٢).

ولم أتطرق في البحث إلى المفاضلة بين القراءات؛ لأنها استوفيت بحثاً من جميع مستوياتها: الصوتية والصرفية والنحوية^(٣)، وذكرتها هنا من باب استيفاء جوانب الموضوع.

٣- مفاضلة القرآن الكريم على الحديث الشريف:

هذا النوع قليل جداً، ولعل الندرة متأثرة من تحرج المفسرين في المفاضلة، فعلى الرغم من أن كلام الله تعالى أفضل من كل كلام، لكن كلام رسول ﷺ من كلامه سبحانه، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٤)، ومن تلك المفاضلة ما قيل في

(١) سورة البقرة: ٢١٩.

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٧١٤/١.

(٣) من الدراسات التي عنيت بذلك:

- المفاضلة بين القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (دراسة صوتية)، لرياض رحيم ثعبان أطروحة دكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، عام ٢٠١٤م.
- توجيه الشاهد القرآني في معاني القرآن وإعرابه للزجاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية، لأحمد عبد المجيد حمد، رسالة دكتوراه، في كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، عام ٢٠١٥م، وأغلبها في القراءات القرآنية.
- عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنية الشاذة دراسة وصفية تحليلية، لرائدة علي محمد، رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، عام ٢٠١٦م.
- توجيه التراكيب القرآنية في معاني القرآن للفراء بين الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية، لسالم عايد صباح، رسالة دكتوراه في كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، عام ٢٠١٦م. ومعظمها في القراءات القرآنية.
- الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس في توجيه الشواهد القرآنية في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية، لبدر سند مليح، رسالة دكتوراه في كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، عام ٢٠١٦م، وأغلبها في القراءات القرآنية.
- نظرية الأفضلية النحوية في القراءات القرآنية (ظاهرة الحذف أمودجا)، لرائدة مرشدة ويحيى عابنة، بحث منشور في مجلة المنارة للبحوث والدراسات، م ٢٢، ١٤، ٣١ آذار ٢٠١٦م: ٣٥-٦٧.
- أسس المفاضلة الصرفية في القراءات القرآنية حتى نهاية القرن السادس الهجري لمحمد نظام سامي، أطروحة دكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، عام ٢٠٢٠م.

(٤) سورة النجم: ٣، ٤.

قوله ﷺ لمن قتل نفسه: ((فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: بَادِرْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ))^(١):
وَأَبْلَغُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا ﴾^(٢) فَهَذَا وَعِيدٌ مُقَيَّدٌ بِالْخُلُودِ وَالتَّأْيِيدِ، مَعَ انْقِطَاعِهِ قَطْعًا بِسَبَبٍ مِنَ الْعَبْدِ وَهُوَ التَّوْحِيدُ^(٣).

فَقَاصِلٌ بَيْنَهُمَا بِلِحَازٍ أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَذْكَرْ فِيهِ قَيْدُ التَّأْيِيدِ، بَلْ حَرَمَانَ الْجَزَاءِ فَقَطْ، وَأَمَّا
الآيَةُ فَذَكَرَتْ الْعُقُوبَةَ وَقَيَّدَتْهَا بِالتَّأْيِيدِ، فَضَلًّا عَنْ أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَذْكَرْ فِيهِ نَوْعُ الْعُقُوبَةِ بَلْ حَرَمَانَ
الْجَزَاءِ فَقَطْ، وَأَمَّا فِي الْآيَةِ فَذَكَرَتْ الْعُقُوبَةَ، وَهَذَا أَبْلَغُ فِي الْوَعِيدِ.

٤- مفاضلة القرآن الكريم على كلام العرب (نثرًا وشعرًا):

تحدّى الله تعالى العرب وغيرهم بالإتيان بمثل القرآن الكريم، أو بعشر سور، أو بسورة
واحدة منه، فجاءت هذه المفاضلة لبيان قدرة الله سبحانه في ذلك وأفضلية كلامه، ومن المفاضلة
نثرًا ما قيل في المفاضلة بين قوله تعالى: ﴿الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾^(٤) وقول العرب: ((الْقَتْلُ أَنْفَى
لِلْقَتْلِ))^(٥)، فذكروا المفاضلة بينهما من وجوه عدة جمعها الألووسي في ثلاثة عشر وجهًا:

((الأول: قلّة الحروف، فإنّ الملفوظ هنا عشرة أحرف - إذا لم يعتبر التنوين حرفًا على حدة -
وهناك أربعة عشر حرفًا.

الثاني: الاطراد، إذ في كلّ قصاص حياة، وليس كل قتل أنفى للقتل، فإنّ للقتل ظلمًا أَدْعَى
لِلْقَتْلِ.

الثالث: ما في تنوين حياة من النوعية أو التعظيم.

الرابع: صنعة الطباق بين القصاص والحياة، فإنّ القصاص تقويت الحياة، فهو مقابلها .

الخامس: النص على ما هو المطلوب بالذات - أعني الحياة - فإن نفي القتل إنما يطلب لها لا
لذاته.

(١) صحيح البخاري: ١٤٦/٤.

(٢) سورة الجن: ٢٣.

(٣) تفسير المنار: ٨٢/٨.

(٤) سورة البقرة: ١٧٩.

(٥) مجمع الأمثال: ١٠٥/١.

السادس: الغرابة من حيث جعل الشيء فيه حاصلاً في ضده، ومن جهة أن المظروف إذا حواه الظرف صانه عن التفرق، فكان القصاص فيما نحن فيه يحمي الحياة من الآفات.

السابع: الخلو عن التكرار مع التقارب، فإنه لا يخلو عن استبشاع، ولا يعد رد العجز على الصدر حتى يكون محسناً.

الثامن: عذوبة اللفظ وسلاسته حيث لم يكن فيه ما في قولهم من توالي الأسباب الخفيفة إذ ليس في قولهم: حرفان متحرّكان على التوالي إلا في موضع واحد، ولا شك أنه ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان، وأيضا الخروج من الفاء إلى اللام أعدل من الخروج من اللام إلى الهمزة؛ لبعد الهمزة من اللام، وكذلك الخروج من الصاد إلى الحاء، أعدل من الخروج من الألف إلى اللام.

التاسع: عدم الاحتياج إلى الحيثية، وقولهم : يحتاج إليها.

العاشر: تعريف القصاص بلام الجنس الدالة على حقيقة هذا الحكم المشتمة على الضرب والجرح والقتل وغير ذلك، وقولهم : لا يشملهم.

الحادي عشر: خلوه من أفعال الموهوم أن في الترك نفيا للقتل أيضاً.

الثاني عشر: اشتماله على ما يصلح للقتال وهو الحياة، بخلاف قولهم، فإنه يشتمل على نفي اكتنفه قتلان، وإنه لما يليق بهم.

الثالث عشر: خلوه عما يوهمه ظاهر قولهم من كون الشيء سببا لانتفاء نفسه- وهو محال إلى غير ذلك- فسبحان من علّت كلمته، وبهرت آيته^(١).

فشملت المفاضلة بينهما على أسس المفاضلة كلها من صوت، وصرف، ونحو، ودلالة، وبلاغة، وسياق.

وعلى الشعر ما قيل في المفاضلة بين قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ

فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٢) وَقَوْلِ الْقَطَامِيِّ (ت نحو: ١٣٠هـ):

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا^(٣)

(١) روح المعاني: ٤٨٤/١، وينظر: التبيان للطوسي: ١٠٥/٢، مفاتيح الغيب: ٢٢٩/٥-٢٣٠، تفسير المنار: ١٠٧/٢.

(٢) سورة إبراهيم: ١٠.

(٣) ديوان القطامي: ٣٧.

ففي الآية ((اسْتَفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ. وَمَوْرِدُ الْإِنْكَارِ هُوَ وُقُوعُ الشَّكِّ فِي وُجُودِ اللَّهِ، فَقَدِمَ مُتَعَلِّقُ الشَّكِّ لِإِلَهْتِمَامِ بِهِ، وَلَوْ قَالَ: أَشْكُ فِي اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذَا الْوَقْعُ))^(١) وقول الشاعر ((أبلغ له لو أمكنه أن يقول: أبعد رد الموت عني كُفْرًا))^(٢).

٥- مفاضلة القرآن الكريم على الكلام المفترض:

من أكثر صور المفاضلة التي شاعت عند المفسرين هذه الصورة؛ لسهولة فهمها فلا تحتاج إلى البحث والتنقيب للحصول على الكلام المشابه للمفضل عليه، فالمفسر يأتي بالكلام المفترض من عنده ويفاضله مع القرآن الكريم، فضلاً عن أنه لا حرج دينياً فيها. وما يُميزها غلبة طابع الصنعة عليها. وأمثلتها في الرسالة كثيرة جداً.

وبناء على ما تقدّم من عرض للمفاضلة عند المفسرين تبين أنها تصلح أن تكون نظرية متكاملة لدراسة اللغة في جميع مستوياتها، مفرداتها وتراكيبها، كل ذلك مبني على أسس علمية محكمة وشاملة لكل مستويات اللغة، ومن تلك الأسباب:

- ١- شمول نظرية المفسرين لكل مفردات اللغة وتراكيبها، سواء أكان فيها خرق لقواعد اللغة أم لا، وقصور نظرية الأفضلية الغربية-سنتحدث عنها مفصلاً في المبحث الثاني- عن الكلام الذي ليس فيه خرق، فهي مقتصرة على الكلام الذي فيه خرق للقيود القواعدية بحسب تعبيرهم، وبالنتيجة فهي لا تصلح للتطبيق في دراستنا هذه، لأن المفاضلة في موضوع دراستنا بين كلامين صحيحين فصيحين ليس فيهما أي خرق لقاعدة، وكل ما في الأمر أن أحدهما أفضل أو أبلغ من الآخر من ناحية أنه أنسب، وليس لخلل أو خرق في الأول.
- ٢- شمولها لكل مستويات اللغة: الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، فضلاً عن السياق والبلاغة.

٣- تضمّنت المفاضلة صوراً عدة، ولم تقتصر على صورة واحدة.

سابعاً: الخلاف في جواز المفاضلة بين آيات القرآن الكريم

القرآن الكريم هو أبلغ نصّ عرفته العربية، وكيف لا؟ وهو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقائله الذي خلق كل شيء بقدر، لذا تحرّج كثير من العلماء من المفاضلة بين آياته، وبعضهم جوّزها، على تفصيل:

(١) التحرير والتنوير: ١٩٨/١٣.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

١- ذهب ابن راهويه (ت: ٢٣٨هـ)^(١)، والبيهقي (ت: ٤٥٨هـ)^(٢)، والغزالي (ت: ٥٠٥هـ)^(٣)، وعلي بن عقيل البغدادي (ت: ٥١٣هـ)^(٤)، وأبو بكر بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، والقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ)^(٥)، والقرطبي (ت: ٦٧١هـ)^(٦)، والنووي (ت: ٦٧٦هـ)^(٧)، والتهانوي (ت: ١١٥٨هـ)^(٨)، والقاضي عبد النبي الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ)^(٩)، إلى جواز المفاضلة وأن ((اتصاف القرآن بكونه في أعلى مرتبة البلاغة بالنسبة إلى ما سواه لا ينافي أن يكون بعض سوره أبلغ من بعض))^(١٠)، مستندين إلى قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾^(١١)، وما ورد من أحاديث في تفضيل بعض السور والآيات على بعض^(١٢)، فالتفضيل عندهم من حيث المعاني لا من حيث الصفة والذات^(١٣)، فمثلاً آية ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] وآية الكرسي، وآخر سورة الحشر، وسورة الإخلاص من الدلالات على

(١) ينظر: الاستنكار لابن عبد البر: ٥١٢/٢.

(٢) ينظر: التحبير شرح التحرير: ٣٠٢٥/٦ - ٣٠٢٨.

(٣) ينظر: جواهر القرآن: ٦٢ - ٦٣.

(٤) ينظر: الواضح في أصول الفقه: ٢٦١/٤ - ٢٦٣.

(٥) ينظر: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: ١٣٥/١.

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٠٩/١.

(٧) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي: ٩٤/٦.

(٨) ينظر: كشف اصطلاحات الفنون: ٩٠٤/١.

(٩) ينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ٢٣/١.

(١٠) كشف اصطلاحات الفنون: ٩٠٤/١.

(١١) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٢) وردت أحاديث كثيرة في فضل سور: (الفاتحة) و(التوحيد) و(الكافرون) و(الزلزلة)، و(آية الكرسي)، بألفاظ متعددة: (أعظم سورة) و(أفضل سورة) و(أعظم آية) و(نصف القرآن) و(ثلث القرآن) و(ربع القرآن) وغيرها من الألفاظ التي تدل على المفاضلة. ينظر: صحيح البخاري: ١٠٣/٦ - ١٠٥، ٢٢١/٧، صحيح مسلم: ١٩٨/٢ - ٢٠٠، سنن ابن ماجه: ١٢٤٢/٢ - ١٢٤٥، تفسير العياشي: ٢٠/١، الكافي: ٦٢١/٢.

(١٣) ينظر: فتح الباري: ١٢٠/٨، عمدة القاري: ٨١/١٨، فيض القدير: ١٢٩/٣.

وحدانيته وصفاته ليس موجودا مثلا في ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد: ١] وما كان مثلها^(١). فالمفاضلة من حيث المعنى والموضوع.

٢- ذهب مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ)، وأبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، وأبو بكر الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)^(٢)، وابن بطال (ت: ٤٤٩هـ)^(٣)، إلى عدم جواز التفضيل؛ لأن (الأفضل يُشعر بنقص المفضل، والذاتية في الكل واحدة، وهي كلام الله، وكلام الله تعالى لا نقص فيه)^(٤)، وما ورد من آية ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾^(٥)، وفي بعض الأحاديث من تفضيل بعض السور على بعض فراجع إلى الأجر والمنفعة للمتعبدين، أو (أن يكون أعظم بمعنى سورة عظيمة كما قيل: الله أكبر، بمعنى: كبير، وكما قيل في اسم الله الأعظم بمعنى: عظيم)^(٦).

٣- رأي القاضي شمس الدين الخوي (ت: ٦٣٧هـ)، الذي أجاب عن جواز التفضيل بقوله: ((جَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ لِقِصُورِ نَظَرِهِمْ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ: هَذَا الْكَلَامُ أْبْلَغُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ لَهُ حَسَنٌ وَلَطْفٌ، وَذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ لَهُ حَسَنٌ وَلَطْفٌ، وَهَذَا الْحَسَنُ فِي مَوْضِعِهِ أَكْمَلُ مِنْ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

فإن من قال: إن ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٧) أبلغ من ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ يجعل المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب، وبين التوحيد والدعاء على الكافرين، وذلك غير صحيح، بل ينبغي أن يقال: ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ دعاء عليه بالخسران، فهل توجد عبارة للدعاء بالخسران أحسن من هذه! وكذلك في ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾، لا توجد عبارة تدل على الوحدانية أبلغ منها، فالعالم إذا نظر إلى ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ في باب الدعاء

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١١٠/١.

(٢) ينظر: الإتيان في علوم القرآن: ١٣٦/٤، الزيادة والإحسان في علوم القرآن: ٢٢٠/٢.

(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن البطال: ٢٤٦/١٠.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ١٠٩/١.

(٥) سورة البقرة: ١٠٦.

(٦) شرح صحيح البخاري لابن البطال: ٢٤٦/١٠.

(٧) سورة الإخلاص: ١.

والخسران، ونظر إلى ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ في باب التوحيد لا يمكنه أن يقول: أحدهما أبلغ من الآخر، وهذا القيد يغفل عنه بعض من لا يكون عنده علم البيان^(١).

وهو الرأي الراجح والذي أميل إليه، فكل سورة وآية هي أبلغ وأفضل من غيرها في موضوعها وموضعها بناء على مبدأ الملاءمة أو المناسبة أو الحكمة، ونُرجِّح مصطلح الحكمة لأنَّه مصطلح قرآني، فالله سبحانه حكيم، والحكيم هو ((الذي يُحْكِمُ الْأَشْيَاءَ وَيَتَّقِنَهَا))^(٢)، ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾^(٣)، وقد جاء وصف الحكيم مع القرآن الكريم في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، فوصف الله سبحانه كتابه بالحكيم فقال: ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾^(٤)، ووصف به آياته فقال: ﴿ الرَّ كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾^(٥)، وقال أيضا: ﴿ تَحْكُمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(٦)، وجاء الحكيم الحكيم مع تنزيله بقوله: ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۗ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾^(٧)، ومع تلقيه بقوله: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾^(٨)، ومع بيان آياته بقوله: ﴿ وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(٩)، وقوله: ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(١٠).

(١) البرهان للزركشي: ٤٤٠/١.

(٢) لسان العرب: ١٤٠/١٢ (حكم).

(٣) سورة الرعد: ٨.

(٤) سورة الزخرف: ٤.

(٥) سورة هود: ١.

(٦) سورة الحج: ٥٢.

(٧) سورة فصلت: ٤٢.

(٨) سورة النمل: ٦.

(٩) سورة النور: ١٨.

(١٠) سورة النور: ٥٩.

فالتعبير القرآني مبني على مبدأ الحكمة والقصد، لأنّه كلام أحكم الحاكمين، فكل لفظ وضع في موضعه المناسب له، ((فهذا اللفظ ههنا أبلغ وذلك اللفظ هناك أبلغ))^(١)، ولا يوجد تعبير تعبير أبلغ من تعبير، فكلُّ أبلغ في موضعه وموضوعه.

وفيما يأتي بعض الآيات الكريمة التي فاضل بينها المفسرون ومناقشتها:

فمن المفاضلة القائمة على أساس صرفي ما قاله الراغب الأصفهاني في تفضيل قوله تعالى: ﴿وَلَيْكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾^(٢) على قوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٣)، وأنه ((أبلغ في الذمّ؛ لأنّه نفى وقوع شكر منهم، وشكور هنا مبالغة، وقد لا يكون شكوراً من كان شاكراً))^(٤)، ففاضل بين يشكر وشكور، والراجح أن كل لفظ أبلغ في موضعه، فاستعمل مع (أكثر الناس) الفعل ونفيه (لا يشكر)، والفعل يدل على الحدوث، أي: إن أكثرهم لا يصدر منهم هذا الفعل، وأما مع (عبادي) فاستعمل صيغة المبالغة (قليل) و(شكور) وهي تدل على الكثرة والمبالغة في الفعل، فهم يشكرون الله، ولكنهم ليسوا كثيري الشكر. فناسب الفعل الناس، وناسبت صيغة المبالغة العباد، ولا يصح استعمال أحدهما مكان الآخر، فمن لا يشكر كيف يكون شكوراً؟ فالفعل منتفٍ من أساسه، فضلاً عن المبالغة فيه.

ومنها المبني على أساس نحوي قول محمود بن حمزة الكرمانني(ت: ٥٠٥هـ) في المفاضلة بين قوله تعالى: ﴿أَسْلُكَ يَدَكَ﴾^(٥) و﴿وَأَدْخَلَ يَدَكَ﴾^(٦): ((خُصَّتْ هَذِهِ السُّورَةُ بِأَدْخَلَ لِأَنَّهُ أْبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ: {أَسْلُكَ}، لِأَنَّ {أَسْلُكَ} يَأْتِي لِأَزْمَا وَمْتَعْدِيَا {وَأَدْخَلَ} مُتَعَدِّ لَا غَيْرَ، وَلِأَنَّ فِي هَذِهِ السُّورَةِ ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ﴾^(٧) أَي مَعَ تِسْعِ آيَاتٍ مُّرْسَلًا إِلَى فِرْعَوْنَ وَخُصَّتِ الْقِصَصُ

(١) مفاتيح الغيب: ٦٤/٢٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٤٣.

(٣) سورة سبأ: ١٣.

(٤) تفسير الراغب الأصفهاني: ٥٠١/١.

(٥) سورة القصص: ٣٢.

(٦) سورة النمل: ١٢.

(٧) سورة النمل: ١٢.

بقوله {اسلك} مُوَافَقَةً لِقَوْلِهِ: {اضمم} ثُمَّ قَالَ: ﴿فَدَانِكَ بُرْهَنَانٍ مِنْ رَبِّكَ﴾^(١) فَكَانَ دُونَ الْأَوَّلِ فَخَصَ بِالْأَدْنَى وَالْأَقْرَبِ مِنَ اللَّفْظَيْنِ^(٢).

إِنْ تَفْضِيلُهُ الْفِعْلَ (أَدْخَلَ) عَلَى الْفِعْلِ (اسْلِكْ) لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَكُونُ مَتَعَدِيًا فَقَطُّ وَالثَّانِي مَتَعَدِيًا وَلَا زِمًا، مَجَانِبَ لِلصَّوَابِ؛ فَكَلَا الْفَعْلَيْنِ مَتَعَدٍ، فَهُوَ لَمْ يُفَاضِلْ بَيْنَ مَتَعَدٍ وَلَا زِمٍ هَذَا مِنْ نَاحِيَةٍ. وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى أَنْ قَوْلَهُ هَذَا فِيهِ تَنَاقُضٌ مَعَ مَا يَلِيهِ، فَإِنَّهُ يَرَى أَنْ أَدْخَلَ أَبْلَغَ؛ لِأَنَّهُ أَخْصَصَ بِلِحَازٍ أَنَّهُ يَأْتِي مَتَعَدِيًا فَقَطُّ، وَاسْلِكْ أَعْمٌ لِأَنَّهُ مَتَعَدٍ وَلَا زِمٍ، وَلَكِنْ الِاسْتِعْمَالُ الْقُرْآنِيُّ كَمَا أَقَرَّ هُوَ جَاءَ خِلَافَ ذَلِكَ، فَاسْتَعْمَلَ مَعَ ﴿بُرْهَنَانٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ اسْلِكْ، وَمَعَ ﴿تَسَعَّ آيَاتٍ﴾ أَدْخَلَ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا قَرَّرَهُ. وَلَوْ اكْتَفَى بِقَوْلِهِ: {اسْلِكْ} مُوَافَقَةً لِقَوْلِهِ {اضمم} لَكَانَ فِي غَايَةِ الْجَمَالِ.

وَذَهَبَ السَّيُوطِيُّ (ت: ٩١١ هـ) إِلَى أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾^(٣) أَبْلَغَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّمَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾^(٤)، لِأَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى ((اِقْتَضَتْ رُؤْيِيَتَهُ بَعْضَ عَذَابِهِمْ، وَهُوَ مَا يَنْزِلُ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا قَبْلَ وَفَاتِهِ))^(٥). وَلَا أُدْرِي مِنْ أَيْنَ جُزِمَ بِاِقْتِضَاءِ الرُّؤْيِيَةِ؟ فَكَلْتَا الْآيَتَيْنِ فَعَلَ الرُّؤْيِيَةَ فِيهِمَا وَاحِدًا، وَأَمَا عَنِ الْوَعْدِ فَهُوَ خَاصٌّ بِهِمْ أَوْلًا، وَلَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالرُّؤْيِيَةِ ثَانِيًا.

وَمِنَ الْمَفَاضِلَةِ الْمَعْجَمِيَّةِ مَا قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْكُورَانِيُّ (ت: ٨٩٣ هـ): إِنَّ آيَةَ ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾^(٦) الَّتِي فِيهَا (شَبَّهَهُمُ بِالْفَرَاشِ فِي الْكَثْرَةِ وَالِانْتِشَارِ، مِثْلَهُ قَوْلُهُ: ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾^(٧) وَهَذِهِ أَبْلَغُ؛ لِمَا فِي الْمِثْلِ: أَضْعَفُ مِنْ فَرَاشَةٍ وَأَدَلُّ وَأَجْهَلُ^(٨).

(١) سُورَةُ الْقَصَصِ: ٣٢.

(٢) أَسْرَارُ التَّكْرَارِ: ١٩٢.

(٣) سُورَةُ الزَّخْرَفِ: ٤٢.

(٤) سُورَةُ يُونُسَ: ٤٦.

(٥) مَعْتَرِكُ الْأَقْرَانِ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ: ٣/٣٠٧.

(٦) سُورَةُ الْقَارِعَةِ: ٤.

(٧) سُورَةُ الْقَمَرِ: ٧.

(٨) غَايَةُ الْأَمَانِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْكَلَامِ الرَّبَّانِيِّ: ٤٣٠.

وما قاله خلاف مبدأ الحكمة، فالآية الأولى ناسبت سياقها التي وردت فيه، فالآية التي بعدها ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾^(١) فتشبيه حال الناس يوم القيامة بالفرش المبتوث ناسب تشبيه حال الجبال بالصوف المنفوش، وهذه لا يناسبها ذكر الجراد، على الرغم من أن كليهما يدل على الانتشار والبت، فكل آية هي أفضل في موضعها.

ومنها أيضا قول شمس الدين الشربيني (ت: ٩٧٧هـ) في تفضيله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾^(٢) عبّر بالقربان الذي هو قبل الأخذ تعظيماً للمقام، فهو أبلغ من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾ (النساء، ٦) ((٣)).

ويبدو أن الشربيني قد غفل عن الاستثناء الموجود في تمام الآية ألا وهو: ﴿إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾^(٤)، فالآية لم تنه عن القرب مطلقاً، بل قيّده أن يكون بإحسان.

والآية الثانية نهت عن أكله بإسراف، لا عن مطلق الأكل، فضلاً عن أن موضوع الآيتين مختلف على الرغم من أن كليهما بحق اليتيم، ولست بصدد تفسيرهما وبيان موضوعهما. ومن المفاضلة المبنية على أساس سياقي ما ذهب إليه الزمخشري وتبعه الرازي: أن قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّنْ نَّارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ﴿١١﴾ يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾^(٥)، أبلغ من قوله: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾^(٦)؛ ولم يذكر سبباً للتفضيل^(٧)، في حين ذكر نظام الدين

(١) سورة القارة: ٥.

(٢) سورة الإسراء: ٣٤.

(٣) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ٣٠٣/٢.

(٤) سورة الأنعام: ١٥٢.

(٥) سورة الحج: ١٩، ٢٠.

(٦) سورة محمد: ١٥.

(٧) ينظر: الكشاف: ١٥٠/٣، مفاتيح الغيب: ٢٣/٢١٥.

الدين النيسابوري(ت: ٨٥٠هـ) السبب: ((لأنَّ تأثير الشيء من الظاهر في الباطن أبلغ من تأثيره في الباطن))^(١).

أقول: ليس من الصواب أن ننظر لكل آية منتزعة عن سياقها التي وردت فيه، فكلتا الآيتين في معرض الحديث عن فريقين أحدهما مؤمن والآخر كافر، فأية سورة الحج التي قالوا عنها إنها أبلغ تتحدث عن خصومة في الله تعالى، والعقاب يقتضي الشدة والتفصيل بنوع العذاب الذي يلحقهم.

وأما الآية الأخرى فتامها ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ ﴾^(٢) وهي تتحدث عن فريقين أيضاً، وفريق الضلال المذكور في الآية التي قبلها: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴾^(٣)، قد زُيِّنَ له سوء عمله فقط، ولم يكن مخصصاً في الله، فمن الطبيعي أن تكون العقوبة تناسب الذنب، وبناء على مبدأ الحكمة فلا أفضلية لآية على آية، بل كل آية فضلى في مكانها.

ومنها قول محمد رشيد رضا الذي ذهب إلى أن قوله تعالى: ﴿ سَيَدْخُلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾^(٤): ((تفسير لهذه القرية، والمراد بالرحمة هنا الرحمة الخاصة بمن - رضي الله عنهم - وهي هداية الصراط المستقيم وما تنتهي إليه من دار نعيم ومعنى إدخالهم فيها أن يكونوا معمرين فيها وتكون هي محيطاً بهم شاملة لهم. وهذا أبلغ من مثل ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ ﴾^(٥): ٩: ٢١)).^(٥)

(١) غرائب القرآن و رغائب الفرقان: ٧١/٥.

(٢) سورة محمد: ١٥.

(٣) سورة محمد: ١٤.

(٤) سورة التوبة: ٩٩.

(٥) تفسير المنار: ١١/١١.

وقد غفل عن وجود السين في الآية الأولى التي تعيد التسوية، فسبحانه لم يدخلهم بعد، وأما الآية الثانية فإنه بشرهم بذلك، والإخبار بالبشارة أبلغ وأطيب للنفس من الإخبار بالتسوية. وعلى هذا فأين الأفضلية في الأولى على الثانية؟ وإذا كانت نعمة أفضلية فبالعكس، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن الآية الأولى التي هي ﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَةً عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾^(١). تتحدث عن الأعراب الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر وينفقون قربة إلى الله ورسوله، وأما الآية الثانية والآية التي قبلها وبعدها نذكرها لوحدة الموضوع: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾^(٢) يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿١١﴾ خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾^(٣) فتحدث عن المؤمنين المهاجرين المجاهدين بأموالهم وأنفسهم، فأى الفريقين أعظم درجة؟ ثم الآية الأولى ليس فيها إلا الوعد في الدخول بالرحمة، والثانية فيها البشارة بالرحمة مع الرضوان والجنة والخلود فيها وغير ذلك، فأى الآيتين أبلغ؟!.

ومن المفاضلة القائمة على أساس سياقي وهو السبق بالنزول ما قاله الرازي ونسبه إلى المحققين إن: ((«الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ»^(٣) أَشَدُّ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٤)؛ لِأَنَّ النَّازِلَ آخِرًا لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ أْبْلَغَ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنْهُ زِيَادَةُ التَّنْبِيهِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ أَقْوَى))^(٥)، ولا أظن الرازي مؤيداً لهذا الرأي؛ إذ قال في ذيله: ((وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى، فَالْحَاقَّةُ أَشَدُّ لِكَوْنِهِ رَاجِعًا إِلَى مَعْنَى الْعَدْلِ، وَالْقَارِعَةُ أَشَدُّ لِمَا أَنَّهَا تَهْجُمُ عَلَى الْقُلُوبِ بِالْأَمْرِ

(١) سورة التوبة: ٩٩.

(٢) سورة التوبة: ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٣) سورة القارعة: ١، ٢.

(٤) سورة الحاقة: ١، ٢.

(٥) مفاتيح الغيب: ٢٦٦/٣٢.

الهائل))^(١). فاتخذ المعنى أساساً للمفاضلة، وأما أحمد بن إسماعيل الكوراني فاكتفى بقوله: ((ولفظ القارعة أبلغ من الحاققة))^(٢).

والراجع ألا مفاضلة بين الآيتين، فأما ما ذكر من التفضيل على أساس السبق بالنزول، فمردود لأن كلتا السورتين مكيّة.

وأما من ناحية المعنى؛ فإنّ كلا الاسمين ليوم القيامة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن القارعة من (قرع) وهو يدلُّ على ((ضرب الشيء. يقال قرعت الشيء أقرعه ضربته... والقارعة الشديدة من شدائد الدهر وسميت بذلك لأنها تفرع الناس أي تضربهم بشدّتها، والقارعة القيامة لأنها تضرب وتصيب الناس بإقراعها))^(٣).

والحاققة من (حقق) وهو ((يدلُّ على إحكام الشيء وصحته... والحاققة القيامة لأنها تحقُّ بكلِّ شيء))^(٤)، فكلا الآيتين تتحدث عن يوم القيامة، ولكن كل سورة ناظرة بلحاظ معين، وغيرها من الآيات التي تدل على يوم القيامة كالواقعة، والطامة، والغاشية وغيرها.

ومن المفاضلة على أساس السياق أيضا ما قاله عبد القادر العاني (ت: ١٣٩٨هـ) في تفضيل آية: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٥) على آية ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾^(٦) والسبب في ذلك ((لأنها مكية وهذه مدنية))^(٧).

في حين يرى الألوسي أن ((المثل للجنس شائع على أمثال كثيرة تفرض كل منها مددا، وهذا كما في الكشف أبلغ من وجه من قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾

(١) مفاتيح الغيب: ٢٦٦/٣٢.

(٢) غاية الأمان في تفسير الكلام الرباني: ٤٣٠.

(٣) مقاييس اللغة: ٧٢/٥ (قرع).

(٤) المصدر نفسه: ١٥/٢ - ١٧ (حقق).

(٥) سورة لقمان: ٢٧.

(٦) سورة الكهف: ١٠٩.

(٧) بيان المعاني: ٤٨٩/٣.

[لقمان: ٢٧]. وذلك أبلغ من وجه آخر، وهو ما في تخصيص هذا العدد من النكتة ولم يرد تخصيص العدة، ثم فيه زيادة تصوير لما استقر في عقائد العامة من أنها سبعة حتى إذا بالغوا فيما يتعذر الوصول إليه قالوا: هو خلف سبعة أبحر^(١). فكل آية هي أبلغ في موضعها ولها مزية تميزها.

فتبين مما تقدم أن كل آية هي فضلى بذاتها، وكل ما ذكره المفسرون من مفاضلة بينها لم يكن مقنعا وفيه نظر.

ثامناً: المفاضلة عند اللغويين والنحويين:

شغلت المفاضلة بمفهومها العام حيزاً كبيراً في التراث العربي، فنجد أن البلاغيين والنقاد فاضلوا بين الشعر والنثر^(٢)، واللفظ والمعنى^(٣)، وفاضلوا بين الشعراء كما صنع الأمدي (ت: ٣٧٠هـ) في كتابه الموازنة بين أبي تمام (ت: ٢٣١هـ)، والبحري (ت: ٢٨٤هـ). وقد اهتم اللغويون والنحويون بالمفاضلة اللغوية أيما اهتمام، فعندهم أن المذكر أفضل من المؤنث^(٤)، والاسم أقوى من الفعل^(٥)، والفاعل أقوى من المفعول^(٦)، والضمة أقوى الحركات^(٧)، وغيرها من الأحكام.

فمن المفاضلة الصوتية: قول سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في زيادة هاء السكت في الوقف: ((وأما قولهم علامه وفيمه ولمه وبمه وحتّامه، فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفت؛ لأنك حذف الألف من ما فصار آخره كآخر ارمه واغزه. وقد قال قوم: فيمّ وعلامّ وبمّ ولمّ كما قالوا: اخش، وليس هذه مثل إن؛ لأنه لم يحذف منها شيء من آخرها))^(٨).

(١) روح المعاني: ٣٧١/٨.

(٢) ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٦/١ - ١٨، العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ١٩/١، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ٧٣ - ٧٦.

(٣) ينظر: الحيوان للجاحظ: ١٣١/٣، الصناعتان: ٥٥ - ٦٨، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ٦٨ - ٧٣.

(٤) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٤٩٢، أسرار العربية لابن الأنباري: ١٩٩.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٥٢٣/٣.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٥٢/١.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧١٣/٢ المسألة ١٠٢، توجيه للمع: ٥٥٠.

(٨) كتاب سيبويه: ١٦٤/٤.

ومنها قول أبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) في المفاضلة بين الروم والإشمام: ((فأما الروم فإنه يكون أبلغ من الإشمام؛ ألا ترى أنك تقول: (رأيتك) و(رأيتك) فببين المذكر من المؤنث بروم الحركة في الوقف، وليس الروم بحركة، إنما هو أن تروم الحركة فتنتحي نحوها ولا تبالغ، فيدلّ بذلك في الوقف على أن أصل الكلمة التحرك في الأصل))^(١).

ومن المفاضلة الصرفية قول الخليل (ت: ١٧٥هـ) في المفاضلة بين المصادر: ((القيء، مهموز، قاء يقيء قيئاً، وتقياً واستقاء بمعنى. والاستقاء هو التكلف لذلك، والتقيؤ أبلغ))^(٢).

وقول الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) في الأفعال المزيدة والمضاعفة: ((وكُرامٌ: أبلغ في الوصف من كريم، وكُرامٌ بالتشديد، أبلغ من كُرام))^(٣).

ومنها قول ابن جني: ((إنك في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع؛ إما لفظاً إلى لفظ، وإما جنساً إلى جنس، فاللفظ كقولك: عُراض، فهذا قد تركت فيه لفظ عريض. فعُراض إذا أبلغ من عريض. وكذلك رجل حسان ووضاء؛ فهو أبلغ من قولك: حَسَن، ووضيٌّ، وكُرام أبلغ من كريم؛ لأنَّ كريماً على كُرم وهو الباب وكُرام خارج عنه. فهذا أشد مبالغة من كريم))^(٤).

ومنها قول عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) في الأفعال المزيدة المشددة: ((وأفعلٌ وأفعلٌ للألوانِ والعُيوبِ، نحو: ائبُضْ وائبِاضٌ، واعوَرٌ واعوَارٌ، وأفعلٌ أبلغ))^(٥).

ومن المفاضلة النحوية قول السهيلي (ت: ٥٨١هـ): ((وأما قول ليبيد: " اسم السلام عليكما " فالسلام اسم من أسماء الله تعالى. والسلام عبارة عن التحية، وهذا الذي أراد، ولكنّه شرّفه بأن أضافه إلى الله عزّ وجلّ، لأنّه أبلغ في التحية، كأنّه يقول: لو وجدت سلاماً أشرف من هذا لحبيبتكم به، ولكنّي لا أجده لأنّه اسم السلام))^(٦).

(١) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢١٣/٤.

(٢) العين: ٢٤٠/٥.

(٣) تهذيب اللغة: ١٣٣/١٠.

(٤) الخصائص: ٤٨/٣.

(٥) المفتاح في الصرف: ٥١.

(٦) نتائج الفكر في النحو: ٣٩.

ومنها قول ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) في المفاضلة بين الجملة الاسمية والفعلية: ((باب الابتداء يدلُّ على ثبوت الشيء وتقريره، وباب الفعل يدلُّ على حدوثه، والاستقرار أبلغ. ولذلك كان: الحمد لله وسلام عليكم، أحسن من النصب، وإن كان النصب متجهها. وأما النصب فالمنسوب بالفعل المقدر أكثر من رفعه بالابتداء، فكان جعله من باب الكثر أولى))^(١).

ومن المفاضلة الدلالية المعجمية قول أبي هلال العسكري (ت: بعد ٤٠٠هـ): ((والتمثيل مثل التَّصَوُّرِ إِلَّا أَنْ التَّصَوُّرُ أبلغ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: تصوَّرْتُ الشَّيْءَ مَعْنَاهُ أَنِّي بِمَنْزِلَةِ مَنْ أبصر صورتهُ وقولك: تمثَّلته مَعْنَاهُ أَنِّي بِمَنْزِلَةِ مَنْ أبصر مثاله، ورؤيتك لصورة الشَّيْءِ أبلغ في عرفان ذاته من رؤيتك لمثاله))^(٢).

ومنها قول الزمخشري في المفاضلة بين جَلَفَ وجَرَفَ: ((جَلَفْتُ ظَفْرَهُ عن إصبعه: استأصلته، وهو أبلغ من جَرَفْتُ))^(٣).

وغيرها من المواضع التي بنيت على أسس لغوية واضحة، ومُعَلَّلة في الغالب، وهذا يدلُّ على أصالة المفاضلة في التراث العربي بمختلف علومه.

تاسعا: نظرية الأفضلية أو التفاضلية اللغوية عند الغربيين:

إن اعتماد تشومسكي على الجانب العقلاني للغة وإهماله الجانب الاستعمالي جعله مرمى لسهام الناقدين، فظهرت نظريات متعددة منددة بنظريته، أو مصححة لها، ومن تلك النظريات هي نظرية الأفضلية أو التفاضلية اللغوية، التي وصفت بأنها امتداد لها، أو هي بديل عنها كما يرى جون مكارثي، وقد ظهرت النظرية على يد أُلنس برنس وياول سمولنسكي في عام (١٩٩٣م) بإسم (Optimality Theory) واختصرت بـ(OT) أي: نظرية الأفضلية اللغوية.

وأول تطبيق لهذه النظرية في ميدان علم الأصوات ثم اتَّسع إلى الصرف والنحو^(٤). وتقوم هذه النظرية على أساس أن ((الصيغ السطحية تمثل حلولاً مقترحة لبعض التباينات التي تظهرها المطالب المتضادة لعدد من القيود، فنجد أن تفضيل صيغة سطحية ما يعتمد

(١) أمالي ابن الحاجب: ٦٤١/٢.

(٢) الفروق اللغوية للعسكري: ٩٨.

(٣) أساس البلاغة: ١٤٤/١ (جلف).

(٤) ينظر: توجيه التراكيب القرآنية في معاني القرآن للفراء بين الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية، رسالة دكتوراه لسالم عايد صباح العمامرة، في قسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة عام ٢٠١٦م: ٢٣.

بالأساس على كونها تتكبد الحد الأدنى من الانتهاك لمطالب قائمة محددة من القيود المنتهكة، والتي تنتظم بدورها في تسلسلية تعكس ترتيباً مخصصاً لغويًا^(١)، فاللغة فيها مستويان: القواعد والاستعمال، وتتضمن القواعد مجموعة من الأصول التي يخضع لها الاستعمال، وكلما التزم الاستعمال بقيود القواعد وقل انتهاكها لها كان أفضل، وهذه الأفضلية - كما يرون - ليست أفضلية استعمالية انطلقاً من مبدأ (قل ولا تقل)، فلا تفاضل في الاستعمال عندهم، بل أفضلية مبنية على أساس أن القواعد اكتملت في تركيب أكثر من الآخر^(٢).

والاستعمال لا بد من أن يستند إلى قاعدة، وإلا بطلت المفاضلة من أساسها، فالتركيب الصحيحة مطلقاً والخاطئة مطلقاً لا تخضع للمفاضلة عندهم، بل التفاضل يكون في التركيب التي تخرق بعض القيود القواعدية.

وقسم باحث من متبني هذه النظرية الأفضلية قسمين: قواعدية واستعمالية، فالقواعدية هي التي تحقق العناصر القواعدية من حدود ومفاهيم في تركيب أو عدم تحققها، فالأفضلية مبنية على أساس القاعدة. وأما الاستعمالية فلا يهم فيها اختراق القاعدة وعدمها في تحديد مقبوليتها، بل أهم شيء هو انتمائها إلى الاستعمال في بيئة لغوية محددة، مثلاً عصور الاحتجاج في اللغة العربية^(٣).

وأسس هذه النظرية:

- ١- العالمية أو الكونية، وتعني إمكانية تطبيقها على كل لغات العالم.
- ٢- الانتهاك، أي: إن هذه القواعد أو القوانين قابلة للانتهاك حتى يسمح أن يُفاضل بينها.
- ٣- الترتيب، أي إن هذه التركيب تُرتب تدريجياً بحسب التزامها في القواعد التي تُرتب أيضاً تدريجياً بحسب أهميتها، فالترتيب يكون للتركيب والقواعد معاً.
- ٤- الشمولية، أي إمكانية وصفها للظاهرة المدروسة من معظم أبعادها ومستوياتها.
- ٥- التوازي، ويعني إخضاع تركيبين للاحتكام إلى كل قيد بشكل متواز للمفاضلة بينهما، بدءاً من الأعلى إلى الأدنى، ثم إحصاء النتائج، فالأقل خرقاً هو الأفضل.

(١) النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، رينيه كاخر: و، المقدمة.

(٢) ينظر: اللغة العربية بين القواعدية والمنتقي في ضوء نظرية الأفضلية: ٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥، ٣٣.

٦- الإلغائية، أي إلغاء القيود المتساوية من المفاضلة، فعند وجود الخرق نفسه في تركيبين يُلغى من المفاضلة^(١).

والمكونات الأساسية للنظرية هي:

- ١- المؤلّد: هو ابن اللغة القادر على توليد الصيغ المختلفة المرشحة لمدخل ما.
 - ٢- القيود: وهي القواعد التي يمكن موافقتها أو انتهاكها.
 - ٣- المُقيّم: هو من يحكم على أفضلية تركيب على غيره، ويعد (أداة وظيفية تنتج عند تطبيقها على قائمة من المرشحات، ويكون هذا المخرج هو التحليل الأفضل للمدخل)^(٢).
- وأهم ما أوجهه من نقد لهذه النظرية أوجزه بأمرين:

١- هي نظرية غير عالمية وغير شاملة ولا يمكن أن تطبق على اللغة كلها، لا كما يزعمون بأنها ((نظرية القدرة الاستيعابية للغة البشرية))^(٣)، بل تقتصر على الشاذ من اللغة، ويمكن تطبيقها في اللغة العربية على القراءات القرآنية والشواهد الشعرية والنثرية الشاذة منها فقط، وهذه تشكل جزءًا يسيرًا من اللغة، إذا ما قورنت باللغة غير المنتهكة للقيود بحسب زعمهم، وأمّا التي ليس فيها خرق للقاعدة وهو الغالب في اللغة فلا تصلح للتطبيق عليه، فأين الشمولية والعالمية في ذلك؟!.

٢- لا يخضع الاستعمال للمفاضلة عندهم، بل المفاضلة تكون بلحاظ الالتزام بالقيود، وهنا تناقض واضح، فإن الاستعمال المقبول لا بدّ من أن يكون خاضعًا لقواعد اللغة التي ينتمي إليها، وإلا خرج من نظام تلك اللغة، كما أقرّوا ذلك بقولهم: ((إذا كان أحد النمطين صادرا عمّن لا ترتضى لغته فإنّه لا يدخل باب تحقيق الأفضلية من عدمه))^(٤)، فإذا المفاضلة تبطل إذا كان الاستعمال غير خاضع لقواعد تلك اللغة، وقد قرروا ذلك بقولهم: ((وتنتفي المقارنة نهائيًا إذا كان النمطان التركيبيان صادريين عن شريحتين استعماليتين تقعان خارج حدود الزمان والمكان المحددين في حالة اللغة العربية على سبيل المثال))^(٥).

(١) ينظر: النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي: ٣٧٥ - ٣٧٦، نظرية الأفضلية اللغوية: ٣٠ - ٣٣.

(٢) اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية: ٤٠ - ٤١، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي: ٢٢، وينظر: ٢٣ - ٢٤.

(٣) النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي: ٤.

(٤) اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية: ٣٣.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وهنا نقول: إذا كانت الأفضلية الاستعمالية بحسب ما فُرِّرت غير خاضعة للقواعد، ولا استعمال أفضل من استعمال، فلماذا نُفِيت المقارنة والمفاضلة هنا؟!.

وما ذهبوا إليه آنفًا قد أقره ابن جني، ولكن ليس بالصورة التي قالوا بها؛ إذ قال في ما الحجازية وما التميمية: ((وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبيتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنسا بها. فأما رد إحداهما بالأخرى فلا))^(١)، وقال في معرض حديثه عن ألقاب اللهجات العربية كالشكشة وغيرها: ((إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منعى عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا، وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه))^(٢).

فالمفاضلة تكون في الاستعمال أيضًا ولكن لا نُخطئ أحدهما ونصح الآخر، بل كلاهما صحيح، ولكن أحدهما فصيح والآخر أفصح.

وبناء على ما تقدّم بطل قولهم بتقسيمهم الأفضلية على قسمين، وبطل أيضا أن الاستعمال لا يخضع للمفاضلة.

(١) الخصائص: ١٠/٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٢/٢.

Conclusion

The thesis focused on studying the linguistic comparison of the commentators, and the most important results it reached:

1 -The differentiation in general is an authentic Arab and Islamic effort based on mental, religious and linguistic foundations. It had a great presence and importance in Islamic sciences, as we find it in the science of belief by giving preference to one group over another, and in jurisprudence by giving preference to one worship over another. That, and I think that this is due to the nature of Arab thought based on belief in causality and the search for causes of things on the one hand, and the Islamic belief that every action has an agent, and every effect has an influence, and discarding the principle of chance and arbitrariness on the other hand, and the commentators have acknowledged that the Holy Qur'an is miraculous, and that it is The best of speech, so they began to search for the reasons for this according to the scientific principles they took to reach their goals, so the comparison was the lofty slander in the science of interpretation.

2 -The most prominent of what prompted the commentators to search in the differential are two things: Proving the Qur'anic miracle, and proving its superiority over Arabic speech.

3 -I rooted the linguistic differentiation among the commentators by defining and establishing it: phonetic, morphological, grammatical, semantic, and contextual. And its images: between the verses of the Noble Qur'an, between the Qur'anic readings, between the Noble Qur'an and the noble hadith, between the Noble Qur'an, the speech of the Arabs in poetry and prose, and between the Noble Qur'an and the supposed speech.

4 -I found - according to induction - that the most common words in the comparison between readings are: (best), and after it (more) and (better), and in the comparison between opinions: (more likely), and after it (stronger) and (better), and in the comparison between Phrases: (inform), and they are very precise words, as reading is an act and action requires quality. An opinion is a thought, and what suits it has the preponderance of an opinion over an opinion, so its suitability is more likely. And what fits the expressions of rhetoric and delivery was the most appropriate and most appropriate for her.

5 -The research compared the linguistic comparison of the commentators and the theory of linguistic preference among the Westerners. The shortcomings of the second, its lack of comprehensiveness and its universality, as claimed; As it is not suitable for application to the whole language, but rather to the abnormal and what violates the rules of the language only, and what is not in it does not fall within its research. It includes all language.

6 -There is no comparison between the verses of the Noble Qur'an. As each verse is superior in its placement and subject matter based on the principle of wisdom.

7 -The morphological comparison for the exegetes is based on linguistic rules, including: the increase of the building indicates an increase in the meaning, the suspicious adjective is more evident than the noun of the subject, the exaggeration form is more informative than the noun of the subject, and the noun is stronger than the verb, and they employed the composition well to prove it.

8 -The grammatical comparison for them is based on the symptoms of syntax in the sentence, including: introduction and delay, denial and definition, manifestation and implication, transgression and necessity, and others, and they employed the context to prove this.

9 -Each tool and letter of the letters has its own axial meaning, which is inseparable from it wherever it is found in the composition, and it follows that there is no inclusion in the letters, and they do not represent each other, for each of them has its own meaning, so (from) to start the end and (to) for its end, and (in) for adverbial, and so on, and this saying is related to the invalidation of the saying in synonym that will be mentioned shortly.

10 -The lexical semantic comparison is based on the basis of differentiation between words, such as general and specific, absolute and restriction, strength and weakness, origin and branch, sensory and abstract, and others. But it went beyond differentiation to preference.

11 -Structure and context are present at all levels of comparison; There is no comparison without them.

12 -The research solved a problem that the linguistic comparison in the Noble Qur'an may be of no desired benefit from researching it; Because the result in it is known, which is the preference of the Noble Qur'an over other Arabic speech? The answer is that most of the sciences search for the reason for the emergence of the phenomenon, and are not limited to describing it; Because the description does not differ much in it, other than the reason, for example, scholars do not differ in that the subject is raised, the accusative and the accusative in Arabic, but the difference occurred in explaining the reason for this, and in the science of interpretation that the commentators agree that the Holy Qur'an is the best speech, and that it Humans are unable to come up with something like it, but they differ in proving this superiority and this miraculousness, hence the legitimacy of the research in the trade-off in proving the superiority and miraculousness of the Holy Qur'an, in addition to the fact that research in it is of great benefit in explaining the classical and eloquent methods of expression, so it follows the example of the Holy Qur'an in Choose the most eloquent and eloquent words, structures and phrases.

13- The research proved, based on the theory of comparison, that it is not synonymous in the Holy Qur'an at all. Rather, each word has its own use in its place and subject matter, and no one else can act on his behalf. Glory be to Him, He is wise. He put every word in his book as much, and saying synonymously takes away the beauty and privacy of the Qur'anic expression, and invalidates its intent.

المدد تويادات

- مُقَدِّمة خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ح
- التمهيد خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ١
- المفاضلة: تعريفها، وأسسها، وصورها، وتأصيلها، والخلاف فيها** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة..... ١
- أولاً: المفاضلة لغة واصطلاحاً خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٢
- ثانياً: صور المفاضلة في التفكير اللغوي: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٣
- ثالثاً: تداخل المفاضلة مع مصطلحات أخر: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٥
- رابعاً: الألفاظ الدالة على المفاضلة: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٨
- خامساً: أسس المفاضلة عند المفسرين: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٩
- سادساً: صور المفاضلة عند المفسرين: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ١٠
- سابعاً: الخلاف في جواز المفاضلة بين آيات القرآن الكريم خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ١٦
- ثامناً: المفاضلة عند اللغويين والنحويين: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٢٦
- تاسعاً: نظرية الأفضلية أو التفاضلية اللغوية عند الغربيين: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٢٨
- الفصل الأول: المستوى الصرفي** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٣٢
- المبحث الأول** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٣٤
- المفاضلة بين أبنية الأسماء المتمكنة** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٣٤
- أولاً: الأسماء الدالة على الذات: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٣٥
- ثانياً: المصادر: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٣٦
- ١-مصادر الثلاثي المجرد: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٣٦
- ٢-مصادر الثلاثي المزيد خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٤٥
- ثالثاً: أسماء المصادر خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٤٦
- رابعاً: المشتقات: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٤٩
- ١-اسم الفاعل خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٤٩
- ٢-صيغ المبالغة خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٥٤
- ٣-الصفة المشبهة: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٦١
- ٤-اسم المفعول خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٧٢
- ٥-اسم التفضيل خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٧٥
- ٦-المصدر الميمي خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٧٦
- ٧-المصدر الصناعي خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ٧٧

- ٧٨- اسم المَرَّة خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٧٨
- خامسا: الجموع: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٨٢
- ١- جمع السلامة: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٨٢
- ٢- جمع التكسير: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٨٤
- المبحث الثاني** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٨٨
- المُفاضلة بين أبنية الأفعال المنصرفة** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٨٨
- أولا: الماضي خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٨٩
- أ- المبني للفاعل خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٨٩
- المُجرّد خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٨٩
- المزيد خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٩١
- ب- المبني للمفعول خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠٠
- المُجرّد خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠٠
- المزيد خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠٠
- ثانيا: المضارع خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠١
- المُجرّد خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠١
- المزيد خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠١
- ثالثا: الأمر خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠٥
- الفصل الثاني: المستوى النحوي** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠٦
- المبحث الأول: المُفاضلة بين الأسماء** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠٧
- أولا: المرفوعات خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠٨
- ١- الفاعل خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٠٨
- ٢- المبتدأ والخبر خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١١٠
- ثانيا: المنصوبات خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٢٤
- ١- المفعول المطلق خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٢٤
- ٢- المفعول به خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٢٥
- ٣- المفعول لأجله خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٣١
- ٤- الظروف خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٣١
- ٥- اسم إنَّ وأخواتها خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٣٣
- ٦- خبر كان وأخواتها خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٣٤
- ٧- مفعولا ظنَّ وأخواتها خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٣٤

- ٨- النداء خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٣٥
- ٩- الحال خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٣٧
- ١٠- التمييز خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٣٧
- ١١- التّعجب خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٣٩
- ١٢- نزع الخافض خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٤١
- ثالثاً: المخفوضات** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٤٢
- ١- المخفوض بالحرف خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٤٢
- ٢- المخفوض بالإضافة خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٥٣
- التوابع** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٥٥
- ١- النعت خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٥٥
- ٢- التوكيد خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٥٧
- ٣- العطف خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٥٧
- ٣- البديل خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٥٨
- المبحث الثاني: المُفاضلة بين الأفعال** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٦٠
- أولاً: الأفعال المبنية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٦١
- أ- الماضية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٦١
- ب- الأمر خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٦٧
- ثانياً: الأفعال المعربة (المضارعة) خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٦٨
- أ- المرفوعة خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٦٨
- ب- المجزومة خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٧٠
- المبحث الثالث: المُفاضلة بين حروف المعاني** خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٧٢
- أولاً: الأحرف الأحادية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٧٣
- ١- الباء خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٧٣
- ٢- السين خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٧٥
- ٣- الفاء خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٧٥
- ٤- اللام خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٧٦
- ٥- الواو خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٧٧
- ثانياً: الحروف الثنائية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٧٩

١-إن خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٧٩

٢-أن خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٨٠

٣-إن خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٨١

٤-أو خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٨٢

٥-عن خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٨٣

٦-في خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٨٤

٧-قد خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٨٧

٨-لا خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٨٩

٩-لن خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٨٩

١٠-لو خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٩٤

١١-ما خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٩٧

١٢-من خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ١٩٧

١٣-هل خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٠١

ثالثا: الأحرف الثلاثية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٠١

١-إلى خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٠١

٢-ألا خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٠٣

٣-ثمّ خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٠٣

٤-رُبّ خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٠٥

٥-سوف خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٠٥

٦-على خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٠٧

رابعا: الأحرف الرباعية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٠٩

١-كأنّ خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٠٩

٢-لمّا خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢١٠

٣-لولا خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢١١

المبحث الرابع: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢١٢

خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢١٢	المفاضلة بين الجُمَل
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٢٨	الفصل الثالث: المستوى الدلالي والسياقي
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٢٩	المبحث الأول: الدلالة
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٢٩	أولاً: المفاضلة بين الألفاظ ومعابرها:
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٣١	١- العموم والخصوص
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٥٦	٢- المطلق والمقيّد
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٦٣	٣- الكبير والصّغر
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٦٥	٤- القوّة والضعف
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٧٧	٥- الأصل والفرع
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٧٩	٦- الإظهار والإضمار
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٨٠	٧- الحسيّ والمجرّد
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٨١	٨- الطول والقصر
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٨٤	٩- السبب والمسبّب
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٨٥	١٠- الكثرة والقلّة
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٨٥	١١- اختلاف اللّحاظ
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٨٩	١٢- التدرّج في المراتب
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٢٩٢	ثانياً: المفاضلة بين التراكيب
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٣٠٢	المبحث الثاني: المفاضلة بين السياق
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٣٠٤	أولاً: المُتكلم
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٣٠٥	ثانياً: المُخاطب
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٣١٠	ثالثاً: الزمان
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٣١١	رابعاً: المكان
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٣١٢	الخاتمة
خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٣١٥	المصادر والمراجع
a.....	الملخص باللغة الانكليزية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ لله الذي جعلَ التقوى معيارًا للمفاضلة بين خلقه، ورفع الذين أوتوا العلم منهم أرفع درجاته، والصلاة والسلام على العالين منهم محمد أفضل أنبيائه ورسله، وآله الأطيبين الأطهرين من ذريته.

فإنَّ شرفَ العلم بما يبحثه، فكيف إذا كان بحثه ﴿ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِي ﴾^(١)، الذي جعله الله رِيًّا لِعَطَشِ الْعُلَمَاءِ، وَرَبِيعًا لِقُلُوبِ الْفُقَهَاءِ، وَمَحَاجَّ لِطُرُقِ الصُّلَحَاءِ، وَدَوَاءً لَيْسَ بَعْدَهُ دَاءٌ، وَنُورًا لَيْسَ مَعَهُ ظُلْمَةٌ، وَحَبْلًا وَثِيقًا عُرْوَتُهُ، وَمَعْقِلًا مَنِيعًا ذِرْوَتُهُ، لَا تَقْنَى عَجَائِبُهُ، وَلَا تَنْقُضِي غَرَائِبُهُ، لَهُ مِنَ اللَّفْظِ أَفْصَحُهُ، وَمِنَ التَّعْبِيرِ أْبْلَغُهُ، وَمِنَ الْأَسْلُوبِ أَجْمَلُهُ، حَتَّى عَجِبْتُ مِنْهُ الْجُنُّ، وَعَجَزْتُ عَنْهُ الْإِنْسُ، وَلَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا.

وقد عُنِيَ ببيان بعض إعجازه المفسرون، ومن ضمن ما بيَّنه تفضيل ألفاظه وعبائره على سائر الكلام، على وفق أسس لغوية واضحة، فحاولت جمع ما كتبه في ذلك من القرن الثالث الهجري إلى عصرنا الحديث، فحصلت على مادة طيِّبة، استبعدت المفضل عليه إذا كان من القراءات القرآنية؛ لأنَّه كتب فيها أكثر من أطروحة وبحث -أشرت إليها في التمهيد- واقتصرت على كلام العرب نثرًا وشعرًا، وكلامًا مفترضًا، فضلًا عن أنني لم أجد من كتب في المفاضلة اللغوية عند المفسرين بصورة عامة وأصل لها في مستويات اللغة كافة، وهذا ما دفعني للكتابة فيه، وبعد التوكُّل على الله تعالى عزمْتُ على ذلك، فجمعتُ المادة وصنفتها، بحسب خطة تستوعبها:

التمهيد، تضمَّن: المفاضلة: تعريفها، وتأصيلها، وأسسها، وصورها، والخلاف فيها، وبينتُ أن نظرية المفاضلة عند المفسرين تصلح أن تكون نظرية لغوية شاملة لدراسة اللغة في

(١) سورة الزمر: ٢٣.

كل مستوياتها، ووازنتها مع نظرية الأفضلية الغربية التي بانَ قصورها وعدم شمولها لكل اللغة؛ إذ إنها اقتصرَت على ما فيه خرق من الكلام. وما دعاني إلى الإسهاب فيه أني لم أجد من أصل لنظرية المفاضلة عند المفسرين بكل جوانبها ومستوياتها، فكلُّ من كتب عنها تناول جزئية أو مستوى واحدًا من مستوياتها.

وأعقبته بثلاثة أفضل بحسب مستويات اللغة، هي: الصرفي، وقسمته على مبحثين: أبنية الأسماء المتمكِّنة، وأبنية الأفعال المتصرفة.

والنحوي، على أربعة مباحث: الأسماء، إلى مرفوعات، ومنصوبات، ومخفوضات، والأفعال، إلى مبنية ومعربة، والحروف بحسب بنيتها، والجمل، وهو تصنيف شكلي لا علاقة له بأسس المفاضلة.

والدلالي والسياقي، على مبحثين: الدلالة، إلى ألفاظ وتراكيب. والسياق، ثم خاتمة بأهم النتائج مع قائمة بالمصادر والمراجع، ولم أذكر المستوى الصوتي؛ إذ لم أجد له مادة تذكر.

ومنهجني فيها وصفي تحليلي تفسيري، أبدأ بعرض آراء المفسرين في المسألة، والموازنة بينها، وترجيح الأصوب منها غالباً، والاجتهاد في بعض الآراء، بما يتوافق والنص القرآني تركيباً وسياقاً.

ولم أُحدِّد الدراسة بزمن معين لسببين:

١- أنَّ المُفضَّل عليه غير مُحدَّد، وهو كلام العرب شعراً ونثرًا والكلام المفترض، بخلاف من درس المفاضلة بين القراءات؛ فإنها مُحدَّدة ومعروفة ومصنَّفة.

٢- لم أجد من التفاسير من اعتنى بالمفاضلة من جميع وجوهها، فمثلاً الراغب الأصفهاني(ت: ٥٠٢هـ) من المُتقدِّمين والمصطفوي(ت: ٤٢٦هـ) من المتأخرين اهتما بالجانب الصرفي والمعجمي، والزمخشري(ت: ٥٣٨هـ) والرازي(ت: ٦٠٦هـ) وأبو حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ) من المُتقدِّمين، والآلوسي(ت: ١٢٧٠هـ)، ومجد رشيد رضا(١٣٥٤هـ)، وابن عاشور(ت: ١٣٩٣هـ) وغيرهم من المتأخرين اهتموا غالباً بالجانب النحوي والسياقي، فرأيتُ أن تحديد المدة يُوَدِّي إلى قصور في مادة البحث.

وحاولتُ التقيُّدَ جاهداً بعنوان البحث، فلم أتوسَّع في المسائل المبحوثة عند غير المفسرين إلا نادراً، ولو تطرقتُ لآراء النحويين والبلاغيين وقارنتها مع أقوال المفسرين لطال بي المقام ولخرج البحث عن مقصده، ولم أمهِّد للمسائل المبحوثة إلا نادراً، كالأبنية الصرفية والأبواب النحوية؛ لأنَّ كلَّ ذلك من فضول البحث الذي كُتِب فيه حتى فرغ منه، فدخلت للمسألة مباشرة وهذا أخصر وأنفع.

ولم أترجم لما ذُكر من الأعلام لكثرتهم، فاكتفيت بذكر سنة الوفاة.

وفي تمام هذا العمل أشكر بعد الله تعالى من له فضل عليّ، أستاذي العلامة الدكتور رحيم جبر الحسناوي رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته الذي وافاه الأجل وأنا في بداية البحث، فلم يمهلُه القدر لرؤيته تاماً، فجزاه الله عن كتابه خير الجزاء. فأكمل المسيرة أستاذي الدكتور علي عبد الفتاح الحاج فرهود الذي لم يدخر جهداً في تقويم هذا العمل وتصويبه وفقهه الله لكل خير.

وأستاذي الدكتور شعلان عبد علي الذي تفضّل عليّ بملحوظاته السديدة، سدّده الله وأيده.

وأخي وصديقي الأستاذ الدكتور وائل عبد الأمير الحربي الذي تفضّل عليّ بفكرة البحث، ألبسه الله ثوب الصحة والعافية.

والسيد رئيس قسم اللغة العربية أستاذي الدكتور محمد عبد الحسن حفظه الله من كل سوء.

ولا أنسى والديّ أن أشكر لهما صالح دعائهما، أطال الله عمرهما في خير وعافية.

وأم حسين زوجي ورفيقة دربي التي أخذتُ من حقها الكثير، جعل الله القرآن ربيع قلبها.

وسماحة السيد ليث الطباطبائي الذي لولا أنفاسه المباركة لم يُبصر هذا العمل النور، أدامه الله ذخراً لنا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة على محمد وآله أفضل الصلوات.

الباحث

الفصل الأول: المستوي الصرفي

المبحث الأول: أبنية الأسماء المتمكّنة

المبحث الثاني: أبنية الأفعال المتصرفّة

توطئة

تكون المفاضلة الصرفية بلحاظ بنية الكلمة، مع كلمة أخرى أو أكثر، ومن الأصول التي اعتمدها المفسرون بهذا النوع من المفاضلة: تفضيل الاسم على الفعل، وصيغة المبالغة على اسم الفاعل، والصفة المشبهة على اسم الفاعل وصيغة المبالغة، وزيادة المبنى توجب الأفضلية في المعنى وغيرها.

والجدير بالذكر أن أكثر ما شاع هذا النوع من المفاضلة في القراءات القرآنية، ولم أذكرها لاستيفاء دراستها كما ذكرت سابقاً. وقد قسمت هذا الفصل على مبحثين:

الأول: أبنية الأسماء المتمكّنة.

والثاني: أبنية الأفعال المتصرفّة.

المبحث الأول

المُفاضلة بين أبنية الأسماء المُتمكِّنة

أولاً: الأسماء الدالة على الذات

ثانياً: المصادر

ثالثاً: أسماء المصادر

رابعاً: المشتقات

خامساً: الجموع

أولاً: الأسماء الدالة على الذات:

- فَعُول

ما ذكره الشعراوي (ت: ١٤١٨ هـ) في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾^(١): إن ((اللَّبُوس: أبلغ وأحكم من اللِّباس، فاللِّبَاسُ من نفس مادة (لبس) هي الملابس التي تستر عورة الإنسان، وتقيه الحر والبرد، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْ لَكُمْ سَرَابِلاً تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾ [النحل: ٨١] . أما في الحرب فنحتاج إلى حماية أكبر ووقاية أكثر من العادية التي نجدها في اللباس، في الحرب نحتاج إلى ما يقينا البأس،...إذن: اللَّبُوسُ أبلغ وأكثر حماية من اللباس؛ لأن مهمته أبلغ من مهمة اللباس^(٢).

فاللَّبُوسُ واللِّبَاسُ كلاهما اسم ذات من (لبس)، إلا أنَّ اللبوسَ هو ((الدرع، وكل ما تحصَّنتَ به))^(٣)، أو يراد به الصنعة، واللِّبَاسُ هو كل ((ما وارتت به جسدك))^(٤)، فكأن اللبوس خُصص لثياب الحرب، أو صناعتها، واللباس أعم منه. ومن هنا كان (اللبوس) أنسب من اللباس ليناسب قوله: ﴿ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ ﴾^(٥)، فالتحصين يكون في الحرب، والبأس هو

(١) سورة الأنبياء: ٨٠.

(٢) تفسير الشعراوي: ٩٦١٠/١٥.

(٣) العين: ٢٦٢/٧.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) سورة الأنبياء: ٨٠.

((الشدة في الحرب))^(١)، وأمّا المواراة فقط فيناسبها اللباس قال تعالى: ﴿ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا

يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ ﴾^(٢).

وبناء على هذا فإن ما ذهب إليه علي الحائري (ت: ١٣٥٣هـ) من أنّ ((اللبوس واللباس واحد))^(٣) ليس بسديد.

ثانيا: المصادر:

١- مصادر الثلاثي المجرد:

- فَعْل

ذهب بعض المفسرين منهم: الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)^(٤)، والقرطبي^(٥)، وابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)^(٦)، إلى أن (التحميد) أبلغ من (الحمد) وفوقه، متابعين بذلك الجوهرى (ت: ٣٩٣هـ)^(٧) الذي وجدته أول من صرح بذلك، وهم يذكرون هذا الرأي في تفسير قوله تعالى: ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٨)، ولم يذكروا دليل ذلك، والذي أراه أنه عائد إلى قاعدة زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فالحمد مصدر للفعل (حَمَدَ)، والتحميد لـ(حَمَدَ). ونحن مع ما ذهبوا إليه من ناحية اللفظ مطلقاً، وأمّا من ناحية أنّ (التحميد) أبلغ من (الحمد) في هذا الموضع من القرآن فليس بسديد، بل على العكس، أن (الحمد) أبلغ من (التحميد)، لأمرين:

(١) الصحاح: ٩٠٧/٣ (بأس).

(٢) سورة الأعراف: ٢٦.

(٣) ينظر: مقتنيات الدرر: ١٧٧/٧.

(٤) ينظر: التفسير البسيط: ٣٧/٦.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٣٣/١.

(٦) ينظر: تفسير ابن كثير: ٢٠٢/١.

(٧) ينظر: الصحاح: ٤٦٦/٢ (حمد).

(٨) سورة الفاتحة: ٢.

١- أَنْ (التَّحْمِيد) على وزن (النَّقِيل)، يكون ((التَّوَجُّه والقصد فيه في المرتبة الأولى إلى المفعول به، أي: محلُّ الوقوع))^(١)، والآية متوجهة إلى الفاعل وهو الحامد، وليس إلى المحمود، لذا كان الحمد هنا أبلغ من التحميد.

٢- إذا كان الحمدُ الذي هو أدنى من التحميد، ((لا يَسْتَوْجِبُهُ إِلَّا الْكَامِلُ))^(٢) قد جعل في الآية الآية الكريمة لله سبحانه فكيف بالتحميد، الذي لا ((يستحقه إلا المستولي على الأمد في الكمال))^(٣)؟ فمن باب أولى له أيضا، لأنَّ الكامل المطلق هو سبحانه لا غير، وذكر الأدنى وهو (الحمد) ولم يذكر الأعلى (التحميد) لكي لا يتوهم أن الأعلى له فقط، بل الحمد والتحميد له، كقوله تعالى- وإن كان في غير بابه-: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌّ﴾^(٤)، فقد ورد في الحديث عن الإمام الصادق (عليه السلام): ((أَدْنَى الْعُقُوقِ أَفٌّ، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا أَهْوَنَ مِنْهُ لَنَهَى عَنْهُ))^(٥)، فإن كلمة أَفٍ منهي عنها فكيف بالذي فوقها كالتشيمة وغيرها.

وفضَّل محمد رشيد رضا (نَزَغٌ) على (نَازَغ) في قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٦) على الرغم من أنَّه المراد؛ ((لأنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْمَصْدَرِ أَبْلَغُ))^(٧) ويدلُّ على الثبات والدوام أكثر من الوصف، وهو يناسب فعل الشيطان الذي لا ينفك عن الوسوسة والإغواء لبني آدم.

- فَعْلٌ

(١) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٦١/٩.

(٢) الكشف والبيان: ١٧٧/٣، التفسير البسيط للواحدى: ٣٧/٦، معالم التنزيل: ٥١٨/١، اللباب في علوم الكتاب: ٥٦٩/٥.

(٣) المصادر أنفسها والصفحات أنفسها.

(٤) سورة الإسراء: ٢٣.

(٥) الكافي: ٣٤٨/٢.

(٦) سورة الأعراف: ٢٠٠.

(٧) تفسير المنار: ٤٥١/٩.

ما ذكره الرازي في تفضيل (عَجَب) على (عجيب) بقوله تعالى: ﴿قُرْءَانَا عَجَبًا﴾^(١):

((وَعَجَبًا) مَصْدَرٌ يُوضَعُ مَوْضِعَ الْعَجِيبِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الْعَجِيبِ))^(٢).

الأصل أن يكون النعت وصفًا، ويعدل عن هذا الأصل إذا قصد المبالغة، لأنه ((إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل. وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه))^(٣)، وقد أشار الطبري إلى هذا المعنى عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نُجُورٌ﴾^(٤): ((وكان بعض أهل العربية من أهل البصرة يقول: النجوى فعلهم، فجعلهم هم النجوى، كما يقول: هم قوم رضا، وإنما رضا: فعلهم))^(٥).

فالقرآن في الآية هو العجب، على ما ذكر آنفًا.

وللمفسرين ثلاثة تقديرات في ذلك، قال السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ): ((إما على المبالغة،...، أو على حذف مضاف... أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل، وهكذا كل مصدر وقع خبرًا أو صفة أو حالًا فيه الأقوال الثلاثة، أرجحها الأول))^(٦)، وأنا أرجح لبعده عن التقدير والتأويل، فضلًا عن معنى المبالغة فيه؛ إذ كل عدول عن الأصل مبالغة في المعنى.

- فِعْلِي

(١) سورة الجن: ١.

(٢) مفاتيح الغيب: ٦٦٦/٣٠.

(٣) الخصائص: ٢٥٩/٣.

(٤) سورة الإسراء: ٤٧.

(٥) جامع البيان: ٤٦٠/١٧.

(٦) الدر المصون: ٨٧/١.

ما ذُكر من المفاضلة بين (الذِّكْرَى) و(الذِّكْر)، فذهب الراغب الأصفهاني إلى أن (الذِّكْرَى: كثرة الذِّكْر، وهو أبلغ من الذِّكْر، قال تعالى: ﴿رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرَى لِرَأْسِ الْأَلْبَابِ﴾ [ص/٤٣]، ﴿وَذِكْرٌ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات/٥٥]، في أي كثيرة^(١).
وعَلَّ محمد رشيد رضا ذهابه إلى هذا الرأي بقوله: ((وَلَعَلَّهُ أَخَذَ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْقُرْآنِ بِمَعْنَى التَّذْكِيرِ النَّافِعِ وَالْمَوْعِظَةِ الْمُؤَثِّرَةِ))^(٢).

وعَلَّ المظهري (ت: ١٢٢٥هـ) الأفضلية ((لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَزِيَّكَ﴾^(٣) إشعار إلى غاية منازل الأبرار))^(٤)، وليس بناهض.

وذهب معظمهم إلى أن (الذِّكْرَى والذِّكْر) واحد^(٥)، وهذا بعيد، فعلى الرغم من أن كليهما مصدر للفعل (ذكر)، فإنَّ اختلاف البناء يؤدي إلى اختلاف المعنى، وإن كان الأصل واحدًا.
والراجع أن الفرق بينهما: معنى: أن الذكر باللسان والذكرى للقلب^(٦)، وهي بهذا اللحاظ أشرف لاختصاصها به، وبناءً: أن الذكرى أفضل لزيادة بنائها^(٧).

والجدير بالإشارة أن الذكر والذكرى كلاهما ورد في آيات متشابهة، فمن الذكرى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ﴾^(٨)، والذكر ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾^(٩)، وعَلَّ

(١) المفردات في غريب القرآن: ٣٢٩.

(٢) تفسير المنار: ٢٧١/٨.

(٣) سورة عبس: ٣.

(٤) التفسير المظهري: ١٠/١٩٨.

(٥) ينظر: مجاز القرآن: ١/١٩٤، إعراب القرآن للنحاس: ٤/١٦٨، الوسيط للواحيدي: ٣/٥٦٢، معالم التنزيل:

٧/٩٧، المحرر الوجيز: ٢/٣٠٤، الجامع الأحكام القرآن: ١٩/٢٠٩.

(٦) ينظر: مباحث التفسير، لابن المظفر: ٢٥٩.

(٧) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٣/٢٧٧.

(٨) سورة الأنعام: ٩٠.

الكرماني^(٢) وأيده بدر الدين الحموي (ت: ٧٣٣هـ)^(٣) أَنَّ الآيَةَ الْأُولَى تَقْدِمُهَا ﴿ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾^(٤)، ﴿ وَلَكِنْ ذِكْرِي لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾^(٥)، وعلل أبو جعفر الغرناطي (ت: ٧٠٨هـ) ورود الذكر؛ لأن الضمائر التي سبقتها مذكرة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾^(٦)، وقوله: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾^(٧)، ولو ورد خلاف ذلك لأدّى إلى التنافر وعدم التناسب^(٨)، فاختيار كل واحدة منهما تبعاً للسياق الذي وردت فيه.

- فُغْلَان

منه ما قاله الراغب الأصفهاني في أن ((الفرقان) أبلغ من (الفرق)؛ لأنه يستعمل في الفرق بين الحقِّ والباطل،...، والفرق يستعمل في ذلك وفي غيره))^(٩)، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾^(١٠)، وسمي القرآن فرقاناً لهذا المعنى قال تعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾^(١١)، وليس

(١) سورة التكوير: ٢٧.

(٢) ينظر: أسرار التكرار: ١١٠.

(٣) ينظر: كشف المعاني: ١٦٢.

(٤) سورة الأنعام: ٦٨.

(٥) سورة الأنعام: ٦٩.

(٦) سورة التكوير: ١٩.

(٧) سورة التكوير: ٢٤.

(٨) ينظر: ملك التأويل: ١٦٣/١.

(٩) المفردات في غريب القرآن: ٦٣٣، وينظر: الميزان في تفسير القرآن: ٢٩٦/١٤.

(١٠) سورة الأنفال: ٤١.

(١١) سورة الفرقان: ١.

لأنَّه نزل مُفْرَقًا؛ فإن التوراة نزلت جملة واحدة ووصفت بالفرقان أيضا قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ﴾^(١). فالمفاضلة بينهما بلحاظ زيادة المعنى لزيادة المبنى.

- فَعْلَان

منه تفضيل (الْحَيَوَان) على (الحياة) في قوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَوَةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾^(٢) فالْحَيَوَان (مصدر حَيِي، سُمي به ذو الحياة، وأصله حييان فقلبت الياء الثانية واوًا، وهو أبلغ من الحياة لما في بناء فَعْلَان من الحركة والاضطراب اللازم للحياة، ولذلك اختير عليها ها هنا)^(٣).

وبناء (فَعْلَان) يكاد يطرد في دلالاته على الحركة والاضطراب، وأوّل من تنبّه لذلك من اللغويين سيبويه^(٤)، وتبعه ابنُ جني^(٥).

ومن جمالية التعبير القرآني اختيار بناء (فَعْلَان) الذي يدلُّ على الحركة في وصف (الآخرة)؛ لأنّها هي التي تستحق أن تُوصف به فقط، فهي حياة حقيقية دائمة لا موت فيها، وأمّا (الدنيا) فجاءت معها لفظة (الحياة) في القرآن كله، ولم توصف الآخرة بها مطلقًا، فهي حياة شكلية لا حقيقة لها، لذا الإنسان في الآخرة: ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾^(٦)، فكان ما عاشه في الدنيا ليس بحياة.

(١) سورة الأنبياء: ٤٨ . وينظر: الميزان في تفسير القرآن: ١٥/١٧٣.

(٢) سورة العنكبوت: ٦٤.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤/١٩٩، وينظر: الكشاف: ٣/٤٦٣، زبدة التفسير: ٥/٢٤٢، كنز الدقائق وبحر

الרגائب: ١٠/١٦٤، روح المعاني: ١١/١٣.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/١٤.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢/١٥٤-١٧٠.

(٦) سورة الفجر: ٢٤.

وزهد أبو عبدة(ت: ٢٠٩هـ)^(١)، والبغوي(ت: ٥١٦هـ)^(٢) إلى أنّ الحيوان والحياة واحد، وليس بسديد.

- فَعِيْلَةٌ

ما قيل في تفضيل (رَهِيْنَةٌ) على (رَهِيْن) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ

رَهِيْنَةٌ﴾^(٣)؛ على الرغم من أن (رهين) أنسب من ناحية موافقته لفاصلة الآية التي تليها وهي

﴿إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾^(٤)، وكونه لا يحتاج إلى تأويل فإن (المصدر هنا أبلغ فهو أنسب

بالمقام فلا يلتفت للمناسبة اللفظية فيه)^(٥)، واختلفوا في أصلها؛ فذهب الزمخشري^(٦) والبيضاوي^(٧)

والبيضاوي^(٧) إلى أنها مصدر كالتشكيمة والشئيمة، وليست صيغة مبالغة بمعنى مفعول، ولو

كانت كذلك لقال: رَهِيْن؛ لأنَّ فَعِيْلًا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهو الرأي

الراجح؛ إذ لا تأويل فيه.

وقيل: الهاء فيها للمبالغة، وقيل: على تأنيث اللفظ لا على معنى الإنسان^(٨)، والذي

اختاره أبو حيان الأندلسي: ((أَنَّهَا مِمَّا دَخَلَتْ فِيهِ التَّاءُ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فِي الْأَصْلِ

(١) ينظر: مجاز القرآن: ١١٧/٢.

(٢) ينظر: معالم التنزيل: ٤٧٤/٣.

(٣) سورة المدثر: ٣٨.

(٤) سورة المدثر: ٣٩.

(٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٧٨/٨، روح المعاني: ١٤٦/١٥.

(٦) ينظر: الكشاف: ٦٥٤/٤.

(٧) ينظر: أنوار التنزيل: ٢٦٣/٥.

(٨) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٩٨/٥.

كَالنَّطِيحَةِ، وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ خَبْرًا عَنِ الْمُدَّكَّرِ كَانَ بَعْضُ هَاءٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ

أَمْرِي بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾^(١)، وإذا كان مؤنثًا فبالتاء كما في الآية موضوع البحث.

- فَعْلُوت

أجمع أكثر المفسرين على أن المَلَكُوتَ أبلغ من المُلْكِ^(٢)، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي

نُورَ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾^(٣)، وأول من وجدته

صرَّح بذلك الزجاج بقوله: ((والمَلَكُوتُ بمنزلة المُلْكِ، إلا أنَّ المَلَكُوتَ أبلغ في اللغة من المُلْكِ،

لأنَّ الواو والتاء تُزادان للمبالغة))^(٤)، كالجَبْرُوتِ والرَّحْمُوتِ، فالْمُلْكُ والمَلَكُوتُ كلاهما مصدر

للفعل مَلَكَ، إلا أنَّ الأول لما يدرك بالحس، ويسمى عالم الشهادة، والثاني لما لا يدرك به،

ويسمى عالم الغيب^(٥)، ولَمَّا كان الثاني أعلى وأوسع وأشرف طال بناؤه، لذا قالوا بأبلغيته.

- فِعْلَةٌ

فَصَّلَ الراغب الأصفهاني (نِعْمَةً) على (نَعَم) في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ

عَلَيْكُمْ﴾^(٦)، ولم يقل (نَعَمَ اللَّهُ) بلفظ الجمع؛ لأنَّ (لفظ الواحد في هذا الوضع أبلغ؛ ففيه

تنبيه أنَّ في ذكرِ نعمةٍ واحدةٍ شغلٌ عظيم [كذا]، مع أنَّ لفظ الواحد في نحوه يقتضي

الجنس))^(٧).

(١) سورة الطور: ٢١.

(٢) البحر المحيط: ٣٣٧/١٠.

(٣) ينظر: تفسير السمرقندي: ٤٨٠/١، التبيان في تفسير القرآن: ١٧٦/٤، زاد المسير: ٤٦/٢، مدارك التنزيل:

٢٧/٢، الميزان في تفسير القرآن: ١٩٧/١٣.

(٤) سورة الأنعام: ٧٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢٦٥/٢.

(٦) ينظر: فروق اللغات: ٢٠٨.

(٧) سورة المائدة: ٧.

(٨) تفسير الراغب الأصفهاني: ٢٩١/٤.

ومن لطيف الاستعمال القرآني قوله: ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾^(١)، فالعدُّ عادةً ما يكون لمتعدد- والواحد على الأرجح ليس بعدد لأنَّه غير متعدد^(٢) - لكنَّه استعمله مع الواحدة؛ لبيان عظمة نعمة الله، وأنهم غير قادرين على عدِّ واحدة منها، فكيف بها جميعاً؟!.

ولبيان عجز الإنسان عن ذلك؛ أنَّ لفظة النعمة وردت في القرآن الكريم في (خمسین) موضعاً بصيغة المفرد، ولم ترد بصيغة الجمع إلا في (ثلاثة) مواضع، (اثتان) منها بصيغة جمع القلة:

أحدهما: في موطن الشُّكر في حق النبي إبراهيم ﷺ: ﴿ شَاكِرًا لِأَنْعَمِهِ ﴾^(٣)، لأنَّه على الرغم من أنه كان شاكرًا فلا يقدر على شكر كل نعمه تعالى، فضلاً عن إحصائها، وليس كما فسره البيضاوي بأنه (نكر بلفظ القلة للتبنيه على أنه كان لا يخلُّ بشكر النعم القليلة فكيف بالكثيرة)^(٤).

والآخر في موطن الكفر: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ ﴾^(٥)، فكفر قليلها يوجب عذابه سبحانه لعظمتها.

ووردت في (موضع واحد) فقط بصيغة جمع الكثرة وهو قوله: ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ رَظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾^(٦)، لأنَّه موضع مَنٍّ، وبيان فضلٍ، فضلاً عن أن ذكرها بلحاظ المُنعم، لا المُنعم عليه، والله أعلم.

(١) سورة إبراهيم: ٣٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٢/٣، مدارك التنزيل: ١٢١/٢، روح البيان: ٣٧٢/١، روح المعاني: ٣٧٣/٥، مقتنيات الدرر: ٨٥/٢، التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٥١/٨.

(٣) سورة النحل: ١٢١.

(٤) أنوار التنزيل: ٢٤٤/٣.

(٥) سورة النحل: ١١٢.

(٦) سورة لقمان: ٢٠.

- فَعْلِيَاءَ

فضَّل الطوسي، وتبعه الطبرسي(ت: ٥٤٨هـ)، والبقاعي(ت: ٨٨٥هـ)، والسيّد الطباطبائي(ت: ١٤٠٢هـ) (الكِبْرِيَاء) على (الكِبْر) في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(١) على الرغم من أنّ كليهما مصدر إلا أنّ الكبرياء ((استحقاق صفة الكبر في أعلى المراتب))^(٢)، فهي ((أبلغ معنى من الكبر، وتستعمل في العظمة غير الحسيّة ومرجعه إلى كمال وجوده ولا تنتهي كماله))^(٣)، فتستعمل في المجرّدات، فضلاً عن أنّها أكثر بناء من الكبر، فهي أبلغ معنى ومبنيّ.

٢- مصادر الثلاثي المزيد

- افْتِعَال

منه تفضيل (ابْتِغَاء) على (بُغَاء) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٤) الذي هو من ((بَغَى الشَّيْءَ طَلَبَهُ بِالْفِعْلِ، وَابْتِغَاءَهُ أبلغ مِنْ بَغَاؤِهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الطَّلَبِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الاجْتِهَادِ فِيهِ وَالِاعْتِمَالِ لَهُ))^(٥).

و(ابْتِغَاء) مصدر من الفعل ابتغى على وزن (افْتِعَال)، وهو أنسب هنا من مصدر الفعل (بغى) الذي هو (بُغَاء)، للسبب الذي ذكر آنفاً أولاً، ولكي يتميز عن الفعل الدال على الفساد ثانياً، فإن (بغى) يدلُّ على أصليين: ((أحدهما طلب الشيء، والثاني جنس من الفساد))^(٦)، وعندما

(١) سورة الجاثية: ٣٧.

(٢) التبيان في تفسير القرآن: ٤١٥/٥، مجمع البيان: ٢١٣/٥، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٧٣/٩.

(٣) الميزان في تفسير القرآن: ١٨١/١٨.

(٤) سورة النساء: ١١٤.

(٥) تفسير المنار: ٣٣٣/٥.

(٦) مقاييس اللغة: ٢٧١/١ (بغى).

وعندما جاء بالمصدر (ابتغاء) الذي هو من (ابتغى) فقد تحدد الأصل الأول وهو الطلب، وابتعد الثاني.

وَفُضِّلَ (اِبْتِغَاءً) أَيْضًا عَلَى (بَغْيٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا أَتْبَغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾^(١)، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الطَّلَبِ بَجْدٍ^(٢)؛ وَهَذَا مَتَأْتٍ مِنْ صِيغَةِ الْاِفْتِعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى الْاِخْتِيَارِ وَالْمَطَاوَعَةِ^(٣).

ثالثا: أسماء المصادر

- فُعْلٌ

قال أبو هلال العسكري: ((الضَّرُّ أبلغ من الضَّرِّ؛ لأنه عدل عن صيغة المصدر للمبالغة وهذا أجود))^(٤)، الضَّرُّ: ما يصيب البدن كالهزال وسوء الحال، قال تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ وَآنِي مَسْنِيَ الضَّرِّ﴾^(٥)، والضَّرُّ: ضدُّ النفع، قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾^(٦)، فالضَّرُّ ((بإزاء النفع الذي هو نقيضه، والضَّرُّ بإزاء السُّمِّ الذي هو نظيره في المعنى))^(٧) ولهذا اقترن اقترن في القرآن الكريم الضَّرُّ بالنفع؛ لأنه عام. والضَّرُّ بالمسِّ الذي هو ((جسُّ الشيء باليد))^(٨)؛ لأنه لأنه خاص بالبدن وأثره محسوس^(٩)، ((وتشعر الضمة في الضَّرُّ بأنَّه عن علوِّ وقهر، والفتحة بأنَّه ما يكون عن مماثل ونحوه، وقلَّ ما يكون عن الأدنى إلا أذى ومنه ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا

(١) سورة الليل: ١٩، ٢٠.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ٣٠/٣٩٢.

(٣) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٨/١٠٣.

(٤) الوجوه والنظائر للعسكري: ٢٩٧.

(٥) سورة الأنبياء: ٨٣.

(٦) سورة يونس: ٤٩. ينظر: الفروق اللغوية للعسكري: ١٩٨، إعراب القرآن وبيانه: ٦/٣٥٣.

(٧) لسان العرب: ٧/٤٢٧ (وسط).

(٨) مقاييس اللغة: ٥/٢٧١ (مسس).

(٩) ينظر: دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني: ٣٠٤.

أَدَى ﴿١﴾ (٢)، لذا الضَّر أقوى وأشد من الضَّر، صوتيا لأن الضمة أقوى من الفتحة، وصرفيا لكونه معدولا، ودلاليا لأنه محسوس.

- فَعَال

مصدر الفعل أَنْبَتَ هو (إنبات)، لكنه جاء باسم المصدر (نباتًا) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (٣)، ويعلل الزجاج (ت: ٣١١هـ) هذا بقوله: ((و(نباتًا) محمول في المصدر على المعنى؛ لأن معنى " أنبتكم " جعلكم تنبتون نباتًا، والمصدر على لفظ أنبتكم إنباتًا، ونباتًا أبلغ في المعنى)) (٤)، على الرغم من أنه أقلُّ بناءً، فجمع بين المعنيين، فأتى بالفعل للدلالة، للدلالة، وأتى باسم المصدر أو مصدر فعل آخر لدلالة أخرى، فبدل أن يقول: والله أنبتكم من الأرض إنباتًا، ونبت منها نباتًا، أوجزه بهذا الإيجاز البليغ. ويجري هذا في قوله تعالى في حق السيدة مريم عليها السلام فبدل أن يقول: وأنبتها إنباتًا حسنًا، ونبتت نباتًا حسنًا، قال: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ (٥)، لأنه أراد المعنيين أنبتها فنبتت نباتًا حسنًا (٦)، وما فيه من معنى الاستجابة والمطاوعة.

- فُعْلَان

فَضَّلَ البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) (سبحان) في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ

(١) سورة آل عمران: ١١١.

(٢) نظم الدرر: ٧٩/٢.

(٣) سورة نوح: ١٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٠/٥، وينظر: التفسير البسيط للواحي: ٢٦١/٢٢.

(٥) سورة آل عمران: ٣٧.

(٦) ينظر: جامع البيان: ٣٤٤/٦، تفسير السمعاني: ٣١٣/١، الوسيط للواحي: ٣٥٨/٤، معالم التنزيل: ٢٩٦/١.

لِنُرِيَهُ مِنْ ءَايَاتِنَا»^(١)، على (سَبَّحَ) في قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ^ط وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٢)، وعلى (يُسَبِّحُ) في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ^ط لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ^ط وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣)، لأنه ((أبلغ من حيث إنه يُشعرُ بإطلاقه على استحقاق التسبيح من كل شيء، وفي كل حال))^(٤)، فالأفضلية من أوجه عدة: بلحاظ أنَّ الفعلين: الماضي والمضارع مُقَيَّدَانِ بزمن معين، والمصدر مطلق غير مقيد، فتنزيهه تعالى يشمل كل الأزمنة، و(سُبْحَانَ) اسم، والاسم أثبت وأقوى من الفعل، فهو يدلُّ على ثبوت التنزيه له سبحانه، فضلاً عن الألف والنون فيه التي تدلُّ على المبالغة.

وَأُرِجِحُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ اخْتَارَ (سُبْحَانَ) فِي آيَةِ الْأُولَى، وَ(سَبَّحَ، وَيُسَبِّحُ) فِي الثَّانِيَةِ، لِأَنَّ فِي الْأُولَى تَكَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَفْسِهِ، فَالضَّمِيرُ فِيهَا لِلْمَتَكَلِّمِ، وَأَمَّا فِي الْآيَتَيْنِ فَالْحَدِيثُ عَنِ الْغَائِبِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ خُطَابَهُ تَعَالَى عَنِ نَفْسِهِ أَقْوَى مِنْ خُطَابِ الْغَائِبِ، فَوَضَعَ كُلَّ لَفْظٍ مَوْضِعَهُ الَّذِي يِلَاقِيهِ.

(١) سورة الإسراء: ١.

(٢) سورة الحديد والحشر والصف: ١.

(٣) سورة التغابن: ١.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٨٥/٥.

رابعاً: المشتقات:

١- اسم الفاعل

أ- من الثلاثي

- صيغة (فَاعِل) ورد منها:

١- أجمع أغلب المفسرين على أن قوله تعالى: ﴿ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(١)،

أبلغ من لو قيل: أم كذبت، على الرغم من الأصل هو ذلك، وأقدم من وجدته صرح بذلك

منهم ابن فورك (ت: ٤٠٦هـ)، بقوله: ((«أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ»)، ألطف

من أم كذبت؛ لأنه قد يكون بالميل إليهم، وقد يكون منهم بالقرابة التي بينه وبينهم، وقد

يكون منهم بأنه يكذب ككذبهم، وكذلك إذ قال ليس كما يقول من جهة الغلط الذي ليس

بصدق، ولا كذب^(٢)، وتبعه الزمخشري من دون إشارة له^(٣)، ثم تبع الأخير باقي

المفسرين حتى بألفاظه، ومن دون إشارة أيضاً^(٤).

جاءت الآية الكريمة على لسان النبي سليمان (عليه السلام)، وهو في معرض الشك، وعدم اليقين

بما أخبر به الهدهد عن حال بلقيس وقومها، لذا جاء بأبلغ لفظ دال على ذلك، وهو اسم الفاعل،

الدال على أنه ((أبلغ في نسبة الكذب إليه؛ لأن كونه من الكاذبين يدلُّ على أنه معروف بالكذب،

سابق له هذا الوصف قبل الإخبار بما أخبر به. وإذا كان قد سبق له الوصف بالكذب، كان

متهمًا فيما أخبر به، بخلاف من يظن ابتداء كذبه فيما أخبر به^(٥)، لذا كان الاسم في هذا

الموضع أبلغ من الفعل.

(١) سورة النمل: ٢٧.

(٢) تفسير ابن فورك: ٢٩٤/١.

(٣) ينظر: الكشاف: ٣٦٣/٣.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ٥٥٣/٢٤، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٤٩٤/١١، البحر المحيط: ٢٣٢/٨،

الدر المصون: ٦٠٦/٨، فتح القدير: ١٥٧/٤.

(٥) البحر المحيط: ٢٣٢/٨.

٢- ذهب ابن القيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) إلى أن (صادق) أبلغ من (صدق) في قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٍ﴾^(١)، وهو اسم فاعل من الفعل صدق، و(صدق) مصدر من

الفعل نفسه، إلا أن (وصف الوعد بكونه "صادقاً" أبلغ من وصفه بكونه "صدقاً"، ولا

حاجة إلى تكلف جعله بمعنى: مصدوقاً فيه، بل هو صادق نفسه كما يوصف المتكلم

بأنه صادق في كلامه، يوصف كلامه بأنه: صادق. وهذا مثل قولهم: سرّ كاتم، وليلّ

قائم، ونهار صائم، وماء دافق، ومنه: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]،

وليس ذلك بمجانب، ولا مخالف لمقتضى التركيب^(٢).

والأفضلية تحققت لاسم الفاعل هنا من جهتين:

الأولى: من جهة الصنعة؛ إذ لا يحتاج إلى تقدير في الكلام، وعدم التقدير أفضل من التقدير.

والثانية: لأهمية الوعد وقداسته رفع من شأنه حتى جعله بمنزلة الإنسان يوصف بالصدق، لذا

وصفه باسم الفاعل الدال على الذات والحدث.

٣- ما قيل من تفضيل (فالق)، على الفعل (يفلق) في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ

وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾^(٣)،

فالآية ((إنما سيقت للتمدح بالقدرة المطلقة التي هي صفة ذاتية لله تعالى، فكان التمدح

بها مع الإتيان بصيغة اسم الفاعل أبلغ من الإتيان بصيغة الفعل، لما يدل عليه اسم

الفاعل من المضي المطلق الدال على القدم، فإن مجيء ذلك على ما جاء عليه يستفاد

منه قدم القدرة، ويلزم من قدمها قدم الموصوف بها^(٤)، فاسم الفاعل بحد ذاته أثبت

(١) سورة الذاريات: ٥.

(٢) التبيان في أيمان القرآن: ٤٣٣.

(٣) سورة الأنعام: ٩٦.

(٤) إعراب القرآن وبيانه: ١٧٧/٣.

وأكثر تجددًا من الفعل، وإذا أضيف إلى مفعوله فيكون في معنى المضي، وهو دال هنا على الاستمرار في جميع الأزمنة^(١)، فيكون أبلغ من الفعل.

٤- فضّل المصطفوي (راضية) في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾^(٢) على

مرضية، ((ورضا العيش بأن يكون منطبقًا عليه ومطابقًا وموافقًا بحاله، فيكون العيش على ما هو عليه، وهذا أوكد وأبلغ من كون الشخص راضيًا عن العيش، فإنه لا يدلُّ على تمام الموافقة وكمال الانطباق))^(٣)، فوافق العيش وملاءمته لصاحبه يوجب رضا صاحبه عنه، فالعيشة راضية على حقيقتها، أي: إنها رضيت بمحلها وحصولها في مستحقها^(٤). وهذا خلاف ما ذهب إليه الأعم الأغلب من المفسرين في أن العيشة لا يمكن أن ترضى، بل هي مرضية عنها^(٥)، أو أنها على النسب أي: ذات رضا^(٦).

ويُفصّل عالم سبيط النيلي بالوجهين، فإذا قلنا راضية بمعنى مرضية فالعائش ((راضٍ عن العيشة، ولكن ليس بمقدوره عدم الاهتمام بها، لأنك بهذا التعبير قد فصلته عنها. فعيشته صارت مقابلةً له وإذن فهو ينظر لها ويهتمُّ بها وإن كان راضيًا بها))^(٧)، وإذا قلنا بمعنى راضية حقيقة ((فقد صارت العيشة هي الراضية فخرج بذلك عن الاهتمام بها خروجًا كاملاً وصارت هي المهمة به!))^(٨)، وهنا تكمن الأفضلية؛ إذ ((لا توجد في الحقيقة عيشة على هذا النحو الأخير إلاّ إلاّ تلك التي يعطيها الربُّ العظيم لعباده الذين رضي عنهم))^(٩)، وهذا المعنى لا تؤديه لفظة مرضية لا حقيقة ولا تأويلًا.

(١) ينظر: الكشاف: ٥٠/٢، البحر المحيط: ٥٩٤/٤.

(٢) سورة الحاقة: ٢١.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٥٣/٤.

(٤) ينظر: التبيان للعكبري: ٣٧٦، البرهان للزركشي: ٢٥٨/٢.

(٥) ينظر: جامع البيان: ١٢٤/١١، النكت والعيون: ٨٣/٦، الجامع لأحكام القرآن: ٣٦٧/٦.

(٦) ينظر: تفسير ابن فورك: ٢٦٣/٣.

(٧) النظام القرآني: ١٢٦.

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٩) النظام القرآني: ١٢٦.

ب- من غير الثلاثي

- صيغة (مُفْعِل) ورد منها:

فَصَّلَ الْوَاحِدِي (مَقِيم) عَلَى (أَقِيم) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ ﴾^(١)؛
(لأن النعت ألزم وأكثر من الفعل، كأنه قال: رب اجعلني من عادتي إقامة الصلاة، ولو قال:
اجعلني أقيم الصلاة، لم يكن فيه من المبالغة ما في المقيم)^(٢)، بلحاظ أن الاسم أثبت وأقوى من
الفعل، فضلاً عن أن إضافة اسم الفاعل إلى معموله تدل على ثبوت الحدث.

وما قيل في أن (مُرْضِعَةً) في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا

أَرْضَعَتْ ﴾^(٣) أبلغ من (مُرْضِع)، على الرغم من أن كليهما اسم فاعل من الفعل أَرْضَع، إلا أنهم
أنهم فَرَّقُوا بينهما، بأن المُرْضِع (من لها ولد تُرْضِعُه. والمُرْضِعَةُ: من أَلْقَمَتِ الثَدِي لِلرَّضِيعِ)^(٤)،
أي: في حالة إرضاع له، فصارت مرضعة ((أبلغ من مرضع في هذا المقام؛ فإن المرأة قد تُذْهَلُ
عن الرضيع إذا كان غير مباشر للرّضاعة. فإذا التقت الثدي واشتغلت برضاعه لم تُذْهَلُ عنه إلا
لأمر هو أعظم عندها من اشتغالها بالرضاع)^(٥)، لذا كانت (مُرْضِعَةً) أبلغ هنا في التعبير عن
هول الموقف وعظمتها؛ فلشدة ما تراه تُذْهَلُ عن ولدها التي هي في حال إرضاع له.

و(مُرْضِعَةً) من الصفات الخاصة بالمؤنث، وقد دخلتها التاء؛ لأنها جارية على الفعل،
وأما مُرْضِعُ فهي جارية على النسب، أي: ذات رَضَاع^(٦).

- صيغة (مُفْتَعِل) ورد منها:

(١) سورة إبراهيم: ٤٠.

(٢) التفسير البسيط: ٤٩١/١٢.

(٣) سورة الحج: ٢.

(٤) تفسير القرآن الكريم لابن القيم: ٣٨٣.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٩/٣، النكت في القرآن الكريم: ٣٣٥.

تفضيل (مُقْتَدِر) على (قَادِر) في قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ أَخَذًا عَزِيزًا مُّقْتَدِرًا ﴾^(١): ((فَهُوَ أبلغ من قَادِرٍ لِذَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ مُتَمَكِّنٌ الْقُدْرَةَ لَا يُرَدُّ شَيْءٌ عَنِ اقْتِضَاءِ قُدْرَتِهِ، وَيُسَمَّى هَذَا قُوَّةَ اللَّفْظِ لِقُوَّةِ الْمَعْنَى))^(٢). فمقتدر وقادر كلاهما اسم فاعل، لكن الأول من اقْتَدَرَ، والثاني من قَدَرَ، فالأول أبلغ معنًى؛ لما تدلُّ عليه صيغة (افتعل) من المطاوعة والقصد في اختيار الفعل^(٣)، وبناءً لزيادة مبناه.

- صيغة (مُسْتَفْعِل) ورد منها:

١- ما قاله ابن القيم في تفضيل (مُسْتَنْفِرَة) على (نَافِرَة) في قوله تعالى: ﴿ كَانَهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ ﴾^(٤): ((«المستفيرة» معنى أبلغ من النافرة؛ فإنها لشدة نفورها قد استنفرت بعضها بعضها بعضًا وحصته على النفور. فإن في الاستفعال من الطلب قدرًا زائدًا على الفعل المجرد. كأنها تواصلت بالنفور وتواطأت عليه))^(٥).
و(مُسْتَنْفِرَة وَنَافِرَة) كلاهما اسم فاعل، فالأول من اسْتَنْفَرَ، والثاني من نَفَرَ، إلا أن زيادة مبنى الأول جعلته أبلغ من الثاني.

٢- أجمع معظم المفسرين على أن (مُسْتَطِيرًا) في قوله تعالى: ﴿ وَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾^(٦) الذي هو اسم فاعل معناه ((فأشياءً منتشرة غاية الانتشار، من استطار

(١) سورة القمر: ٤٢.

(٢) البرهان للزركشي: ٣/٣٤، وينظر: تفسير أسماء الله الحسنى: ٥٩، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات:

١٣٤/٢، الإتيان في علوم القرآن: ٣/٣٠٠، التحرير والتنوير: ٢٧/٢٢٦، التفسير الوسيط للطنطاوي: ١٤/١٢٥.

(٣) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٧/١٠٧.

(٤) سورة المدثر: ٥٠.

(٥) تفسير القرآن الكريم لابن القيم: ٥٥٧.

(٦) سورة الإنسان: ٧.

الحريق والفجر، وهو أبلغ من طار^(١)، الذي اسم الفاعل منه طائر، ومُسْتَطِيرٌ أبلغ منه، بناء على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى.

والجدير بالذكر أن الآية التي قبلها تنتهي بـ(تَجْبِيرًا) والتي تليها بـ(أَسِيرًا)، فكان مُسْتَطِيرًا أنسب وزنًا وأبلغ معنًى.

٢- صيغ المبالغة

من الأوزان التي وردت فيها المفاضلة:

- فَعَّال

من ألفاظ المفاضلة التي جاءت بهذه الزنة:

- ١- ما ذهب إليه الرازي في تفضيل (أَوَّاب)، على اسم الفاعل (أَنْب)^(٢)، في قوله تعالى في وصف أيوب عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿نَعَمْ أَلْعَبُدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٣)، الذي هو بمعنى الرجوع، فجاءت صيغة المبالغة أنسب في مقام المدح، فهو كثير الرجوع لله سبحانه، و(أَنْب) لا تدل على أنه كذلك، وبالنتيجة لا تُبين مقامه.
- ٢- ما قاله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) في تفضيل (غَفَّار) على اسم الفاعل (غَافِر)^(٤)، في قوله تعالى على لسان نوح عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾^(٥)، بلحاظ أنه أراد أن يُرَغِّبَهُم بالاستغفار فجاء بصيغة المبالغة الدالة على الكثرة، إغراء لهم على أن الله سبحانه غَفَّار لمن استغفروه، وإن تكرر الذنب منه.

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٧٠/٥، وينظر: إرشاد العقل السليم: ٧٢/٩، زبدة التفسير: ٢٧٩/٧، كنز الدقائق: ٥٦/١٤، روح المعاني: ١٧١/١٥، مقتنيات الدرر: ١٩/١٢، مقاصد القرآن: ٤٧٢/١٤، الميزان في تفسير القرآن: ١٢٦/٢٠.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣٧٤/٢٦.

(٣) سورة ص: ٣٠.

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٥/٣.

(٥) سورة نوح: ١٠.

٣- تفضيل (قَوَام) على الصفة المشبهة (قِيم) ^(١) في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى

النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ ^(٢)، ولم يُصِرِّحُوا بالسبب، على الرغم من أنَّ الصفة المشبهة أثبت وأدوم من صيغة المبالغة، والذي أراه أن الأفضلية متأتية من أنَّ حكم القِوَامَةِ ليست مطلقة في الآية الكريمة، بل مقيدة بأمرين: ذاتي وهو تفضيل الله لهم كقوة أجسامهم مثلاً، وعرضي وهو الإنفاق من الأموال، وهذان الأمران مُتَحَقِّقان غالباً لا دائماً، لذا كانت صيغة المبالغة الدالة على الكثرة أنسب هنا من الصفة المشبهة التي تدلُّ على الثبوت والدوام.

٤- الغالب عند المفسرين أن صيغ المبالغة أبلغ من غيرها من الصيغ، بناء على قاعدة زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وفي ضوء هذه القاعدة فإن هذه الصيغ تتفاضل فيما بينها أيضاً، فيكون بعضها أبلغ من بعض؛ من ذلك ما قاله الراغب الأصفهاني في تفضيل (كفَّار) على (كفور): ((وَالْكَفَّارُ أَبْلَغُ مِنَ الْكُفُورِ لِقَوْلِهِ: ﴿كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق/٢٤] وقال: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة/٢٧٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر/٣]، ﴿إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح/٢٧] ^(٣)، وقال أبو حيان الأندلسي: ((وَفَعَّالٌ أَبْلَغُ لِزِيَادَةِ حُرُوفِهِ)) ^(٤)، فالأفضلية قائمة على زيادة المبنى التي تؤدي إلى زيادة المعنى بنظرهم.

وأول من فرَّق بينهما على أساس المعنى الغزالي: ((فالفَعَّالُ يَنْبئُ عَن كَثْرَةِ الْفِعْلِ، وَالْفَعُولُ يَنْبئُ عَن جُودَتِهِ وَكَمَالِهِ وَشُمُولِهِ)) ^(٥). ففَاضَلُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَسَاسِ الْكَمِّيَّةِ وَالْكَيفِيَّةِ ^(٦).

(١) ينظر: تفسير السمعاني: ٤٢٣/١، معالم التنزيل: ٦١١/١، التفسير المظهر: ٢ ق ٩٨/٢.

(٢) سورة النساء: ٣٤.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٧١٥.

(٤) البحر المحيط: ٤٢٣/٨، وينظر: بصائر ذوي التمييز: ٣٦٣/٤.

(٥) المقصد الأسنى في شرح الأسماء الحسنى: ١٠٥.

(٦) ينظر: روح البيان: ٣١٦/٥.

وزهد ابن طلحة (ت: ٦٤٠هـ) فيما حكاه عنه السيوطي أنه قال: ((فَعُول) لمن كثر منه الفعل، و(فَعَّال) لمن صار له كالصناعة))^(١).

ولم يبتعد الشيخ حسن المصطفوي عن ذلك في التفريق بينهما بقوله: إن ((الغَفَّار فيه مبالغة وكثرة. والغفور، فيه دلالة على ثبوت في الاتِّصاف بالمغفرة))^(٢).

ووافق د. فاضل السامرائي ابن طلحة في (فَعَّال)، وخالفه في (فَعُول) الذي عنده منقول من أسماء الذوات، أي: المادة التي تستعمل منها الشيء خاصة^(٣).

وأؤيد رأي التفريق بينها في المعنى، وعدم الاكتفاء بأنَّ إحداهما أبلغ من الأخرى استنادا إلى بنائهما، وبالنتيجة لا مفاضلة بين الصيغتين، بل لكلٍ منهما استعمالها الخاص بحسب السياق الذي ترد فيه.

- فَعِيل

من المواضع التي وردت المفاضلة فيها:

١- تفضيل (أثيم) على (آثم)، في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾^(٤) أي:

((مبالغ في اكتساب الإثم))^(٥)، والمفاضلة قائمة على أساس الصيغة، بلحاظ أن صيغة المبالغة أبلغ من اسم الفاعل؛ لما تدلُّ عليه من تكرار الفعل والمبالغة فيه، فجاءت أثيم أنسب من آثم ل(كفَّار) التي هي صيغة مبالغة مثلها. في حين ناسبت (آثم) (كفور) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ بَعْضًا أَوْ كُفُورًا﴾^(٦)، وكفور أدنى من كفَّار، ففي الآية الأولى الله سبحانه لا يحب من وصل به حال المبالغة في الكفر والإثم، وليس كل من

(١) همع الهوامع: ٧٥/٣.

(٢) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٤٥/٧.

(٣) ينظر: معاني الأبنية: ٩٥، ١٠٠.

(٤) سورة البقرة: ٢٧٦.

(٥) درة التنزيل وغرة التأويل: ٣٥٠/١.

(٦) سورة الإنسان: ٢٤.

ارتكب إثماً لا يحبه الله، وأما في الآية الثانية، فنهى سبحانه نبيه عن طاعة من له إثم وكفر، فكل صيغة ناسبت سياقها.

٢- وتفضيل (عصي) - الذي يجوز أن يكون بوزن فَعِيل، أو بوزن فَعُول وأصله عَصُوِيٌّ، وحدث له التغيير المعروف - على عاصٍ^(١)، في قوله تعالى بحق النبي يحيى عليه السلام: ﴿وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا﴾^(٢)، وهو أنسب لـ(جباراً) من عاص، وأوفق للفاصلة في الآيتين: السابقة التي ختمت بـ﴿تَقِيًّا﴾ واللاحقة التي ختمت بـ﴿حَيًّا﴾.

٣- ومنها تفضيل (كظيم) على (مكظوم) الذي جاء بمعنى مفعول في قوله تعالى بشأن النبي يعقوب عليه السلام: ﴿وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾^(٣)، ولم يُذكر سبب المفاضلة.

وعند د.فاضل السامرائي أنهما وإن كانا بمعنى مفعول إلا أن الوصف بفعيل يكون على وجه الثبوت، ولا يُطلق إلا إذا اتَّصف به صاحبه، فلا يقال: (أسير) إلا إذا أُسر، وأن الوصف به أشد^(٤).

والذي أراه أن أفضلية (كظيم) في هذا الموضع لدلالته على الكثرة والمبالغة فيعقوب عليه السلام بقي يبكي وينوح على ابنه يوسف عليه السلام سنين طويلاً، في حين نجد أن (مكظوم) أبلغ وأنسب في قوله تعالى بشأن النبي يونس عليه السلام: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾^(٥) لأن الفعل لم يتكرر منه، ولم يستمر مدّة طويلة، لذا كانت كل لفظة أبلغ في موضعها.

٤- ما قيل في تفضيل (ولي) و(نصير) على (وال) و(ناصر)، قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(٦)، وأتى بصيغة نَصِيرٍ في هذا الموضع على وَزْنِ

(١) ينظر: مفاتيح الغيب: ٥١٨/٢١، الدر المصون: ٥٦٧/٧، السراج المنير: ٤١٦/٢، مقتنيات الدرر: ١١/٧.

(٢) سورة مريم: ١٤.

(٣) سورة يوسف: ٨٤. ينظر: نظم الدرر: ١٩٦/١.

(٤) ينظر: معاني الأبنية: ٥٥.

(٥) سورة القلم: ٤٨.

(٦) سورة البقرة: ١٠٧.

وَزُنَ فَعِيلٍ - فضلاً عن أنها أبلغ - ((لِمُنَاسَبَةِ وِلْيٍ فِي كَوْنِهِمَا عَلَى فَعِيلٍ، وَلِمُنَاسَبَةِ أَوَاخِرِ
الْأَيِّ))^(١).

٥- ومن المفاضلة بين (فَعِيلٍ) وصيغة مبالغة أخرى ما قاله ابن عاشور في تفضيل (مَلِيكَ)

الذي هو ((فَعِيلٌ بِمَعْنَى الْمَالِكِ مُبَالَغَةً، وَهُوَ أْبْلَغُ مِنْ مَلِكٍ))^(٢)، قال تعالى: ﴿ فِي مَقْعَدِ

صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكَ مُقْتَدِرٍ ﴾^(٣)، ولم يعلّل التفضيل، والظاهر أنه بنى مفاضلته على

أساس قاعدة زيادة المبنى.

والتفضيل بينهما - بناء على كلام ابن طلحة - عائد إلى أن (فَعِيلًا) للطبائع، و(فَعِلًا)

للعادات^(٤)، والأولى أثبت وأرسخ.

وفرق المصطفوي بينهما على مستوى البناء والدلالة، فمن ناحية الدلالة: (فَعِيلٍ) عنده

((تدلُّ على الثبوت واتِّصاف الذات بالوصف على سبيل اللزوم))^(٥)، وأما من ناحية البناء ((فإنَّ

الكسرة تدلُّ على رسوخ وثبوت زائد، والياء من حروف المدِّ تدلُّ على امتداد في الاتِّصاف))^(٦)،

وأما فَعِلٌ فالاستمرار ((والامتداد فيها أقلُّ))^(٧)، لأنَّ فيها كسرة فقط، من دون إشباع. وهو الرأي

الراجح المبني على الدليل.

- فَعُولٌ

من الألفاظ التي جاءت بزنة هذه الصيغة: ((كفور أبلغ من كافر))^(٨) في قوله تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ

(١) البحر المحيط: ٥٥٤/١، وينظر: الدر المصون: ٦٤/٢.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٢٦/٢٧.

(٣) سورة القمر: ٥٥.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٧٥/٣.

(٥) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٩٧/٤.

(٦) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٩٧/٤.

(٧) المصدر نفسه: ٩٨/٤.

(٨) نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: ٤٣٧/٣.

عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافُرٍ ﴿١﴾، ناسبت صيغة (فَعُول) الآية أيما مناسبة، في حديثها عن الكفار، وعذابهم في نار جهنم، وأن هذا العذاب دائم غير منقطع، ولا خلاص منه حتى بالموت، وليس فيه تخفيف، فالآية تتحدث عن أشد أنواع العذاب فناسبت صيغة (فَعُول) التي تدل على كثرة الفعل، أو على ثبوت الاتِّصاف بالفعل، أو المادة التي اشتق منها الفعل (٢).

- فُعَال

قيل: الأصل في هذا البناء هو (فَعِيل)، فإذا أريد المبالغة فيه قيل: (فُعَال)، أو (فُعَال) (٣)، ومنه تفضيل (عُجَاب) على (عَجِيب) في قوله تعالى: ﴿أَجْعَلِ الْأَلْهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ (٤)، و(هُوَ الْعَجِيبُ إِلَّا أَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الْعَجِيبِ كَقَوْلِهِمْ: كَقَوْلِهِمْ: طَوِيلٌ وَطَوَالٌ، وَعَرِيضٌ وَعَرَاضٌ، وَكَبِيرٌ وَكُبَارٌ، وَقَدْ يُشَدُّ لِلْمُبَالِغَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَكْرُوهًا مَكْرًا كُبْرًا﴾ [نوح: ٢٢] (٥)، فاستعمل لفظ عُجَاب لشدة عجبهم في جعل الآلهة إليها واحدا، في حين ورد في آية أخرى استعمال (عجيب) قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ (٦)، ومجيء نذير منهم أقل عجا من الأولى؛ لأنهم قوم عريقو الشرك، وجاء الإسلام بدحض هذا الاعتقاد بالتوحيد (٧).

(١) سورة فاطر: ٣٦.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٧٥/٣، التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٤٥/٧، معاني الأنبياء: ١٠٠.

(٣) ينظر: معاني الأنبياء: ٨٦.

(٤) سورة ص: ٥.

(٥) مفاتيح الغيب: ٣٦٨/٢٦، وينظر: الدر المصون: ٣٥٧/٩، التفسير الوسيط، للطنطاوي: ١٣٣/١٢.

(٦) سورة ق: ٢.

(٧) ينظر: التعبير القرآني للسامرائي: ٣٧.

والفرق الدقيق بينهما أنّ ((العجيب يدلُّ على ما فيه تعجُّب ثابت لمكان الياء . والعُجاب يدلُّ على ما فيه تعجُّب ممتدُّ، لمكان الألف، ففيه اقتضاء تعجُّب كثير ممتدِّ))^(١).

ولا يلتقت إلى من ساوى بينهما^(٢)؛ لأنَّه خلاف الاستعمال القرآني الذي ميِّز بينهما أولاً، وخلاف حكمة الواضع ثانياً، فإن وجود لفظين مختلفين دالين على معنى واحد عبث وخلاف الحكمة.

والجدير بالذكر أن بعضهم جعل صيغة (فُعال) من أبنية الصفة المشبهة^(٣)، والأغلب جعله صيغة مبالغة^(٤)، وهو الراجح، فإن الصفة المشبهة تدلُّ على الثبوت واللزوم، فإذا أريد المبالغة فيها عدل إلى بناء آخر وهو هنا (فُعال)، وقد صرَّح بذلك ابن جني^(٥)، والمعري(ت: ٤٤٩ هـ)^(٦)، فبناء (فُعال) وإن كان في الأصل صفة مشبهة فإنه نقل إلى بناء آخر لعله دلالية، وتغيَّر حكمه بناء على هذا النقل.

- فُعال

الأصل في هذا البناء هو (فُعال) كما ذكرت آنفاً، وإذا أريد المبالغة فيه نُقل إلى فُعال، الذي هو أبلغ من فُعال، ومن ذلك ما قاله الراجب الأصفهاني من أن ((الكُبار أبلغ من الكُبير، والكُبار أبلغ من ذلك، قال تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴾ [نوح/٢٢])^(٧) وتبعه البيضاوي^(٨)،

(١) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٣٦/٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٧٩/٦، تفسير القرآن العزيز لابن زمنين: ٨١/٤، تفسير السمعاني: ٤٢٥/٤، التبيان في تفسير القرآن: ٥٤٣/٨، معالم التنزيل: ٤٨/٤، الجامع الأحكام القرآن: ١٤٩/١٥.

(٣) ينظر: معاني الأبنية: ٨٦.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٤٩٢/٤، البحر المحيط: ١٣٨/٩، الإتيان: ٢٦٩/٢، التفسير الوسيط، للطنطاوي: ١٣٣/١٢.

(٥) ينظر: الخصائص: ٤٨/٣.

(٦) ينظر: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٦١.

(٧) المفردات في غريب القرآن: ٦٩٨.

(٨) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٥٠/٥.

والعز بن عبد السلام(ت: ٦٦٠هـ)^(١)، وهو في غاية المبالغة، بناء على أصل زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

٣- الصفة المشبهة:

- فَعْلَان

يدلُّ هذا البناء على الامتلاء والخلو وحرارة الباطن^(٢)، ومن المفاضلة التي وردت منه:

المفاضلة بين (الرحمن) و(الرحيم)، في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٣) فاختلف المفسرون كثيرا في بيان أفضلية أحدهما على الآخر على آراء:

أ- ذهب معظم المفسرين إلى أن (الرحمن) أبلغ من (الرحيم)^(٤)، واستدلوا بأدلة روائية ولغوية ولغوية منها:

- ما روي عن النبي محمد ﷺ أنه قال: ((أما الرحمن فالعاطف على البر والفاجر من خلقه، وأما الرحيم فالرفيق بالمؤمنين خاصة))^(٥)، وقال أيضا: ((إن عيسى بن مريم قال: الرحمن: رحمن الآخرة والدنيا، والرحيم: رحيم الآخرة))^(٦)، ويؤيدُهما ما روي عن الإمام الصادق(ت: ١٤٨ هـ) (عليه السلام) قوله: ((الرحمن بجميع خلقه، الرحيم بالمؤمنين خاصة))^(٧)، وفي رواية ((الرحمن بجميع العالم، الرحيم بالمؤمنين خاصة))^(٨).

(١) ينظر: تفسير العز بن عبد السلام: ٣٦٨/٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ١٤٥/٢، معاني الأبنية: ٧٨.

(٣) سورة الفاتحة: ١.

(٤) ينظر: جامع البيان: ١٢٧/١، الكشاف: ٨/١، المحرر الوجيز: ٦٣/١، مفاتيح الغيب: ٢٠٢/١، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٧/١، تفسير الكتاب العزيز وإعرايه: ٣٤٩، البحر المحيط: ٣١/١، الدر المصون: ٣٤/١، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ١٢٤/١، الجواهر الحسان: ١٦٠/١، البرهان للزركشي: ٥٠٢/٢، روح المعاني: ٦٤/١، التحرير والتنوير: ١٧١/١.

(٥) تفسير السمرقندي: ٣٨/١، الكشف والبيان: ٩٩/١، الجامع لأحكام القرآن: ١٠٧/١.

(٦) جامع البيان: ٨٥/١.

(٧) تفسير القمي: ٢٨/١، الكافي: ١١٤/١.

(٨) تفسير العياشي: ٢٢/١.

- زيادة المبنى توّدي إلى زيادة المعنى، وهذا رأي أغلبهم.
- أن (الرحمن) في آخره ألف ونون كالمثنى، والتثنية ((في الحقيقة تضعيف، وكذلك في الصفة، فكان "غضبان" و"سكران" حاملا لضعفين من الغضب والسكر))^(١).
- وهو الرأي الأرجح، ويمكن أن يزداد على ما قالوا:
- أن (الرحمن) له خصوصية لا تتوافر في (الرحيم)، بينها الإمام علي (عليه السلام) فهو: ((اسم لم يسم به غيره))^(٢) سبحانه، فهو مختص بالله تعالى ويحرم أن يسمى به غيره، وأما (الرحيم) فله ولغيره.
- ما روي عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: ((الرحمن اسم خاص بصفة عامة، والرحيم اسم عام بصفة خاصة))^(٣)، وهذا الحديث على اختصاره يبين حقيقتهما؛ فـ(الرحمن) اسم خاص بلحاظ أنه لا يُسمى به غير الله تعالى، وصفة عامة بلحاظ أنه أعم من (الرحيم)، لأنّه يشمل المؤمن وغيره.
- وأما (الرحيم) فاسم عام بلحاظ أنه ليس خاصا به تعالى، وصفة خاصة بلحاظ أنه خاص بالمؤمنين، وبالنتيجة أن خصوصية اسم (الرحمن) وعمومية صفته أبلغ من عمومية اسم (الرحيم) وخصوصية صفته.
- ب- تساويهما في الدلالة، وهو رأي قطرب (ت: ٢٠٦هـ) - فيما حكاه عنه أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) - الذي يرى أنه ((يجوز أن يكون جمع بينهما على جهة التوكيد، ومعناهما واحد. كما قال الله جل ثناؤه: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾^(٤)، والطيران لا يكون إلا بالجنح. واحتج بقول عدي بن زيد:
- وَجَعَلَ الشَّمْسَ مِصْرًا لَا خِفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا

(١) نتائج الفكر في النحو: ٤٢.

(٢) تفسير السمرقندي: ٣٧/١، الجامع لأحكام القرآن: ١٠٧/١.

(٣) مجمع البيان: ٥٤/١.

(٤) سورة الأنعام: ٣٨.

أراد: بين النهار والليل، فأدخل (بين) على جهة التوكيد^(١)، وأيده النحاس^(٢)، ورُدَّ بأن قوله: (يطير بجناحيه) ليس توكيدًا، فالطيران يكون بالجناحين وبالرجلين^(٣).

وأما استشهاده بالبيت فهو واهن؛ لأنَّه لا يدخل ضمن هذا الباب مطلقًا، إذ هو توكيد لفظي. وقد ردَّه ابن عاشور بأنه ((وجه ضعيف؛ إذ التوكيد خلاف الأصل، والتأسيس خير من التأكيد، والمقام هنا بعيد عن مقتضى التوكيد))^(٤)، ولو كانا متساويين لتساويا في التقديم والتأخير وهو ممتنع^(٥).

واستدلُّوا أيضا بحديث ((يَا رَحْمَانَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمَهُمَا))^(٦)، وهذا الحديث ليس فيه دلالة على تساويهما؛ فالرحمة الرحمانية غير الرحمة الرحيمية^(٧)، ولو كانتا متساويتين لما غير بينهما.

ت-تفضيل (الرحيم) على (الرحمن)، وهو رأي ابن الأنباري^(٨)، واستُئْتِلَ عليه بأن ((الرحمن جاء متقدمًا على الرحيم، ولو كان أبلغ منه لكان متأخرًا " عنه، لأنَّهم في كلامهم إنما يخرجون من الأدنى إلى الأعلى، فيقولون: فقيه عالم...، ولا يعكسون هذا لفساد المعنى، لأنَّه لو تقدم الأبلغ لكان الثاني داخلا " تحته، فلم يكن لذكره معنى))^(٩).

ورده الزمخشري بقوله: ((لما قال: (الرحمن) فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها أرفده (الرحيم) كاللتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف))^(١٠). ورده النحويون بأن (الرحمن) علم، وهو بدل لا صفة، و (الرحيم) صفة له، بدليل مجيئه غير صفة في القرآن الكريم كثيرا من

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٥٨/١ - ٥٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٥٤/١، ٥٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) التحرير والتنوير: ١٧٢/١.

(٥) ينظر: البرهان للزركشي: ٥٠٦/٢.

(٦) الكافي: ٥٥٧/٢.

(٧) ينظر: التفسير الصافي: ٨١/١.

(٨) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٥٨/١.

(٩) البرهان للزركشي: ٥٠٥/٢.

(١٠) الكشاف: ٨/١.

ذلك قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾^(١)، وقوله: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(٢) وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾^(٣). فالرحمن مختصُّ بالله سبحانه، فصار بمنزلة العلم له.

وفرق المصطفوي بينهما بلحاظ الوزن والهيئة وبين خصوصية كل منهما بقوله: ((فإنَّ الفِعْلَ يدلُّ على اللزوم ويبني للدلالة على الثبوت، كالحמיד... وفَعْلَانِ يدلُّ على ملء وحرارة ووفور، مادِّيًّا أو معنويًّا... فالرحمن: من امتلأ رحمة، ولمَّا كان امتلاء كلِّ شيء بحسبه، فيكون امتلاء الحقِّ المتعال عبارة عن فعلية الرحمة الكلية الواسعة لجميع الموجودات وقاطبة الممكنات فيه تعالى))^(٤)، وأما الرحيم ((فإنَّ الكسرة تدلُّ على رسوخ وثبوت زائد، والياء من حروف المدِّ تدلُّ على امتداد في الاتِّصاف، وهذا هو الفارق... فإنَّ الألف والنون تدلَّان على ظهور امتداد وتوسعة في الاتِّصاف. فالرحيم هو ذو رحمة ثابتة راسخة لا سعة فيها كمًّا، وعلى هذا يقال إنَّه رحيم بالمؤمنين))^(٥). وهذا التفريق مبني على أنهما صفة مشبهة، وقد اختلف في ذلك، فمنهم من عدَّهما كذلك^(٦)، ومنهم من عدَّهما من صيغ المبالغة^(٧).

- فَعْلٌ

ومن المفاضلة التي وردت منه:

١- ما قاله الراغب الأصفهاني في تفضيل (عَبْدٌ) على (عَابِدٌ)^(٨)، قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾^(٩).

(١) سورة الرحمن: ١، ٢.

(٢) سورة الإسراء: ١١٠.

(٣) سورة الفرقان: ٦٠، ينظر: مغني اللبيب: ٦٠٢.

(٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٩٢/٤.

(٥) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٩٧/٤.

(٦) ينظر: الكشاف: ٦/١، البيان في تفسير القرآن للخوازي: ٤٢٩-٤٣٠، تفسير القرآن الكريم للخميني: ١/١٩١، ١٩٤.

(٧) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٦٣/١، روح المعاني: ٦٢/١.

(٨) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٤٣.

وهذا ظاهراً يعد خرقاً لقاعدة زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، بل عدّها بعضهم من المضحكات؛ فعَبَدَ أقلُّ بناء من عابد لكنَّه أبلغ^(٢)، وردَّ بأن ذلك هو الغالب^(٣).
والأصوب بأن تُقَيَّد هكذا: إنَّ هذه القاعدة مطَّردة إذا كان البناءان في باب واحد كصيغ المبالغة مثلاً، وغالبة إذا اختلفا في الباب. ومن الاختلاف هذه الآية، فد(عَبَدَ) صفة مشبهة وهو أبلغ من اسم الفاعل على الرغم من أنه أقلُّ بناء منه، والعلة في ذلك اختلاف الباب، فالصفة المشبهة أثبت من اسم الفاعل بغض النظر عن البناء، وبالنتيجة لا يعد خرقاً لهذه القاعدة.
والجدير بالذكر أن أول من وجدته صرَّح بها هو الزجاج بقوله: ((وَأَلْأَصْلُ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ زِيَادَةَ اللَّفْظِ زِيَادَةَ الْمَعْنَى))^(٤)، وابن جني توسَّع بأمثلتها^(٥)، وعقد لها باباً وسمه بـ(قوة اللفظ لقوة المعنى) في بعض كتبه^(٦).

٢- ما قاله المصطفوي في تفضيل (لَذَّة) على (الذيدة) في قوله تعالى: ﴿بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ

﴿٤٥﴾ بِيَضَاءٍ لَذَّةٍ لِلشَّرِيبِينَ﴾^(٧): ((واللذَّة - كالصَّغْبَة - وهي أشدُّ وأبلغ دلالة للثبوت من

الذيدة، وفي اللذيد دلالة على الاستمرار من جهة الياء))^(٨).

فَاللَّذَّة صفة مشبهة بوزن (فَعْل) وَأُنْتُثُ، و(الذيدة) اسم فاعل، من الفعل (لَذَّ)، والصفة المشبهة أثبت دلالة من اسم الفاعل الدال على الحدوث، ومد الصوت بالياء المدية في لذيدة ينبئ عن إطالة الحدث الدالة عليه، وما يناسب مقام الآية ((الشدَّة في الصفة كيفاً لا

- فَعِيل

-
- (١) سورة مريم: ٦١.
(٢) ينظر: البيان في تفسير القرآن: ٤٣٨.
(٣) ينظر: السراج المنير للشرييني: ٧/١، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٦٥/١، روح المعاني: ٦٤/١، التحرير والتنوير: ١٧١/١.
(٤) تفسير أسماء الله الحسنى: ٥٧.
(٥) ينظر: المحتسب: ٢١٠/٢.
(٦) ينظر: الخصائص: ٢٦٤/٣ - ٢٦٨.
(٧) سورة الصافات: ٤٥، ٤٦.
(٨) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٨٥/١٠.
(٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

تدلُّ هذه الصيغة على اللزوم والثبوت؛ فالكسرة فيها ((تدلُّ على رسوخ وثبوت زائد، والياء من حروف المدِّ تدلُّ على امتداد في الاتِّصاف))^(١)، وهذا الوزن مشترك مع صيغة المبالغة، فكثير من صفات الله تعالى كالعليم، والبصير، والحكيم، منهم من عدّها صيغة مبالغة بلحاظ أنها مشتقة من فعل متعدّد^(٢)، ومنهم من عدّها صفة مشبهة بلحاظ أنها ثابتة ولازمة له سبحانه^(٣)، والرأي الثاني هو الراجح؛ لأنَّ الصفة المشبهة- وإن كانت تشتق من الفعل اللازم أصالة- قد تشتق من الفعل المتعدي إذا أُريد بها ((الثبوت والدوام، لا التجدد والحدوث))^(٤)، وهذه الصفات ثابتة لازمة له سبحانه، ولثبوتها أُطلق عليها أسماء؛ قال ﷺ: ((إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا))^(٥)، وعدّها منها: (السميع، والبصير، والعليم والبدیع). ومن الألفاظ التي جاءت على هذا البناء:

١- (قدير) تفضيله على اسم الفاعل (قادر)، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ﴾^(٦)، والأفضلية هنا قائمة على أساس الصيغة وليس البناء، بمعنى أن كلا

البناءين رباعي، لكن صيغة فعيل فيها من المبالغة ما ليس في صيغة فاعل.

وبعضهم ذهب إلى أنَّ (قدير) بمعنى قادر، ولا تفاوت بينهما، وهكذا كل صفاته سبحانه^(٧)، والراجح أن لكل منهما استعماله الذي يناسب السياق الذي ورد فيه، فقد ورد (قادر) في القرآن الكريم في موضعين فقط، يدلان على بيان قدرته سبحانه في أمر محدد، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾^(٨)، وقال أيضا: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي

(١) المصدر نفسه: ٩٧/٤.

(٢) ينظر: زاد المسير: ٤٦/١، ٥٠، البحر المحيط: ٦٩/٣.

(٣) ينظر: المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءته: ٩٤، ١٥٠.

(٤) النحو الوافي: ٣٠٦/٣.

(٥) سنن الترمذي: ١٩٢/٥، التوحيد للصدوق: ١٩٤.

(٦) سورة البقرة: ٢٠، ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٤٨، التبيان في تفسير القرآن: ٩٧/١، الجامع لأحكام

القرآن: ٢٢٤/١، الدر المصون: ١٨٤/١.

(٧) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة: ١٦.

(٨) سورة الأنعام: ٣٧.

خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴿١﴾، فناسبهما اسم الفاعل، بخلاف (قدير) التي فيها من الثبوت والملازمة ما فيها، لذا ناسب بيان القدرة المطلقة له سبحانه كما في الآية المذكورة أولاً، والتي تكررت كثيراً في القرآن الكريم.

٢- تفضيل (عليم) على اسم الفاعل (عالم)^(٢)، قال تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٣)، وهو الأنسب للسبب المذكور في (قدير)؛ إذ هو موضع يتطلب الإحاطة والشمول واللزوم والثبوت ولا يناسبه اسم الفاعل، ولم يصب من لم يفرق بينهما وزعم أنهما بمعنى واحد^(٤)، واحد^(٤)، فصريح القرآن الكريم قد فرّق بينهما بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ غَيْبٍ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾^(٥).

وفرّق بينهما العسكري بأن (عالمًا) يدلُّ على معلوم لأنّه من متعدّد، و(عليم) ليس كذلك لأنّه من لازم، فيدل على صحة معلوم علمه، والعالم يقتضي معلومًا، والعليم لا يقتضي ذلك، فهو كالبصير يسمى بصيرًا وإن كان مغمضًا^(٦)، فهو ذات ثبت لها العلم بغض النظر أن هناك معلومًا أو لم يكن. فعليم بذاته، وعالم بغيره.

وبهذا اللحاظ فضّل (سميع) على (سامع)^(٧) قال تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

﴿٨﴾، و(خبير) على خابر^(١) في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بَرِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا

(١) سورة الإسراء: ٩٩.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ٥١٨/٢١، الدر المصون: ٥٦٧/٧، السراج المنير: ٤١٦/٢، مقتنيات الدرر: ١١١/٧.

(٣) سورة البقرة: ٢٩.

(٤) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج: ٣٩.

(٥) سورة فاطر: ٣٨.

(٦) ينظر: الفروق اللغوية: ٨٨.

(٧) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ١١١/١.

(٨) سورة البقرة: ١٢٧.

﴿^(٢)﴾، فالسميع لا يقتضي مسموعاً، والسامع يقتضي ذلك، لذا صحَّ أن يقال: لم يزل الله سميعاً، وامتنع: لم يزل الله سامعاً، لأنَّه يقتضي وجود شيء معه في الأزل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، قال الإمام الصادق عليه السلام: ((لَمْ يَزَلِ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ رَبَّنَا، وَالْعِلْمُ ذَاتُهُ وَلَا مَعْلُومٌ، وَالسَّمْعُ ذَاتُهُ وَلَا مَسْمُوعٌ، وَالْبَصَرُ ذَاتُهُ وَلَا مُبْصَرٌ، وَالْقُدْرَةُ ذَاتُهُ وَلَا مَقْدُورٌ، فَلَمَّا أَحْدَثَ الْأَشْيَاءَ وَكَانَ الْمَعْلُومُ وَقَعَ الْعِلْمُ مِنْهُ عَلَى الْمَعْلُومِ، وَالسَّمْعُ عَلَى الْمَسْمُوعِ، وَالْبَصَرُ عَلَى الْمُبْصَرِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْمَقْدُورِ))^(٣).

٣- وفَضَّلَ نجم الدين النيسابوري (ت: ٥٠٠هـ) (بَدِيع) في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤)، وهو ((أبلغ من مُبْدِعها؛ لأنَّه صفة يستحقها في غير حال الفعل على معنى القدرة على الإبداع))^(٥)، والتفضيل هنا بحسب الصيغة وليس البناء، فالبديع (ذات ثبت لها البدعة والبدعيَّة))^(٦)، وتفسيره بالمُبدِع^(٧) تحريف له^(٨)، لذا كان البديع أقوى وأثبت، وقد اقتصر عليه القرآن الكريم ولا سيما في معرض بيان قدرته سبحانه في صنع الأشياء من دون اقتداء ولا احتذاء.

٤- ما قيل في تفضيل (كبير) على (أكبر) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ

أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾^(٩)، ((فكبير مقابلها صغير، فوصف الأجر بأنه كبير يدلُّ على أن غيره أصغر منه، وفي هذا دلالة على عِظَم الأجر من الله تعالى. أما لو قال: أكبر فغيره

(١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٥٢٤٣/٨.

(٢) سورة الإسراء: ١٧.

(٣) الكافي: ١٠٧/١.

(٤) سورة البقرة: ١١٧.

(٥) إيجاز البيان عن معاني القرآن: ١١٩/١.

(٦) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٣٠/١.

(٧) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ١١١.

(٨) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٣٠/١.

(٩) سورة الإسراء: ٩.

كبير، إذن: فاختيار القرآن أبلغ وأحكم^(١)، والمفاضلة قائمة على اللفظ المقابل، فكلا اللفظين رباعي يدلُّ على المبالغة، ولكن الاختلاف في اللفظ المقابل.

٥- وممَّا ورد منه تفضيل (شاهد) على (شاهد)^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ

مِنْ رِّجَالِكُمْ﴾^(٣)، والتعبير بالصفة المشبهة فيه تأكيد على أهمية الشهادة وخطرها وعدالة من يؤديها، والجدير بالذكر أنَّ المشهور المستعمل في المعاملات هو الشاهد وليس الشهيد.

والفرق بينهما: أن الشاهد بمعنى الحدوث، واستعماله في موارد يلحظ فيه مجرد حدوث الشهادة كقوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾^(٤)، والشاهد بمعنى الثبوت، ويلحظ فيه الاستقرار والاستدامة كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾^(٥).

ومن هذا الباب قول عبد القاهر الجرجاني في ذيل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا

يَعْمَلُونَ﴾^(٦): ((البصير: المُبصر، إِلَّا أَنَّ البصير أبلغ في الوصف؛ لأنه أشدُّ عدولاً عن الفعل))^(٧)، بلحاظ أن بناء (فعليل) منقول من (فعليل) في الصفة المشبهة الدالة على الثبوت^(٨)، ومن هنا قال ابن طلحة: ((فَعِيل) لمن صار له كالطبيعة))^(٩)، والطبيعة ثابتة، فكان تعبير الجرجاني عنه في غاية الدقَّة.

- فَيَعْل

(١) تفسير الشعراوي: ١٤/٨٣٩١.

(٢) ينظر: فقه القرآن: ١/٣٩٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤) سورة يوسف: ٢٦.

(٥) سورة آل عمران: ٩٨، ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٦/١٣٣.

(٦) سورة البقرة: ٩٦.

(٧) درج الدرر في تفسير الآي والسور: ١/٢٣٨.

(٨) ينظر: معاني الأبنية: ١٠٢.

(٩) همع الهوامع: ٣/٧٥.

يشيع هذا الوزن في الأجوف، وفي الصحيح يشيع (فيعل).

ومما ورد فيه المفاضلة ما قيل في تفضيل (سَيِّئَةٌ) في قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً

فَلَا تُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا﴾^(١) على اسم المصدر (سوء) في قوله: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا تُجْزَ بِهِ

﴿^(٢): (ولما كان لفظ السيئة بصيغتها يدلُّ على الاتِّصاف بالثبوت: فهو أشدُّ دلالة وأكد وأبلغ من

من لفظ السوء اسمًا، فيستعمل كلُّ منهما في مورد مناسب))^(٣)، لذا جاء الحصر معها لأنها أوكد

أوكد وأبلغ، وليس هذا من باب تفضيل آية على آية، فلكل آية سياقها، ولكن من باب تفضيل

صيغة على صيغة.

- فُعْلٌ

من الألفاظ التي جاءت بهذه الزنة: ما قاله المصطفوي في تفضيل (نُكْر) على (مُنْكَر)،

في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾^(٤): ((التعبير بالمجرّد أبلغ وأشدُّ دلالة

على الدهى والبلاء من المُنْكَر مزيدًا: فإنَّ المَجْرَد فيه دلالة على نفس الحدث من حيث هو

وبذاته. بخلاف المزيد ففيه دلالة على نسبه إلى فاعل أو مفعول أو غيرهما))^(٥)، فدلالة اللفظ

على الحدث بذاته - أي ذات تلبست بالحدث - كـ(نُكْر) أبلغ من دلالاته بلحاظ نسبة ما، فاعلية

كـ(نَاكِر)، أو مفعولية كـ(مُنْكَر)، والقول بأن الأصالة أبلغ من الزيادة نادر، فالغالب عندهم أن

زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وهو رأي فيه شمة فلسفية، ويذكرنا بالخلاف في أصالة

المصدر والفعل؛ إذ قال البصريون إن المصدر أصل لأنَّه اسم والاسم يقوم بنفسه ولا يفترق لغيره،

وأما الفعل فلا يستغني عن الاسم ولا يقوم بنفسه^(٦).

(١) سورة غافر: ٤٠.

(٢) سورة النساء: ١٢٣.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٥٢/٥.

(٤) سورة القمر: ٦.

(٥) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٤٠/١٢.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩١/١، المسألة ٢٨.

- فَعَل

ومن الألفاظ التي تفاضلت بهذا البناء: ما ذهب إليه أغلب المفسرين إلى أن (حَكَمًا) أبلغ من (حاكم) في قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْتَغَى حَكَمًا ﴾^(١)، وقد ذكروا للأفضلية سببين هما:

١- (الحَكَم)، هو المختص بالحُكْم ومن تكرر منه ذلك على نحو الاستمرارية والثبوت، والحاكِم جارٍ على الفعل، ويصدق على من أذاه مرّة واحدة.

٢- (الحَكَم) صفة مدحٍ لا يُوصف بها إلا من كان عادلاً، ويحكم بالحق، قال تعالى:

﴿فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمْ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾^(٢)، وقال: "حَكَمًا" ((ولم يقل:

"حاكماً"، تنبيهاً أن من شرط الحكمين أن يتوليا الحكم عليهم، ولهم حسب ما يستصوبانه

من غير مراجعة إليهم في تفضيل ذلك))^(٣). وأمّا الحاكم فيوصف به العادل والجائر، قال

تعالى: ﴿ وَتَدُلُّوْا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾^(٤).

وزعم أبو جعفر النحاس أن ((الحَكَم والحَاكِم في اللغة واحد))^(٥) وتبعه الواحدي^(٦) وعلاء

الدين الخازن (ت: ٧٤١هـ)^(٧)، وهو رأي واهن لا يدعمه دليل، فاختلف الصيغة وزيادة الأحرف

ونقصها يؤثر في الدلالة، وإلا صار نظام اللغة عبثاً.

(١) سورة الأنعام: ١١٤.

(٢) سورة النساء: ٣٥.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٢٤٩.

(٤) سورة البقرة: ١٨٨. ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٢٤٩، المحرر الوجيز: ٣٩٧/٢، الجامع لأحكام

القرآن: ٧٠/٧، أنوار التنزيل: ١٧٩/٢، البحر المحيط: ٦٢٧/٤، الدر المصون: ١٢٣/٥، الجواهر الحسان في

تفسير القرآن: ٥٠٩/٢، إرشاد العقل السليم: ١٧٧/٣، زبدة التفسير: ٤٤٨/٢، روح المعاني: ٢٥٣/٤، إعراب

القرآن وبيانه: ٢٠٣/٣، التفسير الوسيط، لطنطاوي: ١٦١/٥.

(٥) معاني القرآن: ٣٢٠/٢.

(٦) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٣١٤/٢.

(٧) ينظر: لباب التأويل في معاني التنزيل: ١٤٩/٢.

٤- اسم المفعول

أ- اسم المفعول المُجَرَّد (مفعول)

ومن الألفاظ التي ورد فيها مفاضلة:

١- تفضيل (محسور) على (حاسر) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ

عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾^(١) فالمحسور ((كأنه

انحسر عنه الجهل الذي حمله على ما ارتكبه، أو انحسر قواه من فرط غم، أو أدركه إعياء من تدارك ما فرط منه))^(٢)، فهو لم يحسر نفسه بل أمر خارج عنه حمله على ذلك، فضلاً عن أنه أنسب لـ(ملوما).

٢- قال ابن جزي الغرناطي (ت: ٧٤١هـ) في تفضيل (مجموع) على الفعل (يجمع) في قوله

تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾^(٣) أي: ((يُجمعون فيه

للحساب والثواب والعقاب، وإنما عبّر باسم المفعول دون الفعل ليدلّ على ثبوت الجمع لذلك اليوم؛ لأن لفظ مجموع أبلغ من لفظ يجمع))^(٤)، فالاسم أثبت وأدوم من الفعل، فحدث الجمع ثابت- وإن كان مستقبلاً- كأنه قد فرغ منه.

ب- اسم المفعول من المزيد:

ومن الألفاظ التي ورد فيها المفاضلة:

١- تفضيل (مُطَهَّرَةٌ) الذي هو اسم مفعول من طَهَّرَ، على اسم الفاعل (طاهرة)^(٥) في قوله

تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٦)، وهي أفضل لأمرين:

(١) سورة الإسراء: ٢٩.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٢٣٥، وينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٦/٦.

(٣) سورة هود: ١٠٣.

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل: ٣٧٨/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٠٢/١، المحرر الوجيز: ١٠٩/١، أنوار التنزيل: ٦١/١، الجامع لأحكام القرآن: ٢٤١/١، الجواهر الحسان: ٢٠١/١، إرشاد العقل السليم: ٧٠/١، كنز الدقائق وبحر الغرائب: ٢٧٨/١، روح البيان: ٨٤/١، التفسير المظهري: ٤٠/١، مقتنيات الدرر: ٩٥/١.

(٦) سورة البقرة: ٢٥.

أحدهما: لأنَّ ((مطهَّرة إنما يكون للكثير))^(١)، فهي ((أجمعُ من طاهرة وأبلغ))^(٢)، لأن جمع التفسير (أزواج) الدال على القلة إذا وصف بالمفرد المؤنث فإنه يدلُّ على الكثرة^(٣)، وهي المناسبة هنا.

والآخر: ((للإشعار بأنَّ مُطَهَّرًا طَهَّرَهُنَّ، وليس هو إلاَّ اللهُ عزَّ وجلَّ))^(٤)، وهذا كتفضيل مُخْلِصٍ على مُخْلِصٍ، وتفضيل مُقَرَّبٍ على قريب، المذكورين لاحقاً.

٢- تفضيل (المقرب) على (القريب) في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾

أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٥)، فالمقربُ اسم مفعول تدلُّ ((صِيعَتُهُ عَلَى الإِصْطِفَاءِ وَالْإِجْتِبَاءِ))^(٦)، بخلاف القريب الذي يدلُّ على أنه قريب بنفسه، فمن يُقَرَّبُه غيره مرتبته أعلى من الذي يَتَقَرَّبُ بنفسه.

٣- ما قاله ابن عجيبة في أنَّ ((المُخْلِصِينَ - بالفتح - أبلغ من المُخْلِصِينَ - بالكسر))^(٧) في

قوله تعالى: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾^(٨)، واستدلَّ

واستدلَّ على هذا بأنَّ ((المُخْلِصِينَ أخلصهم اللهُ واصطفاهم، والمُخْلِصِينَ طالبيين

الإخلاص، مجتهدين فيه، الأولون مجذوبون، والآخرون سالكون، الأولون محبوبون،

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٠٢/١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٢٤١/١، اللباب في علوم الكتاب: ٤٥٧/١، التفسير المنير: ١٠٤/١. وينظر: المحرر الوجيز: ١٠٩/١، أنوار التنزيل: ٦١/١، الجواهر الحسان: ٢٠١/١، إرشاد العقل السليم: ٧٠/١، كنز الدقائق وبحر الغرائب: ٢٧٨/١، روح البيان: ٨٤/١، التفسير المظهر: ٤٠/١، مقتنيات الدرر: ٩٥/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١٨٩/١.

(٤) أنوار التنزيل: ٦١/١.

(٥) سورة الواقعة: ١٠، ١١.

(٦) التحرير والتنوير: ٢٨٨/٢٧، التفسير الوسيط للطنطاوي: ١٦٢/١٤.

(٧) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٥٩٨/٤.

(٨) سورة الصافات: ٤٠، ٤١.

والآخرون مُحْبُون، الأولون واصلون، والآخرون سائرون))^(١)، الأول: اسم مفعول، أي: إنه مخلص ومصطفى من غيره، وهو أفضل من اسم الفاعل الذي هو مُخلص بنفسه.

٤- ومنه تفضيل بحسب الأصل، فقد فَاضَلَ السمين الحلبى عند قوله تعالى: ﴿مُدَّهَا مَتَانِ﴾

﴿^(٢) بين ادهامٍ وادهمٍ بقوله: ((ادهامٌ الليلُ يدهامُ ادهيمامًا. فافعالٌ أبلغُ من افعالٍ، وذلك

أنَّ احمارًا أبلغُ من احمرٍّ، وكأنَّ زيادةَ الحرفِ زيادةً في المعنى))^(٣)، وعلى قوله فإن

(مدهمَّتَانِ) أبلغُ من (مدهمَّتَانِ)، بلحاظِ زيادةِ المبنى.

والجدير بالذكر أنها تحتل اسم الفاعل واسم المفعول، ولكنها إلى المفعول أقرب.

٥- ومن المفاضلة بحسب الأصل ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ

مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾^(٤): ((زجره وازدجره أي: نهاه عن السوء ووعظه، غير أن افتعل أبلغ

في المعنى من فعل))^(٥)، فمُزْدَجَرٌ اسم مفعول من اَزْدَجَرَ، وهو أبلغ من مَزْجُور الذي هو

هو من زَجَرَ، بلحاظِ زيادةِ المبنى، لكنهم لم يinzجروا عن المعاصي، على الرغم من شدة

ما أتاهم.

٥- اسم التفضيل

من الألفاظ التي ورد فيها المفاضلة:

ما قاله البيضاوي وتبعه النسفي (ت: ٧١٠هـ) من دون إشارة في تفضيل (أشد) على

(أقسى) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ

(١) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٥٩٨/٤.

(٢) سورة الرحمن: ٦٤.

(٣) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: ٢٨/٢.

(٤) سورة القمر: ٤.

(٥) روح البيان: ٢٢٠/٩، مقتنيات الدرر: ٢٨٧/١٠.

قَسْوَةٌ^(١)، على الرغم من أن أقسى أخصر من (أشد قسوة)؛ ((لما في أشد من المبالغة، والدلالة على اشتداد القسوتين واشتغال المفضل على زيادة))^(٢)، لأن أشد قسوة فيه زيادة بالمادة والهيئة على أقسى^(٣)، والشدة هي الدرجة العالية القوية من كل صفة ومرتبة^(٤).

وللسبب نفسه فُضِّلَ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾^(٥) على أنه لو

قال: أحب لله^(٦).

٦- المصدر الميمي

يختلف المصدر الميمي عن غيره من المصادر بدلالته في الغالب على أمرين: حدث متلبس بذات، ومنتهى الشيء وغايته^(٧)، ومما ورد فيه المفاضلة:

أ- ما قاله ابن عاشور في تفضيل (منافع) على (نفع) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ^ط قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ

نَفْعِهِمَا﴾^(٨)، وهي ((جَمْعٌ مَنْفَعَةٍ، وَهِيَ اسْمٌ عَلَى وَزْنِ مَفْعَلَةٍ وَأَصْلُهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

مَصْدَرًا مِيمِيًّا قَصِدَ مِنْهُ قُوَّةُ النَّفْعِ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمِيمِيَّ أْبْلَغَ مِنْ جِهَةِ زِيَادَةِ الْمَبْنِيِّ.

(١) سورة البقرة: ٧٤.

(٢) أنوار التنزيل: ٨٨/١، وينظر: مدارك التنزيل: ١٠١/١.

(٣) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٨٥/١.

(٤) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٧/٦.

(٥) سورة البقرة: ١٦٥.

(٦) ينظر: روح المعاني: ٤٣٣/١.

(٧) ينظر: معاني الأنبياء: ٣١ - ٣٢.

(٨) سورة البقرة: ٢١٩.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ مَكَانٍ دَالًّا عَلَى كَثْرَةِ مَا فِيهِ كَقَوْلِهِمْ: مَسْبَعَةٌ وَمَقْبَرَةٌ، أَي: يَكْثُرُ فِيهِمَا النِّفْعُ مِنْ قَبِيلِ قَوْلِهِمْ: مَضْلَحَةٌ وَمُفْسَدَةٌ، فَالْمَنْفَعَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أْبْلَغُ مِنَ النِّفْعِ^(١).
والراجع أنها مصدر ميمي لا اسم مكان؛ لأسباب عدة:

الأول: أَنَّ الخمر والميسر ليسا مكانًا ومحلاً للمنفعة كالمقبرة مثلاً، إلا على تأويل بعيد، وهو أنه يشرب في الحانات، والأظهر أن شربه غير مقصور على ذلك.

والثاني: أَنَّ القرآن الكريم وازن بين منفعتها وضررها، ورجَّح ضررها، فهي ليست محلاً لكثرة المنافع، نعم، فيها نفع، ولكن الإثم والضرر هو الطاغى عليها.

والثالث: أَنَّ كثيراً من سادات العرب في الجاهلية وزعمائها وشعرائها قد حرَّم الخمر والسكر والأزلام على نفسه، وقد عدَّ منهم محمد بن حبيب البغدادي (ت: ٢٤٥هـ) ما يقارب الثلاثين، كلهم نمو الخمر وبعضهم ذكر في هذا شعراً^(٢).

ب-منها تفضيل (المَخْمَصَة) على (الخَمَص) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ فِي مَخْمَصَةٍ

غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣)، والسبب أن ((التعبير بصيغة المصدر

الميمي، فإنه أكد دلالة من مطلق المصدر))^(٤)، بلحاظ أنه يدل على منتهى الشيء وغايته، أي: إنه أقصى الجوع، فضلاً عن أنه يلتمس منه الدلالة على الوحدة، وهو ما يناسب الاضطرار، فإنه عادة ما يكون نادراً.

(١) التحرير والتنوير: ٣٤٤/٢.

(٢) ينظر: المحبر: ٢٣٧-٢٤١.

(٣) سورة المائدة: ٣.

(٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٣٣/٣.

٧- المصدر الصناعي

ورد منه ما قيل في المفاضلة بين (العبودية) و(العبادة): فذهب الراغب الأصفهاني^(١)، والسمين الحلبي^(٢)، والفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)^(٣)، وأبو الفداء الحنفي (ت: ١٢٧هـ)^(٤) إلى أن العبادة أبلغ من العبودية ((لأنها غاية التذلل، ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال، وهو الله تعالى، ولهذا قال: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء/٢٣])^(٥). وأما العبودية: فإظهار التذلل.

وذهب الرازي إلى أن العبودية أبلغ؛ فبعد أن ذكر مراتب العبادة جعل العبودية المرتبة الأعلى منها فقال: ((والعبودية توجب الخضوع والذلة، وهذا أعلى المقامات وأشرف الدرجات، وهذا هو المسمى بالعبودية))^(٦). وقال عن شرفها في ذيل قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا لَبِئَآءَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٧): ((ولولا أن العبودية أشرف المقامات، وإلا لما وصفه الله بهذه الصفة في أعلى مقامات المعراج))^(٨).

وعلق ابن عاشور على من فضّل العبودية بقوله: ((كَأَنَّهُمْ اضْطَلَحُوا عَلَى أَنَّ الْعُبُودِيَّةَ أبلغ من العِبَادَةِ لما فِيهَا من النَّسَبِ؛ لِأَنَّ الْأَوْصَافَ الَّتِي تَلْحَقُهَا يَاءُ النَّسَبِ يَقْصَدُ مِنْهَا الْمُبَالَغَةَ فِي الوصفية، وَذَلِكَ لِجَمْعِ بَيْنِ طَرِيقِي تَوْصِيفٍ، فَإِنَّ صِيغَةَ الْوَصْفِ تَقِيدُ التَّوْصِيفَ، وَصِيغَةَ النَّسَبِ كَذَلِكَ، وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُهُمْ أَسْحَمِي أبلغ من أَسْحَمٍ، وَلِحْيَانِي أبلغ من لِحْيَانٍ فَالعبودية مصدر

(١) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٤٢.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٥٧/١.

(٣) ينظر: بصائر ذوي التمييز: ٩/٤.

(٤) ينظر: روح البيان: ١٧٥/٩.

(٥) المفردات في غريب القرآن: ٥٤٢.

(٦) مفاتيح الغيب: ٢١٤/١.

(٧) سورة الإسراء: ١.

(٨) مفاتيح الغيب: ٢١٥/١.

من هَذَا النَّوعِ^(١). ولم يهتم اللغويون والمفسرون في الفرق بينهما كاهتمام الصوفية الذين اهتموا بالفرق بينهما أيما اهتمام^(٢)، وليس البحث مهتماً بذلك.

فالعبادة مصدر من الفعل (عَبَدَ)، والعبودية مصدر صناعي من الفعل نفسه، والذي أميل إليه أن المصدر الصناعي أخص من المصدر وأبلغ، لاشتماله على ياء النسب التي تفيد التخصص، فضلاً عن زيادة المبنى التي تدل على زيادة المعنى.

٨- اسم المَرَّة

مما ورد منه في المفاضلة:

أ- ما قالوه في تفضيل (الضَّلَالَة) على (الضَّلَال) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَمَلَأُ مِنْ

قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ قَالَ يَقَوْمٍ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ

مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣)، قال الزمخشري: ((فإن قلت: لم قال: (لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ) ولم

يقول: ضلال كما قالوا؟ قلت: الضلالة أخص من الضلال، فكانت أبلغ في نفي الضلال

عن نفسه، كأنه قال: ليس بي شيء من الضلال، كما لو قيل لك: ألك تمر، فقلت: ما

لي تمر فإن قلت: كيف وقع قوله: (ولكنني رسول) استدراكاً للانتفاء عن الضلالة؟ قلت:

كونه رسولا من الله مبلغاً رسالاته ناصحاً، في معنى كونه على الصراط المستقيم، فصح

(١) التحرير والتنوير، الهامش: ١/١٨١.

(٢) ينظر: الرسالة القشيرية: ٣٤٧/٢.

(٣) سورة الأعراف: ٦٠، ٦١.

لذلك أن يكون استدراكًا للانتفاء عن الضلالة^(١)، وأيده الرازي^(٢)، والنسفي^(٣)،
والغرناطي^(٤)، وشمس الدين الشربيني^(٥).

وتبعه من البلاغيين ابن الأثير (ت: ٦٣٧هـ)، إلا أنه صرح أن الضلالة اسم مرّة، وجيء
به لأنه إذا نفى ((عن نفسه المرّة الواحدة من الضلال، فقد نفى ما فوقها من المرتين والمرات
الكثيرة))^(٦).

وردّ عليه أحمد بن محمد الإسكندري (ت: ٦٨٣هـ) لأنّ الضلالة أبلغ من الضلال؛ بناء
على أن نفيها أشدّ للضلال، لأنّ ((نفي الأخصّ أعمّ من نفي الأعم، فلا يستلزمه ضرورة أنّ
الأعم لا يستلزم الأخص بخلاف العكس، ألا تراك إذا قلت: هذا ليس بإنسان، لم يستلزم ذلك أن
لا يكون حيوانًا، ولو قلت: هذا ليس بحيوان لاستلزم أن لا يكون إنسانًا، فنفي الأعم كما ترى أبلغ
من نفي الأخص))^(٧).

وتبنّى الإسكندري أنّ الضلالة أفضل من الضلال في هذا الموضع؛ لأنها ((أدنى من
الضلال وأقل، لأنها لا تطلق إلا على الفعلة الواحدة منه، وأمّا الضلال فينطلق على القليل
والكثير من جنسه، ونفي الأدنى أبلغ من نفي الأعلى، لا من حيث كونه أخص وهو من باب
التنبيه بالأدنى على الأعلى))^(٨).

(١) الكشاف: ١١٤/٢.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٩٦/١٤.

(٣) ينظر: مدارك التنزيل: ٨٥/٢.

(٤) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٢٩٢/١.

(٥) ينظر: السراج المنير: ٤٨٤/١.

(٦) المثل السائر: ١٦٨/٢.

(٧) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف: ٨٥/٢.

(٨) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف: ٨٥/٢.

والعجب من محيي الدين درويش (ت: ١٤٠٣ هـ) الذي أخذ هذا الكلام بحروفه، ولم يشر إليه ببنت شفة!^(١).

ويرى شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣ هـ) أن إثبات أفضلية الضلالة على الضلال لا تكون على أساس صرفي؛ لأنّ الضلال أعمّ من الضلالة، لكن الأفضلية تثبت على أساس سياقي، بلحاظ مطابقة الجواب للسؤال، والأفضلية تتحقق (إذا وقع جوابًا مع إرادة المبالغة، لا بالنظر إلى اللفظ من حيث هو هو. ألا ترى إلى أن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] إنما كان أبلغ من قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤] حيث وقع جوابًا له؟ ولو نظر إلى اللفظ فقط كان هو أخط منه بدرجات كثيرة^(٢))، بلحاظ أنّ الضلال مطلق، والضلالة مقيدة بالوحدة.

ويختم كلامه بعد أن ردّ على الآراء التي قيلت بقوله: ((والحاصل أنّ اقتضاء المقام ينحي بالهدم لجميع ما بنوه))^(٣)، ورأيه يوافق رأي الإسكندري المذكور آنفًا؛ إلا أن استدلاله سياقي، واستدلال الإسكندري صرفي.

ويمكن الجمع بينهما بأنّ الضلالة هنا أنسب للسياق وأوفق للجواب، لأنّه أراد أن ينفي عن نفسه أدنى مراتب الضلال التي رموه بها، ولتحقيق هذا الغرض أتى باسم المرّة الدال على ذلك.

وذهب ابن عاشور إلى أنّه لا أفضلية لتعبير على آخر، فالضلالة مصدر كالضلال، والتاء فيه للتأنيث المحض، وليست للوحدة، وخولف بين المصدرين للتقنن في التعبير والتغيير

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣/٣٧٦، ٣٧٧.

(٢) فتوح الغيب: ٤٢١/٦.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

بين اللفظين^(١). وهو بعيد؛ لأنَّ التعبير القرآني مبني على الحكمة والقصد، والمخالفة التي ذكرها ابن عاشور خالية من ذلك، إذ سيكون الغرض لفظياً بحتاً.

ب- ما ذكره الزمخشري في تفضيل (لَوْمَة) على (لَوْم) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ لَوْمَةَ

لَا يَمِرُّ﴾^(٢): أن ((اللومة: المرّة من اللوم، وفيها وفي التكرير مبالغتان))^(٣) - وما يهمننا

مجيئها بصيغة اسم المرّة - ويبيّن الطيبي الأفضلية بقوله: ((لأنّه ينتقي بانتقاء الخوف من اللومة الواحدة خوف جميع اللومات))^(٤)، وأشكّل عليه بأنه: كيف تكون لومة أبلغ من لوم، وهي تدلُّ على الوحدة، فلو قيل: لوم لائم لكان أبلغ، وأجيب عنه ((بأنها في الأصل للمرّة، لكن المراد بها هنا الجنس، وأتى بالتاء للإشارة إلى أنّ جنس اللوم عندهم بمنزلة لومة واحدة، ولذا فسّروه بلا يخافون شيئاً من اللوم))^(٥)، وأشكّل على هذا أيضاً بأن هذا لا يدفع السؤال؛ لعدم وجود قرينة على هذا الرأي مع بقاء الإيهام^(٦)، وأجيب عنه بأن ((مقام المدح قرينة قوية على ذلك))^(٧)، والخاصة: أن التعبير باسم المرّة أبلغ من المصدر؛ لأنّ ذكر الوحدة يتضمّن الكثرة، فمن لا يخاف اللومة الواحدة لا يخاف مطلق اللوم.

خامساً: المجموع:

١- جمع السلامة:

أ- جمع المذكر السالم:

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ١٩٢/٨.

(٢) سورة المائدة: ٥٤.

(٣) الكشاف: ٦٤٨/١، وينظر: أنوار التنزيل: ١٣٢/٢.

(٤) فتوح الغيب: ٣٩٨/٥.

(٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٥٥/٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧) روح المعاني: ٣٣١/٣.

من ذلك ما قاله المصطفوي وانفرد به في المفاضلة بين (السبع والسبعين)، فإن العدد سبع ((يستعمل من قديم الأيام في مقام الإشارة إلى التعداد الكامل والمقدار التام كما في: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أُخْرٍ﴾ ٢٧/٣١. ويستعمل سبعون في مورد يراد التمامية الزائدة والكثرة الكاملة: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(١)، فكلاهما يستعمل في موارد الكثرة، إلا أن السبعين ((أبلغ وأكثر من السبع))^(٣)، من ناحية العدد، فضلاً عن عن زيادة المبنى.

ب- جمع المؤنث السالم:

وردت المفاضلة منه في مواضع:

- ١- تفضيل جمع (السموات) على إفرادها في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٤): ((لأنَّ السموات أشرف من الأرض، والجمع أبلغ في التقخيم من الوحيد كقوله تعالى: ﴿إِنَّا خُنُّ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ الحجر: ٩)^(٥)، وفي جمعها دلالة على عظمتها؛ فالأرض لا تقارن بالسماء، فهي بالنسبة إليها كذرة في فلاة. وأما عدم جمع الأرض فلتقله ومخالفته للقياس^(٦)، فضلاً عن ما ذكر من جانب معنوي.
- ٢- ما قاله ابن جزي الغرناطي في تفضيل جمع القلة (كلمات) على الكثرة (كلم) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ

(١) سورة التوبة: ٨٠.

(٢) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٣٧/٥.

(٣) المصدر نفسه: ٣١١/٣.

(٤) سورة الأنعام: ١.

(٥) النكت والعيون: ٩٢/٢.

(٦) ينظر: الإتيان: ٣٥٥/٢، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٦١/٢.

أَحْرُ مَا نَفَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١﴾: ((فإن قيل: لم قال (كلمات

الله)، ولم يقل: كلم الله، بجمع الكثرة؟ فالجواب أن هذا أبلغ؛ لأنه إذا لم تنفد الكلمات مع أنه جمع قلة، فكيف ينفد الجمع الكثير؟!))^(٢)، فقليلها لا ينفد فضلاً عن كثيرها.

وشبيهه هذه الآية قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَدَ الْبَحْرُ

قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾^(٣)، فقال فيها شمس الدين الرازي (ت:

٥٦٦هـ): ((فإن قيل: الكلمات جمع قلة، والمقصود التعظيم والتفخيم، فكان جمع الكثرة وهو الكلم

أشد مناسبة؟ قلنا: جمع القلة أبلغ فيما نكرتم من المقصود؛ لأن جمع القلة إذا لم يُغن بتلك الأقلام وذلك المداد، فكيف يُغني جمع الكثرة؟!))^(٤).

٢- جمع التفسير:

أ- فُعَل

(١) سورة لقمان: ٢٧.

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل: ١٣٩/٢.

(٣) سورة الكهف: ١٠٩.

(٤) أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل: ٤٠٥.

قال أبو البقاء العكبري (ت: ٦٠٦هـ): ((جمع ساجد، وهو أبلغ من السُّجود))^(١)، في قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(٢): وعلق عليه السمين الحلبي: ((يعني أن جمعه على فُعَلٍ فيه من المبالغة ما ليس في جمعه على فُعُولٍ))^(٣).

والذي يُفهم من كلام السهيلي خلاف ذلك، إذ علل جمع ساجد على سُجود وعدم جمعه على سُجَد في قوله تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾^(٤)، على الرغم من مجيئه مجموعاً على هذا الجمع في آية أخرى هي ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾^(٥)، وعدم جمع راعع على رُكُوع؛ لأن ((السجود - في أصل موضوعه - عبارة عن الفعل، وهو في معنى الخشوع والخضوع، وهو يتناول السجود الظاهر والباطن، ولو قال: "السُّجَد" جمع ساجد لم يتناول إلا المعنى الظاهر. وكذلك الرُّكَّع، ألا تراه يقول: (تراهم ركعاً سجداً) يعني رؤية العين، وهي لا تتعلّق إلا بالظاهر... وأما السجود فمن حيث أنبأ عن المعنى الباطن، جعل وصفاً للرُّكَّع ومتمماً لمعناه، إذ لا يصحُّ الركوع الظاهر إلا بالسجود الباطن))^(٦).

فَجَمْعُ (فُعُولٍ) للظاهر والباطن، وهو يتضمَّن روح العمل، وهذا ما تضمنه جمع (سجود) في الآية. وأمَّا جمع (فُعَلٍ) فللظاهر فقط بالقرينة الحالية في آية (وادخلوا الباب سجداً) و(تراهم ركعاً سجداً) في الأخرى، وأيّد هذا ابن القيم الجوزية^(٧)، والزرکشي^(٨)، وابن عرفة (ت:

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٦٥/١.

(٢) سورة البقرة: ٥٨.

(٣) الدر المصون: ٣٧٣/١.

(٤) سورة البقرة: ١٢٥.

(٥) سورة الفتح: ٢٩.

(٦) نتائج الفكر في النحو: ٢١٥.

(٧) ينظر: بدائع الفوائد: ١١٥/١ - ١١٦.

٣٠٨ هـ^(٢)، وهو الذي يفهم من كلام السمين الحلبي في ذيل تعليقه على قول العكبري إذ قال: ((وفيه نظر))^(٣) دلالة على أنه لم يؤيده. فالسُّجود أبلغ من السُّجْد، لشموله الظاهر والباطن، واقتصار السُّجْد على الظاهر.

ب- فَعَلَةٌ

ممَّا ورد منه:

١- ما قاله الراغب الأصفهاني في تفضيل جمع (كفرة) لكافر النعمة، على غيره من جموع هذا الاسم: ((والكَفْرَةُ في جمع كافر النعمة أشدُّ استعمالاً، وفي قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكُفْرَةُ الْفَجْرَةُ﴾ [عبس/٤٢] ألا ترى أنه وصف الكَفْرَةَ بالفجرة؟))^(٤)، فضله بلحاظ أنه أكثر استعمالاً لكافر النعمة، ويجمع هذا الوصف على كُفَّار أيضاً، ويشيع في كافر الإيمان قال تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾^(٥)، والفرق بين فَعَالٍ وَفَعَلَةٍ، أنَّ الأول لما كثر منه الفعل، والثاني لما قرب من الاسم لوجود التاء فيه^(٦).

٢- ما ذُكر من المفاضلة بين (بِرَّة) و(أَبْرَار)، فذهب الراغب الأصفهاني إلى أن ((جمع البارِّ: أَبْرَارٌ وَبِرَّةٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار/١٣]،... وقال في صفة الملائكة: ﴿كِرَامٌ بَرَّةٍ﴾ [عبس/١٦]. فَبِرَّةٌ خُصَّ بها الملائكة في القرآن، من

(١) ينظر: البرهان: ٢٥٠/٣ - ٢٥١.

(٢) ينظر: تفسير ابن عرفة: ٤١٦/١ - ٤١٧.

(٣) الدر المصون: ٣٧٣/١.

(٤) المفردات في غريب القرآن: ٧١٦.

(٥) سورة المطففين: ٣٤.

(٦) ينظر: معاني الأبنية: ١٣٠ - ١٣٢.

حيث إنَّه أبلغ من أبرار، فإنه جمع برّ، وأبرار جمع بار، وبرّ أبلغ من بارّ، كما أنّ عَدْلًا (أبلغ من عادل))^(١). وأيده الفيروز آبادي^(٢)، وابن عاشور^(٣).

وأول ما يلحظ على هذا الكلام الاضطراب والتناقض؛ إذ قال في صدر كلامه: إن البار يجمع على أبرار وبرّرة، فالمفرد عنده واحد والجمع مُختلف، ثم قال: إن (بررة) جمع بر، و(أبرار) جمع بار، وهنا يرى أنّ المفرد مختلف باختلاف الجمع، فبأي القولين نأخذ؟.

وأما مفاضلته بين (برّ) و(بارّ) فمبني على أساس صرفي من جهة، وأساس عقدي من جهة أخرى، فأما الأساس الصرفي فهو أنّ (برّ) عنده مصدر على وزن (فَعْل) و(بارّ) اسم فاعل على وزن (فاعل)، والوصف بالمصدر أبلغ من الوصف باسم الفاعل.

وأما الأساس العقدي فإنه بناء على قوله هذا- وقد صرّح بذلك الألوسي^(٤)- فإنه يرى أنّ الملائكة أفضل من بني آدم، وهي مسألة خلافية؛ ليس هذا محلها^(٥).

ورُدَّ هذان الأساسان بمثلهما فقد قيل: إن (بارّ) أبلغ من (برّ)؛ (لزيادة بنيته، ولما كانت صفات الكمال في بني آدم تكون كاملة وناقصة وصفوا بالأبرار إشارة إلى مدحهم بأكمل الأوصاف، وأمّا الملائكة فصفات الكمال فيهم لا تكون ناقصة فوصفوا بالبررة؛ لأنّه يدلُّ على أصل الوصف بقطع النظر عن المبالغة فيه، لعدم احتياجهم لذلك وإشارة لفضيلة البشر لما في كونهم أبراراً من المجاهدة وعصيان داعي الجبله وفيه ما لا يخفى))^(٦). فزيادة البنية صرفي، ووجود صفات الكمال عقدي.

والذي أراه أنّ (برّ) ليس مصدرًا، بل صفة مُشبّهة على وزن (فَعْل)، للأساسين المذكورين

آنفًا:

(١) المفردات في غريب القرآن: ١١٥، وينظر: البرهان للزركشي: ١٨/٤.

(٢) ينظر: بصائر ذوي التمييز: ٢١٣/٢.

(٣) ينظر: التحرير والتتوير: ١١٩/٣٠.

(٤) ينظر: روح المعاني: ٢٤٥/١٥.

(٥) ينظر: الاعتقادات للشيخ الصدوق: ٨٩، المواقف للإيجي: ٤٥٣/٣ - ٤٦٣.

(٦) روح المعاني: ٢٤٥/١٥.

الأول: أن المصادر لا تجمع غالباً^(١)، وهذا أساس لغوي.

والثاني: لدلالة الصفة المشبهة على الثبوت واسم الفاعل على الحدوث، فناسبت الصفة المشبهة الملائكة الذين هم مجبولون على الطاعة ثابتون عليها، فلا يصدر منهم ذنب مطلقاً، وأما بنو آدم فأغلبهم مذبذب بين طاعة ومعصية، ولم يُعصم منهم إلا القليل، وهذا أساس عقدي، لذا جمعهم على وزن فَعَلَة الذي يُستعمل لما قَرُب من الاسم لوجود التاء فيه، كما ذكر آنفاً.

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٦١٩/٣.

المبحث الثاني

المُفاضلة بين أبنية الأفعال المتصرفة

أولاً: الماضي

ثانياً: المضارع

ثالثاً: الأمر

أولاً: الماضي

أ- المبني للفاعل

- المُجَرَّد

١- ما قيل: في تفضيل (نَكِر) على (أَنْكِر) في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا رِءَا أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ

إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾^(١)، ولم يذكروا دليلاً على ذلك إلا أن معنى (نَكِر) هو ((اشتدَّت نَكَارَتُهُ

لهم وانفعلَ لذلك))^(٢)، وهذا لا يعدُّ دليلاً على أفضليته.

وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنَّ ((نَكِر، وأنكِر، واستنكر، بمعنى))^(٣)، وتبعه النسفي^(٤)،

وابن جزى الغرناطي^(٥)، والسمين الحلبي^(٦)، والشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)^(٧)، وفيه نظر؛ إذ لا زيادة في بنية كلمة إلا لمعنى.

وقيل: ((نَكِر إذا لم يعرفهم، وأنكرهم وجدهم على مُنكِر))^(٨)، وهو خلاف الاستعمال

القرآني كما سنرى.

والرأي الراجح أن: (نَكِر) بالقلب و(أَنْكِر) بالعين^(٩)، قال الأعشى^(١٠):

وأَنْكِرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرْتُ
مِنَ الْوَأْدِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا

(١) سورة هود: ٧٠.

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٣٣٠/٩.

(٣) معاني القرآن: ٣٦٣/٣.

(٤) ينظر: مدارك التنزيل: ٢٨٢/٢.

(٥) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٣٧٤/١.

(٦) ينظر: الدر المصون: ٣٥٣/٦.

(٧) ينظر: أضواء البيان: ١٨٦/٢.

(٨) تفسير العز بن عبد السلام: ٩٥/٢.

(٩) ينظر: المحيط في اللغة: ٢٤٩/٦، أساس البلاغة: ٩٩٠ (نكر).

(١٠) ديوان الأعشى: ١٣/١.

ويؤيده قوله تعالى على لسان سليمان عليه السلام: ﴿قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا نَنْظُرُ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾ (١) فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ عليه السلام (١)، وهو من (نكّر)، وحديث الإمام علي عليه السلام (ت: ٤٠هـ) في (أنكر) أيضا: ((وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُمْ وَعَرَفُوهُ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَهُمْ وَأَنْكَرُوهُ)) (٢)، وهو ما تؤيده الآية محل البحث، وآيات أخر تحدثت عن الحادثة نفسها؛ قال تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ (٣) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿٤﴾ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعَجَلٍ سَمِينٍ ﴿٥﴾ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٦﴾ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَكَشَرُوهُ بِغُلَمٍ عَلِيمٍ ﴿٧﴾ (٣)، فإبراهيم عليه السلام أنكرهم ظاهراً عندما سلّموا عليه فلم يعرفهم، فقال: ﴿سَلَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ مُنْكَرُونَ﴾ ، وهو من (أنكر).

وعندما قدّم لهم طعاماً ولم يأكلوا نكّرهم وخاف منهم، والخوف قلبي، فعليه السلام أنكرهم ونكرهم بالوقت نفسه.

وقيل عكس ذلك، وهو أن ((نكّرَ فيما يُرى، وأنكّرَ فيما لا يُرى مِنَ الْمَعَانِي، فَكَانَ الشَّاعِرَ قَالَ: وَأَنْكَرْتُ مَوَدَّتِي ثُمَّ جَاءَتْ بِنُكْرِ الشَّيْبِ وَالصَّلَعِ مِمَّا يُرَى بِالْبَصْرِ)) (٤)، وهو مرجوح لما ذكر. ذكر.

٢- انفرد الراغب الأصفهاني بتفضيل (زَلَّ) على (زَالَ) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ

مَا جَاءَتْكُمْ أَلْيَسْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٥)، قوله: ((زَلَّ وزال يتقاربان،

ولكن زال أبلغ)) (٦)، ولم يذكر سبب المفاضلة، والراجح أنّهما وإن تقاربا في الدلالة على

(١) سورة الذاريات: ٤١، ٤٢.

(٢) نهج البلاغة: ٢١٢.

(٣) سورة الذاريات: ٢٤ - ٢٨.

(٤) البحر المحيط: ١٨٠/٦، وينظر: الدر المصون: ٣٥٣/٦.

(٥) سورة البقرة: ٢٠٩.

(٦) تفسير الراغب الأصفهاني: ٤٣٣/١.

ارتفاع شيء عن نقطة معينة، أو افتراقه عنها^(١)، إلا أنَّ (زلَّ) هو ((تزلُّق لطيف في رأي أو منطق أو في عمل أو رِجُل))^(٢)، وتشيعُ في الخطأ والانحراف عن جادة الصواب^(٣)، وهو ما يناسب موضوع الآية، فزلَّ أبلغ من زال في هذا الموضع وليس العكس.

- المزيد

١- ذكر الراغب الأصفهاني قاعدة تعد من كليات القرآن الكريم هي أن ((كلّ موضع ذُكر في وصف الكتاب «أتينا» فهو أبلغ من كلّ موضع ذكر فيه «أوتوا»))^(٤)، وذكر لذلك سببين:

الأول: ((لأنَّ «أوتوا» قد يقال إذا أوتي من لم يكن منه قبول، وأتيناهم يقال فيمن كان منه قبول))^(٥)، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾^(٦).

والثاني: أنَّ ((كل مما جاء من نحو هذا فيما يختص بإكرام نحو: ﴿هُدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا﴾ [سورة مريم: ٥٨])^(٧)، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ءَأُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾^(٨).

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ٣٨/٣ (زول)، التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٣٦٦/٤، ٣٧٣.

(٢) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٣٤١/٤.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة: ٤/٣ (زلل).

(٤) المفردات في غريب القرآن: ٦١.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) سورة آل عمران: ١٠٠.

(٧) تفسير الراغب الأصفهاني: ٣٣٧/١، وينظر: البحر المحيط: ٣٢/٢.

(٨) سورة البقرة: ١٢١.

ولعلَّ المفاضلة قائمة بلحاظ ضمير المتكلم الذي يدلُّ على التعظيم، فإنه أفضل من المجهول.

٢- ما ذكره البيضاوي في تفضيل (تَأَذَّنَ) على (آذَنَ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾^(١)، فهما بمعنى واحد غير أن تَأَذَّنَ ((أبلغ لما في التَّفَعُّل من معنى التَّكَلُّفِ والمبالغة))^(٢)، وما يُتَكَلَّفُ فيه ((يكثُر إظهاره، ويبالغ فيه فهذا يستعمل في لازم معناه فيدلُّ على ما نكَّر))^(٣).

٣- ومنه أيضا قول محمد رشيد رضا في تفضيل (تَقَبَّلَ) على (قَبِلَ) في قوله تعالى بحق السيدة مريم عليها السلام: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾^(٤) أَي: تَقَبَّلَهَا ((مِنْ أُمَّهَا وَرَضِيَ أَنْ تَكُونَ مُحَرَّرَةً لِلْإِنْقِطَاعِ لِعِبَادَتِهِ وَخِدْمَةِ بَيْتِهِ وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ (قَبِلَهَا)... كَأَنَّهُ قَالَ: فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا أَبْلَغُ قَبُولٍ حَسَنٍ))^(٥)، وأرى أَنَّ (تَقَبَّلَ) أبلغ لأمرين:

أ- لما فيه من معنى التَّدْرُجِ في القبول لأنَّ أم مريم قد نذرت وهي في بطنها فقالت: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾^(٦)، وهذا يدلُّ على رعاية الله تعالى لها من حملها إلى وضعها.

ب- أن قوله تعالى: (تَقَبَّلَ) يقابل ما طلبته أم مريم منه سبحانه؛ إذ قالت: ﴿فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٧)، فقوله: (تَقَبَّلَ) استجابة لدعائها.

(١) سورة إبراهيم: ٧.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٩٣/٣، البحر المديد: ٤٥/٣.

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٥٢/٥.

(٤) سورة آل عمران: ٣٧.

(٥) تفسير المنار: ٢٤٠/٣.

(٦) سورة آل عمران: ٣٥.

(٧) سورة آل عمران: ٣٥.

٤- ومنه ما قاله الراغب الأصفهاني في تفضيل (نَبَأ) على (أُنْبَأ): ((وَنَبَأْتُه أبلغ من أُنْبَأْتُه...ويدلّ على ذلك قوله: ﴿ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أُنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [التحریم/٣] ولم يقل: أُنْبَأَنِي، بل عدل إلى (نَبَأ) الذي هو أبلغ تنبيهًا على تحقيقه وكونه من قبيل الله^(١)، والراجح لا مفاضلة بينهما؛ بدليل أنه أيضا قال في صدر الآية نفسها ﴿ فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ ﴾، ف(نَبَأ) استعملها النبي ﷺ وزوجته على حد سواء، ولم أجد من فرق بينهما على نحو الدقة إلا المصطفوي؛ إذ يقول: إن الإنباء ((إفعال ويدلّ على نسبة الفعل إلى الفاعل وقيامه به. والتنبئة تفعيل ويدلّ على جهة وقوع الفعل ونسبته إلى المفعول به، فالنظر في الإفعال إلى جهة الصدور، وفي التفعيل إلى جهة الوقوع))^(٢)، ف(نَبَأ) ملحوظ فيه الخبر، لذا قال: (فلما نبأها)، (ونبأت به) أي الخبر، وأما (أُنْبَأ) فملحوظ فيها المُخْبِر لذا سألته (من أُنْبَأكَ هذا)، والجدير بالذكر أن النحاس^(٣)، النحاس^(٣)، وابن عاشور^(٤)، لم يُفرِّقا بينهما، بل عداهما من المترادفات. والغريب من ابن عاشور الذي رادف بين (نَبَأ، وأُنْبَأ) - كما ذكر آنفاً - وعدّهما بمعنى واحد، فَاصَلَ بين وُقِي وأوفى بقوله: ((وَأَمَّا وَقِي بِالنُّضْعِيفِ فَهُوَ أَبلغ مِنْ أَوْفَى لِأَنَّ فَعَلَ وَإِنْ شَارَكَ أَفْعَلَ فِي مَعَانِيهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ دَالًّا عَلَى النَّقْصِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ كَانَ أدَلَّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ لِأَنَّ شَأْنَ الأَمْرِ الَّذِي يُفْعَلُ مُدْرَجًا أَنْ يَكُونَ أَتَقَنَّ))^(٥)، ولا أدري لِمَ نَبَأ وأُنْبَأ مترادفان، ووقى وأوفى متفاضلان؟! على الرغم من أنهما في الوزن مُتطابقان.

(١) المفردات في غريب القرآن: ٧٨٩، وينظر: فتوح الغيب: ٥٠٥/١١، بصائر ذوي التمييز: ١٤/٥.

(٢) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٥/١٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٣٠٣/٤.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير: ٣٥٥/٢٨.

(٥) المصدر نفسه: ٤٥٢/١.

والراجح أن (وَفَى) ملحوظ فيه ما وفى به، قال تعالى: ﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابًا مَّوْظُوعًا﴾^(١) و(أَوْفَى) ملحوظ فيه الوافي، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ﴾^(٢) وقال أيضا: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾^(٣). وقيل: (وفى) للجزاء، و(أوفى) للعهد^(٤)، ويؤيد ما ذهب إليه المصطفوي، وهو الراجح الذي يؤيده الاستعمال القرآني، كما ذكرنا آنفا.

٥- ومثل (نَبَأًا وَأَنْبَاءً)، ما قاله الزجاج وتبعه الماوردي (ت: ٤٥٠هـ) في تفضيل (وَصَّى) على (أَوْصَى) في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَسَّىٰ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٥): ((وَصَّى أبلغ من أَوْصَى؛ لأنَّ أَوْصَى جائز أن يكون قال لهم مرَّة واحدة، ووَصَّى لا يكون إلا لمرات كثيرة))^(٦) فتضعيف العين بنظرهم يدلُّ على تكرار الفعل وإن لم يُصَرِّحوا به. وبعضهم ذهب إلى أنَّهما بمعنى واحد^(٧)، وليس بشيء؛ فلا زيادة إلا لمعنى.

وذهب د. فاضل السامرائي إلى أن (وَصَّى) في الأمور المعنوية، و(أَوْصَى) في المادية^(٨).

وأرى لا مفاضلة بينهما - كما تقدَّم - بل لكل استعماله؛ فوَصَّى لُوْحظ فيه المُوصى إليه، وأَوْصَى لُوْحظ فيه المُوصى قال تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(٩).

(١) سورة النور: ٣٩.

(٢) سورة التوبة: ١١١.

(٣) سورة آل عمران: ٧٦.

(٤) ينظر: دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني: ٢٢٤.

(٥) سورة البقرة: ١٣٢.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢١١/١، النكت والعيون: ١٩٣/١.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٧٩/١، التبيان للطوسي: ١١١/٢، مفاتيح الغيب: ٢٣٦/٥.

(٨) ينظر: التعبير القرآني: ١٥ - ١٦.

(٩) سورة مريم: ٣١.

٦- ومنها أيضا ما قاله الراغب الأصفهاني وتبعه السمين الحلبي^(١) من أن ((طَوَّعَتْ أبلغ من أَطَاعَتْ))^(٢) في قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ﴾^(٣)، والتطويع والتطويع ((في الآية اقتراب تدريجي للنفس من الفعل بوسوسة بعد وسوسة وهمامة بعد همامة))^(٤)، وهو ما دلَّت عليه الآيات الكريمة التي سردت الحوار بين ولدي آدم عليه السلام^(٥)، عليه السلام^(٥)، فضلاً عن ما يدلُّ عليه التفعيل من التدرُّج في حصول الفعل، وهذا المعنى لا يدلُّ عليه الإفعال الدال على الإقدام على الفعل مباشرة، فضلاً عن أن (طَوَّع) ملحوظ فيه المُطَاع فيه وهو القتل، وأطاع ملحوظ فيها المُطِيع قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٦).

٧- ومن المفاضلة في المزيد ما قاله الماوردي وتبعه العز بن عبد السلام^(٧) في تفضيل (تبارك) في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾^(٨): ((وهو أبلغ من المبارك لاختصاص الله بالتبارك، واشتراك المخلوقين في المبارك))^(٩) قال تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾^(١٠)، فالمفاضلة بينهما بلحاظ الاستعمال، وليس البناء.

(١) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: ٤٢١/٢.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٥٣١.

(٣) سورة المائدة: ٣٠.

(٤) الميزان في تفسير القرآن: ٣٠٥/٥.

(٥) في سورة المائدة: ٢٧ - ٣١.

(٦) سورة النساء: ٨٠.

(٧) ينظر: تفسير العز بن عبد السلام: ٣٤٠/٣.

(٨) سورة الملك: ١.

(٩) النكت والعيون ٤٩/٦، تفسير العز بن عبد السلام: ٣٤٠/٣.

(١٠) سورة مريم: ٣١.

وأرى أنه أبلغ؛ لأن (تبارك) من تبارك بذاته، قال تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾^(١)، أي: إنه بذاته كذلك، وأما (مبارك) فيدل على أنه باركه غيره، كما في الآية المذكورة، ولا يصح له سبحانه.

٨- ومنه تفضيلهم (أفعل) على (فعل) في مواضع عدة من القرآن الكريم منها:

تفضيلهم (أسقى) على (سقى) في آيات متعددة، وأول من وجدته صرح بهذا الراغب الأصفهاني بقوله: ((السَّقِيُّ والسَّقْيَا: أن يعطيه ما يشرب، والإِسْقَاءُ: أن يجعل له ذلك حتى يتناوله كيف شاء، فالإِسْقَاءُ أبلغ من السَّقْيِ؛ لأن الإِسْقَاءَ هو أن تجعل له ما يُسقى منه ويشرب، تقول: أسقَيْتُهُ نَهْرًا، قال تعالى: ﴿ وَسَقَيْنَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ [الإنسان/٢١]... وقال في الإِسْقَاءِ: ﴿ وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا ﴾ [سورة المرسلات/٢٧])^(٢)، وتبعه مجموعة من المفسرين^(٣). فأسقى لما دام، وسقى ليس كذلك.

ويبدو أنه أخذ هذا الرأي من الفراء؛ الذي فرّق بينهما - وإن لم يصرح بالأفضلية - بقوله: ((العرب تقول لكل ما كان من بطون الأنعام ومن السماء أو نهر يجري لقوم: أسقيت. فإذا سقاك الرجل ماء لشقك قالوا: سقاه. ولم يقولوا: أسقاه كما قال الله عز وجل ﴿ وَسَقَيْنَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ وقال ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾^(٤) وربما قالوا لما في بطون الأنعام ولما السماء: سقى وأسقى، كما قال لبيد:

سقى قومي بني مجدٍ وأسقى
نميرًا والقبائل من هلال)^(٥).

وبناء على قول الفراء فرّق السيوطي بينهما بقوله: ((سقى" لما لا كلفة معه في السقيا، ولهذا أورده تعالى في شراب الجنة فقال: ﴿ وَسَقَيْنَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ و"أسقى" لما فيه

(١) سورة المؤمنون: ١٤.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٤١٥.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٣٨٣/١، بصائر ذوي التمييز: ٢٣١/٣، إرشاد العقل السليم: ٧٢/٥.

(٤) سورة الشعراء: ٧٩.

(٥) معاني القرآن: ١٠٨/٢.

كلفة، ولهذا أورده في شراب الدنيا، فقال: ﴿ وَأَسْقَيْنَكُم مَّاءً فُرَاتًا ﴾ ﴿ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَّاءً غَدَقًا ﴾^(١) لَأَنَّ السُّقْيَا فِي الدُّنْيَا لَا تَخْلُو مِنَ الْكَلْفَةِ أَبَدًا^(٢).

وذهب المصطفوي إلى أن أصل مادة (سقي): ((هو إعداد ما يُشرب وتهيئته، كما أن الإطعام هو إعداد ما يُؤكل وتهيئته. فالسقي في مقابل الإطعام، كما أن الأكل في مقابل الشرب، فالشرب والأكل في مقام التناول والمضغ والجرع. والسقي والإطعام في مقام تهيئة ما يُؤكل ويشرب... ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾^(٣)، ورفض ما قالوه أنفاً وردّه بقوله: ((فتفسير السقي بالإشراب غير وجيه، كما أن تفسيره بإعطاء ما يشرب غير صحيح، ويدلُّ عليه موارد: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءٌ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ﴾^(٤)، ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصَدِرَ الرِّعَاءُ ﴾^(٥)، فإن السقي هنا لا يصحُّ أن يكون بمعنى إعطاء السقي، بل التهيئة والإعداد^(٦)، وأما الإسقاء ((فإنه يدلُّ على أن الملحوظ هو جهة الصدور والنسبة إلى الفاعل^(٧))).^(٨)

وأرى أن (سقى) أبلغ من (أسقى) على مبناهم في الأفضلية، وليس العكس؛ لأنَّ مادة السقي في الأصل تقتضي أن هناك ماء أو شراباً، فإذا قُدِّم لك يقال: أسقيت، وإذا شربوك يقال: سقيت، وقيئاً أن الثاني أفضل، وإلا لما استعمله الله سبحانه مع أهل جنته، واستعمل الأدنى مع أهل الدنيا.

(١) سورة الجن: ١٦.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ٣٠١/٣.

(٣) سورة الشعراء: ٧٩.

(٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٥٥/٥.

(٥) سورة القصص: ٢٣.

(٦) سورة القصص: ٢٣.

(٧) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٥٦/٥.

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

والحاصل لا مفاضلة بينهما بل لكل استعماله الخاص به، وقد استعمل القرآن الكريم كلا اللفظين، في سياقين مختلفين.

١٠- ما ذهب إليه الزمخشري^(١)، وتبعه الرازي^(٢)، والنسفي^(٣)، والنيسابوري^(٤)، وابن عجيبة^(٥) (ت: ١٢٢٤هـ)، والآلوسي^(٦)، وأبو الطيب الحسيني^(٧) (ت: ١٣٠٧هـ) في تفضيل (استيقن) على (أيقن)، في قوله تعالى: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾^(٨)، فأى ظلم أفحش ممن اعتقد بآيات واضحة جاءت جاءت من الله تعالى ثم ينكرها استكبارا وعلوا. والمفاضلة بينهما بلحاظ زيادة المبنى.

١١- ومن المفاضلة في صيغة (افتعل) ما قاله الكرمانى في تفضيل (اقتربت) على (قربت) في قوله تعالى: ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾^(٩) (واقترب أبلغ من قرب، لأن افتعل يأتي لطلب إعداد الشيء بالمبالغة فيه)^(١٠)، فهي تدل على شدة القرب.

ومنها ما قاله أبو حيان في تفضيل (احتمل) على (حمل) في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ

يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾^(١١): (وَلَفْظُ

(١) ينظر: الكشاف: ٣/٣٥٢.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٤/٥٤٦.

(٣) ينظر: مدارك التنزيل: ٣/٢٩٩.

(٤) ينظر: غرائب القرآن: ٥/٢٩٥.

(٥) ينظر: البحر المديد: ٤/١٧٩.

(٦) ينظر: روح المعاني: ١٠/١٦٤.

(٧) ينظر: فتح البيان: ١٠/١٨.

(٨) سورة النمل: ١٤.

(٩) سورة القمر: ١.

(١٠) غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢/١١٦١، وينظر: المحرر الوجيز: ٥/١٩٢، روح المعاني: ٩/٨٧.

(١١) سورة النساء: ١١٢.

اِحْتَمَلَ أْبْلَغَ مِنْ حَمَلٍ، لِأَنَّ افْتَعَلَ فِيهِ لِلتَّسْبُبِ كَاغْتَمَلَ^(١)، وهو يدل على ثقل ما يحملون من الإثم. والمفاضلة فيهما قائمة على زيادة المبنى.

١٢- المفاضلة بين (كَسَبَ) و(اِكْتَسَبَ) في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٢)، قال ابن جني: ((فعبّر عن لفظ الحسنة بكَسَبَ، وذلك لاحتقار الحسنة إلى ثوابها؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٣)، وجاء "اِكْتَسَبَتْ" في السيئة، تنفيراً عنها، وتهويلاً وتشنيعاً بارتكابها. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴿٤﴾ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾^(٤)، ﴿٤﴾^(٥)، فلهولة الحسنة ولثقل السيئة بالنسبة إلى جزائهما، زيد في الثانية ولم يزد في الأولى.

ويُعَلِّل ابن عطية (ت: ٥٤٢هـ) ذلك بوجه آخر بقوله: ((و"اكتسب" مستعملة في المآثم ونحوها؛ لأنها تدلُّ على اعتمال وقصد، فهو أبلغ في التدنيب، وكَسَبَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْخَيْرِ وَذَلِكَ أَنَّ حَصُولَهُ مَغْنٍ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى اعْتِمَالِ فِيهِ))^(٦)، وما قاله ابن عطية هو الغالب، وليس المطرد، قال تعالى: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾^(٧).

(١) البحر المحيط: ٦٠/٤، وينظر: روح المعاني: ١٣٧/٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٣) سورة الأنعام: ١٦٠.

(٤) سورة مريم: ٩٠، ٩١.

(٥) المحتسب: ١٣٤/٢، وينظر: الإنصاف فيما تضمنه الكشاف: ٦٦/٢، الإتيان في علوم القرآن: ٣٠٠/٣.

(٦) المحرر الوجيز: ٢٠٥/٤.

(٧) سورة البقرة: ٨١.

ب- المبني للمفعول

- المجرد

منه تفضيل بناء الأفعال (قيل، غيض، قضى) للمفعول في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ

يَتَّارِضُ أَبْلَعِي مَاءَكَ وَيَسْمَأْءُ أَقْلِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى

أَجُودِي^ط وَقِيلَ بَعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ^(١)، على أنها لو بنيت للفاعل؛ لأنه أخصر وأبلغ

في التعظيم والجبروت^(٢).

- المزيد

منه تفضيل (كُكِبُوا) في قوله تعالى: ﴿ فَكُكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوِرَنَ^(٣)، (فهو أبلغ من

كُبُوا للإشارة إلى أنهم يكبون كُباً عَنِيفًا فَظِيْعًا)^(٤)، والتضعيف في (كُكِبُوا) يدل على استمرار

تقلُّبهم فيها على وجوههم^(٥).

(١) سورة هود: ٤٤.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١٩٠/٣، البحر المحيط: ١٦٠/٦.

(٣) سورة الشعراء: ٩٤.

(٤) الإتيان في علوم القرآن: ٣٠٠/٣.

(٥) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٠/١٠.

ثانيا: المضارع

- المجرد

١- منه تفضيل (تَنْقُص) على (نَقَصْت) في قوله تعالى: ﴿قَدْ عَامَنَا مَا تَنْقُصُ

الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾^(١) (ولمّا كان العلم بما ينتقص في

المستقبل أبلغ من العلم بما انتقص في الماضي قيل: "تنقص" دون "نقصت")^(٢)،

بلحاظ أن علم الماضي يمكن أن يعلم، لكن المستقبل أمره مجهول لا يعلمه إلا الله

تعالى ومن شاء من عباده.

٢- فَضَّلَ إِبْرَاهِيمَ الْبِقَاعِي (نشاء) على (شاء) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا

عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ﴾^(٣) (لِيُتَوَقَّعَ فِي كُلِّ حِينٍ، فَيَكُونُ أُبْلَغُ فِي التَّهْدِيدِ))^(٤)، إذ إنه يدلُّ على

الحال والاستقبال.

- المزيد

١- فضل أبو السعود (ت: ٩٨٢هـ) الفعل (تَفَرَّقَ) وأصله (تَتَفَعَّلَ) المتعدي بالباء على (تُفَرِّقَ)

المتعدي بنفسه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾^(٥): ((أي: فَتُفَرِّقَكُم

حَسَبَ تَفَرُّقِهَا أَيَادِي سِبَاءٍ، فَهُوَ كَمَا تَرَى أُبْلَغُ مِنْ تُفَرِّقَكُم، كَمَا قِيلَ: مَنْ أَنْ ذَهَبَ بِهِ، لَمَا فِيهِ

مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الاستصحاب أبلغ من أذهبه))^(٦)، ومعنى الاستصحاب من الباء.

(١) سورة ق: ٤.

(٢) نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: ٥٦٠/٣.

(٣) سورة يس: ٦٦.

(٤) نظم الدرر: ٢٧٥/٦.

(٥) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٦) إرشاد العقل السليم: ٢٠٠/٣، روح المعاني: ٣٠٠/٤.

٢- منه تفضيل (يُشْرِك) على (شريك) في قوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمَعْ مَا لَهُمْ مِّن

دُونِهِ مِّنْ وَّلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾^(١)، لأنه ((أبلغ في نفي الشريك من

أن يقال: من ولي ولا شريك))^(٢)، بلحاظ أن الفعل المضارع يدلُّ على التجدد والحدوث، أي:

إنه لا يُشْرِك في حكمه أحدا الآن وفيما مضى والمستقبل، لما في الشرك من ظلم عظيم

ينسب إليه سبحانه، وذنوب كبير لا يغفر، فضلاً عن أن طلب الشراكة ضعف.

٣- تفضيل (يَضْطَرِّخُونَ) على (يَصْرَخُونَ) في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِّخُونَ فِيهَا﴾^(٣)،

لما في صيغة افتعل من المبالغة دلت على أن صراخهم خارج عن المعتاد^(٤).

٤- تفضيل (تَخْتَانُونَ) على (تَخُونُونَ)^(٥) في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ

تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٦)، ((ولم يقل: تخونون أنفسكم؛ لأنه لم تكن منهم الخيانة، بل

كان منهم الاختيان، فإنَّ الاختيان تحرك شهوة الإنسان لتحزِّي الخيانة، وذلك هو المشار

إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (يوسف/٥٣)^(٧)، فضلاً عن ما تدلُّ

عليه صيغة الافتعال من الاختيار والمطاوعة^(٨)، والفرق بينهما أن الاختيان خاص بالنفس

ويكون من الشخص مع نفسه، كما في الآية الأولى، والخيانة تكون من الشخص مع غيره،

قال تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾^(٩).

(١) سورة الكهف: ٢٦.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٢١٨/٥، وينظر: روح المعاني: ٢٤٣/٨.

(٣) سورة فاطر: ٣٧.

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٤/٣، الإتيان في علوم القرآن: ٣٠٠/٣.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل: ١٢٦/١.

(٦) سورة البقرة: ١٨٧.

(٧) المفردات في غريب القرآن: ٣٠٥.

(٨) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٠٣/٨.

(٩) سورة الأنفال: ٧١، وينظر: دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني: ٢١٨.

٥- ومنها تفضيل (يَتَّاهُونَ) على (يَنْتَهُونَ)^(١) في قوله عز وجل: ﴿كَانُوا لَا يَتَّاهُونَ

يَتَّاهُونَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢)، والفرق بينهما

بينهما أن ((التناهي: لمطاوعة المفاعلة، وصيغتها تدلُّ على الامتداد والاستمرار، بخلاف الانتهاء فهو لمطاوعة فعل مجرّدا))^(٣)، أي: إنهم مستمرّون في عمل المنكر، وهذا لا تدلُّ عليه صيغة (الانتهاء) التي تدلُّ على النهاية والتمام.

٦- انفرد الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ) بقوله في تفضيل (يختصُّ) على (يخصُّ) ناظرا إلى مصدريهما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾^(٤): ((والاختصاص أوكّد من الخصوص؛ الخصوص؛ لأن الاختصاص لنفسك والخصوص لغيرك))^(٥)، فضلا عن ما تدل عليه صيغة الافتعال من المطاوعة والاختيار^(٦).

٧- فضّل الراغب الأصفهاني وتبعه جماعة من المفسرين (يسْتَحْسِرُونَ) في قوله تعالى في وصف الملائكة: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء/١٩]، ((وذلك أبلغ من قولك: (لا يحسرون))^(٧)، وجاء ((بالاستحسار الذي هو أبلغ من الحسور تنبيهاً على أنّ عبادتهم بنقلها ودوامها حقيقة بأن يُستحسرَ منها ولا يستحسرون))^(٨)، لما تدلُّ تدلُّ عليه صيغة (أفتعل) من الإجهاد والمبالغة في الفعل.

(١) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٤١٧/٥.

(٢) سورة المائدة: ٧٩.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٦٦/١٢.

(٤) سورة البقرة: ١٠٥.

(٥) الكشف والبيان: ٢٥٣/١.

(٦) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٠٣/٨.

(٧) المفردات في غريب القرآن: ٢٣٥، وينظر: السراج المنير: ٥٠٠/٢، التفسير المظهر: ١٨٩/٦، روح المعاني:

٢١/٩.

(٨) أنوار التنزيل: ٤٨/٤.

٨- وباللحاظ نفسه فضل الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) (يستأخرون) على (يتأخرون) في قوله تعالى:

﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾^(١) معنـى ((لا

يستأخرون: لا يتأخرون، وإنما قيل: لا يستأخرون من أجل أنهم لا يطلبون التأخر، فهو أبلغ في المعنى من لا يتأخرون؛ لأن الاستخار طلب التأخر^(٢)، وأرى -والله أعلم- عكس ما ذهب إليه الطوسي، فقال: (لا يستأخرون) لأنهم يطلبون التأخر على كل حال إلا الأندر، دفعا للأجل، ولا يعطونه، ولو كانوا لا يطلبون التأخر كما ذهب الطوسي لقال: لا يتأخرون.

٩- ومنه أيضا: تفضيل (يستجيبون) على (يجيبون) في قوله تعالى: ﴿ فَتَسْتَجِيبُونَ

بِحَمْدِهِ وَتُظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٣)؛ ((لأنَّ استجاب أبلغ في الطاعة والانصياع،

كما نقول: فهم واستفهم أي: طلب الفهم، وكذلك {فَتَسْتَجِيبُونَ} أي: تطلبون أنتم الجواب، وتلحون عليه لا تتقاعسون فيه، ولا تتأبون عليه، فتُسرعون في القيام^(٤).

وفرق بينهما القشيري (ت: ٤٦٥هـ) : بأن استجاب ((تكون طوعًا لا كرها))^(٥)، بلحاظ أن

صيغة (استعمل) تدل على الطلب.

١٠- ومنه أيضا: تفضيل (يستعفف) على (يعفّ) في قوله تعالى مخاطبا ولي اليتيم: ﴿ وَمَنْ

كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾^(٦) ما قاله الزمخشري أيضا وتبعه مجموعة من المفسرين^(٧):

((واستعف أبلغ من عفّ، كأنه طالب زيادة العفة))^(٨)، وكلتا المفاضلتين قائمة بلحاظ صيغة

(١) سورة الأعراف: ٣٤.

(٢) التبيان: ٣٩١/٤.

(٣) سورة الإسراء: ٥٢.

(٤) تفسير الشعراوي: ٨٦٠٦/١٤.

(٥) لطائف الإشارات: ٦١٤/١.

(٦) سورة النساء: ٦.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب: ٤٩٩/٩، مدارك التنزيل: ٣٠٨/١، روح المعاني: ٤١٨/٢، إعراب القرآن وبيانه: ١٦١/٢.

(٨) الكشاف: ٤٧٦/١.

صيغة (استفعل) ودلالاتها على الطلب، التي تناسب معنى الآيتين، فالدعاء في الآية الأولى يناسبه طلب الاستجابة، والحفاظ على مال اليتيم يناسبه طلب العفة.

ثالثاً: الأمر

١- من المفاضلة بصيغة (افْتَعَلَ) ما قيل في تفضيل: (ارْتَقِبْ) على (ارْقُبْ)^(١)، و(اصْطَبِرْ)

على (اصْبِرْ)^(٢) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسَلُونَ النَّاقَةَ فِتْنَةً هُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ﴾^(٣)

﴿^(٣)﴾، لما في صيغة افتعل من معنى الإجهاد والطلب في إتيان الفعل.

٢- وقال محمد رشيد رضا (اسْتَمِعْ) على (اسْمَعْ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ

فَأَسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٤): ((وَالِاسْتِمَاعُ أَبْلَغُ مِنَ السَّمْعِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا

إِنَّمَا يَكُونُ بِقَصْدٍ وَنِيَّةٍ وَتَوْجِيهِ الْحَاسَةِ إِلَى الْكَلَامِ لِإِدْرَاكِهِ، وَالسَّمْعُ مَا يَخْصُلُ وَلَوْ بِغَيْرِ قَصْدٍ))^(٥).

٣- ما انفرد به قطب الدين الراوندي (ت: ٥٧٣هـ) في تفضيل (حافظوا) في قوله تعالى:

﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(٦)، فقال:

((حافظوا) أبلغ من (احفظوا)؛ لأنَّ هذا البناء أصله لتكرر الفعل بوقوعه من اثنين، فإذا

استعمل فيما يكون من واحد ضمن مبالغة وتطاولا في ذلك الفعل... فكأن الله تعالى كرر

الأمر بحفظ الصلوات الخمس))^(٧) صيغة (فَاعَلَ) في الماضي تقتضي المشاركة،

و(فَاعَلَ) في الأمر لا يقتضي ذلك، ولكنه قاسها على الماضي وبنى المفاضلة على

أساسها.

(١) ينظر: روح المعاني: ٤/٩، التحرير والتنوير: ٢٧/٢٠٠.

(٢) ينظر: البرهان للزركشي: ٣/٣٤، الإتيان: ٣/٣٠٠.

(٣) سورة القمر: ٢٧.

(٤) سورة الأعراف: ٢٠٤.

(٥) تفسير المنار: ٩/٤٦١.

(٦) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٧) فقه القرآن: ١/٧٨.

الفصل الثاني: المستوى النحوي

المبحث الأول: الأسماء

المبحث الثاني: الأفعال

المبحث الثالث: الحروف

المبحث الرابع: الجمل

المبحث الأول: المفاضلة بين الأسماء

أولاً: المرفوعات

ثانياً: المنصوبات

ثالثاً: المخفوضات

أولاً: المرفوعات

١- الفاعل^(١)

بيّن الزمخشري أن ذكر فاعل (آثم) وهو (قلبه) أبلغ من عدم ذكره في قوله تعالى مخاطباً الشهود: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ رِءَاثِمٌ قَلْبُهُ﴾^(٢): ((فإن قلت: هلاً اقتصر على قوله: ﴿فإنه رِءَاثِمٌ﴾؟ وما فائدة ذكر القلب- والجملة هي الآثمة لا القلب وحده-؟ قلت: كتمان الشهادة: هو أن يُضمَرها ولا يتكلم بها، فلما كان إثماً مقترفاً بالقلب أُسند إليه، لأنَّ إسناد الفعلِ إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ. ألا تراك تقول إذا أردت التوكيد: هذا ممّا أبصرته عيني، وممّا سمعته أذني، وممّا عرفه قلبي، ولأنَّ القلب هو رئيس الأعضاء والمضغة التي إن صلحت صلح الجسد كُله، وإن فسدت فسد الجسد كُله، فكأنه قيل: فقد تمكّن الإثم في أصل نفسه، وملك أشرف مكان فيه. ولئلا يظن أن كتمان الشهادة من الآثام المتعلقة باللسان فقط))^(٣)، فذكر الفاعل هنا وإسناد الفعل إليه أبلغ في الوعيد والتكيد.

وفضّل الرازي وتبعه الآلوسي فاعل (كذّبت) الأولى في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَدَابِي وَنُذْرِي﴾^(٤)، على الثانية في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^(٥)، من ناحية الأعرافية، وعلل ذلك بقوله: ((لأنَّ التّعريفَ كُلَّمَا أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى وَجْهِهِ أبلغُ فالأولى أَنْ يُؤْتَى بِهِ، والتّعريفُ بالإسمِ العَلَمِ أولى مِنَ التّعريفِ بالإضافةِ إليه... فعادُ اسْمٌ عِلْمٌ لِلْقَوْمِ، لَا يُقَالُ: قَوْمٌ هُودٌ أَعْرَفَ لِيُوجِّهِينَ أَحَدَهُمَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ عَادًا بِقَوْمٍ هُودٍ حَيْثُ قَالَ: ﴿أَلَا

(١) بدأت بالفاعل ولم أبدأ بالمبتدأ والخبر؛ لأنّه أصل المرفوعات، وقد فصلت ذلك سابقاً. ينظر: التفكير اللساني عند الإمام علي عليه السلام: حيدر عبد الرسول عوض، رسالة ماجستير في كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٨م: ٢١٢-٢١٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٣.

(٣) الكشاف: ٣٣٠/١، وينظر: مجمع البيان: ٢/٢٢٥، مدارك التنزيل: ١/٢١٦.

(٤) سورة القمر: ١٨.

(٥) سورة الشعراء: ١٠٥.

بُعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ ﴿هُودٍ: ٦٠﴾ وَلَا يُوصَفُ الْأَظْهَرُ بِالْأَخْفَى وَالْأَخْصُ بِالْأَعْمَ. ثَانِيهِمَا: أَنَّ

قَوْمَ هُودٍ وَاحِدٌ، وَعَادٌ، قِيلَ: إِنَّهُ لَفِظٌ يَقَعُ عَلَى أَقْوَامٍ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿عَادًا أَلَّوْلَى﴾ [النَّجْم]:

٥٠ [لَأَنَّا نَقُولُ: أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هُودٍ: ٦٠] فَلَيْسَ ذَلِكَ صِفَةً وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ

وَيَجُوزُ فِي الْبَدَلِ أَنْ يَكُونَ دُونَ الْمُبْدَلِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُبَدَلَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ بِالنَّكِرَةِ، وَأَمَّا
عَادًا أَلَّوْلَى فَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لِبَيَانِ تَقَدُّمِهِمْ أَيَّ عَادًا الَّذِينَ تَقَدَّمُوا وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلتَّمْيِيزِ
وَالتَّعْرِيفِ^(١).

فالتعريف بالعلم (عاد) علم على قوم هود، أبلغ من التعريف بالإضافة (قوم نوح) وهم لا

علم لهم. ويردُّ عليه أنه ذكر (قوم نوح) و(قوم هود) على الإضافة في آية واحدة: ﴿وَيَقَوْمٍ لَا

سَجْرٍ مِّنْكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِّثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ﴾^(٢)، ولم يذكر

السبب في اختلاف التعبيرين.

وقال ابن عاشور في تفضيل الموصول (ما) في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِّنَ

الْجِبَالِ بَيْوتًا ءَامِنِينَ ﴿١٢٦﴾ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ﴿١٢٧﴾﴾ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا

كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣): ((وَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ أَيَّ يَصْنَعُونَ، أَيَّ: الْبَيْوتُ الَّتِي عُنُوا بِتَحْصِينِهَا

وَتَحْصِينِهَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ فِعْلُ كَانُوا. وَصِيغَةُ الْمُضَارِعِ فِي يَكْسِبُونَ لِذَلَالَتِهَا عَلَى التَّكْرُرِ وَالتَّجَدُّدِ

(١) مفاتيح الغيب: ٣٠١/٢٩، وينظر: روح المعاني: ٨٣/١٤ - ٨٤.

(٢) سورة هود: ٨٩.

(٣) سورة الحجر: ٨٢، ٨٣، ٨٤.

المكَّنَى بِهِ عَنِ إِتْقَانِ الصَّنْعَةِ. وَبِذَلِكَ كَانَ مَوْقِعُ الْمُؤْصُولِ وَالصِّلَةِ أبلغَ مِنْ مَوْقِعِ لَفْظِ (بُيُوتِهِمْ) مَثَلًا، لِيُذَلَّ عَلَى أَنَّ الَّذِي لَمْ يُغْنِ عَنْهُمْ شَيْءٌ مُتَّخِذٌ لِلْإِغْنَاءِ وَمِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ^(١).

وأرى أن الأفضلية متحققة في أمرين آخرين هما: الإيجاز وعدم التكرار، فلم يُكرَّر ذكر البيوت. والإطلاق، فالاسم الموصول غير مقصور على البيوت بل يحتمل أنهم اتَّخَذُوا وسائلَ أُخْرَ ولو ذكَّرها لحددها، فجعل الأمر مطلقًا.

وفضَّلَ ابن عاشور أيضًا (نعبد) و(نستعين) في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ﴾^(٢) على أن لو قال: (أعبد) و(أستعين) لأنَّ ((في العُدُولِ عَنِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ إِلَى الْإِثْنَيْنِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُشَارِكِ الدَّلَالَةَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَحَامِدَ صَادِرَةٌ مِنْ جَمَاعَاتٍ، فَبِهِ إِغَاظَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ إِذْ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ صَارُوا فِي عِزَّةٍ وَمَنْعَةٍ، وَلِأَنَّهُ أبلغَ فِي التَّنَاءِ مِنْ أَعْبُدُ وَأَسْتَعِينُ لِنَلَّا تَحَلُّوْا الْمُنَاجَاةَ عَنِ تَنَاءٍ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَحْمُودَ الْمَعْبُودَ الْمُسْتَعَانَ قَدْ شَهِدَ لَهُ الْجَمَاعَاتُ وَعَرَفُوا فَضْلَهُ))^(٣)، فضمير الجمع أبلغ هنا لبيان كثرتهم وقوتهم أمام أعدائهم، وإقرارهم بعبوديتهم واستعانتهم به سبحانه.

٢- المبتدأ والخبر

قال الآلوسي في تفضيل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ هُمْ

جَنَّاتُ النَّعِيمِ﴾^(٤): ((وفي هذا إشارة إلى أن لهم نعيمها بطريق برهاني فهو أبلغ من لهم نعيم الجنات؛ إذ لا يستدعي ذلك على أن تكون نفس الجنات ملكا لهم، فقد ينتعم بالشيء غير مالكة، وقيل: في وجه الأفضلية إنَّه لجعل النعيم فيه أصلا ميَّزت به الجنات فيفيد كثرة النعيم

(١) التحرير والتنوير: ٧٤/١٤.

(٢) سورة الفاتحة: ٥.

(٣) التحرير والتنوير: ١٨٦/١.

(٤) سورة لقمان: ٨.

وشهرته))^(١)، فأفادت لام الملك في (لهم) أن الجنات بنعيمها ملكٌ لهم، وهذا أبلغ من أن يكون النعيم فقط، وهو عكس ما ذهب إليه البيضاوي في أن المعنى: ((لهم نعيم الجنات فعكس للمبالغة))^(٢)، ولا دليل على رأيه، بل هو خلاف ظاهر الآية، ولا داعي إلى التأويل والتقدير إذا لم يفد شيئاً، ولا سيما أنه يقلب المعنى ويحرف الآية عن ظاهرها.

واختلف المفسرون في تفضيل الوصف بـ(ذو) على الوصف بـ(صاحب) والمشتق، في قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ الْعَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ ﴾^(٣)، فأيد أكثرهم الأول؛ وذكروا لذلك أسباباً:

١- أن (ذو) لا تكون مضافة إلا لاسم ((فمذلولها أشرف، ولذلك جاء ذو رعين، وذو يزن، وذو الكلاع، ولم يسمعو بصاحب رعين، ولا صاحب يزن ونحوها. وامتنع أن يقول في صحابي أبي سعيد أو جابر: ذو رسول الله ﷺ، وجاز أن يقول: صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ولذلك وصف الله تعالى نفسه بقوله: ذو الجلال، ذو الفضل))^(٤).

فالوصف بـ(ذو) أبلغ، وزعم الرازي أن (ذو الرحمة) في قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ الْعَفُورُ

ذُو الرَّحْمَةِ ﴾^(٥) لا مبالغة فيه، ((وإنما ذكر لفظ المبالغة في المغفرة لا في الرحمة، لأن المغفرة ترك الإضرار وهو تعالى قد ترك مزاراً لا نهاية لها مع كونه قادراً عليها، أما فعل الرحمة فهو متناه لأن ترك ما لا نهاية له ممكن، أما فعل ما لا نهاية له فمحال))^(٦)، ورد عليه النيسابوري بقوله: ((هذا فرق دقيق لو ساعده النقل، على أن قوله: (ذو الرحمة) أيضاً لا يخلو عن مبالغة، وكثيراً ما ورد في القرآن: إنه غفور رحيم، بلفظ المبالغة في الجانبين))^(٧).

(١) روح المعاني: ٧٩/١١.

(٢) أنوار التنزيل: ٢١٣/٤.

(٣) سورة الكهف: ٥٨.

(٤) البحر المحيط: ٥٤٦/١، وينظر: ١٨/٣.

(٥) سورة الكهف: ٥٨.

(٦) مفاتيح الغيب: ٤٧٦/٢١.

(٧) غرائب القرآن: ٤٤٠/٤.

وأيد الألويسي هذا الرأي، والمبالغة في (ذو الرحمة) ((إمّا لاقتران الرحمة بأل فتقيد الرحمة الكاملة أو الرحمة المعهودة التي وسعت كل شيء. وإمّا لذو فإن دلالاته على الاتصاف في مثل هذا التركيب فوق دلالة المشتقات عليه ولا يكاد يدلُّ سبحانه على اتصافه تعالى بصفة بهذه الدلالة إلا وتلك الصفة مرادة على الوجه الأبلغ، وإلا فما الفائدة في العدول عن المشتق الأخصر الدال على أصل الاتصاف كالراحم مثلاً إلى ذلك، ولا يعكّر على هذا أن المبالغة لو كانت مرادة فلم عدل عن الأخصر أيضا المفيد لها كالرحيم أو الرحمن إلى ما ذكر لجواز أن يقال: إنه أريد أن لا تقيد الرحمة المبالغ فيها بكونها في الدنيا أو في الآخرة، وهذان الاسمان يفيدان التقييد على المشهور، ولذا عدل عنهما إلى (ذو الرحمة)، وإذا قلت: هما مثله في عدم التقييد قيل: إن دلالاته على المبالغة أقوى وعلى هذا يكون (ذو الرحمة) أبلغ من كل واحد من الرحمن والرحيم، وإن كانا معا أبلغ منه ولذا جيء بهما في البسمة دونه... وإنما قدّم الوصف الأول لأن التخلية قبل التحلية^(١)، وسنرى قريبا أن فخر الدين الرازي قد نقض رأيه هذا، برأيه أن المضاف إلى (ذو) إذا كان محلى بـ(أل) دل على الثبوت.

٢- أن ((الإضافة بذو أشرف من الإضافة بصاحبٍ لأن قولك: ذو يُضاف إلى التابع وصاحبٌ يُضاف إلى المتبوع تقول: أبو هريرة صاحب النبي ﷺ ولا تقول: النبي صاحب أبي هريرة إلا على جهة ما، وأمّا ذو فإِنَّكَ تقولُ فيها: ذو المال، وذو العرش، فتجد الاسم الأول متبوعاً غير تابع، ولذلك تسمت أقبال حمير بالأدواء نحو قولهم: ذو جدن ذو يزن... وفي الإسلام أيضاً ذو العين وذو الشهادتين وذو السماكين... وهذا كله تَفخيمٌ للمسمى بهذا الاسم، وليس ذلك في لفظ صاحبٍ))^(٢)، وبناء على هذا فرق سبحانه بين (ذو النون) و(صاحب الحوت) فقال في موضع: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ

(١) روح المعاني: ٢٨٧/٨.

(٢) التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام: ٢٠٩ - ٢١٠.

مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١﴾، وفي آخر: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ ﴿٢﴾، والمعنى واحد وهو النبي يونس عليه السلام، لكن ((بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ تَفَاوُتٌ كَثِيرٌ فِي حُسْنِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْحَالَتَيْنِ وَتَنْزِيلِ الْكَلَامِ فِي الْمَوْضِعِينَ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي مَوْضِعِ التَّنَاءِ عَلَيْهِ قَالَ: ذَا النَّوْنِ وَلَمْ يَقُلْ صَاحِبُ النَّوْنِ)) ﴿٣﴾، وحين ذكره في معرض النهي عن اتِّباعه قال: صاحب الحوت ﴿٤﴾. وزعم بعض الباحثين أنَّ الآية الثانية ليس فيها مدح ﴿٥﴾، ولعله غفل عن الآية اللاحقة لها وهي ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَجَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُصْحِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٦﴾، فسبحانه بعد أن ذكر حاله بيَّن أنه استجاب دعاءه ونجَّاه مما كان فيه، في حين أن الآية الأخرى لم تتضمن ذلك.

ف(ذو) تقتضي تعظيم الموصوف بها وما أضيفت إليه، لذا أثر سبحانه(ذو القوة) على (القوي) في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ ﴿٧﴾، وجيء بـ(المتين) تأكيداً للمبالغة؛ لأنَّ المقام يقتضيه ﴿٨﴾، لا كما زعم الرازي أن (ذو القوة) لو كان أقوى وأثبت من (القوي) (القوي) لما احتاج سبحانه تأكيداً بـ(المتين)، وذكر أنَّ القوي أُرِدَ بالعزيز في قوله تعالى: ﴿الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ ﴿٩﴾؛ لأنَّ ((الْعِزَّةُ أَكْمَلُ مِنَ الْمَتَانَةِ، كَمَا أَنَّ الْقَوِيَّ أَكْمَلُ مِنْ ذِي الْقُوَّةِ، فَقَرَنَ

(١) سورة الأنبياء: ٨٧.

(٢) سورة القلم: ٤٨.

(٣) التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام: ٢٠٩.

(٤) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢٣١/٢.

(٥) ينظر: بلاغة الوصف بـ(ذو) و(صاحب) و(المشتق) في القرآن الكريم للدكتور رياض يونس خلف، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت. م١٨، ع٦٤، أب ٢٠١١: ٥٢.

(٦) سورة الأنبياء: ٨٨.

(٧) سورة الذاريات: ٥٨.

(٨) ينظر: روح المعاني: ٢٣/١٤.

(٩) سورة هود: ٦٦.

الْأَكْمَلَ بِالْأَكْمَلِ وَمَا دُونَهُ بِمَا دُونَهُ»^(١)، ورأيه هذا ينقض أوله بآخره؛ فلو كان الأمر كما زعم لجاء (القوي) في القرآن الكريم من غير وصف مطلقاً، في حين أنه ورد (سبع) مرات كلها جاء موصوفا بإحدى الصفات، فإذا هما متساويان من هذه الناحية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أنّ كلامه هذا منقوض بما قاله في موضع آخر من كتابه: ((ذُو كَذَا لَا يُقَالُ إِلَّا فِي الثَّابِتِ، فَإِنَّ مَنْ صَدَرَ مِنْهُ رَأْيٌ صَائِبٌ مَرَّةً أَوْ حَصَلَ لَهُ جَاءٌ يَوْمًا وَاحِدًا أَوْ وُجِدَ مِنْهُ فَضْلٌ فِي وَقْتٍ لَا يُقَالُ ذُو رَأْيٍ وَذُو جَاءٍ وَذُو فَضْلٍ، وَإِذَا دَامَ ذَلِكَ لَهُ أَوْ وُجِدَ مِنْهُ ذَلِكَ كَثِيرًا يُقَالُ لَهُ ذُو الرَّأْيِ وَذُو الْفَضْلِ))^(٢)، والآية قالت: (ذو القوة) وليس (ذو قوة)، ومن ثمّ ما قاله هنا منقوض أيضاً، فماذا يقول بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾^(٣)، وغيرها من الآيات التي التي جاء المضاف إليه نكرة في حقه تعالى، وإن اعتُذر عنه بأن صفاته تعالى مستثناة من ذلك، لأنها تدل على الثبوت على كل حال، نجيب بأن هذا منقوض بقوله المذكور أنّما في آية (ذو القوة).

ومن ثمّ لو سلّمنا جدلاً بأنّ صفاته تعالى غير خاضعة لهذه القاعدة، فنقول له: ماذا تقول في قوله تعالى في حق النبي يعقوب عليه السلام: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٤)، أعلمه غير ثابت أيضاً، وهو المعلم من الله تعالى؟!.

ولعلّ رأيه هذا مستند إلى ما زعمه ابن عطية من أن معنى المغفرة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُهُمِهِمْ﴾^(٥): ((إنما هو ستره في الدنيا وإمهاله للكفرة ألا ترى التيسير في لفظ (مغفرة) وأنها منكرة مقللة وليس فيها مبالغة كما في قوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ

(١) مفاتيح الغيب: ١٩٧/٢٨، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١١٠/١٨.

(٢) المصدر نفسه: ١٠٣/٢٥.

(٣) سورة آل عمران: ١٧٥.

(٤) سورة يوسف: ٦٨.

(٥) سورة الرعد: ٧.

لَمَنْ تَابَ ﴿١﴾ ونمط الآية يعطي هذا ألا ترى حكمه عليهم بالنار))^(٢)، فالتكثير عنده دليل عدم المبالغة، ورد رأيه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣)؛ إذ قابل بينهما بذى وتكثير المضاف إليه، فهل يعقل أنه أراد التقليل فيهما^(٤)!؟.

فمسألة دلالة (ذو) على الملازمة لا علاقة لها باقتران المضاف إليه بـ(ال) أو لا، لكن لعل سنذكرها قريباً.

بل إن تكثير المضاف إليه فيه دلالة على الأفضلية والمبالغة، وهذا ما صرح به الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾^(٥)، فقال: ((فإن قلت: فهلا قيل: لمفضّل، أو لمتفضّل؟ قلت: لأنّ الغرض تكثير الفضل، وأن يجعل فضلاً لا يوازيه فضل، وذلك إنما يستوي بالإضافة))^(٦).

ولم يبتعد أبو حيان عن هذا بقوله: ((وَلَذُو فَضْلٍ: أبلغ من: لمفضّلٍ أو لمتفضّلٍ، كما قال: ﴿لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ﴾^(٧) ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾^(٨)، ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(٩)، لما يؤدّي إليه من كونه صاحبه ومتمكناً منه، بخلاف أن يؤتى بالصفة، فإنه قد

(١) سورة طه: ٨٢.

(٢) المحرر الوجيز: ٢٩٦/٣.

(٣) سورة فصلت: ٤٣.

(٤) ينظر: بلاغة الوصف بـ(ذو) و(صاحب) و(المشتق) في القرآن الكريم للدكتور رياض يونس خلف، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت. م ١٨، ١٦، ع ٦٤، أب ٢٠١١: ٦٠.

(٥) سورة البقرة: ٢٤٣.

(٦) الكشف: ١٧٦/٤.

(٧) سورة يوسف: ٦٨.

(٨) سورة الطلاق: ٧.

(٩) سورة البقرة: ١٠٥.

يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ بِالِاتِّصَافِ بِهِ فِي وَقْتِ مَا، لَا دَائِمًا، وَذَكَرَ عُمُومَ فَضْلِهِ وَسَوْغَهُ عَلَى النَّاسِ^(١).

٣- أَنْ (ذو) وما تُضَافُ إِلَيْهِ تَدُلُّ عَلَى ((الملازمة الشديدة بينهما على سبيل القاهريّة والحاكميّة، وهذا المعنى أَخَصُّ مِنَ المصاحبة والصاحب))^(٢). فلا يقال: ((فلان ذو علم لمن علم قضية أو قضيتين، إنما لمن اتَّصَفَ بِالْعِلْمِ الواسع وتمكَّنَ مِنْهُ، كَذَلِكَ لَا نَقُولُ: فلان ذو خلق إِلَّا إِذَا كَانَ الخلق صفة ملازمة له لَا تَنفَكُ عَنْهُ))^(٣).

لذا عدل سبحانه في قوله: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَسَا بِنِعْمَتِنَا وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾^(٤) عن فداع، لما في دلالة (ذو) على الملازمة^(٥).

وعلى الأساس نفسه فضّل الألوحي (ذات حمل) على (حامل) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا﴾^(٦) لأنَّ ((ذات حمل أبلغ في التهويل من حامل أو حامله؛ لإشعاره بالصحة المشعرة بالملازمة فيشعر الكلام بأنَّ الحامل تضع إذ ذاك الجنين المستقر في بطنها المتمكِّن فيه هذا مع ما في الجمع بين ما يشعر بالمصاحبة وما يشعر بالمفارقة))^(٧).

(١) البحر المحيط: ٢٦٩/٩.

(٢) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٣٤٦/٣.

(٣) تفسير الشعراوي: ١١٤٥١/١٨.

(٤) سورة فصلت: ٥٨.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ١٥/٢٥.

(٦) سورة الحج: ٢.

(٧) روح المعاني: ١٠٨/٩.

وقال أيضا: بتفضيل (ذو انتقام) على (منتقم) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو

أَنْتِقَامٍ﴾^(١): (واختار هذا التركيب على منتقمٍ مع اختصاره؛ لأنه أبلغ منه إذ لا يقال: صاحب سيف، إلا لمن يكثر القتل، لا لمن معه السيف مطلقاً)^(٢)، فذو انتقام لمن ((له انتقام شديد لا يقدر على مثله منتقم))^(٣).

وبالأساس نفسه فضّل السيد الطباطبائي (ذي زرع) على (غير مزروع) في قوله تعالى:

﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾^(٤) ومعنى

((بغير ذي زرع: غير المزروع، وهو أكد وأبلغ؛ لأنه يدلُّ كما قيل على عدم صلاحيته لأن يزرع لكونه أرضاً حجرية رملية خالية عن المواد الصالحة للزرع))^(٥)، فضلاً عن أنّ (زرع) أبلغ من (مزروع)؛ لأنّ الوصف بالمصدر أبلغ من الوصف بالمشتق، فهو أبلغ في المضاف والمضاف إليه، وفي هذا دلالة على نفي الزرع فيها نفيًا قاطعًا ودائمًا.

وربّما أشكل في دلالتها على الملازمة بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ

إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٦)، فلو كان العسر ملازمًا له لما أمرنا الله تعالى بإنظاره^(٧)، وجوابه أنّه لو لم يكن

يكن العسر مُلازمًا له لما أمرنا بإنظاره، ولهذه العلّة ((قال «ذُو عُسْرَةٍ» ولم يقل: وإن كان مُعسرًا، إشارة لما (تقرّر) في الفقه من أنّ مَنْ له دارٌ وخادمٌ وفرسٌ لا فضل في ثمنهنّ على ما سواهنّ يجوز له أخذ الزكاة ويسمّى فقيرًا، مع أنّه إذا كان عليه دين يُباع عليه داره وخادمه في دينه، فليس مجرد الإعسار موجبًا لإنظاره (بالدين، فإنّ) المُوجب لذلك الإعسارُ (البين الكثير) فناسب

(١) سورة آل عمران: ٤.

(٢) روح المعاني: ٧٦/٢.

(٣) الكشاف: ٣٣٥/١.

(٤) سورة إبراهيم: ٣٧.

(٥) الميزان في تفسير القرآن: ٧٦/١٢.

(٦) سورة البقرة: ١٨٠.

(٧) ينظر: بلاغة الوصف بـ(ذو) و(صاحب) و(المشتق) في القرآن الكريم للدكتور رياض يونس خلف، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت. م ١٨، ع ٦٤، آب ٢٠١١: ٥٣.

إدخال (ذو))^(١)، فالملازمة هنا تعني طول مدّة عسره، حتى صار كأنّه ملازمٌ له، لا أنّ العسر ملازم له إلى الأبد، وإلا لسمّاه مُعدماً أو مسكيناً أو فقيراً، وبذا تحلّ عليه الصدقة.

وأرى أن دلالة (ذو) على الملازمة؛ لأنّها ((اسم فيه معنى الوصف وُضِعَ لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة))^(٢)، فهي بمنزلة الصفة المشبهة من ناحية الثبوت والملازمة، بل إن حتى (صاحب) التي هي في معناه يقدر ((كأنّه جامد))^(٣)، فهو ليس ((اسم فاعل معناه مصاحب؛ لأنّ معناها الأصلي الدال على التجدد والحدوث قد أهمل. وغلبت عليها "الاسمية" المحضة، فألحقت بالأسماء الجامدة، ولذلك لا تعمل، ف"أل" الداخلة عليها للتعريف، وليست بالموصلة التي تدخل على اسم الفاعل ونحوه من المشتقات التي تعمل))^(٤).

فلثبوتها تجاوزت الوصفية وصارت بمنزلة الاسم، إلّا أنّه يوصف بها.

وربما يُشكل على القول بأفضلية (ذو) على المشتق (عليم) بقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ

ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾^(٥)، بغض النظر عن المقصود بـ(ذي علم) الناس عامة^(٦)، أو إخوة يوسف ^(عليه السلام) بلحاظ أنهم ((كأنوا علماءً فضلاءً، إلّا أنّ يُوسُفَ كَانَ زَائِدًا عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ))^(٧)، وعلى كلا المعنيين فإن فوق كل ذي علم عليم إلى أن ينتهي إلى الله سبحانه فصريح القرآن يدلُّ على أن عليماً فوق ذي علم.

(١) تفسير ابن عرفة: ٧٧٤/٢.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٨٠/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢٢٤/٢.

(٤) النحو الوافي: ٢٠٩/١.

(٥) سورة يوسف: ٧٦.

(٦) ينظر: الكشف: ٤٩٢/٢، المحرر الوجيز: ٥٥٥/١، جوامع الجامع: ٢٣٣/٢.

(٧) مفاتيح الغيب: ٤٨٩/١٨.

وللإجابة عن ذلك نقول: إن تفضيل المشتق على (ذي) مختصٌ بالله سبحانه، ولما كان الوصف بالمشتق ((أدلّ على الذات من الوصف بـ"ذي"))^(١)، ولا سيما معه سبحانه، فضّله هنا، ((وينبغي أن يعلم ظاهر قوله: (ذي علم) هو العلم الطارئ على العالم الزائد على ذاته لما في لفظة ذي من الدلالة على المصاحبة والمقارنة، فالله سبحانه وعلمه الذي هو صفة ذاته عين ذاته، وهو تعالى علمٌ غير محدود كما أن وجوده أحدي غير محدود خارج بذاته عن إطلاق الكلام))^(٢)، فذو وإن دلّت على المصاحبة والملازمة، إلا أنّ المشتق أدلّ منها على الذات، ولما كان علمه سبحانه عين ذاته، اختاره وفضّله على (ذي)، وهذا مختص به سبحانه، ومن هنا يعلم أن قول الألويسي: ((فلان نو العلم أبلغ من قولك فلان: العليم، من حيث إن الأول يفيد أنه صاحب ماهية العلم ومالكها، ولا كذلك الأخير))^(٣)، لا يصحّ على إطلاقه، بل يصحّ مع غيره سبحانه.

وذهب محمد رشيد رضا إلى أن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾^(٤)، ((أبلغ من أن يقال: ليسَ لَهِمْ قُلُوبٌ يَفْقَهُونَ بِهَا؛ لَأنَّ إِبْتِثَاتِ خَلْقِ الْقُلُوبِ لَهُمْ، هُوَ مَوْضِعُ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، وَالتَّغْيِيرُ الْآخِرُ يَصْدُقُ بِأَمْرَيْنِ: بَعْدَمِ وُجُودِ الْقُلُوبِ لَهُمْ بِالْمَرَّةِ، وَبِوُجُودِ قُلُوبٍ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا، وَفِي الْحَالَةِ الْأُولَى لَّا تَقُومُ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْتُوا آلَةَ التَّكْلِيفِ وَهُوَ الْعَقْلُ وَالْوَجْدَانُ، فَلَا تَكُونُ الْعِبَارَةُ نَصًّا فِي قِيَامِ الْحُجَّةِ لِاحْتِمَالِهَا عَدَمَ التَّكْلِيفِ. وَإِنَّمَا قَالَ: لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَمْ يَقُلْ: "لَا تَفْقَهُ"؛ لِإِبْيَانِ أَنَّهُمْ هُمُ الْمُؤَاخَذُونَ بِعَدَمِ تَوْجِيهِ إِرَادَتِهِمْ لِنَفْسِهِ الْأُمُورَ، وَكَتَبَتْهَا الْحَقَائِقُ))^(٥).

(١) بدائع الفوائد: ٣٣٤/١.

(٢) الميزان في تفسير القرآن: ٢٣٦/١١.

(٣) روح المعاني: ٢٨٨/٨.

(٤) سورة الأعراف: ١٧٩.

(٥) تفسير المنار: ٣٥٦/٩.

فالنفي مُسلط على الفعل، لا على أدواته؛ ليكون أبلغ في تجهيلهم، فهم لم يفيدوا ممَّا خُلق لهم لما خُلق له، فاستحقوا أن يكونوا كالأنعام، بل من الأنعام ما أفاد من ذلك، زيادة على أنه قدّم الخافض والمخفوض لما فيه دلالة على الحصر، فضلاً عن اختيار لام الملك، فلم يقل: قلوبهم، وكل ذلك يدلُّ على أنهم أحرار باستعمال هذه الأعضاء التي هي ملك لهم، لكنهم لم يفيدوا منها، وهذا يجري على باقي الأعضاء المذكورة.

وذهب الخطيب الإسكافي (ت: ٤٢٠هـ) إلى أن (ماذا) في قوله تعالى بشأن النبي إبراهيم ﷺ: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ ۗ أَيْفَكَآءَ إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ۗ﴾ ﴿٨١﴾ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۗ﴾ ﴿٧٧﴾ (١) أبلغ من (ما) وحدها في قوله: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ۗ﴾ ﴿٧٧﴾ قالوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُّ لَهَا عَٰلِكِينَ ۗ﴾ (٢) لأنه ((لما قصد في الأول التنبيه كانت "ما" كافية، ولما بالغ وقرع استعمل اللفظ الأبلغ، وهو "ماذا" التي إن جعلت "ذا" منها بمعنى "الذي" فهو أبلغ من "ما" وحدها. وإن جُعلا اسمًا كان أيضًا أبلغ وأؤكد من "ما" إذا خلت من "ذا")) (٣)، ففي الآية الثانية تنبيه لهم لأنهم أجزوا قوله مجرى المستقيم فأجابوه: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُّ لَهَا عَٰلِكِينَ ۗ﴾، فنبه ثانياً بقوله: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ﴾ (٤)، وأما في الآية الأولى فإنها تفرع بعد تنبيهه، ولم يستدع منهم جواباً فقال: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ ۗ﴾ ﴿٨١﴾ أَيْفَكَآءَ إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ۗ﴾ ﴿٨١﴾ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۗ﴾.

ومنه ما قاله ابن عجيبة في تفضيل قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي

الْأَرْضِ﴾ (٥): ((هذا تقرير لقيوميته تعالى، واحتجاج على تفرده في الألوهية. والمراد بما فيهما: ما هو أعمُّ من أجزائهما الداخلة فيهما ومن الأمور الخارجة عنهما، المتمكنة فيهما، من العقلاء

(١) سورة الصافات: ٨٥، ٨٦، ٨٧.

(٢) سورة الشعراء: ٧٠، ٧١.

(٣) درة التنزيل وغرة التأويل: ٩٦٥/١.

(٤) سورة الشعراء: ٧٢.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٥.

وغيرهم، فهو أبلغ من (له السموات والأرض وما فيهن)، يعني: أن الله يملك جميع ذلك من غير شريك ولا منازع^(١)، ف(ما) تدلُّ على الإطلاق والشمول فهو ((يتناول الأجناس كلها تتاولا عاما... فكان أولى بإرادة العموم))^(٢)، وتكرارها في الآية أكد ذلك، ومجيؤها بعد الخافض والمخفوض مباشرة أكد التفصيل بالملكية وقصرها عليه سبحانه، بخلاف لو جاءت متأخرة كما في القول المفترض، على أنها جاءت متأخرة في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾^(٣)، لأنَّه - والله أعلم - ذكر مكانها (ملك) الذي ليس فيه عموم وشمول ك(ما) لذا احتاج إلى إعادتها تأكيدا لهذا المعنى.

وفضَّل أبو حيان الإخبار باسم الموصول (الذين) على أنه لو أخبر بالفعل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّيْنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٤) أو لتلك الذين حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^(٥)؛ ((إذ هو أبلغ من الخبر بالفعل، ولأنَّ فيه نوع انحصار، ولأنَّ جعل الفعل صلة يدلُّ على كونها معلومة للسامع، معهودة عنده، فإذا أخبرت بالموصول عن اسم استنقاد المخاطب أن ذلك الفعل المعهود المعلوم عنده المعهود هو منسوب للمخبر عنه بالموصول، بخلاف الإخبار بالفعل، فإنَّك تُخبرُ المخاطب بضدوده عن من أخبرت به عنه، ولا يكون ذلك الفعل معلوما عنده، فإن كان معلوما عنده جعلته صلة، وأخبرت بالموصول عن الاسم))^(٥). فالأفضلية متحققة بثلاثة أمور: الإخبار بالاسم وهو أقوى وأثبت من

(١) البحر المديد: ٢٨٥/١، وينظر: التفسير المظهر: ٣٥٨/١.

(٢) الكشاف: ٦٩٧/١.

(٣) سورة المائدة: ١٢٠.

(٤) سورة آل عمران: ٢١، ٢٢.

(٥) البحر المحيط: ٧٨/٣.

الفعل، والإخبار بالموصول يدلُّ على انحصار الخبر بالمخبر عنه، وجعل الفعل صلة دليل على كون الخبر معلوماً للمخاطب.

وهنا فرقٌ دقيقٌ بينه أبو حيان: إذا أخبرنا بالموصول وجعلنا الفعل صلته فإنه يدلُّ على أن الخبر معلومٌ للسامع، وإذا أخبرنا بالفعل مباشرة دلَّ على أنه غير معلوم له.

وجمال هذا التعبير نجده في قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(١)، فلم يخبر باسم الموصول وأخبر بالفعل؛ لأنَّ الذين من قبلهم غير معلومين لهم، بخلاف الآية الأولى فإنَّ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِعَايَةِ اللَّهِ﴾^(٢) موجودون بين ظهرائهم، ومن ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾^(٣) من اليهود موجودون معلومون لهم. فكلُّ آيةٍ فضلى في موضعها وموضوعها.

وقال البيضاوي في تفضيل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ

هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٤): ((فإن اسم الإشارة هاهنا كإعادة الموصوف بصفاته المذكورة، وهو

أبلغ من أن يستأنف بإعادة الاسم وحده؛ لما فيه من بيان المقنضى وتلخيصه، فإن ترتب الحكم على الوصف إيذان بأنه الموجب له))^(٥)، فالموصوف بالآية هو (المتقين) المذكور في قوله

(١) سورة التوبة: ٦٩.

(٢) سورة آل عمران: ٢١.

(٣) سورة البقرة: ٦١.

(٤) سورة البقرة: ٥.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤٠/١.

تعالى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(١) والصفات المذكورة هي في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(٢)، فكل تلك الصفات أوجزها باسم الإشارة (أولئك) الدال عليهم، وفيه أيضا دلالة حصر الصفات فيهم، وهذا أبلغ من لو أعاد (المتقين) واستأنف الكلام بهم، فإنه لا يدل على ما ذكر آنفاً.

وفصل الرازي تقديم المبتدأ ﴿وَهُمْ يُخَلِّقُونَ﴾ و﴿وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخَلِّقُونَ﴾^(٣)، ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾^(٤)؛ لأنه ((عند تقديم ذكر المبتدأ أنك إذا قلت: عبد الله، فقد أشعرت بأنك تريد الإخبار عنه، فيحصل في العقل شوق إلى معرفة ذلك فإذا ذكرت ذلك الخبر قبله العقل قبول العاشق لمعشوقه، فيكون ذلك أبلغ في التحقيق ونفي الشبهة))^(٥)، فالغرض هو تشويق المخاطب وتحفيزه، لا تخصيص الخلق في الآية الأولى أو تخصيص الخروج من الدين في الثانية.

(١) سورة البقرة: ٢.

(٢) سورة البقرة: ٣، ٤.

(٣) سورة النحل: ٢٠.

(٤) سورة المائدة: ٦١.

(٥) مفاتيح الغيب: ٤٣٤/٦.

ثانيا: المنصوبات

١- المفعول المطلق

فَصَّلَ ابن عطية الأندلسي (زلزالها) في قوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾^(١)

وهو ((أبلغ من قوله: زلزال، دون إضافة إليها؛ وذلك أن المصدر غير مضاف يقع على كل قدر من الزلزال، وإن قلَّ، وإذا أضيفت إليها وجب أن يكون على قدر ما يستحقه ويستجبه جرمها وعظمتها، وهكذا كما تقول: أكرمت زيدا كرامة، فذلك يقع على كل كرامة، وإن قلت: بحسب زيد، فإذا قلت: كرامته أوجبت أنك قد وفيت حقه))^(٢)، فالأفضلية تكمن في تحديد المصدر؛ ذلك بتقييده بالضمير الذي يعود على ما قبله، وكل بحسبه.

وعَلَّ ابن عرفة وجود المصدر المؤكد (حَقًّا) في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ

أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ^ط حَقًّا عَلَى

الْمُتَّقِينَ ﴾^(٣)، ((بأن قولك: «أَكْرِمَ زَيْدًا» أبلغ من قولك: أكرِمَ زَيْدًا إذا جاء عمرو، ولضعف

الثاني بتعليقه على الشرط، والأول مطلق فهو أقوى، ولما أتى الأمر بالوصية مقيدًا بالشرط وهو

﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ ضعف، فأكد بقوله: ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾^(٤).

(١) سورة الزلزلة: ١.

(٢) المحرر الوجيز: ٤٨١/٥.

(٣) سورة البقرة: ١٨٠.

(٤) تفسير ابن عرفة: ٥٢٩/٢.

٢- المفعول به

فضَّل الزمخشري وتبعه جماعة من المفسرين^(١) (عذاب الخزي) في قوله تعالى: ﴿لِنَذِيْقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَحْزَىٰ ۖ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ﴾^(٢)، الذي يعد بمنزلة وصفٍ للعذاب ((كأنه قال: عذاب خزي، كما تقول: فعل السوء، تريد: الفعل السيئ، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَحْزَىٰ﴾ وهو من الإسناد المجازي، ووصف العذاب بالخزي: أبلغ من وصفهم به، ألا ترى إلى البون بين قوليك: هو شاعر، وله شعر شاعر))^(٣).

وفضَّل الشهاب الخفاجي(ت: ١٠٦٩هـ) قوله تعالى في من رَموا المحصنات: ﴿وَلَا تَقَبَّلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾^(٤)، ((فهو أبلغ من لا تقبلوا شهادتهم وأوقع في النفس؛ لما فيه من الإبهام ثم التفسير))^(٥)، فالتكثير ب(شهادة) دلَّ على الإطلاق والشمول، وعدم تحديد نوع الشهادة، وأما لو قال: شهادتهم، فيحتمل أن يقدر شهادة في موضوع معين، وهو خلاف المقصود.

ويسأل ابن عرفة مفترضًا في قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِيهِ الصِّدْقَ﴾^(٦): ﴿(فإن قلت: هلا قيل: يمحقُ الله المال الذي فيه الربا، فهو أبلغ في التخويف؛ لأن محق

(١) ينظر: جوامع الجامع: ٢٦٣/٣، مدارك التنزيل: ١٣١/٤، إرشاد العقل السليم: ٩/٨، البحر المديد لابن عجيبة:

١٦٨/٥، روح المعاني: ٣٦٥/١٢.

(٢) سورة فصلت: ١٦.

(٣) الكشف: ١٩٣/٤، وينظر: جوامع الجامع: ٢٦٣/٣، مدارك التنزيل: ١٣١/٤، إرشاد العقل السليم: ٩/٨، البحر

المديد لابن عجيبة: ١٦٨/٥، روح المعاني: ٣٦٥/١٢.

(٤) سورة النور: ٤.

(٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣٥٧/٦.

(٦) سورة البقرة: ٢٧٦.

المال الذي فيه الربا أشد لاستلزامه محق الربا وزيادة؟ فالجواب: أن هذا (أجلى) من محق الربا والمخاطبون عَوَامٌ^(١).

وهو سؤال خاطئ وجواب أشد خطأ، فقوله تعالى: ﴿يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ يقابل قوله ﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾، ولو كان كما زعم لوجب أن يقول أيضا: ويربي المال الذي يتصدق منه، وهو تعبير واضح الركة والسذاجة، فضلا عن أنه تقييد لإطلاق، فلا يؤدي الغرض المقصود؛ فمعروف أن الربا والصدقات لا يقتصران على المال، ولو قال تعالى كما افترض ابن عرفة لجاز الربا في غير المال، ولكان التصدق بغير المال لا يعد صدقة أيضًا.

ثم من قال: إن ما افترضه أبلغ في التخويف وأشمل من الآية؟ فمن يضع نجاسة في إناء فسيتجس كله، وهذا أشبه بالمال، فمن يراب يصِرُ ماله حرامًا، ومن لم يتب ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢)، ويستثنى من ذلك من يتوب ﴿وَإِنْ تَبَتُّمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾^(٣).

لذا كان تعبير القرآن الكريم أوجز لفظًا وأشمل دلالة ممَّا افترض.

وأما قوله: (المخاطبون عَوَامٌ)، ففيه ما فيه من الطعن في القرآن الكريم؛ فكيف يصحُّ إذا تحديه سبحانه على أن يأتوا بمثله وهم أناس عَوَامٌ؟ ألا يعد ذلك تكليفًا لهم بما لا يطيقون؟ فبناء على قوله إنَّه لا يعتقد بصرف همهم عن معارضته فحسب، بل إنَّ القرآن صرف حتى عقولهم فأصبحوا لا يفهمون خطابه!.

(١) تفسير ابن عرفة: ٧٦٩/٢.

(٢) سورة البقرة: ٢٧٩.

(٣) سورة البقرة: ٢٧٩.

وفضّل البقاعي (خاف مقامي) في قوله تعالى: ﴿وَلَنْسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ^ج

ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ^(١)، (وهو أبلغ من: خافني)^(٢)، ولم يذكر السبب، وأرى أنه أبلغ تعظيمًا، وأكثر ترهيبًا، وأشد حفظًا لحرمة الذات من (خافني)، فإن من كان مقامه عاليًا من الملوك والأمراء يُخاطب بصاحب المقام والحضرة والشأن وغيرها ممّا هو متداول حفظًا لحرمة ذاته، فكيف بذاته سبحانه؟!، فهو أولى بذلك. والكلام السابق يجري على (خاف وعيد)، ولكن في الترهيب.

وفضّل البقاعي أيضا (ملة إبراهيم) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ

نَصْرَى يَهْتَدُوا^ط قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا^ط وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ^(٣) لَأَنَّ الْمَعْنَى ((نلابس أنا ومن لحق بي من كمل أهل الإسلام ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ ملابسة نصير بها إيّاها كأننا تجسدنا منها، وهو كناية عن عدم الانفكاك عنها، فهو أبلغ مما لو قيل: بل أهل ملة إبراهيم)^(٤)، فصاروا كأنهم ملة إبراهيم بفعلهم وعقيدتهم.

وفُضِّلَ حذف مفعول (احذروا) وجعله بمنزلة الفعل اللازم في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا

اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا^ج فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا^ج أَنَّ مَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ^ج﴾^(٥)؛ على ذكره ((لَأَنَّ الْقَصْدَ التَّلَبُّسُ بِالْحَذَرِ فِي أُمُورِ الدِّينِ، أَي: الْحَذَرِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مَا يَأْبَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَذَلِكَ أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: وَأَحْذَرُوهُمَا، لِأَنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ يَقْرُبُ مَعْنَاهُ مِنْ مَعْنَى أَفْعَالِ

(١) سورة إبراهيم: ١٤.

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٣٩٨/١٠.

(٣) سورة البقرة: ١٣٥.

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٨٤/٢.

(٥) سورة المائدة: ٩٢.

السَّجَايَا، وَلِدَلِّكَ يَجِيءُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى زِنَةِ فَعَلٍ كَفَرِحٍ وَنَهْمٍ^(١)، فأفاد الحذف معنى جعل الحذر منهما بمنزلة الطبيعة والملكة، وليس شيئاً أنياً.

وفضّل الزمخشري ﴿فَأَيُّيَ فَاَرَهَبُونَ﴾ الذي جاء من باب الالتفات في قوله تعالى:

﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُهُ وَاحِدٌ فَأَيُّيَ فَاَرَهَبُونَ﴾^(٢) إذ نقل

الكلام ((عن الغيبة إلى التكلم، وجاز لأنّ الغالب هو المتكلم، وهو من طريقة الالتفات، وهو أبلغ في الترهيب من قوله: وإياه فارهبوه، ومن أن يجيء ما قبله على لفظ المتكلم))^(٣)، فلا شك في أنّ التكلم أوقع في الترهيب من الغائب، وفيها أفضلية أخرى نذكرها في حرف الفاء.

وفضّل تقديم المفعول في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٤) على

أنّه لو قال: (نعبدك) لأنّك ((إِذَا قُلْتَ: نَعْبُدُكَ فَبَدَأْتَ أَوْلَا بِذِكْرِ عِبَادَةِ نَفْسِكَ وَلَمْ تَذْكُرْ أَنَّ تِلْكَ الْعِبَادَةَ لِمَنْ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ إِبْلِيسَ يَقُولُ هَذِهِ الْعِبَادَةُ لِلْأَصْنَامِ أَوْ لِلْأَجْسَامِ أَوْ لِلشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ، أَمَّا إِذَا غَيَّرْتَ هَذَا التَّرْتِيبَ وَقُلْتَ أَوْلَا: إِيَّاكَ، ثُمَّ قُلْتَ ثَانِيًا: نَعْبُدُكَ أَوْلَا: إِيَّاكَ صَرِيحًا بِأَنَّ الْمُقْصُودَ وَالْمُعْبُودَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، فَكَانَ هَذَا أبلغ في التَّوْحِيدِ وَأَبْعَدَ عَنِ اخْتِمَالِ الشِّرْكِ))^(٥)، فقد عُرف أنّ تقديم ما حقه التأخير من أغراضه يفيد التخصيص، فأفاد تقديم المفعول تخصيص العبودية به سبحانه^(٦).

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/٧.

(٢) سورة النحل: ٥١.

(٣) الكشاف: ٦١٠/٢، وينظر: جوامع الجامع: ٣٣٠/٢.

(٤) سورة الفاتحة: ٥.

(٥) مفاتيح الغيب: ٢١١/١، وينظر: روح المعاني: ٩٠/١، تفسير القرآن الكريم للخميني: ٢٢/٢.

(٦) ينظر: الكشاف: ١٣/١، التحرير والتنوير: ٧٠/٣.

وفي الآية أفضلية أخرى بتكرار الضمير (إِيَّاكَ) لآئِهِ لَوْ (قال: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ}،
لكان يصح أن يُعتقد أن الاستعانة بغيره، وكان إعادته أبلغ))^(١)، وأنص على الحكم.

وفضّلوا إضافة الفطرة والرجوع إلى المتكلم في قوله عزّ وجلّ على لسان مؤمن آل
فرعون: ﴿وَمَا لِي لَأَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٢) على الرغم أنه يعلم أنّ الله
فطرهم ويرجعهم جميعاً؛ ((لأنّهُ خلقُ الله تعالى له نعمة عليه توجب الشكر، والبعث في القيامة
وعيد يقتضي الجزر، فكان إضافة النعمة إلى نفسه إضافة شكر، وإضافة الجزر إلى الكافر أبلغ
أثراً))^(٣)، فتناسب المضاف والمضاف إليه في الشكر والجزر.

وفضّل ابن عرفة قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(٤) (وهو أبلغ من (أن) لو قيل:
قيل: فسيفيك الله شرهم))^(٥)؛ لأنّهُ ((يتضمّن كفاية شرهم وقتالهم، (وكلّ ما) يصدر عنهم من
المضار))^(٦)، بلحاظ أنّه قدّم المفعولين: المكفي والمكفي منه؛ لأنّهما محط الاهتمام.

وفضّل الشعراوي قوله تعالى على لسان أولاد يعقوب ﴿يٰٓأَيُّهَا الْقُرْيَةُ الَّتِي كُنَّا
فِيهَا﴾^(٧) على أنّه لو قال: (واسأل أهل القرية) مفيداً من الاكتشافات العلمية التي يمكنها أن
تلتقط صور السابقين وتسجل أصواتهم، فيكون سؤال القرية على الحقيقة لا تقدير فيه وهو ((أبلغ
من سؤال أهلها؛ لأن أهلها قد يكذبون، أما هي فلا تعرف الكذب. وبهذا الفهم للآية الكريمة يكون

(١) تفسير الراغب الأصفهاني: ٥٩/١، وينظر: تفسير السمعاني: ٣٧/١، الجامع لأحكام القرآن: ١٤٦/١، البحر
المحيط: ٤٤/١.

(٢) سورة يس: ٢٢.

(٣) النكت والعيون: ١٤/٥، وينظر: زاد المسير في علم التفسير: ٥٢١/٣، الجامع لأحكام القرآن: ١٨/١٥.

(٤) سورة البقرة: ١٣٧.

(٥) تفسير ابن عرفة: ٤٣٢/١.

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧) سورة يوسف: ٨٢.

فيها إعجاز من إعجازات الأداء القرآني^(١)، ولهذا الرأي جذور عند القدماء؛ فقد حكى ابن الجوزي عن أبي بكر الأنباري أن معنى الآية هو (اسأل القرية) لأنها تعقل منك ولو كانت جمادًا، لأنك نبي والنبي يخاطبه كل شيء^(٢)، فهو قادر على كلام القرية وإن لم يمتلك هذه التقنية بحسب الظاهر. وهذا التوجيه يكون بلحاظ كون القرية البناء والجدران، وليست السكان.

وذهب عالم سببب النيلبي إلى العكس فهي عنده السكان، وأما (أهل القرية) فهم الأفراد الذين يؤسسون النظام الاجتماعي لها، فهي تُسأل وتُعذب وتؤمن وتكفر حقيقة لا مجازًا^(٣)، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۗ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةً عَامًا ثُمَّ بَعَثَهُ﴾^(٤) فدلَّ على أن إحياءها هو إحياء للنفوس، فالقرية هي السكان لا المباني^(٥). وهو رأي وجيه وراجح.

والجدير بالذكر أن أغلب المفسرين ذهبوا إلى أن في الآية مضافًا محذوفًا تقديره (أهل). أو على المجاز بعلاقة الحالية أو المحلية. أو أن كلا التوجيهين مجاز، فالحذف ضرب من المجاز عند بعضهم^(٦). أو أن الأمر بلغ من الظهور ما لا يخفى بحيث لا يبقى معه شك، فلو سألت كل شيء لأجابه^(٧). وكلها آراء مرجوحة؛ لأنها لا تخلو من تقدير أو تأويل، وفيها ليّ لظاهر القرآن، في حين أن الرأي الذي بُنيت عليه المسألة خال من ذلك وفيه من الأفضلية ما لا يخفى.

(١) تفسير الشعراوي: ١٣/٨٢٥٠.

(٢) ينظر: زاد المسير: ٤/٢٠٢، ونكره المجاشعي من دون نسبة في النكت في القرآن الكريم: ٢٦٨.

(٣) ينظر: النظام القرآني: ١١٦.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٥) ينظر: النظام القرآني: ٨٠.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ٣/٢٧١، مجمع البيان: ٥/٤٤٣، روح المعاني: ٧/٣٧.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٨/٤٩٥.

٣- المفعول لأجله

فُضِّلَ قَوْلُهُ: (ابتغاء وجه الله) على أنه لو قال: (لله) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾^(١)، (فإن قول الرجل: عملت لوجه فلان أبلغ وأشرف من قوله: عملت لفلان)^(٢) فيه من المبالغة ما فيه، من حفظ مقام ذاته سبحانه وتعظيمها بحيث لا ينطقها هي، بل يذكر لازمة من لوازمها وهي الوجه، كما مر في قوله تعالى: (خاف مقامي).

٤- الظروف

• حول

فُضِّلَ الْبِقَاعِي (حوله) على أنه لو قال: (فيه) في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾^(٣) أي: (لأجله فما ظنك به نفسه! فهو أبلغ من «باركنا فيه»)^(٤)، وفيه من المبالغة ما فيه، فإذا كان ما حول المسجد مباركًا لأجل المسجد، فكيف يكون المسجد نفسه؟!، ولو قال (فيه)، لذلَّ على بركة المسجد فقط، ولما تضمن ما حوله.

• لَمَّا الْحِينِيَّة

فُضِّلَ ابْنُ عَرَفَةَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٥) على أنه لو قال: (فكُتِبَ عليهم القتال فتولوا)؛ ((لأنَّ قولك: لما قام زيد قام عمرو، أبلغ من قولك: قام زيد فقام عمرو، لاقتضائه تحقيق السببية والارتباط))^(٦)، فهي تتضمن معنى الشرط والتعليل، وقد

(١) سورة البقرة: ٢٧٢.

(٢) تفسير السمعاني: ٢٧٦/١.

(٣) سورة الإسراء: ١.

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٢٩٠/١١.

(٥) سورة البقرة: ٢٤٦.

(٦) تفسير ابن عرفة: ٦٩٨/٢.

اختلف فيها، أهي ظرف بمعنى حين أم حرف امتناع لامتناع بمعنى (لو)، والراجح أنها ظرف بمعنى حين، وأول من وجدته صرح بذلك ابن قتيبة^(١)، وبعده السمرقندي^(٢)، وأبو هلال العسكري^(٣)، والزمخشري^(٤)، وغيرهم، وأول من قال إنها بمعنى (لو) سيبويه^(٥)، ولست بصدد مناقشة ذلك^(٦).

وأعجبني قول نسبه الكفوي لسيبويه لم أجده في كتابه، يُلخص المطلب وهو: ((أعجب الكلمات كلمة (لمّا)، إن دخل على الماضي يكون ظرفاً، وإن دخل على المضارع يكون حرفاً، وإن دخل لا على الماضي ولا على المضارع يكون بمعنى ((إلا)))^(٧)، ولا أستبعد نسبه لسيبويه، فهو لم يقل بحرفيتها صراحة، بل قال بمعنى (لو)، ولعله يقصد نوعاً من أنواعها.

• مع

قال الطيبي في تفضيل قوله تعالى: ﴿يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ﴾^(٨) ((أي: من زمرتهم والمعدودين فيهم، وهو أبلغ من أن لو قال: "ولا تكن كافراً")^(٩)، وهذا ما دلّ عليه الظرف (مع)، الذي يقتضي الدوام والثبوت والمعية على الكفر، بخلاف لو قال: كافراً، فلا يشترط ذلك.

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٩٠.

(٢) ينظر: تفسير السمرقندي: ١٧٠/٢.

(٣) ينظر: الوجوه والنظائر: ٤٢٧.

(٤) ينظر: الكشف: ٣٧٩/١.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٤/٤.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٥٩٤، البرهان للزركشي: ٤٨٣ - ٣٨٤.

(٧) الكليات: ٧٩٠.

(٨) سورة هود: ٤٢.

(٩) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٩٧/٨.

• هنالك

فضَّل ابن عطية (هنالك) باللام في قوله تعالى بشأن زكريا عليه السلام عندما رأى رزقا عند مريم عليها السلام: ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ﴾^(١) على (هنالك)؛ لأنها ((باللام أبلغ في الدلالة على البعد))^(٢).

والعلة في اختيار (هنالك) - والله أعلم - أن زكريا عليه السلام لم يدع ربه في المكان والزمان أنفسهما الموجودة فيه مريم عليها السلام، بل إنه ذهب لخلوة مع ربه، ف(هنالك) تحتمل الزمان والمكان، ولو دعا ربه عندها لقال: (هنا) أو (هنالك)، بدليل أن الآية التي بعدها: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾^(٣).

٥- اسم إن وأخواتها

قال الرازي في تفضيل تقديم المسند إليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(٤):

﴿(بَنَى الْفِعْلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَذَلِكَ يُفِيدُ التَّأَكِيدَ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّكَ لَمَّا ذَكَرْتَ الْإِسْمَ الْمَحْدَثَ عَنْهُ عَنْهُ عَرَفَ الْعَقْلُ أَنَّهُ يُخْبِرُ عَنْهُ بِأَمْرٍ فَيَصْبِرُ مُشْتَأَقًا إِلَى مَعْرِفَةِ أَنَّهُ بِمَاذَا يُخْبِرُ عَنْهُ، فَإِذَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْخَبَرَ قَبْلَهُ قَبُولَ الْعَاشِقِ لِمَعْشُوقِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أْبْلَغَ فِي التَّحْقِيقِ وَنَفْيِ الشَّبَهَةِ))^(٥) ويؤيد كلامه بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرَ﴾^(٦) ((فإنه أكثر فخامة مما لو قال: فإنَّ

الأبصار لا تعمى، ومما يحقق قولنا قول الملك العظيم لمن يعده ويضمن له: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أنا أقوم بأمرك وذلك إذا كان الموعود به أمرا عظيما قلما تقع المسامحة به فعظمه يورث الشك في الوفاء به، فإذا أسند إلى المتكفل العظيم، فحينئذ يزول ذلك الشك، وهذه الآية من هذا الباب لأن الكوثر شيء عظيم، قلما تقع المسامحة به فلما قدم المبتدأ وهو قوله: إننا صار ذلك

(١) سورة آل عمران: ٣٨.

(٢) المحرر الوجيز: ٤٣٥/١.

(٣) سورة آل عمران: ٣٩.

(٤) سورة الكوثر: ١.

(٥) مفاتيح الغيب: ٣١١/٣٢.

(٦) سورة الحج: ٤٦.

الإِسْنَادُ مُزِيلاً لِدَلِّكَ الشَّكِّ وَدَافِعًا لِتِلْكَ الشُّبْهَةِ^(١)، فالأفضلية متأتية بتقديم المسند إليه، التي تدلُّ على التشويق، وتمكين الخبر في نفس المخاطب ونفي الشك عنه، ولا سيما إذا كان الخبر عظيمًا.

٦- خبر كان وأخواتها

منه تفضيل تكثير (واسعا) وإطلاقه على أنه لو كان مضافًا في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾^(٢) (لما فيه من المبالغة في الصفة، وذكر أنه واسع الرزق، واسع الفضل، واسع الرحمة، وواسع القدرة. ولو ذكر على الأصل لاقتصر على واحد منها، وإذا أطلق ذهب الوهم إلى جميعها، فكان أبلغ في الصفة من هذه الجهة)^(٣)، فالإضافة تحدد وتقيّد، ويؤيد هذا أنه ورد في القرآن الكريم تسع مرات كلها مُنْكَرًا إلا في موضع واحد مضافا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعٌ الْمَعْفِرَةِ﴾^(٤) مراعاة للسياق، والجدير بالذكر أن اسم (الواسع) في القرآن الكريم وإن لم يأت إلا مُنْكَرًا، لكنّه في الوقت نفسه لم يأت إلا مُقَيَّدًا باسم (العليم) أو (الحكيم)، دلالة على أن التوسعة تكون عن علم وحكمة.

٧- مفعولا ظنّ وأخواتها

حكى الواحدي في تفضيل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾^(٥): ((وهذا النظم أبلغ، من أن لو قيل: هجروا القرآن، أو هجروا فيه؛ لأنّه يدلُّ على أنّهم جعلوا عادتهم هجر القرآن))^(٦)، بلحاظ أنّ الاسم أثبت وأدوم من الفعل، وفيه أفضلية أخرى باستعمال الفعل (أخذ) الذي يدلُّ على الجعل والتحويل، من كونه مقروءًا متلوا،

(١) مفاتيح الغيب: ٣٢/٣١١.

(٢) سورة النساء: ١٣٠.

(٣) التفسير البسيط للواحدي: ٧/١٣٥.

(٤) سورة النجم: ٣٢.

(٥) سورة الفرقان: ٣٠.

(٦) التفسير البسيط: ١٦/٤٨٤.

إلى مهجور متروك، وهذا المعنى لا يتوافر لو قلنا: إن قومي هجروا القرآن، فضلاً عن توافق الفاصلة مع الآيات الأخر.

وفضّل ابن عاشور باللحاظ نفسه قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾^(١) فهو ((أَبْلَغُ فِي ثُبُوتِ الصَّبْرِ مِنْ نَحْوِ: سَأَصْبِرُ، لِأَنَّهُ يُدَلُّ عَلَى حُصُولِ صَبْرٍ ظَاهِرٍ لِرَفِيقِهِ وَمَتَّبِعِهِ))^(٢)، وذلك عائد إلى الفعل (وجد)، الذي يدلُّ على حصول الفعل حقيقة، وثبوته، بخلاف سأصبر، فإنَّه يمكن أن أصبر ولا ترى صبري، فضلاً عن أن الاسم (صابراً) أثبت وأقوى من الفعل.

٨- النداء

أجمع المفسرون على أن (يا حسرة) أبلغ من (أنا حَسِر) في قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾^(٣)، وغيرها من الآيات في نداء ما لا يُعقل، فما فائدة هذا النداء إذا كان المنادى لا يُعقل؟ وكيف صار أبلغ ممَّا ذُكر؟

أجابوا-معتمدين على قول سيبويه- أن العرب قالوا: ((يا للعجب ويا للماء لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً كأنه يقول تعال يا عجب أو تعال يا ماء، فإنه من أيامك وزمانك . ومثل ذلك قولهم: يا للدواهي، أي: تعالين فإنَّه لا يستتكر لكن لأنَّه من إبانكن وأحيانكن. وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة وإلا لم يجز))^(٤)؛ لأنَّه نداء ما لا يُعقل، فلا يجوز إلا على نحو التعجب، وهذا وهذا بمنزلة قولهم: لا أريتك ههنا، فاللفظ لمن ينهى نفسه، ولما علم أنَّ الإنسان لا يلفظ بنهي نفسه، دخل المخاطب في النهي فصار المعنى: لا تكوننَّ ههنا^(٥).

(١) سورة الكهف: ٦٩.

(٢) التحرير والتنوير: ٣٧٢/١٥.

(٣) سورة يس: ٣٠.

(٤) كتاب سيبويه: ٢١٧/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤١/٢، التفسير البسيط للواحي: ٨٥/٨.

والفائدة من ذلك ((أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا اجْتَهَدَتْ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ عَظِيمٍ تَقَعُ فِيهِ جَعَلْتَهُ نِدَاءً، فَلَظُهُ لَفْظُ مَا يَنْبَغِي، وَالْمَنْبَغُ غَيْرُهُ، مِثْلُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَحْسَرَتُنِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(١)، وقوله: ﴿يَوَيْلَتِي ۗ أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾^(٢)، وقوله: ﴿يَوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا﴾^(٣) فهذا أبلغ من أن تقول: أنا حَسِرٌ عَلَى الْعِبَادِ، وأبلغ من أن تقول: الحسرة علينا في تفریطنا))^(٤)، وقوله تعالى: ﴿يَتَأَسَفُونَ عَلَىٰ يَوْمِهِمْ﴾^(٥)؛ وتأويل ذلك: أَيْتَهَا الْحَسْرَةُ هَذَا وَأَوَانُكَ، وَأَيْهَا الْعَجَبُ جَاءَ وَأَوَانُكَ، يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَتَّبِعُوا عَلَيَّ مَا وَقَعَ فِي زَمَانِ الْأَسْفِ، وقوله تعالى: ﴿يَبْشُرِي هَذَا غُلَامًا﴾^(٦) ((والمعنى في نداء البشري التنبية لمن حضر، وهو أوكد من قولك: تبشرت))^(٧)، وكله ليس منادى حقيقة، وغايته التنبية لتمكّن المخاطب بالتعجب من فعله، وأنّ القصة تمكّنت من صاحبها وهذا أبلغ في الخبر^(٨).

وصار أبلغ لأنّه أجرى الخطاب لما ليس له، بنداء من لا يُنادى، فعُدّوه من المجاز، وهو أبلغ من الحقيقة عندهم^(٩).

٩- الحال

فَصَّلَ الْجِرْجَانِي حَذْفَ الْمُسْتَفْهِمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾^(١)؛ ((وتقديره: كيف يختالون، وكيف يصنعون، أو كيف هم، أو كيف حالهم، وحذف

(١) سورة الزمر: ٥٦.

(٢) سورة هود: ٧٢.

(٣) سورة يس: ٥٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢٤١/٢.

(٥) سورة يوسف: ٨٤.

(٦) سورة يوسف: ١٩.

(٧) معاني القرآن للنحاس: ٤٠٦/٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٤/٤، إعراب القرآن للنحاس: ١٤/٤، معاني القرآن للنحاس: ٤١٦/٢، الهداية

إلى بلوغ النهاية: ٦٣٦٣/١٠، تفسير السمعاني: ٩٨/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٤١٢/٦.

(٩) ينظر: التفسير البسيط للواحدى: ٨٥/٨.

المُستفهم عنه أبلغ في التهديد ليذهب نفس السامع كل مذهب^(٢)، لأنَّ (كيف) في مثل هذا الموضوع تقتضي تهويل الأمر.

وفضَّل البيضاوي استعمال (كيف) لإنكار الحال في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ^ط ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٣) على الهمزة لإفادة التعجيب من كفرهم على الطريق البرهاني ((فهو أبلغ وأقوى في إنكار الكفر، من (أتكفرون) وأوفق لما بعده من الحال... والمعنى أخبروني على أي حال تكفرون؟!))^(٤)، ولا شك في أن كلتا الأدوات للاستفهام إلا أن (كيف) أوفق هنا لدلالاتها على الحال، والآية بصدد إنكار حال كفرهم فكانت أوفق من الهمزة.

١٠ - التمييز

فضَّل النسفي قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٥)، على مجموعة عبارات، فالأصل: شاب رأسي، ثم ترك ((إلى أبلغ، وهي الاستعارة، فحصل اشتعل شيبُ رأسي، وأبلغ منه اشتعل رأسي شيبًا؛ لإسناد الاشتعال إلى مكان الشَّعر ومنبته وهو الرأس لإفادة شمول الاشتعال الرأس، إذ وزان اشتعل شيبُ رأسي، واشتعل رأسي شيبًا، وزانَ اشتعل النارُ في بيتي واشتعل بيتي نارًا، والفرقُ نَيْرٌ، ولأنَّ فيه الإجمال والتفصيل كما عرف في طريق التمييز، وأبلغ منه واشتعل الرأسُ منِّي شيبًا؛...، وأبلغ منه واشتعل الرأسُ شيبًا؛ ففيه اكتفاء بعلم المخاطب أنَّه رأس زكريا بقرينة العطف على ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ﴾^(٦)، وأصل هذا الكلام للجرجاني^(١)،

(١) سورة النساء: ٤١.

(٢) درج الدرر في تفسير الآي والسور: ٥٩٤/٢، إيجاز البيان عن معاني القرآن: ٢٤٠/١.

(٣) سورة البقرة: ٢٨.

(٤) أنوار التنزيل: ٦٥/١، وينظر: زبدة التفسير: ١٠٦/١.

(٥) سورة مريم: ٤.

(٦) سورة مريم: ٤.

(٧) مدارك التنزيل: ٤٧/٣.

وذكره السكاكي بشيء من التفصيل من دون إشارة إليه^(٢)، ونقله النسفي بحروفه من دون إشارة أيضًا.

واتَّفَق المفسرون والنحويون على أنه تمييز محوّل عن فاعل كما قُدر آنفًا^(٣). ولم يرتض عالم سببب النيلى هذا التقدير، وبين ذلك بداية بسؤال: ((هل تشعلُ السراج بالنار أم تشعلُ النار بالسراج؟ أيهما أصح؟)) العبارة الأولى هي الصحيحة، لأنَّ النار لا تشتعلُ، فهي نفسها شعلةٌ فهل يصحُّ أن تقول (أشعل الشعلة)؟!...وعليه فإنَّ الرأس هو الذي يشتعلُ شيئًا لا العكس، والأمر كما ذكره الله تعالى؛...حقيقةٌ لا تشبيهةٌ لأنَّ الاشتعال على المعنى الأصلي هو (الانتشار السريع لأمرٍ ما في شيءٍ ما)، ولا يخص النار وحدها بناءً على الأصل اللغوي...فنقول: (اشتعلت دار فلانٍ نارًا أو بالنار) لأنَّها ممكن أن تشتعل بأيِّ شيءٍ آخر له القدرة على الانتشار كما لو اشتعلت بالفتنة^(٤)، وهو رأي وجيه أميل إليه.

ومنه أيضا تفضيل قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٥) ((فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ: وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ يُكُونُ حَقِيقَةً لَا مُبَالَغَةَ فِيهِ، وَيَكْفِي فِي صِحَّةِ ذَلِكَ الْقَوْلِ أَنْ يَجْعَلَ فِي الْأَرْضِ عُيُونًا ثَلَاثَةً، وَلَا يَصْلُحُ مَعَ هَذَا فِي السَّمَاءِ إِلَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً أَوْ مِيَاهًا))^(٦).

واتَّفَق المفسرون والنحويون على أنه تمييز مُحوّل عن مفعول، وأصله الجملة المُفضَّل عليها^(٧)، والأفضلية تكمن في إيقاع الفعل على الأرض بعد تحويلها إلى مفعول، وأفاد هذا أن الأرض صارت عيونًا كلها، ولو أُجري اللفظ على ظاهره أي: التعبير على العيون لما أفاد ذلك.

(١) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٣٠ - ١٣١.

(٢) مفتاح العلوم: ٢٨٦.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٢٩، مع الهوامع: ٣٤٠/٢.

(٤) النظام القرآني: ١٢٦.

(٥) سورة القمر: ١٢.

(٦) مفاتيح الغيب: ٢٩/٢٩٦، وينظر: الكشاف: ٤/٤٣٤، مدارك التنزيل: ٤/٢٩٦.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٦٥/٢، أوضح المسالك: ١٤١.

١١ - التَّعْجُبُ

فَضَّلَ الإِيجِي (ت: ٩٠٥هـ) نَصَبَ (كَلِمَةً) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(١)، ((وهو أبلغ من كَبُرَتْ كَلِمَتُهُمْ))^(٢) والأفضلية من أمرين: نَصَبَ (كَلِمَةً) وتكثيرها، فإمَّا نَصَبُهَا فَاخْتَلَفَ فِيهِ، وَخَيْرٌ مَا يُقَالُ: إِنَّهَا نَصَبَتْ عَلَى التَّعْجُبِ، أَي: أَعْظَمَ بِكَلِمَتِهِمْ كَلِمَةً، أَوْ أَنَّهَا نَصَبَتْ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَي: كَبُرَتْ الْكَلِمَةُ كَلِمَةً^(٣).

وقد عده أستاذنا الدكتور صباح عطوي من الإسناد الناقص الذي يُذكر فيه أحد طرفيه من دون ذكر الآخر لا لفظا ولا تقديرا^(٤).

وَأَرَى أَنْ (فَعُلَ) يُمْكِنُ أَنْ تَزَادَ عَلَى صَيْغِ التَّعْجُبِ قِيَاسًا، بِنَاءٍ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَتَكُونُ بِنِيَّةِ جُمْلَةٍ التَّعْجُبِ فِيهَا:

فَعُلَ + نَكْرَةٌ مَنْصُوبَةٌ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ أَنْفَاءً، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٥)، وَقَوْلُهُ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٦)، وَقَوْلُهُ: ﴿خَلْدَيْنَ فِيهَا حَسَنَتْ مُسْتَقْرًّا وَمُقَامًا﴾^(٧) وَقَوْلُهُ: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾^(٨).

(١) سورة الكهف: ٥.

(٢) جامع البيان: ٤٢٤/٢.

(٣) ينظر: تفسير الماتريدي: ١٣٥/٧، الكشاف: ٧٠٣/٢.

(٤) ينظر: الإسناد في العربية: ٣٧.

(٥) سورة الصف: ٣.

(٦) سورة غافر: ٣٥.

(٧) سورة الفرقان: ٧٦.

(٨) سورة النساء: ٧.

وأما إذا كان الفاعل معرفة، فيذكر ويكون مرفوعاً، ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿صَعَفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾^(١)، وقوله: ﴿بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾^(٣)، وقوله: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٤)، وقوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾^(٥) فهو في عيشة راضية.

فتبين مما تقدم إذا جاء بعد صيغة (فعل) اسم نكرة وجب نصبه على التعجب، وإذا جاء معرفة وجب رفعه، وهذا أفضل من تقديرهم: كبرت الكلمة كلمة، المستقيم صنعة، والمختل معنى، وإلا فما معنى كبرت الكلمة كلمة، فالكلمة هي الكلمة، ما بالها رفعت ثم نصبت، وحذف المرفوع وبقي المنصوب؟.

١٢- نزع الخافض

فضل الشريف الرضي (ت: ٤٠٦هـ) نصب (صراطك) بنزع الخافض على أنه لو قال: (على صراطك) الذي هو الأصل في الكلام في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٦) (فلما حذف الجار انتصب الصراط. والحذف هاهنا أبلغ في الفصاحة، وأعرق في أصول العربية. ونظيره قول الشاعر:

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ النَّعْلُ

(١) سورة الحج: ٧٣.

(٢) سورة التوبة: ٤٢.

(٣) سورة الأنعام: ٣٥.

(٤) سورة المؤمنون: ١٠٢.

(٥) سورة القارعة: ٦، ٧.

(٦) سورة الأعراف: ١٦.

أي: عسل في الطريق))^(١)، فنُصب على نزع الخافض.

وقيل في نصبه أيضا: على الظرفية، والتقدير: في صراطك، ورُدَّ بأن الصراط ظرف مكان مختص، ويصل إليه الفعل بـ(في)، وليس بنفسه، وقيل: على المفعول به لتضمُّن الفعل (أعقد) معنى (ألزم)^(٢). وأبعدها عن التقدير وأوضحها الأول، وإن استضعِف بحجَّة أنه ليس من مواضع القياس^(٣).

ومنه تفضيل قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾^(٤)، على أنه أنه لو قال: (بَطَرَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ فِي مَعِيشَتِهَا)؛ لأنَّ البطر هو تجاوز الاعتدال ويوصف به العيش كما يوصف به الأهل، فلا داعي للتقدير، فهي منصوبة بنزع الخافض^(٥).

ثالثا: المخفوضات^(٦)

١- المخفوض بالحرف

فَصَّلَ الزمخشري وتبعه أغلب المفسرين ﴿ تَفِيضُ مِنَ الدَّمَعِ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمَعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾^(٧) وهو (أبلغ من (يفيض دمعها)؛

(١) تلخيص البيان: ١٤٢/٢، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٤/٢، الكشاف: ٩٢/٢، مفاتيح الغيب: ٢١٢/١٤، مدارك التنزيل: ٦٧/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٢٦٧/٥.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١٥٩/١، البحر المحيط: ٢١/٥، الدر المصون: ٢٦٧/٥.

(٤) سورة القصص: ٥٨.

(٥) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٧٩/٨.

(٦) استعملتُ مصطلح الخفض لأنه أدق من الجر، فالجر مصطلح دلالي، والخفض صوتي وهو الذي يناسب

الحركتين الرفع والنصب، وقد فصلت ذلك في موضع آخر. ينظر: التكثير اللساني عند الإمام علي عليه السلام: ٢٠٨.

(٧) سورة التوبة: ٩٢.

لأنَّ العين جُعِلَتْ كَأَنَّ كُلَّهَا دَمْعٌ فَائِضٌ^(١)، وأصلها: فاض دمعُ عينه ((والثانية: محولة من هذه. وهي قول القائل: فاضت عينه دمعاً، حوّلت الفعل إلى العين مجازاً ومبالغة، ثم نبهت على الأصل والحقيقة بنصب ما كان فاعلاً على التمييز. والثالثة: فيها هذا التحويل المذكور، وهي الواردة في الآية، إلا أنها أبلغ من الثانية باطراح المنبهة على الأصل وعدم نصب التمييز، وإبرازه في صورة التعليل^(٢))) والكلام مع التعليل أبعد عن الأصل منه مع التمييز؛ ((لأن التمييز في مثله قد استقرَّ كونه فاعلاً في الأصل في مثل: تصبب زيد عرقاً،... فإذا قلت: فاضت عينه دمعاً، فهم هذا الأصل في العادة في أمثاله. وأما التعليل فلم يُعهد فيه ذلك. ألا تراك تقول: فاضت عينه من ذكر الله كما تقول: فاضت عينه من الدمع، فلا يُفهم التعليل ما يفهم التمييز^(٣))).

والجدير بالذكر أن أبا حيان لم يرتض هذا الكلام؛ لأن التمييز المحول من فاعل لا يجر بـ(من)، وأنه معرفة، إلا على رأي الكوفيين^(٤). ونقض قوله الأول: بالآية الكريمة، والثاني: بإجازة بإجازة الكوفيين له^(٥).

وفضّل الراغبُ الأصفهاني قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٦) على أن يقال: (الحمد لي)؛ ((لأنَّ ذلك تعليم منه لعباده، كأنه قال: قولوا: بسم الله، الحمد لله، بدلالة قوله: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾^(٧) وقيل: إن ذلك كقول الرجل لابنه: الحمدُ في كذا

(١) الكشاف: ٣٠١/٢، وينظر: جوامع الجامع: ٨٧/٢، مفاتيح الغيب: ١٢٣/١٦، أنوار التنزيل: ٩٣/٣، لباب التأويل: ٣٩٦/٢، غرائب القرآن: ٥١٩/٣، محاسن التأويل: ٤٧٨/٥، إرشاد العقل السليم: ٩٢/٤.

(٢) الإتيان فيما تضمنه الكشاف: ٦٦٩/١.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤٨٤/٥.

(٥) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣٥٤/٤، روح المعاني: ٣٤٧/٥.

(٦) سورة الفاتحة: ٢.

(٧) سورة النمل: ٥٩.

لأبيك، فيأتي بلفظ الغائب ليكون أبلغ^(١)، فالأفضلية متحققة من: الغرض التعليمي للعباد، والتعبير بالغائب أبلغ من الحاضر، فضلا عن أن التصريح بالاسم أظهر من الضمير.

ومثله قول أبي حيان الأندلسي في تفضيل (في الظلمات) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾^(٢)، فإنه ((أبلغ من قوله: (عمي)؛ إذ جعلت ظرفاً لهم، وجمعت لإختلاف جهات الكفر))^(٣)، فالظرفية أفضل هنا في بيان حالهم؛ لأنهم جعلوا داخلين في الظلمات.

ومثله تفضيل السمين الحلبي (في شقاق) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾^(٤) لأنه ((جعل الشقاق ظرفاً لهم وهم مظروفون له مبالغة في الإخبار باستعلائه عليهم، عليهم، وهو أبلغ من قولك: هم مشاقون، ومثله: ﴿إِنَّا لَنَرَنَّكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦] ونحوه))^(٥)، فاستولى عليهم الشقاق من جميع جوانبهم، وأحاط بهم إحاطة بيت بمن فيه^(٦).

ومثله أيضا تفضيله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَأَزَرَ أَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّي أَرَأَيْتَكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٧)؛ إذ ((جعل الضلال ظرفاً محيطاً بهم مبالغة في إصافهم به فهو أبلغ من قوله: (أراكم ضالين))^(٨).

(١) تفسير الراغب الأصفهاني: ٥٣/١.

(٢) سورة الأنعام: ٣٩.

(٣) البحر المحيط: ٥٠٥/٤.

(٤) سورة البقرة: ١٣٧.

(٥) الدر المصون: ١٤٢/٢، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥٢٣/٢، روح البيان: ٢٤٢/١.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٦٥٣/١.

(٧) سورة الأنعام: ٧٤.

(٨) الدر المصون: ٦٩٩/٤.

وفيها أفضلية من وجه آخر، فد(شقاق) و(ضلال) مصدران، وهما أبلغ من المشتق: مُشَاقَّ وضالٌّ، وهذا كالوصف بالمصدر يصير((الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل. وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه))^(١)، فجعلهم مطروفين له لكثرة شقاقهم وضلالهم.

وفضَّل محمد رشيد رضا قوله تعالى: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا ﴾^(٢) فهو ((أبلغ مِنْ كَفَى اللهُ وَلِيًّا، وَلِيًّا، أَوْ كَفَى وَلِيَّةُ اللهُ ؛ لِأَنَّ الْكِفَايَةَ تَعَلَّقَتْ بِذَاتِهِ مِنْ حَيْثُ وَلِيَّتُهُ))^(٣)، هذا من ناحية المعنى، وأما من ناحية الصنعة فإن الباء زائدة لا تتعلق بشيء، ولفظ الجلالة مخفوض لفظا مرفوع محلاً^(٤).

وقال ابن عاشور في تفضيل قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَوْىَّ الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾^(٥): ((فَزِيَادَةٌ مِنْ لَّدُنْكَ لِلتَّعَلُّقِ بِفِعْلِ الْإِيْتَاءِ تُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ فِي (مِنْ) (مِنْ) مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ وَفِي (لَّدُنْ) مَعْنَى الْعِنْدِيَّةِ وَالْإِنْتِسَابِ إِلَيْهِ، فَذَلِكَ أَبْلَغُ مِمَّا لَوْ قَالُوا: آتِنَا رَحْمَةً، لِأَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ بِمَحَلِّ الرَّحْمَةِ مِنَ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُمْ سَأَلُوا رَحْمَةً خَاصَّةً وَافِرَةً))^(٦)، ومثله أيضا تفضيله قوله تعالى: ﴿ نِعْمَةٌ مِّنْ عِنْدِنَا كَذَلِكَ نُجْزِي مَنْ شَكَرَ ﴾^(٧) ((مِنْ عِنْدِنَا عِ تَنْوِيهِ بِشَأْنِ هَذِهِ النَّعْمَةِ لِأَنَّ ظَرْفَ (عِنْدَ) يَدُلُّ عَلَى الْإِدْحَارِ وَالْإِسْتِنْبَاطِ مِثْلُ (لَّدُنْ) فِي قَوْلِهِ: ﴿ مِنْ لَّدُنَّا ﴾^(٨). فَذَلِكَ أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: نِعْمَةٌ مِّمَّا أَوْ أَنْعَمْنَا))^(٩). فتقييد الرحمة بمن لدن الله، ومن عنده أبلغ

(١) الخصائص: ٢٥٩/٣.

(٢) سورة النساء: ٤٥.

(٣) تفسير المنار: ١١٢/٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥٧/٢، إعراب القرآن للنحاس: ٢١٧/١.

(٥) سورة الكهف: ١٠.

(٦) التحرير والتتوير: ٢٦٦/١٥.

(٧) سورة القمر: ٣٥.

(٨) سورة الكهف: ٦٥.

(٩) التحرير والتتوير: ٢٠٥/٢٧.

أبلغ من إطلاقهما، وتقييد ابتداء هذه اللدنية والعندية أبلغ من إطلاقهما أيضا، فاجتمع تقييدان، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۗ ﴾^(١)، وقوله: ﴿ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَابِدِينَ ﴾^(٢). وهو في القرآن كثير.

وأجمع المفسرون على أن قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَنْظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٣)، وما شابهها من آيات أبلغ من أن يقال: (كاذبا)^(٤)، لأنه يدل على أنه معدود في زمريهم.

ويمكن أن أصطلح على هذا الأسلوب بـ(الحكم ضمن الجمع)، وهو أن يأتي خبر أو نفي أو طلب ويأتي بعده ما يدل على الجمع: (اسم أو ضمير) يكون المقصود في الحكم من ضمن هذا الجمع، وفائدته إثبات الحكم أو نفيه ضمن الجمع، وهو أبلغ مما لو كان مفردا.

وأقدم من رأيتُه أشار إليه تلميحا الزمخشري في ذيل قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِّنْ أَلْقَالِينَ ﴾^(٥): ((وَمِنَ الْقَالِينَ) أبلغ من أن يقول: إني لعملكم قال، كما تقول: فلان من العلماء، فيكون أبلغ من قولك: فلان عالم، لأنك تشهد له بكونه معدودا في زمريهم، ومعروفة مساهمته لهم في العلم)^(٦)، فالإخبار بكونه عالما ضمن الجمع أبلغ من الإخبار عنه مفردا.

وجاء هذا الأسلوب بعد ثلاثة أساليب بلاغية - كما ذكرت آنفاً -:

أ- الخبر، وورد منه:

(١) سورة آل عمران: ٣٥.

(٢) سورة الأنبياء: ٨٤.

(٣) سورة الأعراف: ٦٦.

(٤) ينظر: روح المعاني: ٣٩٣/٤.

(٥) سورة الشعراء: ١٦٨.

(٦) الكشف: ٣٣١/٣، وينظر: مفاتيح الغيب: ٥٢٦/٢٤.

ما ذكره ابن عرفة في تفضيل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(١)، فهو «أبلغ من قوله: «وانك المرسل»^(٢).

وما قاله الشهاب الخفاجي في تفضيل قوله تعالى على لسان النبي موسى ﷺ: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^(٣): «نفي عن نفسه أن يكون داخلاً في زمرة الجاهلين وواحدًا منهم؛ لأن أن أكون من الجاهلين أبلغ من أن أكون جاهلاً؛ لأنَّ معناه كائن من زمرة معروفة بذلك الوصف، وأن أكون جاهلاً أبلغ من أن أجهل»^(٤).

وما قاله في تفضيل قوله تعالى في حق مريم ؑ: ﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقِسِيِّنَ﴾^(٥) «فهو «فهو أبلغ من قانتة، مع أنه أخصر وأظهر لدلالته على معناه وزيادة أنها من قوم قانتين»^(٦).

وقوله أيضاً في آية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾^(٧): «وهذا أبلغ من «أولئك أذلون»^(٨).

وتفضيله أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾^(٩) «وهو أبلغ من إنك خاطئة»^(١٠).

(١) سورة يس: ٣.

(٢) تفسير ابن عرفة: ٧١٦/٢.

(٣) سورة البقرة: ٦٧.

(٤) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٧٧/٢، وينظر: التحرير والتنوير: ٥٤٨/١.

(٥) سورة التحريم: ١٢.

(٦) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢١٣/٨.

(٧) سورة المجادلة: ٢٠.

(٨) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٧٣/٨.

(٩) سورة يوسف: ٢٩.

(١٠) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٧١/٥.

والألوسي في تفضيل قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾^(١) (وهو أبلغ من التعبير بخاسر)^(٢).

وفضّل محمد رشيد رضا قوله تعالى: ﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ ﴾^(٣) (وهذا (وهَذَا التَّعْبِيرُ أَبْلَغُ مِنْ "إِنَّا إِذَا لَأَثِمُونَ")^(٤).

وقال ابن عاشور في تفضيل قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾^(٥): (وَصَفَّ أَعْدَاءَ الْأَنْبِيَاءِ بِأَنَّهُمْ مِنَ الْمُجْرِمِينَ، أَي مِنْ جُمْلَةِ الْمُجْرِمِينَ،... وَإِنَّمَا أُريدَ هُنَا تَحْقِيقُ انْضِوَاءِ أَعْدَاءِ الْأَنْبِيَاءِ فِي زُمْرَةِ الْمُجْرِمِينَ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَبْلَغُ فِي الْوَصْفِ مِنْ أَنْ يُقَالَ: عَدُوًّا مُجْرِمِينَ)^(٦).

وذكر ذلك في مواضع كثيرة من كتابه^(٧)، وهو من أكثر المفسرين الذين أشاروا إلى هذا الأسلوب.

ب- النفي

(١) سورة آل عمران: ٨٥.

(٢) ينظر: روح المعاني: ٢٠٧/٢.

(٣) سورة المائدة: ١٠٦.

(٤) ينظر: تفسير المنار: ١٨٥/٧.

(٥) سورة الفرقان: ٣١.

(٦) التحرير والتنوير: ١٨/١٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٦/٧، ٢٨٢، ٩٥/٩، ٢٦١/١١، ٢٧٨، ٥٩/١٢، ١٨/١٤، ٩١، ٦٥/١٨، ١٧٧/١٩، ٤٧/٢٦، ١٨٠، ١٧٧/١٩.

ما قاله البقاعي في تفضيل قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾^(١): ((لست منهم بسبيل ولا أعد في عدادهم بوجه، لا أفعل أفعالهم ولا أحبهم ولا أتعصب لهم، فهو أبلغ من (وما أنا متكلفًا))^(٢).

وما قاله في تفضيل قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٣) أبلغ من (وما أنا أنا مشرکًا)^(٤).

ت-الطلب

ما ذكره النيسابوري في تفضيل قوله تعالى: ﴿ نَنْظُرُ أَتَيْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ﴾^(٥) وهو ((أبلغ من أن لو قال: «أم لا تهتدي»))^(٦).

والبقاعي في تفضيل قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾^(٧) ((فهو أبلغ من (أم لم تعظ) أو (تكن واعظًا))^(٨)، وفرق ابن عاشور بين التعبيرين بقوله: ((فإن قلت لو قيل: أَوْعَضْتَ أَوْ لَمْ تَعْظُ، كَانَ أَخْصَرَ، وَالْمَعْنَى وَاحِدًا. قُلْتُ: لَيْسَ الْمَعْنَى بِوَاحِدٍ وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ سَوَاءً عَلَيْنَا أَفْعَلْتَ هَذَا الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ الْوَعْظُ أَمْ لَمْ تَكُنْ أَصْلًا مِنْ أَهْلِهِ وَمُبَاشَرَتِهِ، فَهُوَ أَبْلَغُ فِي قَلَّةِ الْإِعْتِدَادِ بِوَعْظِهِ مِنْ قَوْلِهِ: أَمْ لَمْ تَعْظُ))^(٩).

(١) سورة ص: ٨٦.

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٤٣٢/١٦.

(٣) سورة الأنعام: ٧٩.

(٤) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٢٤٣/١٠.

(٥) سورة النمل: ٤١.

(٦) غرائب القرآن ورجائب الفرقان: ٣٠٦/٥، وينظر: التحرير والتنوير: ٢٧٣/١٩.

(٧) سورة الشعراء: ١٣٦.

(٨) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٧١/١٤.

(٩) التحرير والتنوير: ٢٦٣/٧.

ومنه ما ذكره ابن عاشور في تفضيل قوله تعالى: ﴿ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ﴾^(١) ((وَصَوِّغُ مِنَ الْمُخْسِرِينَ أَبْلَغُ مِنْ: لَا تَكُونُوا مُخْسِرِينَ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِالتَّبَرُّؤِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الصَّنِيعِ))^(٢).

وقوله أيضًا في تفضيل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٣) وهو ((أَبْلَغُ فِي الإِصْصَافِ مِنْ نَحْوِ: لَا تَكُنْ مُشْرِكًا، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّبَرُّؤِ مِنَ الطَّائِفَةِ ذَاتِ نَحْلَةِ الإِشْرَاقِ))^(٤).

وبعد عرض هذا الأسلوب في الآيات الكريمة تبين ما يأتي:

- من ناحية الصنعة: إذا كان ما يدلُّ على الجمع اسمًا فيجُرُّ بحرف جرٍّ، وإن كان ضميرًا فيكون من الأفعال الخمسة.
- من ناحية المعنى: الأفضلية فيه متأتية بجعل المذكور أولًا ضمن الجمع، ومعدودًا في زمرتهم، فهو يعطي الخبر أو النفي أو الطلب قوة، بخلاف لو لم يذكر ضمن الجمع، فإنه قد لا يكون منهم.

وفضَّل ابن فورك حذف جواب القسم على ذكره في قوله تعالى: ﴿ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾^(٥) وهو ((بتقدير: جاء الحق وظهر الأمر، وحذف الجواب في مثل هذا أبلغ؛ لأن الذكر له يقصر المعنى على وجه، والحذف يصرفه إلى كل وجه))^(٦)، فالأفضلية متأتية من الإطلاق وعدم تقييد الجواب بوجه دون آخر، كي يفسح المجال للمخاطب أن يقدر ما يشاء بحسب

(١) سورة الشعراء: ١٨١.

(٢) التحرير والتنوير: ١٨٤/١٩.

(٣) سورة يونس: ١٠٥.

(٤) التحرير والتنوير: ٣٠٤/١١.

(٥) سورة ص: ١.

(٦) تفسير ابن فورك: ٢٦٢/٢.

السياق، ويمكن يصطلح عليه (انفتاح الدلالة)، ويعني احتمال الجملة أو النص أكثر من وجه في الدلالة، شرط ألا يكون هناك تعارض بين وجه وآخر.

وفضّل أبو حيان (أحدهم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ

يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلٌّ أَلَّأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(١) على أن لو قال: (منهم)؛ ((لأنّ ذلك أبلغ وأنص في المقصود، إذ كان: منهم، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ يَفِيدُ الْجَمِيعِ))^(٢)، على الرغم من أن (أحدا) أشد إبهامًا، بل هو من الأسماء الموغلة بالإبهام^(٣) إلا أنه هنا أبلغ من الضمير (هم)، لأنّه أدقّ في تحديد الوحدة، وأنص في النفي، فالآية غرضها بيان أن الله سبحانه لا يقبل من كل واحد منهم هذا الإنفاق، ولو قال: منهم، لأفاد الجمع والوطأة تكون أقل فيه، فالحشر مع الناس عيد.

وفضّل الجرجاني وتبعه الرازي من دون إشارة، ذكر الخافض والمخفوض في قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا تَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٤)، على أنه لو اكتفى بـ(شيء)

بـ(شيء) ولم يذكرهما؛ لأنّه ((أبلغ في التهديد وأوقع في النفوس))^(٥). فالتقييد هنا أفضل من الإطلاق؛ لأن ((الغرض بذلك إفهام العباد كمال علمه، وفهمهم هذا المعنى عند ذكر السموات والأرض أقوى، وذلك لأنّ الحس يرى عظيمة السموات والأرض، فيعين العقل على معرفة عظيمة علم الله عزّ وجلّ والحس متى أعان العقل على المطلوب كان الفهم أتمّ والإدراك أكمل، ولذلك فإنّ المعاني الدقيقة إذا أُريدَ إيضاحها ذكّر لها مثال، فإنّ المثال يُعين على الفهم))^(٦)، فذكر القيد القيد هنا أبلغ من الإطلاق، ولا سيما في الخافض والمخفوض، فإن الظرفية تدل على الدخول

(١) سورة آل عمران: ٩١.

(٢) البحر المحيط: ٢٥٥/٣.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨٤/٣ - ٢٨٥.

(٤) سورة آل عمران: ٥.

(٥) درج الدرر في تفسير الآي والسور: ٤٦١/٢.

(٦) مفاتيح الغيب: ١٣٦/٧.

والمظروف قد اختفى بالظرف، وهنا يناسب دلالة الفعل (يخفى)، فإنَّه سبحانه يعلم كلَّ مخفيٍّ،
وسنذكر أفضلية من وجه آخر في اختيار الفعل (يخفى) على غيره.

وفُضِّل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) على أنه لو قال: ليس كالله شيء،

وهذا أبلغ في نفي التشبيه، ويعلل ابن فورك ذلك بقوله: ((لأنَّه يوجب نفي التشبيه على التحقيق
والتقدير، وذلك أنه لو قدر له مثل بأن يكون له مثل من صفاته لبطل أن يكون له مثل ولانفرد
بتلك الصفات، وبطل أن يكون مثلاً له، فيجب أن يكون من له هذه الصفات على الحقيقة لا
مثل له أصلاً، إذ لو كان له مثل لم يكن هو بصفاته، وكان ذلك الشيء الآخر هو الذي له تلك
الصفات؛ لأنَّها لا تصح إلا لواحد في الحقيقة، وهذا لا يجوز أن يشبهه بشبيه حقيقة ولا بلاغة؛
لأنَّ البلاغة توجب التباعد من الشبه لبطلان شبه الحقيقة لها))^(٢)، ومثل هذا الرأي ما حكاه
الطوسي عن الشريف المرتضى (ت: ٤٣٦هـ) أنه ((نفي أن يكون لمثله مثل، وإذا ثبت أنه لا مثل
لمثله فلا مثل له أيضاً. لأنَّه لو كان له مثل لكان له أمثال))^(٣)، وبعبارة أخرى أنَّ الحكم إذا كان
منتقياً عن شبيهه بسبب مشابهته له، فيكون منتقياً عنه من باب أولى، وعلى هذا الوجه (الكاف)
ليست بزائدة، والتقدير: ليس مثل مثله شيء، وممَّن حكم بعدم زيادتها: ابن الأنباري (ت:
٥٧٧هـ)^(٤)، والرازي^(٥)، والرضي الأستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)^(٦) في أحد قوليه، والمصطفوي^(٧).

وإنَّ أشكل: بأنه ما الحكمة من نفي المثل بنفي مثل المثل، وهلاً نفي المثل مباشرة؟
والجواب ((أنَّ النفي بنفي المثل أفخم وأبلغ من نفي المثل؛ بدليل أن قولنا: فلان لا يفعل هذا أبلغ،

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) تفسير القرآن الكريم لابن فورك: ١٩٠ - ١٩١.

(٣) التبيان: ١٤٩/٩، متشابه القرآن ومختلفه: ١٠٤/١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٥/١، المسألة ٤٠.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب: ٤٩٨/١٢.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٢٥/٤.

(٧) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٦/١١.

وأفخم من قولنا: أنت لا تفعل هذا، لأنَّه نفي الشيء بذكر دليله، فهو أبلغ من النفي من غير ذكر الدليل^(١)، فنفي المثل ردُّ على من أثبت لله مثلاً فرضاً وزعمًا.

وفي الآية أفضلية من وجه آخر؛ إذ صرَّح النيسابوري بأن الكاف للتشبيه المقارب، وكأنَّ للتشبيه الأبعد، وعليه ((الكاف أبلغ في نفي التشبيه، أي: لو قُدِّر له مثل في الوهم لم يكن لذلك المثل شبيهه فكيف يكون لمن لا مثل له شبيهه وشريكه؟))^(٢)، فقوله تعالى: ﴿ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ أبلغ من كأن مثله شيء، فضلا عن أن ((الكاف مؤكدة للتشبيه، فبقي التشبيه أوكدا ما يكون، وذلك أنك تقول: زيد كعمرو، وزيد مثل عمرو، فإذا أردت المبالغة التامة قلت: زيد كمثل عمرو، ومن هذا قول أوس بن حجر: [المتقارب]

وقتلى كمثلِ جُدوعِ النخِيِّ لِي يَغشاهُمْ سَيْلٌ مِنْهُمْ^(٣)

والجدير بالذكر أنَّ هذه الآية من أكثر الآيات التي دار فيها جدلٌ بين العلماء، بين زيادة الكاف أو عدمها، وزيادة (مثل) أو عدمها، وكثر التقدير والتأويل، وأهم الآراء التي قيلت فيها غير ما ذكر:

- ذهب أغلب المفسرين والنحويين إلى أن الكاف زائدة للتوكيد، وتقدير الكلام: ليس مثله شيء أو ليس شيء مثله، وحكموا بذلك لئلا يلزم إثبات المثل لله تعالى، فيكون شركا، وكان التقدير: ليس شيءٌ مثلٌ مثله، فيلزم المحال، وفائدة زيادتها: توكيد نفي المثل، من وجهين: لفظي، فإن زيادة الحرف يفيد ما يفيد التوكيد اللفظي، ومعنوي، بمنزلة قول العرب: مثلي لا يقبل من مثلك، ويقولون: مثلك لا يفعل كذا، فنفوا الفعل عن مثله، والمقصود نفيه عن ذاته^(٤)، وكلامهم هذا غير ملزم، كما بَانَ تفصيلُهُ آنفًا، من أن نفي مثل المثل أبلغ من نفي نفي المثل نفسه.

(١) التعليقة على المقرب، لابن النحاس: ٢٩٩.

(٢) إيجاز البيان عن معاني القرآن: ٧٣٣/٢.

(٣) المحرر الوجيز: ٢٨/٥.

(٤) ينظر: الوجيز للواحدي: ٩٦١/٢، البحر المحيط: ٣٢٦/٩، الجنى الداني: ٨٧.

- ذهب الطبري في أحد قوليه أن (مثل) زائدة^(١)، والمعنى: ليس هو شيئاً، ورُدَّ من وجهين: أن الأسماء لا تزداد. وفي حال زيادتها يكون التقدير: ليس كهو شيء، وهو يقتضي دخول الكاف على الضمير وهو غير جائز إلا في الضرورة^(٢).

٢- المخفوض بالإضافة

فَصَّلَ ابْنُ عَاشُورِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نُورٌ أَلْسَمَوَاتٍ وَالْأَرْضِ﴾^(٣) عَلَى أَنْ لَوْ قَالَ:

(اللَّهُ نُورٌ مِنَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) أَي: يَقْصِدُ مِنْ فِيهَا، عَلَى تَفْسِيرِ، وَهُوَ (مِنْ بَابٍ): ﴿وَسَعَلَ

الْقَرِيَّةَ﴾ [يُوسُف: ٨٢] وَهُوَ أْبْلَغُ مِنْ ذِكْرِ الْمُضَافِ الْمَحذُوفِ لِأَنَّ فِي هَذَا الْحَذْفِ إِبْهَامٌ أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَابِلَةٌ لِهَذَا النُّورِ كَمَا أَنَّ الْقَرِيَّةَ نَفْسَهَا تَشْهَدُ بِمَا يُسْأَلُ مِنْهَا، وَذَلِكَ أْبْلَغُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الإِحَاطَةِ بِالمَقْصُودِ وَاللِّطْفِ دَلَالَةً^(٤)، وَهُوَ رَأْيٌ يُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ، لَكِنْ فِيهِ تَقْدِيرًا وَتَأْوِيلًا وَلِيًّا لظَاهِرِ الْقُرْآنِ، لِأَنَّهُ قَدَّرَ أَنْ يَكُونَ المَقْصُودُ (مِنْ فِيهَا)، وَقَدَّرَ حَذْفَ المِضَافِ، وَاسْتَنْتَجَ أَنْ هَذَا الحَذْفُ أْبْلَغُ مِنَ الذِّكْرِ.

ويمكن أن نقول: إن النص كما هو على ظاهره، فيه من الإطلاق ما يجعله أبلغ من أي تقييد، فسبحانه نور مطلق لا يقيد به شيء، ولو قدرنا (من فيها) كما قدر ابنُ عاشور لاحتجنا أن نقدر: ما بينهما وما تحت الثرى كما قال تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾^(٥)، ومن ثم يبقى التقييد مهما بلغ من الدقة غير مطلق. وأما لو حملنا النص على ظاهره وبإطلاقه لما احتجنا إلى كل ذلك، وهو أبلغ من كل بليغ.

(١) ينظر: جامع البيان: ٥٨٠/٢١، معالم التنزيل: ١٢١/٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٧/١، البرهان للزركشي: ٢٧٦/٢.

(٣) سورة النور: ٣٥.

(٤) التحرير والتلوين: ٢٣٣/١٨.

(٥) سورة طه: ٦.

وفضّل الكرمانى الموصول (الذى) فى قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِى جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(١) على الموصول (ما) وزيادة (من) فى قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٢) ((لأنّ العلم فى الأول علم بالكمال ليس وراءه علم، لأن معناه بعد الذى جاءك من العلم بالله وبصفاته... وكان لفظ (الذى) أليق به من "ما"، لأنّه فى التعريف أبلغ، وفى الوصف أقعد، بيان ذلك أن الذى تُعرّفه صلته ولا يتنكّر قط ويتقدمه أسماء الإشارة نحو قوله: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِى هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾^(٣)... فيتكّنّفه بيانان: الإشارة والصلة، ويلزمه الألف واللام، ويثنّى ويجمع))^(٤) فالعلم بالآية الأولى مطلق لذا ناسبه الأقوى بما يتضمّن من خصائص.

وأما (ما) فليس فيه شيء ممّا ذكر؛ ((لأنّه يتنكّر مرّة ويتعرّف أخرى، ولا يقع وصفًا لأسماء الإشارة، ولا يدخله الألف واللام، ولا يُثنّى ولا يجمع، وخص الثانى بـ"ما"، لأنّ المعنى بعد ما جاءك من العلم أن قبلة الله هي الكعبة، وذلك قليل من كثير من العلم، وزيد معه "من"، التى لابتداء الغاية، لأن تقديره من الوقت الذى حال العلم فيه بالقبلة، لأن القبلة الأولى نسخت بهذه الآيات، وليس الأول مؤقتًا بوقت))^(٥)، وناسب الآية الثانية (ما) لأنّ العلم بالقبلة محدّد ودخلت (من) لابتداء الغاية، فكل من (الذى) و(ما) هو أبلغ فى موضعه وموضوعه.

(١) سورة البقرة: ١٢٠.

(٢) سورة البقرة: ١٤٥.

(٣) سورة الملك: ٢٠.

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١٧٢/١ - ١٧٣، وينظر: البحر المحيط: ٣٠/٢، بصائر ذوي التمييز:

١٤٧/١، معترك الأقران: ٧٠/١.

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١٧٢/١ - ١٧٣.

وزهب أبو حيان إلى ((أَنَّ مِنْ اتِّسَاعِ الْعِبَارَةِ وَذِكْرِ الْمُتَرَادِفِ، لِأَنَّ مَا وَالَّذِي مَوْصُولَانِ، فَأَيًّا مِنْهُمَا ذَكَرْتَ، كَانَ فَصِيحًا حَسَنًا))^(١)، وليس بسديد؛ لأنه يُذهب بخصوصية التعبير القرآني وجماليته، فلكل موضع تعبيره الخاص به.

التوابع

١- النعت

فَضَّلَ الزَّمخَشَرِيُّ وَتَبَعَهُ بَعْضُهُمْ وَصَفَ الْيَوْمَ بِالْإِحَاطَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْقُصُوا

الْمَكِّيَالَ وَالْمِيزَانَ ۚ إِنِّي أَرْبُكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ﴾^(٢)

على أنه لو وصف العذاب بها، ((لأنَّ اليومَ زمانٌ يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمُعذَّبِ ما اشتمل عليه منه كما إذا أحاط بنعيمه))^(٣).

وبيان ذلك أن يوم ((العذاب زمان جميع أنواع العذاب الواقعة فيه، فإذا كان محيطًا بالمُعذَّبِ فقد اجتمع أنواع العذاب له كما جمع الشاعر الأوصاف:

فِي قُبَّةٍ صُزِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

فوقوع العذاب في اليوم كوجود الأوصاف في القبة، وجعله اليوم محيطًا بالمُعذَّبِ كضرب القبة على الممدوح، فكما أن هذا كناية عن ثبوت الأوصاف له، كذلك ذاك كناية عن ثبوت أنواع العذاب للمُعذَّبِ، وأما وصف العذاب بالإحاطة فهو استعارة الإحاطة لاشتماله على المُعذَّبِ فكما أن المحيط لا يفوته شيء من أجزاء المُحاط لا يفوت العذاب شيء من أجزاء المُعذَّبِ فهذه استعارة تفيد أنَّ العذاب لكل المُعذَّبِ، وتلك كناية تفيد أن كل العذاب له فهي أبلغ))^(٤).

(١) البحر المحيط: ٣٠/٢.

(٢) سورة هود: ٨٤.

(٣) الكشاف: ٤١٧/٢. وينظر: البحر المحيط: ١٩٥/٦، نظم الدرر: ٥٦٤/٣.

(٤) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٢٤/٥، روح المعاني: ٣١١/٦.

وجوّز بعضهم أن يكون (مُحِيطٌ) نعتًا لـ(عذاب) وجُر على الجوار، أو أنه نعت لـ(يوم) جار على غير من هو له، أي: عذاب يوم محيط عذابه، وفيهما من التكلف ما لا يخفى^(١).

ومثله تفضيله وصف اليوم بالعِظْم في قوله تعالى بشأن ناقة صالح **﴿لِيَلِدَ: ﴿وَلَا تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾**^(٢) على أنه لو وصف العذاب به؛ **﴿لِأَنَّ الْوَقْتَ إِذَا عَظُمَ بِسَبَبِهِ كَانَ مَوْقِعُهُ مِنَ الْعِظْمِ أَشَدَّ﴾**^(٣)، وتبعه مجموعة من المفسرين على ذلك من دون إشارة إليه^(٤).

ومثله أيضًا تفضيل ابن عاشور وصف اليوم بالألم في قوله تعالى: **﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾**^(٥) على أنه لو وُصف العذاب به؛ **﴿لِأَنَّ شِدَّةَ الْعَذَابِ لَمَّا بَلَغَتْ الْغَايَةَ جُعِلَ زَمَانُهُ أَلِيمًا، أَيُّ مُؤَلِّمًا﴾**^(٦).

ومثل ما تقدّم أيضا: قوله تعالى: **﴿فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾**^(٧)، وقوله: **﴿أَوْ يَأْتِيهِمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾**^(٨)، وكل ذلك من باب وصف الظرف وتعظيمه لعظم الحدث الذي يجري فيه، فبسبب أن الحدث عظيم أراد سبحانه أن يُعظّم الزمن الذي يجري فيه أيضا، وفي هذا من المبالغة والتهويل ما فيه، فإذا كان اليوم عظيمًا فكيف بالحدث الذي يجري فيه؟!.

(١) ينظر: روح المعاني: ٣١١/٦.

(٢) سورة الشعراء: ١٥٦.

(٣) الكشاف: ٣٢٩/٣.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ٥٢٥/٢٤، مدارك التنزيل: ٢٨٢/٣، نظم الدرر: ٧٨/١٤، فتح البيان: ٤٠٩/٩.

(٥) سورة هود: ٢٦.

(٦) التحرير والتنوير: ٤٤/١٢، التفسير الوسيط للطنطاوي: ١٩٠/٧.

(٧) سورة هود: ٣.

(٨) سورة الحج: ٥٥.

٢- التوكيد

فَضَّلَ البَسِيلِي (ت: ٨٣٠هـ): ﴿عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ بالتوكيد في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾^(١) على أنه لو قال: (على كلِّ الدين) بالإضافة ((لوجهين):

(أ) - أنه عموم من جهتين.

(ب) - أنه أفاد اعتبار آحادهم ومجموعهم، وفي كل الدين اعتبار الهيئة الاجتماعية فقط، وهذا كقولك "أكرم بني تميم كلهم"، هو أبلغ من قولك "أكرم كل بني تميم"، للوجهين المذكورين^(٢)، وجهتا العموم التي يقصدها: أن الدين ذُكر أولاً محلياً بـ(أل) الجنسية التي تفيد الأديان المختلفة^(٣). والكلية المدلول عليها بالتوكيد المعنوي (كله)، فضلاً عن الهاء العائدة على الدين.

٣- العطف

قال الألويسي في تفضيل قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً﴾^(٤): ((والجار والمجرور متعلق بمحذوف وقع صفة مؤكدة لما أفاده التنوين من الفخامة الذاتية بالفخامة الإضافية أي: وأتيناها رحمة عظيمة عليه كائنة من جنابنا وهذا أبلغ من ورحمناه^(٥)))، بلحاظ أن الآية التي قبلها ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾^(٦)، (فحنانا) معطوفة على (الحكم)، لكنه عدل عنه.

(١) سورة الفتح: ٢٨.

(٢) نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: ٥٤٩/٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٢٥٤/٩.

(٤) سورة مريم: ١٣.

(٥) روح المعاني: ٣٩٢/٨.

(٦) سورة مريم: ١٢.

فالأفضلية متأتية من جانبين: تركيبى، بتكرير (حنانا) فهو حنان مطلق غير مقيد، واقتضى ذلك تنوينه، فأفاد التنوين تعظيما، وهذا ذكره الآلوسي. وذاتي (معجمي): بلحاظ أن الحنان ((هو الرقة المخصوصة في القلب المقتضية للإشفاق والرحمة))^(١) فهو أبلغ من الرحمة، وهو مصدر، والمصدر أثبت وأقوى من الفعل المفترض، فضلا عن وصف (حنانا) بـ(من لدنا) وفي هذا خصوصية، فهو ليس أي حنان، وهذا لم يذكره.

٣- البذل

فَصَّلَ الطَّيِّبِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ^(٢)، ببديلية (صراط) الثانية من الأولى على أنه لو قيل: (اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم) بالإضافة من دون بدل، فما الفائدة من ذلك؟ (فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره: صراط المسلمين، ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده)^(٣).

ويؤيد كلامه بمثال مصنوع وهو: ((هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم فلان؟ فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك: هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل؛ لأنك تثبت ذكره مجملاً أولاً، ومفصلاً ثانياً، وأوقعت فلاناً تفسيراً وإيضاحاً للأكرم الأفضل؛ فجعلته علماً في الكرم والفضل، فكأنك قلت: من أراد رجالاً جامعاً للخصلتين فعليه بفلان فهو المشخص المعين؛ لاجتماعهما فيه غير مدافع ولا منازع))^(٤)، فالأفضلية بثلاثة أمور: ذكر (الصراط) مجملاً أولاً، وذكره في (صراط الذين...) مفصلاً ثانياً، وأن الثاني جاء بياناً وتفسيراً للأول، وهذه لا تتوافر في الجملة المفترضة.

(١) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٩٨/٢.

(٢) سورة الفاتحة: ٦، ٧.

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٧٥٧/١.

(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٧٥٧/١.

وفضّل السمرقندي(ت: ٣٧٣هـ) الحصر بالنفي والإثبات في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ

إِلَّا هُوَ﴾^(١)؛ لأنَّ ((الإثبات إذا كان بعد النفي فإنه يكون أبلغ في الإثبات، فهذا قيل: لا إله إلا الله، فبدأ بالنفي، ثم استثنى الإثبات فيكون ذلك أبلغ في الإثبات))^(٢)، وأيده الواحدي بأن ((نفي إلهٍ سواه تأكيدٌ وتحقيقٌ لإلهيته؛ لأنَّ قولك: لا كريم إلا زيد، أبلغ من قولك: زيدٌ كريم))^(٣)، فالنفي والإثبات بالحصر أبلغ من الإثبات وحده من وجهين: نفي الآلهة أولاً، ثم حصر الألوهية به سبحانه.

(١) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٢) تفسير السمرقندي: ١/١٩٣.

(٣) التفسير البسيط للواحدي: ٤/٣٤٦.

المبحث الثاني: المفاضلة بين الأفعال

أولاً: الأفعال المبنية

أ- الماضية

ب- الأمر

ثانياً: الأفعال المعربة (المضارعة)

أ- المرفوعة

ب- المجزومة

أولاً: الأفعال المبنية

أ - الماضية

فضّل الراغب الأصفهاني (شكرته) المتعدي بنفسه على (اشكروا لي) المتعدي باللام، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾^(١)، لأنّ (شكرتُ له هو أن يعتبر إحسانه الصادر عنه فيثني عليه بذلك، وشكرته: إذا لم تلتفت إلى فعله، بل تجاوزت إلى ذكر ذاته دون اعتبار أفعاله، فهو أبلغ من شكرتُ له، إذ قد يكون للإنسان فعل في الظاهر محمود، ثم لا يكون ذلك الإنسان على الإطلاق محموداً، وإنما قال: (واشكروا لي)، ولم يقل: (واشكروني) علماً بقصورهم عن إدراكه بل عن إدراك الآية كما قال: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾^(٢) فأمرهم أن يعدّوا بعض أفعاله في الشكر له^(٣) فشكرته: شكرتُ ذاته، وشكرتُ له: شكرتُ إحسانه، قال تعالى: ﴿فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾^(٤)، وفي (اشكروا لي) ((أمر بتخصيص شكرهم به تعالى))^(٥)، بلحاظ دلالة اللام على التخصيص.

وذهب ابن عطية^(٦)، والآلوسي^(٧)، إلى أن (اشكروا لي) باللام أفصح وأشهر من (اشكروني)، وزعم الفراء أنّ ((العرب لا تكاد تقول: شكرتُك، إنما تقول: شكرتُ لك، ونصحتُ لك. ولا يقولون: نصحتُك، وربما قيلتا))^(٨)، والقرآن الكريم نقض ذلك باستعمالهما معاً.

(١) سورة النمل: ١٩.

(٢) سورة إبراهيم: ٣٤.

(٣) تفسير الراغب الأصفهاني: ٣٤٤/١.

(٤) سورة البقرة: ١٥٢.

(٥) روح البيان: ٢٥٦/١.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٢٦/١.

(٧) ينظر: روح المعاني: ١٩/٢.

(٨) معاني القرآن: ٩٢/١.

وفصل الزمخشري - وتبعه من غير إشارة له الرازي^(١)، والنسفي^(٢)، والنيسابوري^(٣) - في تفضيله (ذَهَب) المتعدي بالباء على (أَذْهَب) المتعدي بالهمزة في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(٤): ((إِنَّ معنى أذهب: أزاله وجعله ذاهبًا. ويقال: ذهب به إذا استصحبه، ومضى به معه. وذهب السلطان بماله: أخذه ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾^(٥)،... والمعنى: أخذ الله نورهم وأمسكه،... فهو أبلغ من الإذْهَاب))^(٦)، ومعنى الاستصحاب جاء من تعدي الفعل بالباء وليس بالهمزة؛ لما فيها من معنى الاستصحاب والاستمساك عن الرجوع إلى الحالة الأولى^(٧)، وعند القرطبي أن ذَهَبَ وأذهب بمعنى واحد^(٨)، وفيه نظر؛ إذ ((لا يكونُ فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد، كما لم لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد))^(٩)، فهو خلاف حكمة الواضع.

ومنها نقضيلهم تعدي الفعل (أذاعوا به) بالباء على (أذاعوه) بالهمزة فقط في قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْخَوْفِ أذَاعُوا بِهِ﴾^(١٠)، أي: فعلوا به الإذاعة، وهو أبلغ في التأديب والنهي عن إفشاء أسرار الحرب^(١١)، والفرق بين التعدي بالباء والتعدي بالهمزة أن التعدي بالباء (تعطي مع التعدي طرفًا من المشاركة في الفعل ولا تعطيه الهمزة، فإذا قلت:

(١) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣١٤/٢.

(٢) ينظر: مدارك التنزيل: ٥٧/١.

(٣) ينظر: غرائب القرآن: ١٧٤/١.

(٤) سورة البقرة: ١٧.

(٥) سورة يوسف: ١٥.

(٦) الكشاف: ٧٤/١.

(٧) ينظر: أنوار التنزيل: ٥٠/١، إرشاد العقل السليم: ٥١/١، زبدة التفسير: ٧١/١، روح المعاني: ١٦٧/١، التحرير

التحرير والتتوير: ٣٠٩/١.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢١٣/١.

(٩) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ٧٠.

(١٠) سورة النساء: ٨٣.

(١١) ينظر: الكشاف: ٥٤١/١، إرشاد العقل السليم: ٢٠٨/٢، إعراب القرآن وبيانه: ٢٧٥/٢.

أعدته، فمعناه: جعلته يقعد، ولكنك [إذا قلت قعدت به فمعناه أنك]^(١) شاركته في القعود، فجذبته بيدك إلى الأرض، أو نحو ذلك، فلا بدّ من طرف من المشاركة إذا قعدت به، ودخلت به، وذهبت به بخلاف أدخلته وأذهبته^(٢)، وأما التعديّة بالهمزة (فيقتضي إيقاع الفعل بالمفعول فقط، فقط، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾^(٣)... فإذا قرّن هذا المتعدّي بالهمزة أفاد إيقاع الفعل على المفعول مع المصاحبة المفهومة من الباء^(٤). وبناء على هذا أنهم شاركوا شاركوا في الإذاعة، وسعوا إلى نشر الخبر، أي: إنهم أذاعوه وصاحبوه في شهرته، وهذا لا يتضمنه: أذاعوه، الذي يدلّ على الإذاعة فقط. وبعبارة أدقّ أنّ الأول يدلّ على إذاعة الخبر ومصاحبته، والثاني على قوله فقط.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾^(٥) ولم يقل: (سرى)^(٦)؛ إذ فيه تلويح (إلى أنّ الله تعالى كان مع رسوله في إسرائه بعنايته وتوفيقه)^(٧)، أي: إسرائ مع مصاحبة. وذهب السمعاني إلى أن (سرى وأسرى) بمعنى واحد^(٨)، وفيه نظر.

وباللحاظ نفسه فُضِّلَ (نُذِهِنَنَّ) على (نُذِهِنَنَّ)^(٩) في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنُذِهِنَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾^(١٠) - أي: لَنُذِهِنَنَّ عَنْكَ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق، من كتاب أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: ٣٤٧.

(٢) الروض الأنف: ١٤٨/٢.

(٣) سورة النحل: ٧٨.

(٤) بدائع الفوائد: ١١٦٣/٣.

(٥) سورة الإسراء: ١.

(٦) ينظر: الروض الأنف: ١٤٨/٢.

(٧) التحرير والتنوير: ١١/١٥.

(٨) ينظر: تفسير السمعاني: ١٤٥/٣.

(٩) ينظر: إرشاد العقل السليم: ١٩٣/٥، التحرير والتنوير: ٢٠١/١٥.

(١٠) سورة الإسراء: ٨٦.

ومنه تفضيل الزمخشري (مَناهم) بتعديته مباشرة، على (مَنا لهم) بتعديته باللام في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ مَّكَّنْتَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ ﴾^(١)؛ فإن معنى (مَكن له في الأرض: جعل له مكانا فيها...ومنه قوله: ﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢)..وأما مَكنته في الأرض فأثبتته فيها، ومنه قوله: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾^(٣)، ولتقارب المعنيين جمع بينهما في قوله: ﴿ مَّكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ ﴾، والمعنى: لم نعط أهل مكة نحو ما أعطينا عادًا وثمود وغيرهم، من البسطة في الأجسام، والسعة في الأموال والاستظهار بأسباب الدنيا^(٤)، فَمَعْنَى مَكنه: جَعَلَهُ مُنَمَّكِنًا، وَمَكن لَهُ: جَعَلَهُ مُنَمَّكِنًا لِأَجَلِهِ، والثاني أبلغ؛ لما فيه من التسخير والتذليل، لذا خص الأبلغ بالمتقدمين، والبليغ بالمتأخرين^(٥).

وفضَّل أيضا لفظة (نُهييت) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ

تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٦)؛ فهو ((أبلغ من النهي بلا أَعْبُد؛ إِذْ فِيهِ وُرُودُ تَكْلِيفٍ))^(٧)، وفيه نهْي صريح عن ذلك، وهو أبلغ حتى من النهي بـ(لا تعبد)، للتصريح في النهي، فضلًا عن صيغة الماضي التي تفيد أنَّ النهي مفروغ منه، وصيغة المبني للمفعول التي تدل على فخامة الأمر وجلالته.

(١) سورة الأنعام: ٦.

(٢) سورة الكهف: ٨٤.

(٣) سورة الأحقاف: ٢٦.

(٤) الكشاف: ٦/٢.

(٥) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٠/٤، روح المعاني: ٩٠/٤، التحرير والتنوير: ١٣٨/٧.

(٦) سورة الأنعام: ٥٦.

(٧) البحر المحيط: ٥٣٠/٤.

وفضّل أبو حيان قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَبَطَعُوا مِنْ قِيَامٍ وَمَا كَانُوا مُنْتَصِرِينَ﴾^(١) على أنه لو قيل: (فما قاموا وما انتصروا)؛ لأن ((نَفْيِ الْإِسْتِطَاعَةِ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الْقُدْرَةِ. (وَمَا كَانُوا مُنْتَصِرِينَ) أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الْإِنْتِصَارِ: أَي فَمَا قَدَرُوا عَلَى الْهَرَبِ، وَلَا كَانُوا مِمَّنْ يَنْتَصِرُ لِنَفْسِهِ فَيَدْفَعُ مَا حَلَّ بِهِ))^(٢)، وهذا شبيهه بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾^(٣)، من باب نفي مقاربة الفعل أبلغ من الفعل، وجملة ﴿وَمَا كَانُوا مُنْتَصِرِينَ﴾ ما عرف بنفي الشأن، وهو أسلوب شائع في القرآن الكريم، ويعني ((استبعاد للفعل بطريق البرهان))^(٤).

ومنه أيضا تفضيل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَعْلَمَ مَا بِيَدِ اللَّهِ قَدَ عَصَمَ أَنْبِيَاءَهُ مِنَ الْعُلُولِ فَهُوَ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ. وَهَذَا التَّعْبِيرُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا صَحَّ وَلَا اسْتَقَامَ لِنَبِيِّ أَنْ يَعْلَمَ - أَي: يَخُونَ فِي الْمَعْنَمِ - وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا يُفِيدُهُ هَذَا التَّعْبِيرُ مِنْ نَفْيِ الشَّأْنِ الَّذِي هُوَ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ دَعْوَى بَدِيلٍ))^(٥).

ومنه أيضًا في قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٦) أي: ((مَا كَانَ مِنْ شَأْنِهِمْ وَلَا مُقْتَضَى اسْتِعْدَادِهِمْ أَنْ يُؤْمِنُوا، وَنَفْيِ الشَّيْءِ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الْفِعْلِ))^(٧) وهو أبلغ من نفي فعل أو صفة مباشرة؛ لأنه نفي مقرون بدليل.

(١) سورة الذاريات: ٤٥.

(٢) البحر المحيط: ٥٥٩/٩.

(٣) سورة الكهف: ١٠١.

(٤) روائع البيان في تفسير آيات الأحكام: ٤٩٧/١.

(٥) سورة آل عمران: ١٦١.

(٦) تفسير المنار: ١٧٧/٤.

(٧) سورة الأنعام: ١١١.

(٨) تفسير المنار: ٤/٨.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(١)

فهو أبلغ من لو قيل: (ما هو بمفتري)؛ لأنه ((نفي لشأنية الافتراء عن القرآن كما قيل وهو أبلغ من نفي فعليته، والمعنى ليس من شأن هذا القرآن ولا في صلاحيته أن يكون افتراء من دون الله يفتره على الله سبحانه))^(٢)، فنفي الشأن أبلغ من نفي الفعل.

ومنه في الإثبات في تفضيل (الكون) ما قاله ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُونَ

لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتَسْعُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾^(٣): ((والتَّعْيِيرُ عَنْهُ بِ(كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ) كِنَايَةٌ عَنِ اسْتِحْقَاقِهِمُ الْعِقَابَ؛ لِأَنَّ الْكُذِبَ عَلَى اللَّهِ جَرِيمَةٌ. وَالْإِثْبَاتُ بِفِعْلِ الْكُونِ، وَبِالْمُضَارِعِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْإِفْتِرَاءَ كَانَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَكَانَ مُتَجَدِّدًا وَمُسْتَمِرًّا مِنْهُمْ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: عَمَّا تَفْتَرُونَ، وَعَمَّا افْتَرَيْتُمْ))^(٤)، فد(كنتم) تعبر عن الشأن، و(تفترون) المضارع يدلُّ على الاستمرارية في هذا الشأن، فجمع الأمرين، وهو أبلغ من التعبير بأمر واحد.

وبهذا اللحاظ أيضا فَضَّلَ قوله تعالى: ﴿ وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾^(٥)

((وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْوَصْفِ مِنْ أَنْ يُقَالَ: وَالْمُتَّقِينَ))^(٦)، فدَلَّ على أَنَّهُ كَانَتْ سُنَّتُهُمْ وَشَأْنُهُمْ اتِّقَاءَ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) سورة يونس: ٣٧.

(٢) الميزان في تفسير القرآن: ٦٣/١٠، وينظر: التحرير والتنوير: ١١/١٦٨.

(٣) سورة النحل: ٥٦.

(٤) التحرير والتنوير: ١٤/١٨٢.

(٥) سورة فصلت: ١٨.

(٦) التحرير والتنوير: ٢٤/٢٦٤.

ب-الأمر

فَضَّلَ الرَّازِي تَكَرَّرَ (اتَّقُوا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً^ج وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ^ج﴾^(١)، لإفادة التكرار تأكيد الأمر والحث عليه، فضلاً عن اختلاف العلة؛ فالأمر الأول ((لِمَكَانِ الْإِنْعَامِ بِالْخَلْقِ وَغَيْرِهِ، وَفِي الثَّانِي أَمْرٌ بِالْتَّقْوَى لِمَكَانِ وُقُوعِ التَّسَاؤُلِ بِهِ فِيمَا يَلْتَمِسُ الْبَعْضُ مِنَ الْبَعْضِ))^(٢).

وَفَضَّلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَدْخَلْنَا فِي رَحْمَتِكَ^ط وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾^(٣) ((وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ "وَارْحَمْنَا")^(٤) وعلّة ذلك ((بِجَعْلِهَا شَامِلَةً لَنَا، وَاجْعَلْنَا مَعْمُورِينَ فِيهَا))^(٥). وأرى أن أدخلنا يدلُّ على الدوام، فإذا قلتَ لشخص: أعطني، فإنه يعطيك مرة واحدة، وإذا أردت مرة ثانية طلبت وهكذا، وأما إن قلتَ: أدخلني في عطائك، فيعني شمولك به دائماً، فكيف إذا كان غير محدود؟! كذلك الرحمة هنا إذا دخلت بها.

واختلفَ في أيهما أبلغ: فعل الأمر أو لفظ الأمر، فذهب بعضهم إلى أن لفظ الأمر أبلغ بدليل أن فعل الأمر قد يكون للإباحة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٦)، وللوجوب كما في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾^(٧)، وأما لفظ الأمر فلا يكون للإباحة.

(١) سورة النساء: ١.

(٢) مفاتيح الغيب: ٤٨٠/٩.

(٣) سورة الأعراف: ١٥١.

(٤) تفسير المنار: ١٨٠/٩.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) سورة المائدة: ٢.

(٧) سورة الإسراء: ٧٨.

وذهب الآخر إلى أن فعل الأمر أبلغ بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾^(١) فلولا أنها أبلغ لما احتيج إلى ذكر (ما تؤمرون) وإلا يلزم عليه تأكيد الأقوى بالأضعف؟ وأجيب عنه: بأن القرينة في الآية أفادت أن صيغة (افعل) للوجوب، فهو من تأكيد الأقوى بالقوي^(٢)، وهو الرأي الراجح، فإن صيغة (افعل) موضوعة للطلب، ولا تدلُّ على الوجوب إلا بقرينة، وأمَّا لفظ الأمر فلا يحتاج إلى قرينة لوجوبه. وكذلك الحال مع النهي.

ثانياً: الأفعال المعربة (المضارعة)

أ- المرفوعة

فَصَّلَ الطَّوْسِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُرَدُّ بِأَسْهُرٍ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾^(٣) (وهو أبلغ أبلغ من قوله: بأسه نازل بالمجرمين؛ لأنه دلَّ على هذا المعنى، وعلى أن أحدا لا يمكنه رده)^(٤)، رده^(٤)، فالآية أشمل وأوسع؛ لأنها دلت على نزول البأس وعدم إمكانية رده في الوقت نفسه.

وفصَّلَ الزمخشري وتبعه جماعة من المفسرين قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَابٍ عَنِ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾^(٥) على أنه لو قيل: (وكانوا صما)؛ ((لأنَّ الأصمَّ قد يستطيع السمع إذا صيح به، وهؤلاء كأنهم أصميت أسمعهم فلا استطاعة بهم للسمع))^(٦)، وهو تعليل بعيد وغريب؛ إذ إن الصَّم هو ((فقدانُ حاسة السَّمع))^(٧)، ومن يفقد حاسة حاسة السمع لا يسمع إلا صيحة القيامة.

(١) سورة البقرة: ٦٨.

(٢) ينظر: تفسير ابن عرفة: ٣٢٥/١.

(٣) سورة الأنعام: ١٤٧.

(٤) التبيان: ٣٠٨/٤.

(٥) سورة الكهف: ١٠١.

(٦) الكشاف: ٦٩٨/٢، وينظر: مفاتيح الغيب: ٥٠١/٢١، أنوار التنزيل: ٢٩٤/٣، مدارك التنزيل: ٤٤/٣، البحر المحيط: ٢٢٩/٧، غرائب القرآن: ٤٦٢/٤، روح البيان: ٣٠٢/٥، فتح القدير: ٣٧٢/٣، روح المعاني: ٢٦٤/٩، محاسن التأويل: ٧٩/٧، التفسير الوسيط للطنطاوي: ٥٨١/٨.

(٧) المفردات في غريب القرآن: ٤٩٢.

وأرى أنّ الأفضلية في نفي الاستطاعة، فهم ليسوا صُماً؛ أي: فاقدى حاسة السمع، بل قادرون ولكن لا يستطيعون، بسبب العناد والهوى واتباع الضلال وغيرها، ومن جمال التعبير القرآني أن (لا يسمعون) ناسب: (أعينهم في غطاء) فهم ليسوا عمياً أيضاً، بل ينظرون، ولكن لا يُبصرون الحق للأسباب المذكورة، وهذا أبلغ في الحجة عليهم. واللطيف أنه أخبر عنه بـ(كانوا) أي: إن هذا شأنهم ودأبهم.

وفضّل أيضاً النفي على النهي في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(١) لأنه خبر بمعنى النهي (وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه)^(٢)، فالنفي إخبار عن أمر واقع وحاصل، بخلاف الأمر والنهي؛ فإنه قد يُمتثل إليهما أو لا.

وقال أبو حيان في تفضيل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٣): ((وفي وصل الذين بالمضارع وعطف المضارعين عليه دليل على تجدد النقص والقطع والفساد، وإشعاراً أيضاً بالديمومة، وهو أبلغ في الذم)^(٤) فالأفضلية متأتية من اختيار الأفعال المضارعة: (ينقضون) صلة الذين، و(يقطعون) و(يفسدون) المعطوفين؛ وتفضيلها على الماضية؛ لدالاتها على الاستمرارية في صدور هذه الأفعال منهم.

وبين أمراً آخر في أفضلية بناء (يُوصَلُ) للمفعول على بنائه للفاعل؛ ((لأنه يشتمل ما أمر الله بأن يصلوه أو يصله غيرهم)^(٥)، فالإبهام فيه يدل على إطلاق الوصل وعدم تقييده.

(١) سورة البقرة: ٨٣.

(٢) الكشاف: ١٥٩/١، وينظر: التحرير والتنوير: ٥٨٢/١، مواهب الرحمن في تفسير القرآن: ٤٣٠/١.

(٣) سورة البقرة: ٢٧.

(٤) البحر المحيط: ٢٠٨/١.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ب-المجزومة

فَضَّلَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ الدال على الأمر في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(١)؛ لأن ((هذا أبلغ؛ فلو قلت: إن تجنني فلاكرمك، كان أبلغ من قولك: إن تجنني فأكرمك، وإنما صار أبلغ؛ لأن فيه معنى الإلزام))^(٢)، فالأمر يدل على حتمية وقوع المد للضال من لدن الله تعالى.

وذهب إلى تفضيل قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَحْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكِدْ يَرِنَهَا ﴾^(٣) على أنه لو قيل: (لم يرها)؛ أي إنه لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها^(٤)، فكاد تدل على شدة قرب الفعل من الوقوع إلا أنه لم يقع، (فإذا نُفِيَتْ انتقى خبرها بطريق الأولى، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى هو من باب أولى)^(٥)، فنفي ((المُقَارَبَةِ أْبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الْفِعْلِ))^(٦).

ولم يبتعد الجرجاني عن هذا القول فدلالة نفي كاد عنده بالآية: ((أنَّ الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظن أنه يكون... وأن ليس المعنى على أن رؤية كانت من بعد أن كادت لا تكون، ولكن المعنى على أن رؤيتها لا تقارب أن تكون، فضلاً عن أن تكون))^(٧).

وذهب بعضهم خلاف هذا الرأي، وهي أن نفيها إثبات وإثباتها نفي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ فَذَنُّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(٨)، فإنها نفي وخبرها مثبت في المعنى؛ لأن الذبح

(١) سورة مريم: ٧٥.

(٢) معاني القرآن: ٣٥٣/٤.

(٣) سورة النور: ٤٠.

(٤) ينظر: الكشاف: ٢٤٤/٣.

(٥) الدر المصون: ١٧٦/١، وينظر: البحر المحيط: ٧١٨/٣، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣٨٩/٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٧١٨/٣.

(٧) دلائل الإعجاز: ٢٧٦.

(٨) سورة البقرة: ٧١.

قد وقع بدليل (فذبجوها)^(١)، فهي تدلُّ على مقارنة النفي، وليس نفي المقاربة، على القلب^(٢). ورُدَّ استدلالهم بوجهين: يحتمل اختلاف الوقتين، فذبجوها بوقت، وما كادوا يفعلون بوقت آخر. أو أنه عبر بنفي مقارنة الفعل عن شدة تعنتهم وعسرهم في أدائه^(٣)، وكلاهما وجيه.

وفُضِّلَ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(٤) ((وهو أبلغ من أن يقول ولا

تكفروا به ويجرى مجرى قولهم فلان لا يسرع إلى الخنا وقلما رأيت مثله إذا أرادوا به تأكيد نفي الخنا)^(٥)، فهو أشدُّ تغليظاً وتأكيداً في تحذيرهم الكفر، ويسمى هذا الأسلوب نفي الشيء بإثباته، أو عكس الظاهر ((وذاك أنك تذكر كلاماً يدلُّ ظاهره أنه نفي لصفة الموصوف، وهو نفي للموصوف أصلاً)^(٦)، وله شواهد كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب، ومن شواهد هذه الآية، ومعناها: لا يعني أنه يجوز لهم الكفر إذا لم يكونوا كافرين أولاً، بل المقصود النهي عن الكفر أولاً وآخرًا، وهو أبلغ في النهي.

وفضَّلَ الشهاب الخفاجي ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالِكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ

الْخَاسِرُونَ﴾^(٧) ((وهو أبلغ ممَّا لو قيل بدله: ومن تلَّهه تلك وإيثارها؛ لأن ما في الدنيا تابع لها؛

لأن ما في الدنيا تابع لها)^(٨)، وهو أبلغ من نواح: أنه أوسع وأشمل من (تلَّهه)، وعدم التكرار، ونسبة الفعل لئنا لجزء فعله فيكون أبلغ في التهديد والوعيد.

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ١٨٨/٤، زاد المسير: ٣٥/١، مفاتيح الغيب: ٥٥٠/٣.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ٥٥٩/١.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١٧٦/١.

(٤) سورة البقرة: ٤١.

(٥) أمالي المرتضى: ١٦٧/١. وينظر: متشابه القرآن ومختلفه: ٢٨١/٢، تيسير الكريم الرحمن: ٥١.

(٦) المثل السائر: ٢٠٣/٢.

(٧) سورة المنافقون: ٩.

(٨) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٩٩/٨، وينظر: روح المعاني: ٣١٢/١٤.

المبحث الثالث: المفاضة بين حروف المعاني

أولاً: الأحادية

ثانياً: الثنائية

ثالثاً: الثلاثية

رابعاً: الرباعية

توطئة

اعتمدتُ في تصنيف الحروف بحسب بنيتها إلى: أحادية، وثنائية، وثلاثية، ورباعية، على الرماني (ت: ٣٨٤هـ) في كتابه معاني الحروف، ومن بعده المرادي (ت: ٧٤٩هـ) في كتابه الجنى الداني، لأنَّه تصنيف سهل المنال بعيد عن التعقيد، وأفضل من التصنيف بحسب العمل. وهو أمر شكلي، لا دخل له في المفاضلة.

أولاً: الأحرف الأحادية

١- الباء

فضل الرازي^(١)، ومحمد رشيد رضا^(٢) ومحمد طنطاوي^(٣) تعدية الإحسان بالباء على تعديته بتعديته بـ(إلى) في قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(٤)، يُقَالُ: أَحْسَنَ بِهِ وَأَحْسَنَ لَهُ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ، ويتعدى ((بِالْبَاءِ إِذَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْعُطْفِ))^(٥) والتعدية ((بِالْبَاءِ أبلغ لإشعارها بِالصَّاقِ الإِحْسَانِ بِمَنْ يُوجَّهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِشْعَارٍ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُحْسِنِ، وَالتَّعْدِيَةُ بِـ "إِلَى" تُشْعِرُ بِطَرَفَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ يَصِلُ الإِحْسَانُ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الأُخْرَى))^(٦)، وهو ما دلَّ الحرفان: الباء، وإلى عليه. وفرق ابن عاشور بينهما بأن الإحسان إذا عُدي بالباء فيتعلق بالذات وتوقيرها وبرها، وإذا عُدي بالـإلى فيراد إيصال النفع المالي^(٧). وذهب أبو حيان^(٨)، والسمين الحلبي^(٩)، والحنبلي^(١٠)،

(١) ينظر: مفاتيح الغيب: ٥٨٦/٣.

(٢) ينظر: تفسير المنار: ٦٨/٥.

(٣) ينظر: التفسير الوسيط: ٢١٦/٥، ٤١٧/٧.

(٤) سورة النساء: ٣٦، وكرر هذا المقطع في مواضع من القرآن الكريم: سورة البقرة: ٨٣، سورة الأنعام: ١٥١، سورة الإسراء: ٢٣.

(٥) روح المعاني: ٢٨/٣.

(٦) تفسير المنار: ٦٨/٥.

(٧) ينظر: التحرير والتنوير: ٤٩/٥.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٤٥٨/١.

(٩) ينظر: الدر المصون: ٤٦١/١.

(١٠) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٢٩/٢.

ومحيي الدين درويش^(١) إلى أن الباء وإلى مترادفان في هذا الفعل، فأحسننت إليه وبه بمعنى واحد، وهو ضعيف، فلكل حرف معنى خاص به.

والراجع هو التفريق بينهما بما ذكر، ونراه جلياً في قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾^(٢)، في حين قال على لسان بني إسرائيل في خطابهم لقارون: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾^(٣)، ولا شك في الفرق بين الإحسانين، فالإحسان لنبي الله خاص يعكس قربه من الله تعالى، وأمّا الإحسان لقارون فهو عام كإحسانه لباقي الخلق في التفضل عليهم بالمال وغيره، لذا فرّق بين الإحسانين.

وفُضِّل وجود الباء في خبر ليس (بِالشَّاكِرِينَ) على عدمها في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^(٤)؛ (فالنفي الذي تدخل فيه هذه (الباء) أوكّد من غيره، فإن هذه (الباء) تُوكّد تُوكّد الإسنادَ الخبريَّ في حالة السلب، كما يُوكّد الإسنادَ الخبريَّ بـ (إن) و(اللام) في حالة الإثبات)^(٥)، فليس والباء في النفي تقابل إن واللام في الإثبات، كلاهما يفيد التوكيد.

وفُضِّل المصطفوي الباء على (على) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾^(٦)، لأنَّ ((الإرسال ليس على طبق الحقّ وصورته، بل بالحقّ وبمنهاج حقّ، وهذا أبلغ))^(٧)، فهي هنا بمعنى المصاحبة، لأنّها يصحُّ أن تقدر بـ(مع)، أو بالحال، فيقال: محقّاً، وكلتاها علامة المصاحبة^(٨).

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وبيانه: ١٧٨/١.

(٢) سورة يوسف: ١٠٠.

(٣) سورة القصص: ٧٧.

(٤) سورة الأنعام: ٥٣.

(٥) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير: ٣٣٢/١.

(٦) سورة البقرة: ١١٩.

(٧) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٦٣/٢.

(٨) ينظر: الجنى الداني: ٤٠.

٢- السين

قال الشعراوي في تفضيل وجود السين على عدمها في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾^(١): ((الأبلغ أن يقال: «سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ» لأن السين تهتك ستار الزمن؛ وبذلك يحيا المؤمن دائماً في رحمة الله التي لا تنقطع. ولذلك حكى الحق سبحانه وتعالى عن المؤمنين الذين يعملون الصالحات فقال: «سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا» [مريم: ٩٦] أي: إن الود سيكون مستمراً، حتى لمن استمع إلى هذه الآية ثم مات، إنه أيضاً ينتفع بود الله. وأيضاً قال سبحانه لرسوله ﷺ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] ولم يقل: يعطيك ربك، بل جاء بـ ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ لترى عطاء الحق مستمراً. وأنت حين تهدد أحداً لا تقل له: أنا أنتقم منك، بل تقول: سأنتقم منك، أي: أن الانتقام سيستمر مع الزمن))^(٢).

السين عنده تدل على الاستمرارية، والأرجح أن دلالة الاستمرارية من الفعل المضارع الداخلة عليه وليس منها، نعم هي تدل على قرب حدوث الفعل المترقب، ولكن لا تدل على استمراريته، وبهذا اللحاظ فضلت على (سوف)، وفضلت (سوف) عليها، وقد فصلنا ذلك في (سوف).

٣- الفاء

فضّل الزمخشري وجود الفاء على عدمها في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَآرْهَبُونَ﴾^(٣)، ((وهو من قولك: زيداً رهبتُهُ. وهو أوكد في إفادة الاختصاص

(١) سورة التوبة: ٧١.

(٢) تفسير الشعراوي: ٥٢٩٩/٩.

(٣) سورة البقرة: ٤٠.

من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١)، وسبب ذلك ((لمكان الفاء المؤذنة بتلازم ما قبلها وما بعدها))^(٢)، بلحاظ أنَّ الفاء تدلُّ على شرط مقدر، ولا دليل عليه غيرها، وتقدير الكلام: وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم، ومهما يكن شيءٌ فإياي ارهبوني، فحذفت جملة الشرط بعد واو العطف وبقيت الفاء الجواب، فزحقت إلى أثناء الجواب كراهية توالي حرفين. وهذا الأسلوب من مبتكرات القرآن الكريم؛ إذ لم يُعثر بمثله في كلام العرب، وله أربع مراتب: تقديم المفعول فقط، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وتقديمه على فعله العامل في ضميره كَرَبُّهُ، وتقديمه على فعله مع اقتران الفعل بالفاء كقوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾^(٤)، وتقديمه على فعله العامل في ضميره مع اقتران الفعل بالفاء نحو: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾^(٥).

ومعنى الاختصاص فيه من تقديم المفعول، والآيتان المذكورتان أولاً متساويتان فيه، فكلاهما تقدم المفعول فيهما، وأما التوكيد فمن تكرار الفعل، فتقدير الكلام عنده جملتان كما ذكر، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ جملة واحدة، لكن إذا ضم إليها ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٦) صار أوكد لتصريح التكرير والتعميم في "نستعين"^(٧).

٤- اللام

• الجارة

يرى الرازي أن قوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٨) أقوى من لو قيل: (عَلَى رَبِّهِمْ أَجْرُهُمْ)؛ ((لأنَّ الأَوَّلَ يَجْرِي مَجْرَى مَا إِذَا بَاعَ بِالنَّقْدِ، فَذَلِكَ النَّقْدُ هُنَاكَ حَاضِرٌ مَتَى شَاءَ

(١) سورة الفاتحة: ٥.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١/١٣١، وينظر: تفسير النسفي: ١/٦١.

(٣) غرائب القرآن ورجائب الفرقان: ١/٢٧٢.

(٤) سورة المدثر: ٣.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ١/٤٥٥-٤٥٧.

(٦) سورة الفاتحة: ٥.

(٧) ينظر: فتوح الغيب: ٢/٤٥٤، البحر المحيط: ١/٢٨٤.

(٨) سورة البقرة: ٢٧٧.

الْبَائِعُ أَخَذَهُ، وَقَوْلُهُ: أَجْرُهُمْ عَلَى رَبِّهِمْ. يَجْرِي مَجْرَى مَا إِذَا بَاعَ بِالنَّسِيئَةِ فِي الذِّمَّةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ^(١)، فاللام أقوى في دلالتها على الاختصاص من (على)^(٢).

وهو تفضيل في غاية الجمال، فالتعبير بـ(أجرك على فلان) شائع عندنا إلى الآن في المعنى الذي بيّنه الرازي.

وفضّل ابن عاشور (لهم الأمن) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾^(٣)؛ إذ ((أَشَارَتِ اللَّامُ إِلَى أَنَّ الْأَمْنَ مُخْتَصٌّ بِهِمْ وَتَأَبَّتْ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: آمِنُونَ))^(٤)، فضلاً عن تقديم الخافض والمخفوض الذي يفيد الاختصاص أيضاً.

٥- الواو

• العاطفة

فُضِّلَ استعمال الواو على (أو) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾^(٥)؛ لأنها هنا بمعنى التقسيم، ((وَالْوَاوُ أَجْوَدُ مِنْ (أَوْ) فِي التَّقْسِيمِ))^(٦).

وُضِّلت في قوله تعالى أيضاً: ﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾^(٧)، وهذا الرأي في الأصل لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)^(٨).

(١) مفاتيح الغيب: ٨١/٧.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٩٠.

(٣) سورة الأنعام: ٨٢.

(٤) التحرير والتنوير: ٣٣٣/٧.

(٥) سورة الفرقان: ٥٤.

(٦) ينظر: التحرير والتنوير: ٥٥/١٩.

(٧) سورة الأنعام: ٦٣. ينظر: التحرير والتنوير: ٨-ب/١٧١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٣/٣.

وَفُضِّلَ الْوَاوُ عَلَى الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ الْجَنِّ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١﴾
يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَعَامَنَّا بِهِ ۖ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ۝١﴾^(١)، وهو ((من باب عطف المسبب على
السبب، وحرف الجمع يُفوض الترتيب إلى ذهن السامع، وهو أبلغ من الفاء))^(٢)، لأنَّ الأصل في
الواو لمطلق الجمع^(٣)، وهو ما دلت عليه الآية من الجمع بين الإيمان وعدم الشرك، وأما الفاء
فالأصل فيه الترتيب، وهو بعيد عن مراد الآية.

وَفَضَّلُوا الْوَاوُ عَلَى الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرُوجُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا
صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝٤﴾^(٤)، لأنَّ المعنى
مع الواو: خلطوا كل واحد منهما بالآخر، كأنك قلت: خلطت الماء باللبن واللبن بالماء، بمعنى
مخلوطين ومخلوطين بهما. وأما المعنى مع الباء فإذا قلت مثلا: خلطت الماء باللبن، فإنك
جعلت الماء مخلوطا باللبن مخلوطا به، وأشكل بأن خلط أحدهما بالآخر يقتضي خلط الآخر به،
وردَّ بأن الواو تفيد الخلطين صريحا بخلاف الباء، وعلى هذا المعنى لو قال: خلطوا عملا صالحا
بسيئ، أي: إنهم أتوا بالصالح أولا ثم استعقبوه سيئا، والمعنى بالعكس لو قال: خلطوا عملا سيئا
بصالح. فالمعنى مع الواو أبلغ وأجمع لتضمُّنه الخلطين، ولا اختصاص لخلط أحدهما بالآخر^(٥).
بالآخر^(٥).

وعلى هذا تترتب مسألة عقديّة، ففي الآية ردُّ على من زعم الإحباط بالعمل^(٦)، إذ ((لو
كان أحد العاملين مُحَبَطًا لم يكن لقوله: «خلطوا» معنى؛ لأنَّ الخلط يستعمل في الجمع مع

(١) سورة الجن: ١، ٢.

(٢) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٤٨/١٦.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ١٥٨.

(٤) سورة التوبة: ١٠٢.

(٥) ينظر: غرائب القرآن ورجائب الفرقان: ٥٢٥/٣، روح البيان: ٤٩٤/٣، روح المعاني: ١٣/٦.

(٦) ينظر: مفتاح العلوم: ٢٨٠.

امتزاج، كخلط الماء واللبن، وبغير امتزاج، كخلط الدنانير والدرهم^(١)، فلو حُبِطَ العملان لم يتصور اختلاطهما.

ثانياً: الحروف الثنائية

١- إن

• الشرطية

فَصَّلَ الرازي حذف جواب شرط (إن) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا﴾^(٢)، لدلالة ما قبله عليه^(٣)، أو أنهم جاهلون بمن ينصرهم حقيقة فلم يستطيعوا ذكره، وهو الرأي الراجح.

• النافية

فَصَّلَ الرازي قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾^(٤) وهو ((أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: هُوَ وَحْيٌ، وفيه فائدةٌ غَيْرُ الْمُبَالَغَةِ، وَهِيَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: هُوَ قَوْلٌ كَاهِنٍ، هُوَ قَوْلٌ شَاعِرٍ، فَأَرَادَ نَفْيَ قَوْلِهِمْ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِصِغَةِ النَّفْيِ فَقَالَ: مَا هُوَ، كَمَا يَقُولُونَ، وَزَادَ فَقَالَ: بَلْ هُوَ وَحْيٌ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ فَائِدَةٌ أُخْرَى وَهُوَ قَوْلُهُ (يُوحَى))^(٥)، فالإخبار بالنفي والإثبات أبلغ من الإثبات. وفي رأبي إذا كان ب(إن) زاده أفضلية؛ لأنَّ (إن) وإن كانت نافية هنا إلا أنَّ معنى التوكيد لا يفارقها، فضلاً عن أنها في موضع قصر وهو أقوى أنواع التوكيد.

(١) زبدة التفسير: ١٦١/٣.

(٢) سورة غافر: ٢٩.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٤٦/٢٢.

(٤) سورة النجم: ٤.

(٥) مفاتيح الغيب: ٢٣٧/٢٨، غرائب القرآن: ١٩٩/٦.

وقال الزجاج في تفضيل (إن) النافية في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ

فِيهِ﴾^(١): ((إن) ههنا في معنى "ما"، و(إن) في النفي مع "ما" التي في معنى الذي أحسن في اللفظ مِنْ "مَا"، ألا ترى أنك لو قلت رغبت فيما ما رَغِبْتَ فيه لكان الأحسن أن تقول: قَدْ رَغِبْتَ فيما إِنْ رَغِبْتَ فيه، تريد في الذي ما رغبت فيه، لاختلاف اللفظين))^(٢)، فإن قبلها (ما) الموصولة واستعمال ما نافية جنبها يؤدي إلى تكرار غير حَسَن، وهو رأي في غاية الجودة والدقة.

وعلّل البقاعي الأفضلية بوجه آخر: ((لأنَّ «ما» تنفي تمام الفوت لتركُّبها من الميم والألف التي حقيقة إدراكها فوت تمام الإدراك، و«إن» تنفي أدنى مظاهر مدخولها فكيف بما وراءه من تمامه؛ لأنَّ الهمزة أول مظهر لفوت الألف، والنون لمطلق الإظهار))^(٣).

٢- أن

قال الراغب الأصفهاني في تفضيل قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمَّ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(٤) ((هذا

أبلغ من قولكم: يبين الله لكم أن لا تضلوا؛ لأنَّ في معرفة الشرِّ معرفة الخير، وليس في معرفة الخير المعرفتان جميعاً))^(٥)، فالمعنى عنده: ((يبين لكم ضلالكم الذي من جانبكم أن تتحروه إذا تركتم، ومن تبين له الضلال تبين له الحق، فإنَّ معرفة أحدهما متضمنٌ بمعرفة الآخر ولا دونه))^(٦)، وليس في الكلام حذف.

(١) سورة الأحقاف: ٢٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/٤٤٦.

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٨/١٧٢.

(٤) سورة النساء: ١٧٦.

(٥) تفسير الراغب الأصفهاني: ٤/٢٤٤.

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وذهب الكسائي(ت: ١٨٩هـ) وأغلب المفسرين إلى إضمار (لا) والأصل: (لئلا تضلوا).
وذهب البصريون إلى أنه من باب حذف المضاف، وإن (لا) لا تضمّر، والأصل: كراهة أو حذر
أن تضلوا، فحذوا المضاف لوجود ما يدلُّ عليه^(١).

والراجح ما قاله الأصفهاني لبعده عن التقدير، ولا دليل على إضمار (لا)، ولو كانت
مرادة لذكرها، فلكل تعبير معناه الخاص. وقد ردّ ابن عاشور هذا الرأي بحجة أنه ((لَيْسَ مَا فَعَلُوهُ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ ضَلَالًا قَبْلَ مَجِيءِ الشَّرِيعَةِ، لِأَنَّ قِسْمَةَ الْمَالِ لَيْسَتْ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى صِفَةِ
حَسَنِ وَقَبِيحِ بَيِّنَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا حِرْمَانٌ لِمَنْ هُوَ حَقِيقٌ بِالْمُؤَاسَاةِ وَالْمَبَرَّةِ، وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَعَ (أَنْ)
يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ أَنْ تَضَلُّوا ضَلَالًا قَدْ مَضَى))^(٢) وفيه
نظر؛ فقله (ما فعلوه في الجاهلية لم يكن ضلالاً قبل الشريعة) لا يصحُّ على إطلاقه فمعظم
أفعالهم كانوا يعتقدون بحسنها كإكرام الضيف ومساعدة الفقير وحماية الجار وغيرها، وقبحها
كالسرقة والزنا وواد البنات، وإلا لما قال النبي ﷺ: ((إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ))^(٣)، ولكن
يبدو أنه لا يؤمن بالحسن والقبح العقليين.

وأما قوله: (إن المصدر مع أن يتعين أن يكون بمعنى المستقبل)، فهو كما قال، لكن
يشترط أن الضلال قد فعلوه هم، بل يُبين الله لهم الضلال بما هو ضلال.

٣- إنَّ

قال محمد عبد الخالق عزيمة(ت: ١٤٠٤هـ): (إنَّ) يجوز فتح همزتها وكسرها إذا أفادت
التعليل، ((الفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أن التعليل بجملة إن ومعموليها. والكسر أبلغ
في التعليل))^(٤)، قال تعالى: ﴿ يَلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُرُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾^(٥)،

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٣٦/٢ - ١٣٧، تفسير الماتريدي: ٣/٣٤٣، تفسير السمعاني: ١/٥٠٨.

(٢) التحرير والتنوير: ٦/٦٨.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي: ٢١/٢٨.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٥٧٠.

﴿^(١)، وهو شائع كثيرا في القرآن الكريم^(٢)، وأول من أشار إلى أنها أوكد الزجاج^(٣)، وتبعه العكبري^(٤)﴾.

وصارت أبلغ لأنَّ المكسورة الأصل في التوكيد، بل إن بعضهم أشكل أن تكون المفتوحة للتوكيد؛ لأنه ((لو صرَّحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا))^(٥)، وأجيب بأن ((التوكيد للمصدر المنحل؛ لأن محلها مع ما بعدها المفرد، وبهذا يفرق بينها وبين إن المكسورة، فإن التأكيد في المكسورة للإسناد وهذه لأحد الطرفين))^(٦)، والحاصل (إن) المكسورة أوكد وأبلغ.

٤- أو

قال الزجاج- وتبعه الزمخشري^(٧)، وأبو حيان^(٨) من دون إشارة- بتفضيل (أو) على الواو في قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٩): ((أو ههنا أوكد من الواو، لأنَّ الواو إذا قُلَّتْ: قُلَّتْ: لا تطع زيدا وعمراً فأطاع أحدهما كان غير عاص، لأنه أمره ألا يطيع الاثنين. فإذا قال (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) "أو" قد دلت على أنَّ كل واحد منهما أهل لأن يُعصى))^(١٠)، بلحاظ أن ((النَّهْيَ عَنِ طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أْبْلَغُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ طَاعَتِهِمَا، لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنِ أَحَدِهِمَا، لِأَنَّ فِي طَاعَتِهِمَا طَاعَةَ أَحَدِهِمَا))^(١١). ورأيهم بأن (أو) ههنا أوكد من الواو جيد، ولكن قولهم: إن المخاطب مع الواو يكون غير عاص إذا أطاع أحدهما فيه نظر؛ فإن الواو وإن كانت لمطلق الجمع لكن السياق هو الحاكم في ذلك؛ فمثلا قوله تعالى في خطاب رسوله ﷺ: ﴿وَلَا

(١) سورة القصص: ٧٩.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥٧٠/١ - ٥٧٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٤/٢.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٢.

(٥) البرهان للزركشي: ٤٠٧/٢.

(٦) البرهان للزركشي: ٤٠٧/٢، وينظر: معترك الأقران: ٧٢/٢.

(٧) ينظر: الكشف: ٢٧٤/٤ - ٢٧٥.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٣٦٩/١٠.

(٩) سورة الإنسان: ٢٤.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٦٣/٥.

(١١) ينظر: البحر المحيط: ٣٦٩/١٠.

تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعَّ أَدْنَاهُمْ وَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ^(١) لا يمكن أن نحمله على أنه إذا لم يطع الكافرين وأطاع الآخرين كان ممتثلاً، وأفدنا هذه الدلالة من السياق.

كذلك (أو)، فهي على أصل وضعها في ((إثبات الحكم لأحد الأمرين إلا أنه إن حصلت قرينة يفهم معها أن الأمر غير حاجز في الآخر مثل قوله: جالس الحسن أو ابن سيرين))^(٢)، وفي وفي الآية الكريمة (أو) ((على بابها، وإنما جاء التعميم فيهما من أمر وراء ذلك، وهو النهي الذي فيه معنى النفي))^(٣)، فالسياق والتركيب هما المحددان للدلالة الوضعية للفظ.

وأما من ذهب إلى أن (أو) بمعنى الواو^(٤) فهو مرجوح لما تقدم.

٥- عن

حكى الرازي عن القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥هـ) تفضيله (عن) في قوله تعالى: ﴿أَنْ

اللَّهُ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^(٥) على (من) التي ينبغي أن يُعدى الفعل (يقبل) بها ((لأنه يُنبئُ عَنِ الْقَبُولِ مَعَ تَسْهِيلِ سَبِيلِهِ إِلَى التَّوْبَةِ الَّتِي قُبِلَتْ))^(٦)، وعلّق عليه بقوله: ((إنه لم يُبين كيفية دلالة لفظة (عَنْ) على هذا المعنى، والذي أقوله: إن كلمة «عَنْ» وكلمة «مِنْ» متقاربتان، إلا أن كلمة «عَنْ» تُفيدُ البُعْدَ... فقوله: عَنْ عِبَادِهِ يُفِيدُ أَنَّ التَّائِبَ يَجِبُ أَنْ يَعْتَقِدَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ صَارَ مُبْعَدًا عَنْ قَبُولِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ الدَّنْبِ، وَيَحْضُلُ لَهُ انْكِسَارُ الْعَبْدِ الَّذِي طَرَدَهُ مَوْلَاهُ، وَبَعْدَهُ عَنْ حَضْرَةِ نَفْسِهِ، فَلَفْظَةُ «عَنْ» كالتنبيه على أنه لا بُدَّ مِنْ حُصُولِ هَذَا

(١) سورة الأحزاب: ٤٨.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٠١/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٠١/٢.

(٤) ينظر: مجاز القرآن: ٢٨٠/٢، أحكام القرآن للجصاص: ١٢٠/٢، تفسير السمرقندي: ٥٠٧/٣، الكشف والبيان:

١٠٦/١٠.

(٥) سورة التوبة: ١٠٤.

(٦) مفاتيح الغيب: ١٤٠/١٦، اللباب في علوم الكتاب: ١٩٧/١٠.

الْمَعْنَى لِلتَّائِبِ))^(١) وهو تفسير بعيد فيه شيء من اليأس والقنوط؛ فأين ذهب قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾^(٢)؟
 وأين قول رسوله ﷺ: ((التائب من الذنب، كمن لا ذنب له))^(٣)؟ والتفسير الصحيح ما ذكره
 الخازن من أن ((عن في هذا الموضع أبلغ؛ لأنَّ فيه تبشيراً بقبول التوبة مع تسهيل سبيلها))^(٤)،
 وأيده ابن عاشور في تضمين معنى (عن) التجاوز عن الذنب^(٥)، فالمجازة معنى أصلي
 لـ(عن)^(٦)، وهو التفسير الأنسب للآية، وإذا كان لا بد من تفسيرها بالبعد فيفسر ببعده عن الذنب
 وعقوبته، لا عن غافره.

وَفُضِّلَ تَعْدِيَةٌ (يَخَالِفُونَ) بـ(عَنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٧)؛ ((لما في المخالفة من معنى التباعده والحيد، كأنه قال: الذي يحنون عن أمره بالمخالفة، وهو أبلغ من إذا قيل: يخالفون أمره))^(٨)، وهذا ما أفاده (عن) الدال على المجازة.
 وذهب أبو عبيدة^(٩)، والجصاص (ت: ٣٧٠هـ)^(١٠)، والسمرقندي^(١١)، والبغوي^(١٢)، والعز بن
 بن عبد السلام^(١٣)، إلى زيادة (عن)، وليس بسديد؛ لأنَّه لا دليل عليه أولاً، ويفقد جمالية التعبير
 القرآني ثانياً.

(١) المصدران أنفسهما والصفحتان أنفسهما.

(٢) سورة الفرقان: ٧٠.

(٣) سنن ابن ماجه: ١٤٢٠/٢، الكافي: ٤٣٥/٢ عن الإمام الباقر عليه السلام.

(٤) لباب التأويل: ١٤٥/٣.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٧/١١.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣١٩/٤.

(٧) سورة النور: ٦٣.

(٨) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١١/١٦٢.

(٩) ينظر: مجاز القرآن: ٦٩/٢.

(١٠) ينظر: أحكام القرآن: ٤٣٥/٣.

٦- في

فضّل ابن قتيبة والماتريدي (في) على (إلى) في قوله تعالى بشأن النبي إبراهيم عليه السلام:
﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾^(٤)؛ لأنه أراد علم النجوم وحسابها، وليس النجوم ذاتها، ولو أرادها
لقال: إلى النجوم، وهذا أطف في مسايرتهم وعدم معارضتهم بالظاهر؛ لأنهم قوم لهم علم
واهتمام في ذلك^(٥)، فنظر إليها متأملاً ولم ينظر إليها حقيقة، وهذا المعنى يتلمس من معنى
الحرفين، ف(في) للظرفية أي: في أمرها، ولو كانت غايته النجوم لجاء ب(إلى) التي تفيد الغاية.

وفضّل الرازي قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ﴾^(٦) على أنه لو قيل: مالهم
للسائل؛ لأنه جعل مالهم ظرفاً لحقوقهم، فالظرف لا يُطلب إلا للمظروف فكأنه قال: هم لا
يطلبون المال ولا يجمعونه إلا ويجعلونه ظرفاً للحق، فالمطلوب من الظرف هو المظروف،
والظرف هو مالهم، فجعله ظرفاً للحقوق، وفيه من المدح ما فيه. وأما لو قال: مالهم للسائل، فلا
يبقى لهم مال لينفقوه^(٧).

وقال أبو حيان بتفضيل (في) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِيْ أَكِنَّةٍ مِّمَّا
تَدْعُونَا إِلَيْهِ﴾^(٨): (إِنَّ (فِي) أَبْلَغُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ (عَلَى)؛ لأنَّهُمْ قَصَدُوا إِفْرَاطَ عَدَمِ
الْقَبُولِ، لِحُصُولِ قُلُوبِهِمْ فِي أَكِنَّةٍ اخْتَوَتْ عَلَيْهَا اخْتَوَاءَ الظَّرْفِ عَلَى الْمَظْرُوفِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ
يَصِلَ إِلَيْهَا شَيْءٌ. كَمَا نَقُولُ: الْمَالُ فِي الْكَيْسِ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: عَلَى الْمَالِ كَيْسٌ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ

(١) ينظر: تفسير السمرقندي: ٥٢٧/٢.

(٢) ينظر: معالم التنزيل: ٣٥٩/٣.

(٣) ينظر: تفسير العز بن عبد السلام: ٤١٥/٢.

(٤) سورة الصافات: ٨٨.

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٠١ - ٢٠٢، تفسير الماتريدي: ١٣٨/٤.

(٦) سورة الذاريات: ١٩.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٧٠/٢٨.

(٨) سورة فصلت: ٥.

عَلَى الْحَصْرِ، وَعَدَمِ الْحُصُولِ دَلَالَةَ الْوِعَاءِ))^(١)، وفيه رد على الزمخشري الذي زعم أنه ((لا فرق في المعنى بين قولك: قلوبنا في أكنة. وعلى قلوبنا أكنة. والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً ﴾^(٢) ولو قيل: إنا جعلنا قلوبهم في أكنة: لم يختلف المعنى))^(٣)، وتعبه الشهاب الخفاجي أيضا بشهاب ثاقب فرّق بين التعبير بـ(في) و(على) وأرجع ذلك إلى السياق؛ ((فإنه لما كان منسوباً إليه تعالى في الإسراء والكهف^(٤) كان معنى الاستعلاء والقهر أنسب، ولما ولما حكى عنهم هنا كان الاحتواء أقرب، وليس المراد أنه أبلغ في عدم القبول لاحتواء الأكنة عليه احتواء الظرف على المظروف حتى لا يمكن أن يصل إليه شيء كما قيل؛ لأن قوله: ﴿ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً ﴾ يفيد ما نكر من الاحتواء من كل جانب أيضا بالنظر إلى لفظ الكُن؛ لأن الكُن لا بدّ أن يكون ساترا للمكتن فيه من كل جانب أيضا...فالمبالغة في كل منهما إنما المراد توجيه اختيار أحد الطريقتين))^(٥)، وهو في غاية الجودة والدقة، فلا أفضلية لتعبير على آخر، بل لكل أفضليته في موضعه.

وأشكل بأنّه لماذا قال سبحانه: ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٦)، وفيه إيهام في تخصيص ملكه فيهما، وأنهما ليسا له؟ وأجيب بأنه ليس المراد بـ(في) ((معنى الشيء في الوعاء وفي المكان، وإنما يريد ما تركّب منه السماوات والأرض من الجواهر والصور والأعراض والصنع، فصار ذلك من وجه أبلغ من قولك: (له السماوات والأرض))^(٧)، فاستعمال فاستعمال (في) أبلغ من اللام بلحاظ دلالتها على التفصيل.

(١) البحر المحيط: ٢٨٥/٩، وينظر: الدر المصون: ٥٠٧/٩.

(٢) سورة الكهف: ٥٧.

(٣) الكشاف: ١٨٦/٤.

(٤) سورة الإسراء: ٤٥، سورة الكهف: ٥٧.

(٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣٨٦/٧، روح المعاني: ٣٤٩/١٢.

(٦) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٧) تفسير الراغب الأصفهاني: ٥٢٦/١.

وَفُضِّلَ (في) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا ۗ ﴾^(١)؛ وهو ((أبلغ من (إلى)؛ لدلالته على الاستقرار والتمكُّن، كأنهم لم يرضوا بأن يتظاهروا أنهم من أهل ملتهم))^(٢).

وَفُضِّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا ۗ ﴾^(٣) فهو ((أبلغ من قوله: ورحمناهم؛ لأن قوله: (وأدخلناهم في رحمتنا) يفتضي أنهم عُمرُوا بِالرَّحْمَةِ، وَقَوْلُهُ: ورحمناهم يفتضي أنه أَصَابَهُمْ رَحْمَتُهُ))^(٤)، فدلالة (في) على الظرفية تفيد أنهم دخلوا في وسط الرحمة، ورحمناهم: لا يتضمَّن ذلك.

وَفُضِّلَ ابْنُ عَاشُورٍ (في الأذلين) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَحَادَّوْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ رَأَوْاكَ فِي الْأَذْلِينَ ۗ ﴾^(٥) لإفادة ((حَرْفِ الظَّرْفِيَّةِ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي زُمْرَةِ الْقَوْمِ الْمُؤْصِفِينَ بِأَنَّهُمْ أَذْلُونَ، أَي: شَدِيدُو الْمَذَلَّةِ لِيَتَصَوَّرَهُمُ السَّامِعُ فِي كُلِّ جَمَاعَةٍ يَرَى أَنَّهُمْ أَذْلُونَ، فَيَكُونُ هَذَا النَّظْمُ أَبْلَغَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: أَوْلَيْكَ هُمُ الْأَذْلُونَ))^(٦)، واستعماله يدلُّ أيضا على أنهم معدودون من ضمنهم.

وباللحاظ نفسه فَضِّلَ أيضا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۗ ﴾^(٧) ((فَكَانَتْ أَبْلَغَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَخَاسِرٌ))^(٨)؛ لإفادة أن الخسر أحاط بهم إحاطة الظرف بالمظروف.

(١) سورة إبراهيم: ١٣.

(٢) روح المعاني: ١٨٩/٧.

(٣) سورة الأنبياء: ٨٦.

(٤) تفسير السمعاني: ٤٠٢/٣.

(٥) سورة المجادلة: ٢٠.

(٦) التحرير والتنوير: ٥٦/٢٨.

(٧) سورة العصر: ٢.

(٨) التحرير والتنوير: ٥٣١/٣٠.

فضَّل ابن فورك وجماعة من المفسرين ذكر (قد) مع الفعل في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١) على تجريدها منه؛ لأنها تعيد ((تقريب الماضي من الحال؛ فدلَّ على أن فلاحهم قد حصل، وهم عليه في الحال، وهذا أبلغ في الصفة من تجريد ذكر الفعل))^(٢).

وذهب أحمد الإسكندري وتبعه محيي الدين درويش من دون إشارة إليه إلى أن (قد) في قوله تعالى: ﴿يَقَوْمٍ لَمْ تُؤدُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾^(٣)، للتكثير، وهي أبلغ من (كم) في هذا الموضع، والمعروف أن (قد) إذا دخلت على المضارع أفادت التقليل، فوجهه من قبيل ((الإفراط فيما ينعكس عنه، وتكون (قد) في هذا المعنى نظيرة ربما في قوله: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٤) فإنها في هذا الموضع أبلغ من كم في التكثير، فلما أوردت ربما في التكثير على عكس معناها الأصلي في التقليل فكذلك إيراد قد ههنا لتكثير علمهم: أي تحقيق تأكيده على عكس معناها الأصلي في تقليل الأصل))^(٥).

وما ذهب إليه من أن (قد) مع المضارع تعيد التقليل ليس على إطلاقه، فإنها مع المضارع ((للتوقع تارة، وهو الكثير فيها، وقد تكون معه للتحقيق، وهو قليل. وقد تكون تقليلًا، وهو أيضًا قليل))^(٦)، فلا داعي لهذا التأويل وليّ الكلام عن ظاهره، فهي هنا للتوقع وهو المعنى الأنسب، فهم لو كانوا معتقدين به رسول الله لما آذوه، ولكنهم يتوقعون ذلك، والقرآن الكريم دقيق بتعبيره.

(١) سورة المؤمنون: ١.

(٢) تفسير ابن فورك: ٦٢/١، وينظر: الكشف والبيان: ٣٧/٧، التبيان في تفسير القرآن: ٣٤٨/٧، معالم التنزيل: ٣٥٦/٣.

(٣) سورة الصف: ٥.

(٤) سورة الحجر: ٢.

(٥) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف: ٩٨/٤، وينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٨٠/١٠.

(٦) الجنى الداني: ٢٥٦.

ولو فرضنا جدلاً عدم قبول هذا المعنى، فهي للتحقيق أولى، ولا داعي أن نقول: إنَّها للتقليل وجاءت هنا بعكس معناها، فإن معنيي التقليل والتحقيق كليهما قليلٌ معها، وعدّها للتحقيق هنا أولى؛ لأنَّه من غير تأويل، والأنسب للسياق.

٨- لا

• النافية للجنس

فضَّلَ الزمخشري (فلا كفران) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾^(١) على أن يقال: (فلا نكفرُ سعيه) (وقد نفى نفي الجنس ليكون أبلغ)^(٢) من نفي الفعل. وفي الأفضلية وجه آخر، فـ(كفران) مصدر يدلُّ على الجحود والإنكار، وهو أقوى وأثبت من فعله (كفر)، فيكون نفيه أشد من نفي الفعل.

٩- لن

اختلف المفسرون كثيراً في أفضلية (لن) على (لا)، ويتفرَّع من هذا الاختلاف أمران: دلالتها على تأكيد النفي، ودلالتها على التأييد.

أما دلالتها على تأكيد النفي وأنها أبلغ من (لا)، فقد علَّل الكرمانى وتبعه بدر الدين الحموي، والنيسابوري، والقنوجي (ت: ١٣٠٧هـ) مجيء (ولن يتمنوه) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ

(١) سورة الأنبياء: ٩٤.

(٢) الكشف: ١٣٤/٣، وينظر: السراج المنير للشربيني: ٥٢٩/٢، زبدة التفسير: ٣٥٣/٤.

صَدِيقِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴿١﴾، و (ولا يتمنوه) في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٦١﴾ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴿٢﴾؛ ((لأن دعواهم في هذه السورة بالغة قاطعة، وهو كون الجنة لهم بصفة الخلوص، فبالغ في الرد عليهم بـ "لن"، وهي أبلغ ألفاظ النفي، ودعواهم في الجمعة قاصرة مترددة، وهي زعمهم أنهم أولياء الله فردب "لا" ((٣)).

وأيد هذا الزمخشري فعنده أن ((«لا» و«لن» أختان في نفي المستقبل، إلا أن في «لن» توكيدا وتشديدا. تقول لصاحبك: لا أقيم غدا، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدا كما تفعل في: أنا مقيم، وإني مقيم)) (٤) وقال أيضا: ((إن في «لن» تأكيدا وتشديدا ليس في «لا»)) (٥).

وأيد أبو حيان مع استدلال مفصل فقال: ((كَانَ الْأَقْرَبُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ: أَوَّلًا: مِنْ أَنْ فِيهَا تَوْكِيدًا وَتَشْدِيدًا؛ لِأَنَّهَا تَنْفِي مَا هُوَ مُسْتَقْبَلٌ بِالْأَدَاةِ، بِخِلَافِ لَا، فَإِنَّهَا تَنْفِي الْمُرَادَ بِهِ الْإِسْتِقْبَالَ مِمَّا لَا أَدَاةَ فِيهِ تُخَلِّصُهُ لَهُ، وَلِأَنَّ لَا قَدْ يُنْفَى بِهَا الْحَالُ قَلِيلًا، فَلَنْ أَحْصُ بِالْإِسْتِقْبَالِ وَأَحْصُ بِالْمُضَارِعِ، وَلِأَنَّ وَلَنْ تَفْعَلُوا أَحْصَرُ مِنْ وَلَا تَفْعَلُونَ، فَلِهَذَا كُلُّهُ تَرْجَحُ النَّفْيُ بِلَنْ عَلَى النَّفْيِ بِلَا)) (٦)، وهذا ردُّ على ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) الذي زعم أن إفادتها تأكيد النفي دعوى بلا دليل (٧).

(١) سورة البقرة: ٩٤، ٩٥.

(٢) سورة الجمعة: ٦، ٧.

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/١٦٠، وينظر: كشف المعاني في المتشابه من المثاني: ١٠٣، غرائب القرآن: ٦/٣٠٠، فتح البيان: ١/٢٢٧.

(٤) الكشاف: ١/١٠١.

(٥) المصدر نفسه: ٤/٥٣٧، وينظر: ٢/١٥٤.

(٦) البحر المحيط: ١/١٧٤، وينظر: ٣/٣٣٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ١/٣٧٤.

وَمِمَّنْ أَيْدِ أَفْضَلِيَّتِهَا السَّمِينِ الْحَلْبِيِّ فَفَضَّلَ (لن) عَلَى (لا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَقُولُ
لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾^(١)؛ ((لَأَنَّهَا
أَبْلَغُ فِي النَّفِيِّ))^(٢)، وَأَيَّدَ تَأْكِيدَ النَّفِيِّ الزَّرْكَشِيُّ^(٣)، وَمُجِدَّ رَشِيدَ رِضَا^(٤)، وَابْنَ عَاشُورَ^(٥).
وَالجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ صَرَّحَ بِأَفْضَلِيَّتِهَا وَتَأْكِيدِهَا لِلنَّفِيِّ هُوَ الْخَلِيلُ بِقَوْلِهِ: ((إِنَّهَا تَشْبَهُ
فِي الْمَعْنَى (لا)، وَلَكِنَّهَا أَوْكَدَ تَقُولُ: لَنْ يَكْرَمَكَ زَيْدٌ، مَعْنَاهُ: كَأَنَّهُ يَطْمَعُ فِي إِكْرَامِهِ، فَنفَيْتَ عَنْهُ،
وَوَكَّدْتَ النَّفِيَّ بَلَنْ فَكَانَتْ أَوْكَدَ مِنْ (لا))^(٦).

وَأَمَّا إِفَادَتُهَا التَّأْيِيدَ فِي النَّفِيِّ فَأَوَّلُ مَنْ وَجَدْتُهُ صَرَّحَ بِذَلِكَ مِنَ الْمَفْسُرِينَ الطُّوسِيَّ فِي
تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾^(٧): ((لَنْ) تَنْفِي عَلَى التَّأْيِيدِ
فِي الْمُسْتَقْبَلِ))^(٨)، وَتَبِعَهُ الطَّبْرَسِيُّ^(٩).

وَأَشْهَرُ مَنْ نُقِلَ عَنْهُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَنَسَبَهُ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(١٠) وَالْمُرَادِيُّ^(١١)، وَابْنُ
هَشَامٍ^(١٢)، وَغَيْرُهُمْ: أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ الْأَنْمُودِجِ، لَكِنْ فِي النُّسخَةِ الْمَتَدَاوِلَةِ لِلْكِتَابِ عِبَارَتُهُ:
((لَنْ) نَظِيرَةٌ لِأَنَّ فِي النَّفِيِّ الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَكِنْ عَلَى التَّأْيِيدِ))^(١٣)، وَلَيْسَ التَّأْيِيدُ، وَلَعَلَّ النَّصَّ قَدْ حُرِّفَ.

(١) سورة آل عمران: ١٢٤.

(٢) الدر المصون: ٣٨٤/٣، وينظر: ٩/٢.

(٣) ينظر: البرهان: ٤٢٠/٢.

(٤) ينظر: تفسير المنار: ٤٦٩/١٠.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ٣٣٧/٢٢، ٢٧١/٢٨.

(٦) العين: ٣٥٠/٨.

(٧) سورة البقرة: ٢٤.

(٨) التبيان: ١٠٦/١.

(٩) ينظر: مجمع البيان: ١٧٨/٩.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٨٣/١.

(١١) ينظر: توضيح المقاصد: ١٢٢٩/٣.

(١٢) ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٤/١.

(١٣) الأنموذج في النحو: ٣٢.

ومن أقواله التي يفهم منها التأييد قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ تَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾^(١): ((لن أخت «لا» في نفي المستقبل، إلا أن «لن» تنفيه نفيًا مؤكدًا، وتأكيدُه هاهنا الدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل مناف لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا))^(٢)، بلحاظ أنها أفادت الاستحالة.

ومِمَّنْ أَيْدِ التأييد: ابن شهر آشوب (ت: ٥٨٨هـ)^(٣)، والسيد حيدر آملي (ت: ٧٨٢هـ)^(٤)، و٧٨٢هـ)^(٤)، والكاشاني (ت: ٩٨٨هـ)^(٥)، وسيد علي الحائري^(٦)، والمصطفوي^(٧).

لكن أغلب المفسرين أنكروا ذلك كالواحدي^(٨)، والبغوي^(٩)، وابن القيم^(١٠)، والحنبلي (ت: ٧٧٥هـ)^(١١)، والشربيني^(١٢)، وأهم ما استدلوا به:

أ- أن التأييد دعوى بلا دليل

ب- لو كانت للتأييد لما قُيدَ منفيها بقيد كالיום في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا﴾^(١٣).

(١) سورة الحج: ٧٣.

(٢) الكشاف: ١٧١/٣.

(٣) ينظر: متشابه القرآن ومختلفه: ٩٧/١.

(٤) ينظر: المحيط الأعظم والبحر الخضم: ٤١٧/١.

(٥) ينظر: زبدة التفاسير: ٣٦٥/٦.

(٦) ينظر: مقتنيات الدرر: ١٨/٥.

(٧) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٩٤/٢، ٢٣٩/١٠.

(٨) ينظر: التفسير البسيط: ٣٣٣/٩.

(٩) ينظر: معالم التنزيل: ١٧٦/٢.

(١٠) ينظر: تفسير القرآن الكريم: ٥٩٣.

(١١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣٠١/٩.

(١٢) ينظر: السراج المنير: ٥١٣/١.

(١٣) سورة مريم: ٢٦.

ت- أن الله تعالى أخبر عن اليهود بقوله: ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾^(١)، ثم أخبر أنهم يتمنون الموت كقوله: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ ﴾^(٢)، فدلَّ على أنها ليست للتأبيد.

ث- قال تعالى في جواب موسى عليه السلام حين طلب رؤيته: ﴿ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي ﴾^(٣)، فلو كانت للتأبيد وأن الرؤية ممتعة لما استثنى استثنى باستقرار الجبل.

وأما الردُّ عليها، فإن الدليل على التأبيد لغويًا قولُ ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ): (("لا" تنفي "يُفَعَلُ" إذا أُريد به المستقبل، و"لَنْ" تنفي فعلًا مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف، وتقع جوابًا لقول القائل: "سيقوم زيدٌ"، و"سوف يقوم زيدٌ". والسين وسوف تفيضان التنفيس في الزمان، فلذلك يقع نفيُّه على التأبيد وطولِ المدَّة))^(٤).

وأما لو كانت للتأبيد لما قُيدت، فردَّ عليه صدر الأفاضل الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ) بقوله: ((ما المانع من أن يكون للتأبيد، ويستعمل مع التقييد؟ ألا ترى أنك لو قرنتها بلفظة التأبيد لم يمنع من التقييد أيضًا، مثاله قولك: لن أخرج أبدًا حتى يأذن لي الأمير، وقال تعالى: ﴿ لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا ﴾^(٥) وهذا تقييد مع التأبيد))^(٦).

وأما الردُّ على الإخبار بالموت، فإنَّ النفيَّ مُقيَّد بالدنيا بدليل تقييده بقوله تعالى: ﴿ بِمَا

قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٧) أي: لن يتمنوه في الدنيا بما قدَّمت أيديهم، ولا يشمل الآخرة^(١).

(١) سورة البقرة: ٩٥.

(٢) سورة الزخرف: ٧٧.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٤) شرح المفصل: ٣٧/٥.

(٥) سورة المائدة: ٢٤.

(٦) ترشيح العلل في شرح الجمل: ١٧٨.

(٧) سورة البقرة: ٩٤.

وأما الردُّ على تقييد الرؤية، فإنَّ الله سبحانه ((عَلَّقَ رُؤْيَتَهُ بِمَا يَسْتَحِيلُ كُونَهُ، وَالشَّيْءَ إِذَا عُلِقَ كُونَهُ بِمَا يَسْتَحِيلُ حَصُولَهُ اسْتِحْالَ كَقَوْلِهِ فِي الْكُفْرَةِ: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٢)))^(٣)، فإذا كان استقرار الجبل مستحيلًا فإنَّ الرؤية مستحيلة أيضًا، وهذا شائع في لغة العرب فإنها ((إذا عُلِّقَتْ مَا يَجُوزُ كُونَهُ بِمَا لَا يَجُوزُ كُونَهُ اسْتِحْالَ كَوْنِ ذَلِكَ الْجَائِزِ الْكُونِ؛ كَمَا يَقَالُ: لَا يَكُونُ هَذَا حَتَّىٰ يَشِيْبَ الْغُرَابُ... وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ لَا يَفِيدُ نَقْصَ شَيْءٍ مِنَ التَّأْبِيدِ؛ لِأَنَّ الْغُرَابَ لَا يَشِيْبُ))^(٤).

والذي أراه أنَّ (لن) أبلغ من (لا) لما ذكر، وأنها موضوعة لنفي التأييد، قال تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾^(٥)، ولكنها قد تُغَيَّبُ أو لا تُغَيَّبُ، فإذا قَبِدَتْ فهي بحسب القيد والغاية كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(٦) فهي مقيدة بالرجوع، ولا تعارض بين وضعها لنفي التأييد وتقييدها، لأنَّ القيد لا يدلُّ على نقض الأصل، فقد أجمعوا على أن (لا) موضوعة للنفي، ولكنها قد ينتقض نفيها بإلا، وهذا لا يقدر بأنها موضوعة له.

١٠ - لو

• المصدرية

(١) ينظر: دلائل الصدق لنهج الحق: ١١٨/٢.

(٢) سورة الأعراف: ٤٠.

(٣) متشابه القرآن ومختلفه: ٩٧/١.

(٤) التفسير البسيط للواحدى: ١٣٠/٩.

(٥) سورة آل عمران: ١٧٦.

(٦) سورة طه: ٩١.

فَضَّلَ الْوَاحِدِي (لو) على (أن) في قوله تعالى: ﴿ وَدَّتْ طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكَتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾^(١)؛ ((لأنَّ) (لو) أوفق مع التمني،... ومثله: قوله: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة: ٩٦]]^(٢)، وفي الآية أفضلية من وجه آخر، فإن استعمال (لو) هنا يدلُّ على المحال وعدم وقوع الفعل مطلقاً؛ لأنَّ دلالتها على الامتناع والندرة لا يفارقها، ويكون المعنى أنهم على الرغم من تمنِّيهم أن يضلُّوكم لكنهم لا يستطيعون.

وفرَّقَ الراغب الأصفهاني بين الاستعمالين بعد أن بين أن الودَّ يستعمل في المحبة والتمني، ((فمتى قصد به التمني استعمل معه: أن، وتارة: لو، يقول: وددتُ لو خرجتُ، ولا يجوز إدخال لو فيه إذا أُريد معه المحبة. وإذا كان بمعنى المحبة يتعلق بالأزمنة الثلاثة، وإذا كان للتمني فليس إلا للاستقبال))^(٣)، وهو رأي في غاية الدقة، وبعضهم عكس ذلك فمع التمني تصلح للأزمنة الثلاثة، ومع المحبة لا تصلح للماضي؛ وإذا كان للحال والاستقبال جاز أن ولو، وإذا للماضي لم يجز أن لأنها للمستقبل، ورُدَّ رأيه بأنها توصل بالماضي أيضاً، نحو: سرَّني أن قمت^(٤).

• الشرطية

أجمعوا على أن حذف جواب (لو) أبلغ من ذكره، وهو كثير في القرآن الكريم، وعللوا الأفضلية ((بإيجازاً لدلالة الكلام عليه، وأبهم قدر العذاب لأنَّه أبلغ وأهيب من النص عليه))^(٥)،

(١) سورة آل عمران: ٦٩.

(٢) التفسير البسيط للواحيدي: ٣٤١/٥.

(٣) تفسير الراغب الأصفهاني: ٦٢٦/٢ - ٦٢٧، وينظر: مجمع البيان: ٣١٨/٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢٠٤/٣، الدر المصون: ٢٤٤/٣، اللباب في علوم الكتاب: ٣١٠/٥، الجواهر الحسان:

٥٨/٢، التحرير والتنوير: ٢٧٨/٣.

(٥) المحرر الوجيز: ١٠١/٤.

فالأفضلية بأمرين: الإيجاز، وتعظيم الأمر وتهويله (فتذهب نفس السامع كل مذهب)^(١) في تقديره.

وأرى أنَّ سبب ذلك هو أن جواب (لو) ممتنع دائماً، وذكره يؤدي إلى معانٍ منها: التحسُّر كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾^(٢) أو اللوم كقوله: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾^(٣) أو للتهويل كقوله: ﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾^(٤)، وغيرها من المعاني، وكلها أمور لم تحصل، وقد ولدت شعوراً في نفس المخاطب بسبب عدم حصولها - وهو ما ذكرته من المعاني - وعند حذف الجواب الذي هو ممتنع ذاتاً يزيد الأمر تهويلاً أو تعظيماً أو تشويقاً وغيرها بحسب السياق.

ومن الآيات التي فيها حذف قوله تعالى على لسان النبي لوط عليه السلام: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَىٰ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾^(٥) ويُعلل هذا الشريف الرضي (ت: ٤٠٦هـ): (وجاء جواب لو لو هاهنا محذوفاً. والمعنى، لو أنني على هذه الصفة لحتل بينكم وبين ما همتم به من الفساد وأردتموه من ذنوب فحشاء. والحذف هاهنا أبلغ، لأنه يوهم المتوعد بعظيم الجزاء، وبغليظ النكال، ويصرف وهمه إلى ضروب العقاب، ولا يقف به عند جنس من أجناس المخوفات المتوقعات)^(٦).
المتوقعات)^(٦).

(١) التحرير والتنوير: ٧٠/١٧.

(٢) سورة البقرة: ١٦٧.

(٣) سورة آل عمران: ١٦٨.

(٤) سورة الكهف: ١٨.

(٥) سورة هود: ٨٠.

(٦) تلخيص البيان في مجازات القرآن: ١٦٢/٢.

وقوله تعالى أيضا: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ﴾^(١) وعَلَّله

الواحدي: ((وحذف جواب (لو) في مثل هذا الآي يكون أفحم وأبلغ؛ لذهاب المخاطب المتوعد إلى كلّ ضرب من الوعيد، ولو ذكر له ضرب من الوعيد لم يكن مثل أن يبهم عليه؛ لأنه يوطن نفسه على ذلك المذكور، ومن وطن نفسه على شيء لم يصعب عليه صعوبته على من لم يوطن عليه نفسه. وذكرنا شواهد هذه المسألة في سورة الأنعام، عند قوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ وَقُفُوا ﴾ [الأنعام: ٢٧])^(٢). وغيرهما من الآيات مما يطول المقام لنذكره^(٣).

١١ - ما

• المزيدة للتوكيد

ذهب الزركشي إلى أن (ما) المزيدة للتوكيد إذا دخلت على (إن) الشرطية تكون ((أبلغ في الشرط من "إن"، ولذلك تتلقى بالنون المبنية عليها المضارع، نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ ﴾^(٤) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا كِلَاهُمَا ﴾^(٥))^(٦)، فتزيدها قوة إلى قوتها؛ إذ هي أم أدوات الشرط وأقواها^(٧).

(١) سورة الأنعام: ٩٣.

(٢) التفسير البسيط للواحدي: ٤٧١/٣، وينظر: المحرر الوجيز: ٣٨١/٢.

(٣) ينظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن: ٤٥٥/١، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣٣٠/٢، ٢١٠/٣،

١٠١/٤، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ٧٥٠/٢، مفاتيح الغيب: ٥٠٨/١٢.

(٤) سورة الأنفال: ٥٨.

(٥) سورة الإسراء: ٢٣.

(٦) البرهان في علوم القرآن: ٣٦٠/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٦/٤، الجنى الداني: ٢٠٨.

قال الراغب الأصفهاني في تفضيل قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(١) أبلغ من قولنا: وما إله، لاستغراقه، ولا يصح جرُّ لفظ الله على البدل من إله، لأنَّ من هذه لا تدخل إلا على كل نكرة غير موجبة، فإذن لا يكون إلا رفعا، رداً على موضع ﴿ مِنْ إِلَهٍ ﴾^(٢)، فمن الاستغراقية مع مخفوضها المنكر دائماً تفيد استغراق الجنس كله^(٣)، أي ما من إله مطلقاً إلا الله.

الله.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾^(٤) الذي هو ((أبلغ في استغراق النفي من أن يُقال: "وما أرسلنا رسولا"، فكلُّ رسولٍ تجب طاعته))^(٥).

وذهب الكرمانى إلى أن ذكر (من) في قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾^(٦)، وفي غيرها من الآيات، أبلغ من عدم ذكرها، وقد جاءت في آية واحدة فقط من دونها وهي قوله: ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْقَوْمِ الْمُكَرَّمِينَ ﴾^(٧)، وعلة ذلك أنَّهم جنتٍ تجري تحتها الأنهار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدَّ لهم جنتٍ تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم^(٧)؛ وعلة ذلك ذلك ((لأنَّ من) في قوله: (من تحتها) أفاد عند عامة المفسرين أن منابع الأنهار من تحت

(١) سورة آل عمران: ٦٢.

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني: ٦١٠/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٦٩/٤.

(٤) سورة النساء: ٦٤.

(٥) تفسير المنار: ١٨٩/٥.

(٦) سورة البقرة: ٢٥.

(٧) سورة التوبة: ١٠٠.

المنازل، وأنَّ الجنات مبنية على أوائل الأنهار، ومبادئ الأنهار أشرف، وأوائلها في العادة أنظف مما بعدها. فصارت الجنات إذا ذكر معها (من) أبلغ في الوصف من المطلقة المهمله.

وعامة ما جاء في القرآن قد تقدمها ذكر الأنبياء (عليهم السلام) إما صريحاً، وإما كناية، أو ما تقدمه وصف يصلح للأنبياء، أو كان نكرها ضرباً للمثل فنكرت الجنات لمكانهم صلوات الله عليهم على أحسن وصف وأبلغ وصف، وما في هذه السورة مقطوع به أنه خلاف ما تقدم من صريح ذكر الأنبياء وكنايتهم، ولم يكن وصفاً يصلح لهم، لأنها نزلت في المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان... فلم يبالغ في ذكر الجنات تلك المبالغة^(١)، وهو تعليل لطيف.

وفضَّلَ الزمخشري قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ

مِنَ الرَّبِّوَأَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢)

على أنه لو قال: (بحرب الله ورسوله)؛ لأن المعنى: (فأذنوا بنوع من الحرب عظيم عند الله ورسوله)^(٣)، ففيه نص على أنَّ الحرب من الله لهم، وأما على قول: بحرب الله، ففيه احتمالان: أن تكون مضافة للفاعل فيكون الله هو المحارب لهم وهو المراد، أو مضافة للمفعول فيكونوا هم المحاربين لله. وما ينص على المعنى من غير احتمال أبلغ من الذي يدلُّ عليه مع الاحتمال^(٤).

وفضَّلَ البيضاوي (من) في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٥)؛

((وهو أبلغ من أن يكون عن مكان من؛ لأن القاسي من أجل الشيء أشد تائباً عن قبوله من القاسي عنه لسبب آخر))^(١)، فبذل أن تظمن لذكر الله تقسو بسببه، وهو وصف بغاية الشدة.

(١) غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٤٦٩/١.

(٢) سورة البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) الكشف: ٣٢٢/١، وينظر: جوامع الجامع: ٢٥٢/١، مدارك التنزيل: ٢٠٨/١، كنز العرفان في فقه القرآن: ٣٩/٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٧١٥/٢.

(٥) سورة الزمر: ٢٢.

وقال البسيلى في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾^(١)؛

((من بعد" أبلغ من "بعد"، لدلالة "من" على قرب زمن نقضهم من زمن عهدهم))^(٢)، وأنها تقتضي أول أزمنة البعدية^(٤)، وفائدة (من) بيان أول الوقت^(٥)، بلحاظ دلالتها على الابتداء. والقول بدلالة (من) على التقريب انفراد به المفسرون؛ إذ لم أجد دلالة (من) على التقريب في كتب معاني الحروف.

وفضّل الآلوسى قوله تعالى في موسى عليه السلام: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ

أَهْلِهَا﴾^(٦) بتتوين غفلة على أنه لو قال: (على حين غفلة أهلها) بالإضافة؛ ((لما في التتوين من إفادة التفخيم))^(٧)، زيادة على أن التكرير أنسب للغفلة من التعريف، فكلاهما غير مُعَيَّن، وهو يناسب وصف الحال التي دخل فيها المدينة هذا من ناحية، واستعمال (من) البيانية أبلغ من الإضافة في بيان حال الغفلة.

وقال محمد رشيد رضا في تفضيل قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ

﴿^(٨): ((مَنْ) لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ الْعَامِّ، وَهُوَ أْبْلَغُ مِنْهُ قَوْلُكَ " مَا عَلَيْهِ سَبِيلٌ " وَإِنْ كَانَ عَامًّا، فَقَوْلُكَ مَا عَلَى فَلَانَ مِنْ سَبِيلٍ مَعْنَاهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَدْنَى طَرِيقٍ يَسْلُكُهَا لِمُؤَاخَذَتِهِ أَوْ النَّيْلِ مِنْهُ، فَكُلُّ السُّبُلِ

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤٠/٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٧.

(٣) نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: ٢٨٠/٢، وينظر: ٢٥٥/٢.

(٤) ينظر: تفسير ابن عرفة: ٢٨٨/١، ٣١٦، ٣٦٤، ٤٢٣، نظم الدرر: ٢٠٩/١.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٣١/٢، الدر المصون: ١٦٨/٢، اللباب في علوم الكتاب: ٥٠/٣.

(٦) سورة القصص: ١٥.

(٧) روح المعاني: ٢٦٢/١٠.

(٨) سورة التوبة: ٩١.

مَسْنُودَةٌ دُونَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ^(١)، فهي ليست زائدة، وليس المعنى بوجودها وعدمها واحد كما زُعِمَ^(٢).

وفضّل ابن عاشور تعدية الفعل بـ(من) على أنّه لو عُذِّي بـ(على) في قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَتِنَا﴾^(٣) على الرغم من أن الأكثر تعديته بـ(على)؛ ((لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الْمُنْعِ وَالْحِمَايَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ مِنَّا لَا تُنصَرُونَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٦٥]، وَهُوَ أْبْلَغُ مِنْ تَعْدِيَّتِهِ بـ(عَلَى)؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَصْرِ قَوِيٍّ تَحْصُلُ بِهِ الْمَنْعَةُ وَالْحِمَايَةُ فَلَا يَنَالُهُ الْعَدُوُّ بِشَيْءٍ. وَأَمَّا نَصْرُهُ عَلَيْهِ فَلَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى الْمُدَافَعَةِ وَالْمُعُونَةِ^(٤). فأفادت (من) المنع والحماية، و(على) الدفاع والعون، ولا شكّ في أنّ الأول أبلغ، وهذا قول البصريين^(٥)، البصريين^(٥)، وقيل: إن (من) بمعنى (على)^(٦).

١٣ - هل

فضّل الواحدي استعمال الاستفهام في معنى النهي على النهي الصريح في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَيْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُصَدِّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾^(٧)؛ ((لأنّ الله تعالى ذمّ هذه الأفعال وأظهر قبحها، وإذا ظهر قبح الفعل للمخاطب، ثم استفهم عن تركه، لم يسعه إلا الإقرار بالترك، فكأنّه قيل: أتفعله بعد ما قد ظهر من قبحه ما ظهر، فصار المنهي بقوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ في

(١) تفسير المنار: ٥٠٧/١٠.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٩٧/٦، اللباب في علوم الكتاب: ١٧١/١٠.

(٣) سورة الأنبياء: ٧٧.

(٤) التحرير والتنوير: ١١٣/١٧.

(٥) ينظر: الدر المصون: ٦٩٦/٣، اللباب في علوم الكتاب: ٤٠٦/٦.

(٦) ينظر: الكشف والبيان: ٢٥٨/١٠، الهداية إلى بلوغ النهاية: ٤٧٨٥/٧، البحر المحيط: ٤٥٤/٧.

(٧) سورة المائدة: ٩١.

محل قد عقد عليه ذلك بإقراره، فكان هذا أبلغ في باب النهي من أن لو قيل: انتهوا ولا تشربوا^(١)، فالاستفهام هنا تقرير للحكم، وهو أبلغ من النهي عن الحكم.

وتخرج (هل) لمعنى النفي، فيرى الرازي أن ((النَّفْيَ بِهَلْ، أبلغ من النَّفْيِ بِلَا))^(٢)؛ لتضمنها معنى التقرير كما ذكر أنفأ، ومنه قوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ آلِ حَسَنِ إِلَّا آلٍ حَسَنٌ ﴾^(٣)، لما يتضمنه الاستفهام من معنى التعجب والإنكار.

ثالثا: الأحرف الثلاثة

١- إلى

قال الطبري في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾^(٤) - بعد أن أشكل أن (خلا) يتعدى غالبا غالبا بالباء، وهنا تعدى بـ(إلى) -: ((قد اختلف في ذلك أهل العلم بلغة العرب. فكان بعض نحويي البصرة يقول: يقال: "خلوتُ إلى فلان" إذا أريدَ به: خلوتُ إليه في حاجة خاصة. لا يحتمل -إذا قيل كذلك- إلا الخلاءَ إليه في قضاء الحاجة. فأما إذا قيل: "خلوت به" احتمل معنيين: أحدهما الخلاء به في الحاجة، والآخر في السخرية به. فعلى هذا القول، ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ ﴾، لا شك أفصح منه لو قيل: "وإذا خلوا بشياطينهم"، لما في قول القائل: "إذا خلوا بشياطينهم" من التباس المعنى على سامعيه، الذي هو مُنتَقَبٌ عن قوله: "وإذا خلوا إلى شياطينهم". فهذا أحد الأقوال^(٥).

(١) التفسير البسيط للواحي: ٥١٢/٧.

(٢) مفاتيح الغيب: ٤٣٥/٢٩.

(٣) سورة الرحمن: ٦٠.

(٤) سورة البقرة: ١٤.

(٥) جامع البيان: ١٩٨/١.

ثم قال-بعد أن ذكر رأيًا أنها بمعنى (مع)، ورأيًا آخر لبعض الكوفيين-: ((وهذا القول عندي أولى بالصواب، لأن لكل حرف من حُرُوف المعاني وجهًا هو به أولى من غيره فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها. ولـ "إلى" في كل موضع دخلت من الكلام حُكْم، وغيرُ جائز سلْبُها معانيها في أماكنها))^(١)، وهو قول في غاية الجودة والشجاعة، فالرجل عُرف بأنه كوفي والكوفة تقول بالنيابة، لكنّه تبنّى الرأي البصري ورجّحه، وهو الرأي الصحيح هنا.

فالقول بتضمين الحروف أو نيابة بعضها عن بعض يفقد التعبير بلاغته، فلو كان حرفًا في معنى حرف آخر لأُتي بذلك الحرف؛ لأنّه أبلغ بلحاظ أن الأصيل أبلغ من البديل، لكن القرآن الكريم دقيق في استعماله فعندما يقول: (إلى) فهو يقصدها، ولا يقصد الباء أو مع، ف(إلى) هنا أخصّ وأبلغ من غيرها.

ويعلل نجم الدين النيسابوري أفضلية (خلوا إلى شياطينهم) وهو ((أبلغ من «خلوا بهم»؛ لأنّ فيه دلالة الابتداء والانتهاء، لأنّ أول لقائهم للمؤمنين، أي: إذا خلوا من المؤمنين إلى الشياطين))^(٢)، ومع الباء لا يتضمّن هذا المعنى، فهي تدل على الخلوة فقط.

وفضّل ابن عاشور (إلى) على اللام في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(٣)؛ ((لِكَوْنِهِمْ بِمَنْزِلَةٍ مِّنْ أَنْزَلِ إِلَيْهِ نَظَرًا إِلَى أَنْ الْإِنْزَالَ كَانَ لِأَجْلِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ. وَذَلِكَ أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: لَقَدْ أَنْزَلْنَا لَكُمْ))^(٤)، لما يدلُّ عليه (إلى) من معنى الانتهاء والغاية.

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٢) إيجاز البيان عن معاني القرآن: ٦٩/١، وينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٩٨/٢.

(٣) سورة الأنبياء: ١٠.

(٤) التحرير والتتوير: ٢٢/١٧.

٢- ألا

فضَّل ابن القيم (ألا تأكلون) على أنه لو قال: (كلوا) في قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام مع ضيفه: ﴿فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾^(١) لأنه ((عرض وتلطَّف في القول، وهو أحسن من قوله: كلوا، أو مدوا أيديكم ونحوها. وهذا مما يعلم الناس بعقولهم حسنه ولطفه. ولهذا يقولون: بسم الله: أو ألا تتصدَّق؟ أو ألا تجبُر؟ ونحو ذلك))^(٢)، فالعرض يبيِّن عظمة أخلاقه عليه السلام مع ضيفه؛ إذ لم يأمره، بل عرض عليه.

٣- ثمَّ

فضَّل الزمخشري وتبعه جماعة من المفسرين العطف ب(ثم) في الجملة المكررة، في قوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١١﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾^(٣)، دلالة على أن ((الكرة الثانية أبلغ من الأولى))^(٤)، وهذا ما أفادته (ثم) الدالة على التراخي ((بينهُمَا، كَأَنَّهُ دَعَا عَلَيْهِ أَوْلًا وَرَجَا أَنْ يُقْلَعَ عَنْ مَا كَانَ يَرُومُهُ فَلَمْ يَفْعَلْ، فَدَعَا عَلَيْهِ ثَانِيًا))^(٥)، فالدعاء الأول غير الدعاء الثاني، وإن اتفقا لفظا، لما قرَّر أن ((العطف يقتضي المغايرة))^(٦)، فهو من باب التكرار وليس التوكيد؛ لأن الأول تأسيس ((وهو أبلغ من التأكيد؛ فَإِنَّ التَّأَكِيدَ يُقَرِّرُ إِرَادَةَ مَعْنَى الْأَوَّلِ وَعَدَمَ التَّجَوُّزِ))^(٧) ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٢﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٨) فالعطف ب(ثم) دلالة على

(١) سورة الذاريات: ٢٧.

(٢) تفسير القرآن الكريم لابن القيم: ٤٨٩.

(٣) سورة المدثر: ١٩، ٢٠.

(٤) الكشاف: ٦٤٩/٤، وينظر: مفاتيح الغيب: ٧٠٦/٣٠، أنوار التنزيل: ٢٦١/٥، الدر المصون: ٥٤٤/١٠، غرائب القرآن: ٣٩١/٦، إرشاد العقل السليم: ٥٨/٩، زبدة التفسير: ٢٤١/٧، روح المعاني: ١٣٧/١٥، محاسن التأويل: ٣٥٤/٩.

(٥) البحر المحيط: ٣٣٠/١٠.

(٦) مفاتيح الغيب: ٣٧٠/٩، مدارك التنزيل: ٤٠/١، لباب التأويل: ٤٢٤/١.

(٧) البرهان للزركشي: ١١/٣.

(٨) سورة التكاثر: ٣، ٤.

أن ((الإنداز الثاني أبلغ من الأول وأشد، كما تقول للمنصوح: أقول لك ثم أقول لك: لا تفعل))^(١)، فالأول غير الثاني لأمرين: أنه من باب التكرار الذي هو تأسيس لمعنى جديد وليس توكيداً له، ولأن الثاني معطوف على الأول فإنه يختلف عنه، لما قرر أن العطف يقتضي المغايرة.

وبالاحاظ نفسه فضّل القرطبي وتبعه الحنبلي من دون إشارة إليه^(٢) (ثم) على الواو في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾^(٣)، وهو ((توبيخ، وثم أبلغ من الواو في التّقييع، أي بعد النظر في الآيات، أو الإتيان بها اتّخذتم. وهذا يدل على أنّهم إنّما فعلوا ذلك بعد مهلة من النظر في الآية، وذلك أعظم لجرمهم))^(٤)، وهذا ما أفادته (ثم) التي تدل على التراخي، فهم كفروا بعد أن نظروا في الآيات.

٤-رُبّ

حكى الواحدي قول أهل المعاني في تفضيلهم استعمال (رب) التي هي للتقليل في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٥)، على (كم) التي تفيد التّكثير، على الرغم من أنّ السياق يقتضي الكثرة، وعللوا ذلك بأن ((التقليل أبلغ في التهديد، كما يقول: ربما ندمت على هذا، وهو يعلم أنه يندم ندمًا طويلاً أي: يكفيك قليلُ الندم فكيف كثيرة))^(٦)، أو يشغلهم يشغلهم العذاب عن التمني إلا في القليل^(٧)، وعلى كلا المعنيين، أن رُبّ أبلغ من (كم)، والتقليل أبلغ من التّكثير.

(١) الكشاف: ٧٩٢/٤.

(٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٩٠/٢.

(٣) سورة البقرة: ٩٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٣٠/٢.

(٥) سورة الحجر: ٢.

(٦) التفسير البسيط للواحدي: ٥٣٩/١٢، وينظر: النكت في القرآن الكريم: ٢٧٨، مفاتيح الغيب: ١١٧/١٩، اللباب

في علوم الكتاب: ٤٢٦/١١، لباب التأويل: ٥٦/٤.

(٧) ينظر: التفسير البسيط: ٥٣٩/١٢.

ذهب أبو حيان إلى أن (سوف) أبلغ من السين في قوله تعالى: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾^(١)؛ ((لأنَّ إيتاءَ الأجرِ هو يومَ القيامةِ، وهو زمانٌ مُستقبلٌ ليسَ قريبًا مِنَ الزَّمانِ الحَاضِرِ. وَقَدْ قَالُوا: إِنَّ سَوْفَ أبلغُ في التَّنْفِيسِ مِنَ السِّينِ))^(٢)، وفصلها أيضا في قوله تعالى على لسان يعقوب (عليه السلام) حين طلب أولاده منه الاستغفار: ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي ﴾^(٣): ((عِدَّةٌ لَهُمْ بِالِاسْتِغْفَارِ بِسَوْفَ، وَهِيَ أبلغُ في التَّنْفِيسِ مِنَ السِّينِ))^(٤). فاستعمل (سوف) لأنها لأشَدَّ تراخيا في الاستقبال، وباللحاظ نفسه فصلَّ السينَ على سوف في قوله تعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾^(٥)؛ لأنَّ ((المَجِيءُ بِالسِّينِ يَدُلُّ عَلَى قُرْبِ الإِسْتِقْبَالِ، إِذِ السِّينُ فِي وَضْعِهَا أَقْرَبُ فِي التَّنْفِيسِ مِنْ سَوْفَ))^(٦).

هذا على مذهب البصريين، الذين يرون أنَّ سوف والسين كل واحدة منهما أصل برأسها، وأنَّ سوف أبلغ منها لكثرة أحرفها، وأما الكوفيون فيرون أنَّ السين أصلها سوف، وحذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال، كقولهم: لا أدري، في لا أدري، وردَّ البصريون بأنَّ كل حرف في الأصل يدلُّ على معنى برأسه لا يدخله الحذف، وحذف الفاء والواو خلاف القياس ولا ينبغي حذفهما معاً؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في العربية؛ إذ ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يبقَ منه إلا حرف واحد^(٧).

(١) سورة النساء: ١٤٦.

(٢) البحر المحيط: ١١١/٤.

(٣) سورة يوسف: ٩٨.

(٤) البحر المحيط: ٣٢٥/٦.

(٥) سورة البقرة: ١٣٧.

(٦) البحر المحيط: ٦٥٤/١.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٣٢/٢ - ٥٣٣، المسألة ٩٢.

والرأي الراجح رأي البصريين؛ فالحذف خلاف الأصل ولا دليل عليه، ولو كانا كما زُعم لتساويا في الاستعمال، وقد فرّق بينهما القرآن الكريم، كما ذكر آنفاً.
ومن الدليل على اختلافهما انفراد سوف عن السين بأمرين: جواز دخول اللام عليها قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾^(١)، وهذا يدلُّ على أنَّها أشدُّ توكيداً من السين^(٢).
وقد يفصل بينها وبين مدخولها بالفعل الملغى، قال الشاعر^(٣):

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصنٍ أم نساء^(٤)

فالسين أشد اتصالاً بالفعل من سوف؛ لأنها على حرف واحد، فهي أقرب ما عليه غالب الحروف من وضعها على حرف واحد، وسوف على ثلاثة أحرف فهي أقرب إلى وضع الأسماء، ومن هنا جاز فصلها عن مدخولها لانميازها بالاكْتفاء^(٥).

٦- على

فضَّل أبو حيان (على) على اللام في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾^(٦) أَوْلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ^(٧)؛
(إشارةً إلى أنَّهم مُنْعَمُونَ فِي ذَلِكَ، قَدْ غَشِيَتْهُمْ وَتَجَلَّلَتْهُمْ، وَهُوَ أبلغ مِنْ قَوْلِهِ لَهُمْ^(٧))، لما يتضمَّنه حرف (على) من الدلالة على الاستعلاء.

(١) سورة الضحى: ٥.

(٢) ينظر: إشكالية زيادة المبنى ودلالاتها على زيادة المعنى دراسة تطبيقية على السين وسوف في القرآن الكريم، م.د. محمد ذنون الراشدي، بحث منشور في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، م ٨، ع ٤٤، ٢٠٠٩م: ٢٠١.

(٣) هو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ١٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٨٥.

(٥) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: ١٦.

(٦) سورة البقرة: ١٥٦، ١٥٧.

(٧) البحر المحيط: ٥٨/٢.

وفضّل أيضا (على) على (إلى) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾^(١)؛ ((لَأَنَّ الْقُرْآنَ مُسْتَعْلٍ عَلَى الْقَلْبِ، إِذِ الْقَلْبُ سَامِعٌ لَهُ وَمُطِيعٌ، يَمْتَثِلُ مَا أَمَرَ بِهِ، وَيَجْتَنِبُ مَا نَهَى عَنْهُ. وَكَانَتْ أبلغ مِنْ إِلَى، لِأَنَّ إِلَى تَدُلُّ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ فَقَطْ، وَعَلَى تَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِعْلَاءِ. وَمَا اسْتَعْلَى عَلَى الشَّيْءِ يَضْمَنُ الْإِنْتِهَاءَ إِلَيْهِ))^(٢)، فهي هنا أوسع؛ لأنها تدل على الاستعلاء والانتهاؤ.

وفضّل أبو العباس البسيلي (على) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾^(٣) لأن لفظ (على) فيها يقتضي ((أَنَّ السَّكِينَةَ عَمَّتْهُمْ؛ فَهَذِهِ أبلغ من آية))^(٤): ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٥)، التي فيها (في).

والراجع لا مفاضلة بينهما؛ فالآية الأولى في سياق سلم وبيعة، والبيعة تقتضي صدق النية، فنظر سبحانه فيها لقلوبهم، ولما علم صدق نيّتهم أنزل السكينة عليهم.

وأما الآية الثانية فجاءت في سياق حرب بدليل الآية التي قبلها ﴿وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيمًا﴾^(٦)، والحرب تتطلب ثبات الجأش، فأُنزل الله السكينة في قلوبهم من دون النظر إليها تشبيهاً لهم، ولا مسوغ أن ينظر لقلوبهم كي يعلم أنها بحاجة إلى السكينة أو لا، فالموضع موضع

(١) سورة البقرة: ٩٧.

(٢) البحر المحيط: ٥١٣/١.

(٣) سورة الفتح: ١٨.

(٤) نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: ٥٤٥/٣.

(٥) سورة الفتح: ٤.

(٦) سورة الفتح: ٣.

حرب و يقيناً هي بحاجة لها. ولا مسوغ أيضاً أن ينظر لقلوبهم ليعلم صدقهم، فهم صادقون بدليل خروجهم للقتال وثباتهم فيه، فليس منه إلا أن يُثَبَّتَهُمْ، واستعمل (في) مع القلوب لأنها داخلهم.

وَفُضِّلَ التَّعَدِيَّةُ بِ(عَلَى) فِي (دَمَّرَ عَلَيْهِمْ) عَلَى أَنْ لَوْ قَالَ: (دَمَّرَهُمْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ۚ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ

وَلِلْكَافِرِينَ أَمَثَلَهَا ۗ ﴾^(١)؛ لَأَنَّ مَعْنَى ((دَمَّرَهُ: أَهْلَكَه، وَدَمَّرَ عَلَيْهِ: أَهْلَكَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ، فَدَمَّرَ عَلَيْهِ أَبْلَغُ مِنْ دَمَّرَهُ، وَجَاءَتْ الْمُبَالَغَةُ مِنْ حَذْفِ الْمَفْعُولِ وَجَعَلَهُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا وَالِإِتْيَانُ بِكَلِمَةِ الْاسْتِعْلَاءِ، وَهِيَ لِتَضْمُنِ التَّدْمِيرِ مَعْنَى الْإِيْقَاعِ، أَوْ الْهَجُومِ، أَوْ نَحْوَهُ))^(٢)، فَ(دَمَّرَ عَلَيْهِمْ) تَتَّبَعَتْ بِنَزُولِ الْعَذَابِ، وَهُوَ أَشَدُّ فِي التَّرْهِيْبِ.

رابعاً: الأحرف الرباعية

١- كَأَنَّ

فَضَّلُوا (كَأَنَّ) عَلَى الْكَافِ فِي التَّشْبِيهِ^(٣)، فَهَمَا وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي التَّشْبِيهِ إِلَّا أَنْ (كَأَنَّ) أَبْلَغُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۚ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۚ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ

دُرِّيٌّ ۗ ﴾^(٤)، فَيَكُونُ الْمَشْبَهُ كَأَنَّهُ الْمَشْبُوهَ بِهِ حَتَّى لَا يُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا، وَالْفَرْقُ فِي التَّشْبِيهِ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ ((تَشْبِيهِ الرَّجُلِ بِالْأَسَدِ فَتَقُولُ " زَيْدٌ كَالْأَسَدِ "، ثُمَّ تَرِيدُ هَذَا الْمَعْنَى بَعِيْنَهُ فَتَقُولُ: " كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدَ "، فَتَقْيِدُ تَشْبِيْهِهِ أَيْضًا بِالْأَسَدِ، إِلَّا أَنَّكَ تَزِيْدُ فِي مَعْنَى تَشْبِيْهِهِ بِهِ زِيَادَةً لَمْ تَكُنْ فِي الْأَوَّلِ، وَهِيَ أَنْ تَجْعَلَهُ مِنْ فَرْطِ شَجَاعَتِهِ وَقُوَّةِ قَلْبِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَرُوعُهُ شَيْءٌ، بِحَيْثُ لَا يَتَمَيِّزُ عَنِ الْأَسَدِ، وَلَا يَقْصُرُ عَنْهُ، حَتَّى يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَسَدٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ))^(٥)، هَذَا مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْ نَاحِيَةِ التَّرْكِيبِ

(١) سورة محمد: ١٠.

(٢) روح المعاني: ٢٠١/١٣، وينظر: الميزان للطباطبائي: ٢٣٠/١٨.

(٣) ينظر: البرهان للزركشي: ٤٠٨/٢.

(٤) سورة النور: ٣٥.

(٥) دلائل الإعجاز: ٢٨٥.

التركيب اختلفوا في أصلها فبعضهم قال بتركيبها من الكاف وأن، والآخر قال ببساطتها^(١)، وعلى كلا الأمرين (كأن) أبلغ، فعلى القول بتركيبها أن التشبيه ((في الفرع أَعَدُّ منه في الأصل. وذلك إذا قلت: "زيدٌ كالأسد"، فقد بنيت كلامك على اليقين، ثم طرأ التشبيهُ بعدُ، فَسَرَى من الآخر إلى الأول. وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك: "كأنَّ زيدًا أسدٌ"؛ لأنَّك بنيتَ كلامك من أوله على التشبيه))^(٢)، بناء على أصلهم أنَّ الفرع ما تَضَمَّن الأصل وزيادة^(٣). وعلى القول ببساطتها فهي أكثر بناء منها وتشبيهها أكد^(٤).

وقيل: إن الكاف للتشبيه المقارب، وكأن للتشبيه الأبعد، فهي أبلغ من كأن في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٥)، وقد ذكرنا هذا في مبحث المخفوض بالحرف.

٢- لَمَّا

• الجازمة

قال أبو حيان الأندلسي في تفضيل النفي ب(لَمَّا) على (لم) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٦)؛ ((و: لَمَّا، أَبْلَغُ فِي النَّفْيِ مِنْ: لَمْ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْفِعْلِ مُتَّصِلًا بِزَمَانِ الْحَالِ، فَهِيَ لِنَفْيِ التَّوَقُّعِ))^(٧)، والمنفي مع (لم) غير متوقع، وهذا أحد الفروق بينهما.

وباللحاظ نفسه فُضِلت (لَمَّا) على (لم) في قوله تعالى: ﴿أَمْرٌ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا

يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥٦٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٥٦٤/٤.

(٣) ينظر: التبيان للطوسي: ٥٦٨/٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٦٥٣/٢، روح المعاني: ١٤٩/٣.

(٤) ينظر: البرهان للزركشي: ٤٠٧/٢.

(٥) سورة الشورى: ١١. ينظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن: ٧٣٣/٢.

(٦) سورة البقرة: ٢١٤.

(٧) البحر المحيط: ٣٧٣/٢.

وَلِيَجَةً ﴿^(١)؛ لِأَنَّ (لَمَّا يَفْعَلُ نَفِي الْفَعْلِ مَعَ تَقْرِيْبِ وَقْوَعِهِ، وَ«لَمْ» نَفِي بَغِيْر إِيْذَانِ بَوَقْوَعِهِ، وَمَعْنَاهُ: لَمْ يَعْلَمْ عِلْمًا يَجَازِي عَلَيْهِ، وَهُوَ الْعِلْمُ بِمَا يَظْهَرُ مِنْهُمْ وَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى النَّفْيِ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَمَّا يَجَاهِدُوا وَلَمْ يَتَّخِذُوا «وَلِيَجَةً» يَعْلَمُ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَجَاءَ نَفِي الْعِلْمِ عَلَى مَعْنَى نَفِي الْمَعْلُومِ، لِأَنَّهُ مَهْمَا كَانَ شَيْءٌ عِلْمُهُ اللَّهُ)﴾^(٢).

وَفُؤْضِلَ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهِ آخِرِ مُسْتَنْدِينَ إِلَى قَوْلِ سَيْبَوِيَّةِ: ((إِذَا قَالَ: فَعَلْ، فَإِنْ نَفِيَهُ لَمْ يَفْعَلْ، وَإِذَا قَالَ: قَدْ فَعَلْ، فَإِنْ نَفِيَهُ لَمَّا يَفْعَلْ))^(٣)، وَلَمَّا كَانَ الثَّانِي أَبْلَغُ، بِلِحَازِ (قَدْ) الدَّالَّةِ عَلَى التَّحْقِيقِ، صَارَ النَّفْيُ بِهَا آكِدًا^(٤)، فَضْلًا عَنْ أَنَّهَا أَكْثَرُ بِنَاءٍ مِنْهَا.

٣- لولا

فَضَّلُوا حَذْفَ جَوَابِ (لَوْلَا) عَلَى ذِكْرِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضَّلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ

وَرَحْمَتُهُ﴾^(٥)؛ لِلدَّلَالَةِ ((عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ لَا يُكْتَنَتُهُ، وَرَبِّ مَسْكُوتٍ عَنْهُ أَبْلَغُ مِنْ مَنْطُوقٍ بِهِ))^(٦)، فَيَذْهَبُ وَهْمُ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ فِي تَقْدِيرِهِ.

(١) سورة التوبة: ١٦.

(٢) إيجاز البيان عن معاني القرآن: ٣٧٤/١.

(٣) كتاب سيبويه: ١١٧/٣.

(٤) ينظر: البرهان للزركشي: ٣٨١/٤، الإتيان: ٢٧٧/٢.

(٥) سورة النساء: ٨٣.

(٦) الكشف: ٢١٧/٣، وينظر: مفاتيح الغيب: ٣٣٧/٢٣، غرائب القرآن: ١٦٤/٥، نظم الدرر: ٢٢٠/١٣.

المبحث الرابع:

المُفَاظَلَةُ بَيْنَ الْجُمَلِ

المبحث الرابع: المفاضلة بين الجمل

فَصَّلَ الْوَاحِدِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِعَايَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^(١) الذي أخبر فيه سبحانه عن كذبهم بجملة فعلية ثم بجملة اسمية، ((وفائدة ذلك؛ أن قوله: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ﴾ فِعْلٌ وليس بنعت، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ نعتٌ، والفعل قد يكون لازماً وقد لا يكون، والنعت لا يكون إلا دائماً، يبين هذا أنه تعالى قال: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]، ولا يجوز أن يقال: إن آدم عاصٍ وعاوٍ؛ لأن النعت أبلغ من الفعل، ولهذا قال الله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ أي: إن هذا نعت لازم لهم وعادة من عاداتهم، لا فِعْلٌ يزول عن قريب، وهذا كما تقول: كذبت وأنت كاذب، فيكون قولك: أنت كاذب، زيادة في الوصف بالكذب^(٢).

فكرّر المعنى بالوصف؛ لإيقاع صفة الكذب عليهم، فالصفة بالشيء أبلغ من الخبر، لأنها تقتضي الدوام أكثر مما يقتضيه الخبر، فبدأ بالخبر وأكد بالصفة^(٣).

واعترض مكي بن أبي طالب على هذا الرأي: فإن هذا الكلام يستقيم مع صفات الذات كالأحمر والأسود، وأما مع صفات الأفعال فهي تتغير بتغير الخبر بالفعل، والكذب من صفات الفعل، وإنما أعاده من باب التوكيد^(٤).

(١) سورة النحل: ١٠٥.

(٢) التفسير البسيط للواحي: ٢٠٦/١٣.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٤٢٧/٣.

(٤) ينظر: الهداية: ٤٠٩٠/٦.

ويمكن أن أُجيب عن اعتراضه بأن الكذب وإن كان من صفات الفعل، لكنّه صار سجية وطبيعة لهم، لذا أخبر عنه أول مرة بالفعل بلحاظ أنه من صفات الفعل، ثم بالاسم بلحاظ أنه صار ثابتاً لهم.

وقوله: (إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ) (رَدُّ لِقَوْلِهِمْ: (إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ)... بِكَلَامِ أَبْلَغٍ مِنْ كَلَامِهِمْ، لِأَنَّهُمْ أَتَوْا فِي قَوْلِهِمْ إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بِصِيغَةِ قَصْرِ هِيَ أَبْلَغُ مِمَّا قَالُوهُ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ قَصْرٌ لِلْمُخَاطَبِ عَلَى صِفَةِ الْإِفْتِرَاءِ الدَّائِمَةِ، إِذِ الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ تَقْتَضِي الثَّبَاتَ وَالِدَوَامَ، فَردَّ عَلَيْهِمْ بِصِيغَةِ تَقْصُرُهُمْ عَلَى الْإِفْتِرَاءِ الْمُتَكَرِّرِ الْمُتَجَدِّدِ، إِذِ الْمُضَارِعُ يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ))^(١)، فنسبوا له الافتراء على وجه الثبوت، فرد عليهم بأقوى وآدب من مقالتهن: أقوى بالجملة الفعلية التي تدل على تجدد كذبهن، وآدب فهو لم ينسب الكذب لهم مباشرة كأن يقول: إنما أنتم المفترون، بل رد عليهم ببيان صفاتهن فقال: إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون، وبما أنهم غير مؤمنين، فهم الكاذبون وليس هو.

وفضّل الرازي قوله تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرِهِ بِمَا يَعْمَلُونَ وَتَقْدِيرِ الْكَلَامِ عِنْدَهُ: (لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ)، (إِلَّا أَنَّهُ حَسَنَ هَذَا الْحَدْفِ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ أَعْمَالِهِمْ قَدْ صَيَّرَتْهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي دَوَاتِهَا. فَكَانَ هَذَا الْمَجَازُ أَبْلَغَ مِنَ الْحَقِيقَةِ))^(٣)، فالآية عنده من باب المجاز، ثم ينقض كلامه هذا بقوله: ((وَالْحُكَمَاءُ يَقُولُونَ: إِنَّ النُّفُوسَ الْإِنْسَانِيَّةَ مُخْتَلِفَةٌ بِالْمَاهِيَّةِ وَالْحَقِيقَةِ، فَبَعْضُهَا ذَكِيَّةٌ وَبَعْضُهَا بَلِيدَةٌ، وَبَعْضُهَا مُشْرِقَةٌ نُورَانِيَّةٌ، وَبَعْضُهَا كَادِرَةٌ ظُلْمَانِيَّةٌ، وَبَعْضُهَا حَيِّرَةٌ وَبَعْضُهَا نَذَلَةٌ، وَاخْتِلَافُ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَيْسَ لِاخْتِلَافِ الْأَمْزِجَةِ الْبَدَنِيَّةِ، بَلْ لِاخْتِلَافِ مَاهِيَّاتِ النُّفُوسِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «النَّاسُ مَعَادِينُ كَمَعَادِينِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» وَقَالَ: «الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ» وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ النَّاسَ فِي أَنْفُسِهِمْ

(١) التحرير والتنوير: ٢٩٠/١٤.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٣.

(٣) مفاتيح الغيب: ٤١٦/٩.

دَرَجَاتٌ، لَا أَنَّ لَهُمْ دَرَجَاتٍ))^(١)، أي: إنهم حقيقة درجات، فلا مجاز في ذلك، ولا ندري بأيهما نأخذ، بالأول أم بالثاني؟!.

والراجع أن الكلام على الحقيقة بدليل أن الآية ليست في بيان صفات درجاتهم بل لبيان أنهم بحد ذاتهم درجات؛ فالآية التي قبلها: ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا لَهُ جَهَنَّمَ ۚ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾^(٢)، تريد أن تُبين أن هنالك فئتين متفاوتتين، وهاتان الفئتان درجات.

في حين نجده في آية أخرى قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾^(٣)، فمن (لهم درجات) هم فئة واحدة هي المؤمنون، والقرآن الكريم دقيق بتعبيره، وإلا لقال: (لهم درجات) كما في هذه الآية، فإذا ليس في الكلام حذف، أو إنه مجاز، كما ذهبوا إليه.

وقال الرازي في بشارة الله سبحانه للمؤمنين بجملة فعلية أولاً ثم بجملة اسمية في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾^(٤): (قوله: (أُولَئِكَ لَهُمْ) جملة تامة اسمية، وقوله تعالى: (لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا) جملة فعلية مستقلة، وهذا أبلغ في البشارة من قول القائل: لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا رِزْقًا))^(٥)، بلحاظ أنه ذكرهم مرتين، مرة على وجه الحدوث والتجدد، فكل من آمن وعمل صالحا يجازى، ومرة على وجه الثبوت بالمغفرة والرزق الكريم.

(١) مفاتيح الغيب: ٤١٦/٩.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٢.

(٣) سورة الأنفال: ٤.

(٤) سورة سبأ: ٤.

(٥) مفاتيح الغيب: ١٩٣/٢٥، وينظر: الباب في علوم الكتاب: ١٠/١٦.

ومنها ما ذكره البيضاوي وتبعه مجموعة من المفسرين في تفضيلهم جملة الصلة الاسمية في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾^(١) على أنه لو قال: (الذين لا يلهون)، من وجوه: ((جعل الجملة اسمية، وبناء الحكم على الضمير، والتعبير عنه بالاسم، وتقديم الصلة عليه، وإقامة الإعراض مقام الترك ليدل على بعدهم عنه رأساً، مباشرة وتسبباً، وميلاً وحضوراً، فإن أصله أن يكون في عرض غير عرضه))^(٢) فالجملة الاسمية أثبت من الفعلية، وقدّم الضمير لتقوية الحكم بتكراره، وعبر عن المسند بالاسم لأنه أثبت من الفعل، وقدّم الخافض والمخفوض لإفادة الحصر، وعبر بالإعراض لأنه أبلغ من الترك ليدل على بعدهم عنه مطلقاً.

والآية التي تليها: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾^(٣) أبلغ من لو قال: (والذين يزكون)، ((وجميع ما مر آنفاً في بيان أبلغية ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ من والذين لا يلهون، جار هنا سوى الوجه الخامس اتِّفَاقاً، والرابع عند بعض؛ لأن المقدم متعلق تعلق الجار والمجرور بما بعده، كيف واللام زائدة لتقوية العمل من وجهين: تقديم المعمول، وكون العامل اسماً))^(٤).

وفضّل النسفي قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾^(٥)، على مجموعة جمل، فقال معلقاً على الآية الكريمة: ((ولا ترى كلاماً أفصح من هذا؛ ألا ترى أنّ أصل الكلام: يا رب قد شخّْتُ؛ إذ الشخوخة تشتمل على ضعف البدن وشيب الرأس المتعرض لهما،

وأقوى منه: ضَعُفَ بدني وشاب رأسي؛ ففيه مزيد التقرير للتفصيل،

(١) سورة المؤمنون: ٣.

(٢) أنوار التنزيل: ٨٢/٤، وينظر: إرشاد العقل السليم: ١٢٤/٦، روح المعاني: ٢٠٨/٩.

(٣) سورة المؤمنون: ٤.

(٤) روح المعاني: ٢٠٨/٩.

(٥) سورة مريم: ٤.

وأقوى منه: وهنتُ عظامُ بدني؛ ففيه عدولٌ عن التصريح إلى الكناية فهي أبلغ منه،

وأقوى منه: وأنا وهنتُ عظامُ بدني،

وأقوى منه: إني وهنتُ عظامُ بدني،

وأقوى منه: إني وهنتُ العظامُ من بدني؛ ففيه سلوكٌ طريقي: الإجمال والتفصيل،

وأقوى منه: إني وهنتُ العظامُ مني؛ ففيه تركٌ توسيط البدن،

وأقوى منه: إني وهنتُ العظمُ مني؛ لشمول الوهن العظام فردًا فردًا باعتبار ترك جمع العظم إلى

الإفراد؛ لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد^(١).

وأصل هذا الكلام للسكاكي (ت: ٦٢٦هـ)^(٢) لكنه ذكره من دون إشارة على عادته في

النقل، وهو تفصيل نادر؛ فمعظم ما يُفضّل عليه جملتان أو ثلاث، لكنه فضّل الآية على سبع

جمل تفضيلاً متدرج الأفضلية، وإن كان في بعضها افتراض لا دليل عليه، كالجملة الأولى

والثانية، لكنه تدرج جميل.

ومنها تفصيل أبي حيان الأندلسي الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، والفعلية على

الاسمية في قوله تعالى: ﴿كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ

الْمُجْرِمِينَ﴾^(٣): (وَجَاءَ مَعْمُولٌ (قُلْ) الْأَوَّلُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا أَبْلَغُ فِي الْإِخْبَارِ مِنَ الْجُمْلَةِ

الْفِعْلِيَّةِ، فَانْسَبَتْ الْأَبْلَغِيَّةُ فِي اللَّهِ تَعَالَى بِالرَّحْمَةِ الْوَاسِعَةِ، وَجَاءَتِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ فِعْلِيَّةٌ وَلَمْ تَأْتِ

اسْمِيَّةً فَيَكُونُ التَّرْكِيبُ: وَذُو بَأْسٍ؛ لِئَلَّا يَتَّعَادَلَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْوَصْفَيْنِ، وَبَابُ الرَّحْمَةِ وَاسِعٌ، فَلَا

تَعَادُلٌ^(٤))، فأخبر عن الرحمة بجملة اسمية؛ لأنها تدل على الثبوت، ومع الغضب والبأس بجملة

فعلية لدلالاتها على الحدوث، ليدلّ على أن رحمته أثبت وأقوى من غضبه، وأيد السيوطي هذا

(١) مدارك التنزيل: ٤٧/٣، وينظر: غرائب القرآن: ٤٦٨/٤.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم: ٢٨٦.

(٣) سورة الأنعام: ١٤٧.

(٤) البحر المحيط: ٦٨١/٤.

الرأي بقوله: ((فجيء بوصف الرحمة جملة اسمية، لأنها أبلغ، بخلاف وصف البأس، حيث لم يقل: وذو بأس، فرارًا من تعادل الإخبار عن الوصفين، إذ باب الرحمة أوسع فلا يتعدلان))^(١)، فكل جملة هي أبلغ في موضعها.

وفي الآية أفضلية أخرى وهي أن ظاهرها يقتضي أن يقول: (ذو عقوبة شديدة) لكنه قال: (ذو رحمة واسعة) ((نفيًا للاغترار بسعة رحمته في الاجترار على معصيته، وذلك أبلغ في التهديد، معناه لا تغتروا بسعة رحمته فإنه مع ذلك لا يرد عذابه عنكم))^(٢).

وفضّل أبو حيان مجيء خبر (إن) جملة في: ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا لَنَارَ﴾ على أنه لو كان مفردا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ تَمَنَّا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾^(٣)، ((لأنّها أبلغ من المفرد، وصدّر بأولئك، إذ هو اسم إشارة ذالّ على اتّصاف المخبر عنه بالأوصاف السابقة))^(٤)، ولم يعلل ذلك، وأرى أن الخبر إذا كان جملة فيه تفصيل لحال المخبر عنه أكثر ممّا لو كان مفردا، زيادة على أنّه لو كان جملة اسمية فتدل على اتصاف المخبر عنه على نحو الثبوت، وإذا كان فعلية دلّت على الحدوث، نعم، الخبر إذا كان مفردا دلّ على ذلك، لكن الجملة أشد وأكثر تفصيلاً منه.

وفضّل السمين الحلبي مجيء جملة الحال: ﴿وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ اسمية في قوله تعالى:

﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٥)؛ ((لأنّها أبلغ وأكد، إذ فيها ضمير متكرّر، ولو قيل: (إلاّ

(١) قطف الأزهار في كشف الأسرار: ٩٥٣/٢.

(٢) أنموذج جليل للرازي: ١٣٣/١، وينظر: البرهان للزركشي: ٩١/١، فتح البيان: ٢٦٨/٤.

(٣) سورة البقرة: ١٧٤.

(٤) البحر المحيط: ١٢٠/٢.

(٥) سورة آل عمران: ١٠٢.

مسلمين) لم يُفد هذا التأكيد^(١)، كذلك لو قيل: إلا تسلمون. فالآية في بيان معنى: دوموا على الإسلام إلى الموت، وهو يقتضي الثبات، لذا ناسبه الاسمية.

وقال البقاعي في تفضيل الجملة الاسمية (وهم قد خرجوا) على الجملة الفعلية (وقد دخلوا) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾^(٢): ((أخبر عن ذلك بأبلغ من الجملة التي أخبرت بكفرهم تأكيداً للأخبار عن ثباتهم على الكفر، لأنه أمر ينكره العاقل فقال: {وهم} أي من عند أنفسهم لسوء ضمائرهم وجبالاتهم من غير سبب من أحد منكم، لا منك ولا من أتباعك {قد خرجوا به} أي الكفر بعد دخولهم ورؤية ما رأوا من الخير، دالاً على قوة عنادهم بالجملة الاسمية المفيدة للثبات، وذكر المسند إليه مرتين، وهم بما أظهروا يظنون أنه يخفي ما أضمرنا^(٣)، لما كان دخولهم غير ثابت ومتزعزع أخبر به بالجملة الفعلية الدالة على الحركة، وأخبر عن خروجهم بالجملة الاسمية لأن خروجهم ثابت لا رجعة فيه، فلكل معنى جملة المناسبة له.

وفضّل السيوطي الجملة الاسمية ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ في قوله تعالى:

﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾^(٤)، على أنه لو قيل: (وما اهتديت)، ((لأن المذكور أبلغ من جهة الاسمية، والتعبير بمن يقوم كذا، ومراعاة للفاصلة)^(٥)، وأصل هذا الكلام لأبي حيان إلا أنه لم يصرح بالأفضلية، فقال: ((إن قوله: (وما أنا من المهتدين) مؤكدة لقوله: (قد ضللت) وجاءت تلك فعلية لتدل على التجدد، وهذه اسمية لتدل على الثبوت، فحصل نفي تجدد الضلال وثبوته، وجاءت رأس آية)^(٦).

(١) الدر المصون: ٣٣١/٣.

(٢) سورة المائدة: ٦١.

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والصور: ٢١٤/٦.

(٤) سورة الأنعام: ٥٦.

(٥) قطف الأزهار في كشف الأسرار: ٨٨٥/٢.

(٦) البحر المحيط: ٥٣٠/٤.

وفي الآية أفضلية أخرى؛ إذ إنها أبلغ من لو قيل: (وما أنا مهتدٍ)، لأنَّ التعريف في (المهتدين) يدل على تعريف الجنس، وإخبار المتكلم عن نفسه بأنه منهم يفيد أنه من هذه الفئة التي تُعرف بين الناس بالمهتدين، يفيد أنه مهتد بطريقة الاستدلال^(١).

وفضّلوا جملة (وما هم بمؤمنين) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) على أنه لو قال: (وما آمنوا)، بالرغم من أنه غير مطابق لقولهم الأول؛ فقولهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ في ذكر شأن الفعل، والنفي: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ في ذكر شأن الفاعل، وهنا تكمن الأفضلية ((فَلَوْ قَالَ اللَّهُ: مَا آمَنُوا كَانَ ذَلِكَ تَكْذِيبًا لَهُمْ، أَمَا لَمَّا قَالَ: وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ كَانَ ذَلِكَ مُبَالِغَةً فِي تَكْذِيبِهِمْ))^(٣)، ونفيًا لأصل إيمانهم، وهو أبلغ من لو قال أيضا: (وما هم من المؤمنين)، لأنَّه نفي للكمال، والآية نفي للأصل^(٤)، فضلا عن أن الجملة الاسمية أثبت وأدوم من الجملة الفعلية، أي: إنهم يقولون آمنا، ولكنهم حقيقة ليسوا بمؤمنين.

ومثله قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن تَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾^(٥) فهو (أبلغ من قولك: وَمَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا)^(٦)، وفي الأفضلية وجه آخر بلحاظ أن الجملة الاسمية أثبت من الفعلية، وأفاد هذا نفي إيمانهم مطلقا في الآية الأولى، ونفي خروجهم من النار في الثانية، فضلا عن تأكيد النفي بالباء في الآيتين.

(١) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي: ٨٤/٥.

(٢) سورة البقرة: ٨.

(٣) مفاتيح الغيب: ٣٠٢/٢، التسهيل لعلوم التنزيل: ٧١/١، التفسير المظهر: ٢٥/١.

(٤) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٥٨/٢، البرهان للزركشي: ٧٠/٤.

(٥) سورة المائدة: ٣٧.

(٦) ينظر: الكشف: ٥٥/١، مفاتيح الغيب: ٣٠٢/٢، مدارك التنزيل: ٤٩/١، السراج المنير: ٢٢/١.

ومثله أيضًا قوله تعالى على لسان ابن آدم عليه السلام المقتول حين قال له أخوه: ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾

﴿^(١) فأجابه: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ﴾^(٢) فلم ((يُعَبِّرُ عَن نَفْسِهِ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُنْفِيِّ، كَمَا عَبَّرَ بِالْمَاضِي الْمُثَبَّتِ عَن عَمَلِ أَخِيهِ، وَهُوَ الْمُتَبَايِرُ فِي مُقَابَلَةِ الشَّيْءِ بِضِدِّهِ، بَلْ قَالَ: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ﴾... وَلَا شَكَّ أَنَّ نَفْيَ الصِّفَةِ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الْفِعْلِ، الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْوَعْدِ بِالْتَّرْكِ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَن وَعْدٍ مُّوَكَّدٍ بَيِّنَانٍ سَبَبِهِ))^(٣)، فنفي أن يصدر منه هذا الفعل نفيًا قاطعًا، باستعماله الجملة الاسمية الدالة على الثبوت، وهي أبلغ من قول أخيه له (لأقتلنك) بالجملة الفعلية، أي: وإن قتلتني ما أنا بقاتلك، ومعنى ذلك: لا أتلبس بهذا الحدث بذاتي أبدا.

ومنها تفضيلهم الجملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٤) الذي ورد في آيات كثيرة، على الجملة الفعلية: (احمدوا الله)، أو (أحمدوا الله)، وذكروا للأفضلية على الأولى (احمدوا الله) أسبابًا منها:

- ١- لأنه أراد جمع أمرين: الإخبار والأمر، ولو جاء بصيغة الأمر لما أدى هذا المعنى^(٥).
- ٢- لأنه أراد الأمر بالحمد وتعليم الحمد؛ ولو قال: احمدوا الله؛ لدعت الحاجة إلى بيان كيفية الحمد^(٦).

(١) سورة المائدة: ٢٧.

(٢) سورة المائدة: ٢٧.

(٣) تفسير المنار: ٢٨٤/٦.

(٤) سورة الفاتحة: ٢.

(٥) ينظر: التفسير البسيط للواحدى: ٧/٨، مجمع البيان: ٧/٤، لباب التأويل: ٩٧/٢، السراج المنير للشربيني: ٤٠٩/١.

(٦) ينظر: تفسير السمعاني: ٨٦/٢، معالم التنزيل: ٨٣/٢.

٣- أتى بالحمد؛ وأراد الأمر؛ إلا أن الأمر تكليف قد تنفر منه النفوس، فبادءهم بشرعة جديدة لم يعهدوها كي تأنس نفوسهم وتألف قلوبهم، فساق لهم الخطاب بصيغة الخبر، ليصغوا لما سيلقيه عليهم من تكاليف^(١).

وكلها أوجه محتملة في الأفضلية، ويمكن الجمع بينها من دون تناقض.

وعللوا سبب أفضليتها على الجملة الفعلية: (أحمدُ الله) بأمر منها:

١- لو قال: (أحمدُ الله) أفاد أنَّ القائل بها قادر على الحمد، وهذا غير ممكن، أما قوله: (الحمد لله) فدلتُّ على أنَّ الله سبحانه محمود، قبل حمد الحامدين، سواء حمدوا أم لم يحمدوا فهو محمود.

٢- قال: (الحمدُ لله) لأنَّها تدلُّ على أنَّ الله سبحانه مستحقُّ الحمد، وله كمال الحمد حقه وملكه، قدر الخلق على إتيانه أو لم يقدرُوا، ولو قال: (أحمدُ الله) لم يدل على كونه مستحقًا للحمد بذاته، فقد يمدح من لا يستحقُّ الحمد، وما يدلُّ على الحمد بذاته أولى من اللفظ الدال على أنَّ شخصًا حمده.

٣- (أحمدُ الله) تدلُّ على حمده لكنَّه لا يليقُ به بل بقائله، وأما ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فتظهر عجز قائلها، وأنه محمود بجميع حمد الحامدين.

٤- أنَّ الحمد صفة قلبية اعتقادية تدلُّ على أنَّ المحمود متفضِّل منعم مستحقُّ للتعظيم، فإذا تلفَّظ بها الإنسان بـ(أحمد الله) وقلبه غافل عن معنى التعظيم كان كاذبًا، لأنَّه أخبر عن نفسه حامداً، وهو ليس كذلك، وأما لو قال: (الحمد لله) غافلاً أو مستحضراً للتعظيم فإنَّه صادق، لأنَّ معناه أنَّ الحمد حقٌّ لله^(٢).

٥- (أحمدُ الله) و(نحمدُ الله) مختصُّ بفاعل معين هو المتكلم مفردًا أو مجموعاً، في حين أن (الحمدُ لله) مطلقة غير مختصة بفاعل معين، فهو محمود على وجه الإطلاق.

(١) ينظر: التفسير الوسيط للطنطاوي: ١٨/١.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٩١/١.

٦- (أحمدُ الله) تدل على زمن معين؛ لأنَّ الفعل له زمن محدد، وهنا يدلُّ على الحال والاستقبال، في حين أن (الحمد لله) مطلقة غير مرتبطة بزمن معين.

٧- (أحمدُ الله) جملة فعلية تدل على التجدد والحدوث، و(الحمد لله) اسمية دالة على الثبوت، والثانية أقوى وأثبت وأدوم في دلالتها على الحمد^(١).

ومنه تفضيلهم قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام للملائكة: ﴿ قَالَ سَلِّمُوا ﴾^(٢) بالرفع

على أنه مبتدأ وخبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، على قوله على لسان الملائكة: ﴿ قَالُوا

سَلِّمًا ﴾^(٣) بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظه. ففرَّق بين السلامين.

ونذكروا للأفضلية أسبابًا منها:

١- سلام إبراهيم عليه السلام بتقدير جملة اسمية، وسلامهم بتقدير جملة فعلية، والاسمية أقوى وأثبت

وأتم، فأراد عليه السلام أن يتفضَّل عليهم بالذكر ويجيبهم بأحسن ما حيَّوا قال تعالى: ﴿ وَإِذَا

حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾^(٤)، في حين نجد أنه تعالى لم يفرِّق

بين سلام أصحاب الجنة فقال: ﴿ سَلِّمًا سَلِّمًا ﴾^(٥)؛ لأنَّهم من جنس واحد، وكلهم

مؤمنون، فلا تفاضُّ بينهم بهذا اللحاظ^(٦).

(١) ينظر: لمسات بيانية: ١٣ - ١٥.

(٢) سورة هود: ٦٩.

(٣) سورة هود: ٦٩.

(٤) سورة النساء: ٨٦، وينظر: مفاتيح الغيب: ١٧٥/٢٨، التحرير والتنوير: ١١٦/١٢، التعبير القرآني للسامرائي: ٣٣.

(٥) سورة الواقعة: ٢٦.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ٤٠٣/٢٩.

٢- أن كلتا الجملتين تدلُّ على الدعاء، إلا أن الرفع في هذا الباب أبلغ، للدلالة على أنه حاصل إن شاء الله^(١).

ولهذا جاء السلام على الأنبياء ﷺ في القرآن كله بالرفع؛ لأنه أثبت وأقوى، قال تعالى: ﴿سَلَّمَ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، ﴿سَلَّمَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾^(٣)، ﴿سَلَّمَ عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ﴾^(٤)، وغيرها من الآيات.

ومنها تفضيل الجملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾^(٥) على أنه لو قيل: (لا ينبغي للشمس أن تدرك القمر)؛ لتقديم المسند إليه الذي يشتمل على تكرار الإسناد، وعود الضمير عليها، وأنه يدلُّ على أنها مسخرة لا يتيسر لها إلا ما قدر لها، لتسلط النفي عليها، هذا من ناحية^(٦). ومن ناحية أنه أخبر ((عن المسند إليه بالمسند الفعلي لإفادة تقوي حكم النفي، فذلك أبلغ في الانتفاء مما لو قيل: لا ينبغي للشمس أن تدرك القمر))^(٧) القمر))^(٧) بلحاظ أنه مستمر.

وفُضِّلَ قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ﴾^(٨) على أنه لو قال: ((لا تقبلوا فتنة الشيطان))^(٩) والآية أشد نهياً، وأكثر إطلاقاً وشمولاً، لأنها تشمل النهي عن الشيطان بما هو شيطان عموماً، عن أن يفتنوا بسببه، وأما في الجملة المفترضة فالنهي - بإضافة الفتنة إليه - يكون منصباً على فتنة الشيطان فقط، وفي الحقيقة هو أوسع من ذلك، إذ لا يقتصر عمله

(١) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ٤٧٧.

(٢) سورة الصافات: ٧٩.

(٣) سورة الصافات: ١٠٩.

(٤) سورة الصافات: ١٢٠.

(٥) سورة يس: ٤٠.

(٦) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٤٢/٧، روح البيان: ٣١٣/٧.

(٧) التحرير والتنوير: ٢٣/٢٤.

(٨) سورة الأعراف: ٢٧.

(٩) روح البيان: ١٤٩/٣.

على الفتنة، بل يوسوس، ويشكك، ويغري، ويدعو إلى الضلال، ويأمر بالمنكر، وينهى عن المعروف، وغيرها من الأعمال المشينة، فالأمر ليس مقصوراً على الافتتان.

وذهب الآلوسي إلى أن قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ

حَمِيمٌ ﴾^(١) (أبلغ من عدوك) ولذا اختير عليه مع اختصاره^(٢)، فتعبير القرآن الكريم أبلغ على طول من أن يقال: (كأن عدوك ولي حميم) على اختصاره؛ لأنّ تعبیر القرآن الكريم أكثر تفصيلاً؛ لاستعمال الموصول وبيان حاله بصلته هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن ذكر (عداوة) وتكثيرها يشمل كل عداة واقع بينهم، صغر أو كبر، فضلاً عن أنه مصدر يدل على مطلق الحدث، في حين أن (عدوك) وحده لا يشمل إلا من كبرت عداوته فاستحق هذا الاسم، وثبت عليه، دل على هذا تعريفه وصيغته لأنه صفة مشبهة، والآية بصدد نفي أدنى عداة وتحويله إلى مودة، ولا يؤدي هذا المعنى إلا بالتفصيل الذي ذكر.

وفضّل سيد قطب (ت: ١٣٨٦هـ) الجملة الاسمية (هدى وبشرى للمؤمنين) في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ ﴿١﴾ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) (وهذه أبلغ مما لو قيل: فيه هدى وبشرى للمؤمنين، فالتعبير القرآني على هذا النحو يجعل مادة القرآن وماهيته هدى وبشرى للمؤمنين. والقرآن يمنح المؤمنين هدى في كل فجّ، وهدى في كل طريق. كما يطع عليهم بالبشرى في الحياتين الأولى والآخرة)^(٤)، فالإخبار عنه بهذا الوجه إطلاق لا تقييد فيه ولا سيما مع التكرير، بخلاف لو قيل: (فيه)، فإنّ معنى الظرفية تقييد له من ناحية، وفصل له عمّا سبق من ناحية أخرى.

(١) سورة فصلت: ٣٤.

(٢) روح المعاني: ٣٧٥/١٢.

(٣) سورة النمل: ١، ٢.

(٤) في ظلال القرآن: ٢٦٢٦/٥.

وَفُضِّلَتِ الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مُخَاطَبًا النَّبِيَّ مُحَمَّدًا ﷺ: ﴿وَلَيْنَ الَّذِينَ أَلْفُوا أَلْكَتَبَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾^(١)، فهي ((أبلغ من قوله : (ولا تتبع)؛ لأنَّ ذلك يتضمَّن أنه ﷺ اتَّصَفَ بِمُخَالَفَتِهِمْ، فلا يمكن وقوع ذلك منه))^(٢)، فالأفضلية متأتية من استعماله سبحانه النفي في خطابه للنبي ﷺ، أي: ليس من شأنك أن تتبع قبلتهم أصلاً، ولا تتلبس ذاتك بهذا الحدث مطلقاً، وليس بصدد نهيه عن ذلك، لأنَّه لا يتَّبَعُها مطلقاً، فالنفي هنا أوكد فضلاً عن أنه أرفق.

وفي الآية أفضلية من وجه آخر؛ كما صرح بذلك السمين الحلبي إذ إنها ((أبلغ في النفي من قوله: ﴿ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾^(٣) من وجوه أحدها: كونها اسميةً، متكرِّرٌ فيها الاسمُ، مؤكِّدٌ نفيها بالباء))^(٤).

فالجملة الاسمية أثبت وأدوم من الفعلية، وهذا تأكيد لموقف النبي ﷺ بعدم اتباع قبلتهم مطلقاً^(٥).

وقال ابن عاشور في تفضيل جملة الحال الاسمية (وهم يسجدون) في قوله تعالى: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾^(٦): ((وَجُمْلَةٌ (وَهُمْ يَسْجُدُونَ) حَالٌ، أَي يَتَهَجَّدُونَ فِي اللَّيْلِ بِتِلَاوَةِ كِتَابِهِمْ، فُقِّدَتْ تِلَاوَتُهُمُ الْكِتَابِ بِحَالَةِ سُجُودِهِمْ. وَهَذَا الْأُسْلُوبُ أَبْلَغُ وَأَبْيَنُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: يَتَهَجَّدُونَ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى صُورَةٍ فَعْلِهِمْ))^(٧)، على الرغم من أن كلتا الجملتين

(١) سورة البقرة: ١٤٥.

(٢) تيسير الكريم الرحمن: ٧٢.

(٣) سورة البقرة: ١٤٥.

(٤) الدر المصون: ١٦٥/٢.

(٥) ينظر: في ظلال القرآن: ١٣٥/١.

(٦) سورة آل عمران: ١١٣.

(٧) التحرير والتنوير: ٥٨/٤.

تعرب حالا، فالأولى أكثر تفصيلاً لحالهم، وأثبت لوصف فعلهم، فضلاً عن أن (يتهجّدون) لا مسوغ لذكرها هنا؛ لأنّ التهجّد لا يكون إلا بالليل.

وفضّل المصطفوي جملتي: (يغضوا) و(يغضّضن) الخبريتين الدالتين على الأمر المجزومتين بجواب الأمر، في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَتَحَفَّظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ ﴿٣٠﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَتَحَفِّظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴿١﴾؛ لأنّ (هذا التعبير أبلغ في إفادة الوجوب واللزوم من صيغة الأمر، ولا سيّما على كون الجزم في يغضّوا، بمفهوم الشرطيّة الكائنة في فعل الأمر (قل) وهو الحقّ المسلّم، والجملة جزء مترتّب على الأمر، فيكون في هذا التعبير تأكيداً زائداً) (٢)، فمجيئها بصيغة المضارع الدال على الأمر، أبلغ من مجيئها بصيغة فعل الأمر.

(١) سورة النور: ٣٠، ٣١.

(٢) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٣٥/٧.

الفصل الثالث: المستوى الدلالي والسياقي

المبحث الأول: الدلالة

١- الألفاظ

٢- التراكيب

المبحث الثاني: السياق

المبحث الأول: الدلالة

أولاً: المفاضلة بين الألفاظ ومعاييرها:

- ١ - العموم والخصوص
- ٢ - المطلق والمُقَيَّد
- ٣ - الكبر والصغر
- ٤ - القوَّة والضعف
- ٥ - الأصل والفرع
- ٦ - الإظهار والإضمار
- ٧ - الحسيِّ والمجرَّد
- ٨ - الطول والقصر
- ٩ - السبب والمُسَبَّب
- ١٠ - الكثرة والقلَّة
- ١١ - اختلاف اللحاظ
- ١٢ - التدرُّج في المراتب

توطئة

أولى القرآن الكريم أهمية كبيرة لألفاظه، فاختر كل لفظ ووضعه في موضعه بقدر، وأثره على غيره لحكمة اقتضاها المعنى المُعبّر عنه، ومن عنايته الصريحة في ذلك قوله في خطاب المؤمنين: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾^(١)، وقال أيضا: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا ﴾^(٢)، وقال مخاطبًا الأعراب: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾^(٣)، كل ذلك دقّة منه في التعبير، وبهذا فهو أول من أسس أسلوب (قل ولا تقل).

وللكشف عن أسرار بعض ذلك، لا بدّ من اللجوء إلى التركيب والسياق اللذين ورد فيهما اللفظ؛ إذ لا يمكن مفاضلة لفظ على آخر بمعزل عنهما، فالألفاظ ((لا تتفاضل من حيث هي ألفاظٌ مجردة، ولا من حيث هي كلمٌ مفردة، وأنّ الفضيحة وخلافها، في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، مما لا تعلق له بصريح اللفظ))^(٤)، لكن هذا لا يسوغ أن ننكر القيمة الذاتية للفظ وخصائصه التي تميزه عن غيره، وهذا ما نراه عند المفسرين، فلم ينكروا أهمية التركيب في بيان أفضلية الألفاظ، وبالوقت نفسه لم يهملوا القيمة الذاتية للفظ، وقد فاضلوا بين الألفاظ من نواحٍ متعددة منها: الناحية المعجمية، مستندين إلى معايير صرّحوا ببعضها، وألمحوا إلى أغلبها، وهي تشبه إلى حد ما معايير أو مقاييس الفروق اللغوية، إلا أن الأخيرة تكتفي بالتفريق فقط، في حين تتجاوز الأولى حد التفريق إلى المفاضلة وإصدار الحكم، فرتبت مادة هذا المبحث بحسب هذه المعايير، لا بحسب الأصل الاشتقاقي للألفاظ، وهو ترتيب لم أسبق إليه من

(١) سورة البقرة: ١٥٤.

(٢) سورة البقرة: ١٠٤.

(٣) سورة الحجرات: ١٤.

(٤) دلائل الإعجاز: ٤٦.

قبل؛ إذ لم أجد من أشار إلى أن هذه المعايير تتخذ أسساً للمفاضلة بين الألفاظ، وفيما يأتي أهمها:

١- العموم والخصوص

من الأسس التي اعتمدها المفسرون في مفاضلتهم معيار العموم والخصوص، وقد فرّق بينهما ابن فارس بقوله: ((العامُّ الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئاً. وذلك كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ﴾^(١)، وقال: ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^(٢). والخاصُّ الذي يتخلّل فيقع على شيء دون أشياء. وذلك كقوله جلّ ثناؤه: ﴿ وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾^(٣) وكذلك قوله: ﴿ وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴾^(٤) فخطب أهل العقل^(٥)، وقد فضّل المفسرون العموم على الخصوص وبالعكس، في مواضع منها:

أ- الله والقادر والعليم والحكيم

ذهب الرازي في تعليل اختيار لفظ الجلالة (الله) في الاستعاذة دون (القادر) أو (العليم) أو (الحكيم)، ووروده أيضا في القرآن الكريم بـ ﴿ أَعُوذُ بِاللَّهِ ﴾^(٦): ((لأنَّ هَذَا الْإِسْمَ أبلغ فِي كَوْنِهِ زَاجِرًا عَنِ الْمَعَاصِي مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لِأَنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلِيمًا حَكِيمًا... وَهَذِهِ الصِّفَاتُ هِيَ النَّهَائِيَةُ فِي الرَّجْرِ... فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ (أَعُوذُ بِاللَّهِ) فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَعُوذُ بِالْقَادِرِ الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ الَّذِي لَا يَرْضَى بِشَيْءٍ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ فَلَا جَرَمَ يَحْصُلُ

(١) سورة النور: ٤٥.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٢.

(٣) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٤) سورة البقرة: ١٩٧.

(٥) الصاحبى في فقه اللغة: ٣٤٤.

(٦) سورة البقرة: ٦٧.

الرَّجْزُ النَّامُ))^(١)، فاسم (الله) تعالى هو الجامع للأسماء والصفات^(٢)، وأما باقي الأسماء - ومن ضمنها الأسماء المذكورة آنفاً - فكل واحد فيه خصوصية غير موجودة في غيره.

ب-العليم والبصير

ذهب إبراهيم النباعي إلى أنَّ (العليم) أبلغ من (البصير) في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٣)، فهو ((العام العلم بالبصر والسمع وغيرهما، بكل متحرِّك، وبكل ساكن من أقوالكم وأفعالكم وغيرهما، فلا تطمعوا في أن يترك شيء من مجازاتكم، والعليم هنا أبلغ من البصير))^(٤)، بلحاظ أن العليم عالم بكل شيء، والبصير خاص.

ت-اللمس والمعاناة (الرؤية)

فضَّل كثيرٌ من المفسرين (اللمس) على (الرؤية)^(٥) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ عَلْيَكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾^(٦)، ((لأنَّ اللمس أبلغ في إيقاع العلم من الرؤية؛ لأنَّ السحر يجري على المرئي، ولا يجري على الملموس؛ لأنَّ الملموس يصير مرئيًا، والمرئي لا يصير ملموسًا؛ فذكر اللمس ليكون أبلغ))^(٧)، فاللمس أعمُّ من الرؤية ((لأنَّ اللمس باليد يتضمَّن المعاناة وزيادة))^(٨)، وهو أبلغ في نفي نفي الشك، وحصول الاطمئنان.

(١) مفاتيح الغيب: ٩٣/١.

(٢) ينظر: تفسير القرآن الكريم للخميني: ٣٥٦/١.

(٣) سورة الأنعام: ١٣.

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٣٤/٧.

(٥) ينظر: معالم التنزيل: ١١٠/٢، لباب التأويل: ١٢٠/٢، جامع البيان للإيجي: ٥١٦/١، السراج المنير في الإعانة

الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: ٤١١/١، بيان المعاني: ٣٢٢/٣.

(٦) سورة الأنعام: ٧.

(٧) تفسير السمعاني: ٨٩/٢.

ث-الصنع والعمل

فَضَّلَ البِيضَاوِي، وتبعه الكاشاني^(٢)، والمشهدي (ت: ١١٢٥هـ)^(٣)، والحنفي(ت):
١١٢٧هـ)^(٤) (الصنع) على (العمل) في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعمَلُونَ﴾^(٥) لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ
الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾^(٥) (أبلغ من قوله: لبئس ما كانوا يعملون، من
حيث إن الصنع عمل الإنسان بعد تدرب فيه وترقٍ وتحري إجادة، ولذلك ذم به خواصهم؛ ولأنَّ
ترك الحسبة أقبح من مواقعه المعصية، لأنَّ النفس تلتذُّ بها وتميل إليها ولا كذلك ترك الإنكار
عليها فكان جديراً بأبلغ الذمِّ)^(٦)، وهذا القول يرجع في الأصل إلى الراغب الأصفهاني الذي فرَّق
بين الفعل والعمل والصنع، فالأخير ((أخصُّ من العمل كما أن العمل أخصُّ من الفعل، وذلك أن
الفعل يقال: فيما كان من الحيوان، وغير الحيوان ويقصد وعن غير قصد، والعمل لا يقال إلا ما
كان من الحيوان ويقصد، والصنع: لا يقال إلا ما كان من الإنسان يقصد واختيار وبعد فكر
وتحري إجادة... فحيثما ذكر كافتهم قال: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعمَلُونَ﴾ وحيثما ذكر
خاصتهم وحفظه العلم والعمل ذكر: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾^(٧)، فكل صنع عمل،
وليس كل عمل صنعاً، وكل عمل فعل، وليس كل فعل عملاً، فالفعل أعمها، والصنع أخصها،
والعمل أوسطها^(٨).

ويمكن أن يفاضل بينها بمعيار تدرُّج المراتب أيضاً، فالصنع أخصُّ من العمل، والصنع
والعمل أخص من الفعل.

ج-البعث والإرسال

(١) التفسير البسيط: ٢٣/٨.

(٢) ينظر: زبدة التفاسير: ٢٩١/٢.

(٣) ينظر: كنز الدقائق: ١٦٠/٤.

(٤) ينظر: روح البيان: ٤١٣/٢.

(٥) سورة المائدة: ٦٢، ٦٣.

(٦) أنوار التنزيل: ١٣٤/٢.

(٧) تفسير الراغب الأصفهاني: ٣٩٢/٥.

(٨) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٤٩٣، ٥٨٧، ٦٤٠.

فَأَصَلَ مُحَمَّدٌ رَشِيدٌ رِضًا بَيْنَ الْبَعْثِ وَالْإِرْسَالِ، فَالْبَعْثُ ((أَخْصُ وَأَبْلَغُ مِنْ لَفْظِ الْإِرْسَالِ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ مَعْنَى الْإِثَارَةِ وَالْإِزْعَاجِ إِلَى الشَّيْءِ الْمُهْمِّ))^(١)، ثُمَّ ذَكَرَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا الْبَعْثُ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَهِيَ ((فِي بَعْثِ الْمَوْتَى، وَفِي الرِّسَالَةِ الْعَامَّةِ؛ أَي: بَعْثُ عِدَّةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَفِي بَعْثَةِ نَبِيِّنَا وَمُوسَى خَاصَّةً، وَكَذَا فِي بَعْثِ نَقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَبَعْثِ مَنْ أَنْتَقَمَ مِنْهُمْ وَعَذَّبَهُمْ وَسَبَّاهُمْ حِينَ أَفْسَدُوا فِي الْأَرْضِ))^(٢)، وَوَاظَنَ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾^(٣) الْمَعْطُوفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾^(٤)، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(٥)، وَكُلَّ الْقِصَصِ مُتَشَابِهَةٍ فِي تَكْذِيبِ أَقْوَامٍ: (عَاد) وَ(ثَمُود) وَ(لُوط) وَ(شُعَيْب)، وَلَكِنَّهُ مَعَ مُوسَى جَاءَ بِلَفْظِ الْبَعْثِ، لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِنَ الْإِرْسَالِ، فَالتَّعْبِيرُ بِلَفْظِ الْبَعْثِ هُنَا يُؤَكِّدُ مَا أَفَادَتْهُ إِعَادَةُ الْعَامِلِ مِنَ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ نَوْعِي الْإِرْسَالِ وَمَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ، الْأَوَّلُ: أَعْقَبَهُ ((عَذَابُ الْإِسْتِئْصَالِ، وَفِي الْآخِرَةِ مَا هُوَ أَشَدُّ وَأَبْقَى مِنَ الْخِزْيِ وَالنَّكَالِ))^(٦)، وَالثَّانِي إِرْسَالُ مُوسَى ((أُنْقِذَتْ بِهِ أُمَّةٌ مِنْ عَذَابِ الدُّنْيَا، وَهُوَ تَعْبِيدُ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ لَهَا... وَاهْتَدَتْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ وَإِقَامَةِ شَرْعِهِ، فَأَعْطَاهَا فِي الدُّنْيَا مُلْكًا عَظِيمًا، وَجَعَلَ مِنْهَا أَنْبِيَاءَ وَمُلُوكًا... فَأَيَّنَ هَذَا الْإِرْسَالُ مِنْ ذَلِكَ الْإِرْسَالِ))^(٧).

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْمِصْطَفَوِيُّ بِدَقَّةٍ، فَاسْتَعْمَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ لِلْفِظِ الْبَعْثِ مَعَ ((بَدْوِ الْأَمْرِ وَنَشْوئِهِ وَحُدُوثِهِ وَإِيجَادِهِ))^(٨)، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾^(٩) وَقَوْلِهِ:

(١) تفسير المنار: ٣٤/٩.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) سورة الأعراف: ١٠٣.

(٤) سورة الأعراف: ٥٩.

(٥) سورة الأعراف: ٨٥.

(٦) تفسير المنار: ٣٤/٩.

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٨) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٩٥/١.

(٩) سورة البقرة: ٢١٣.

﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ﴾^(١)، وقوله: ﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ هُمْ أَبَعَثَ لَنَا مَلِكًا﴾^(٢)، فهو فهو قريب من الإنهاض والإقامة. وأما الإرسال فناظر لمرحلة بعد البدو والنشوء ويستلزم السير والحركة، قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(٣)، وقال أيضا: ﴿هُوَ﴾^(٤) وهو الذي أَرْسَلَ رَسُولُهُ وهو الرأي الدقيق الراجح.

ح- التائيم والكذاب

ذهب الفخر الرازي إلى أن (التائيم) أبلغ من (الكذاب) اللذين وردا في موضعين مختلفين من القرآن الكريم، الأول: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيَمًا﴾^(٥)، والثاني: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا﴾^(٦)، (وهو أبلغ من التكذيب؛ فإن مَنْ يَقُولُ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ: إِنَّهُ زَانٍ أَوْ شَارِبُ الْخَمْرِ مَثَلًا فَإِنَّهُ يَأْتِمُ وَقَدْ يَكُونُ صَادِقًا، فَالَّذِي لَيْسَ عَنْ عِلْمٍ إِثْمٌ فَلَا يَقُولُ أَحَدٌ لِأَحَدٍ: قُلْتُ مَا لَا عِلْمَ لَكَ بِهِ فَالكلام هاهنا أبلغ؛ لِأَنَّهُ قَصَرَ السُّورَةَ عَلَى بَيَانِ أَحْوَالِ الْأَقْسَامِ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورِينَ هُنَا هُمْ السَّابِقُونَ وَفِي سُورَةِ النَّبَأِ هُمْ الْمُتَّقُونَ))^(٧).

الإثم والكذب بينهما عموم وخصوص، فكل كذب إثم، وليس كل إثم كذبا، وقد يرد على هذا أن الكذب يجوز في مواضع كإصلاح ذات البين وغيرها، والجواب عنه: أن الكذب بحد ذاته

(١) سورة المائدة: ٣١.

(٢) سورة البقرة: ٢٤٦.

(٣) سورة مريم: ١٧.

(٤) سورة التوبة: ٣٣.

(٥) سورة الواقعة: ٢٥.

(٦) سورة النبأ: ٣٥.

(٧) مفاتيح الغيب: ٤٠١/٢٩.

إثم، ووجود بعض الموارد المستثناة لا يعد خرقاً للحكم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن المواطن التي ذكرت في تجويزه هي لدفع ضرر أو غيره، وهذه تجوز في معظم المحرمات^(١).

خ- النشر والإحياء

فَاصِلُ الشَّرِيفِ الرُّضِيِّ بَيْنَ (أَنْشَرْنَا) وَ(أَحْيَيْنَا) اللَّذَيْنِ وَرَدَا فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الْأَوَّلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي نَزَّلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾^(٢)، والثاني: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيْتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ الْنُشُورُ﴾^(٣)، والإشعار ((أبلغ؛ لأنّ الإشعار صفة تختص بها الإعادة بعد الموت، والإحياء قد يشترك فيه ما يعاد من الحيوان بعد موته، وما يعاد من النبات والأشجار بعد تسلبه^(٤) وجفوفه. يقال: قد أحيا الله الشجر، كما يقال: قد أحيا البشر، ولا يقال: أنشر الله النبات، كما يقال: أنشر الأموات))^(٥)، فالإحياء يشمل إعادة كل ميت من الحيوان والنبات، والإشعار يخص الحيوان، وهو أبلغ من الإحياء، بناء على معيار العموم والخصوص الذي صرح به الشريف الرضي.

وأرى - والله أعلم - أن النشر والإحياء في الآيتين سببه الماء، لكن القرآن الكريم استعمل مع النشر الفعل (نزل) وهو لا يقتضي الحياة، ومع الإحياء الفعل (سقى)، وهو يقتضي الحياة غالباً، فمن يسقى يرخ الحياة لمن يسقيه، فناسب كل لفظ موضعه الذي فيه.

د- الرِّدْمُ وَالسَّدُّ

(١) ينظر: ما وراء الفقه: ٣٢١/١٠ - ٣٢٥.
(٢) سورة الزخرف: ١١.
(٣) سورة فاطر: ٩.
(٤) كذا في الأصل، والأنسب (تبيسه).
(٥) تلخيص البيان في مجازات القرآن: ٣٠٠/٢.

اتفق معظم المُفسِّرين على أنَّ الرَّأفة أبلغ من الرحمة، والرحمة أعمُّ منها، وأقدم من تُسبب إليه هذا الرأي القفال (ت: ٣٦٥هـ)، فقد حكى الرازي عنه أنه قال: ((إِنَّ الرَّأفَةَ مُبَالِغَةٌ فِي رَحْمَةٍ خَاصَّةٍ وَهِيَ دَفْعُ الْمَكْرُوهِ وَإِزَالَةُ الصَّرْرِ كَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ [النُّور: ٢] أَي لَا تَرَأَفُوا بِهِمَا فَتَرْفَعُوا الْجِلْدَ عَنْهُمَا، وَأَمَّا الرَّحْمَةُ فَإِنَّهَا اسْمٌ جَامِعٌ يَدْخُلُ فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَيَدْخُلُ فِيهِ الْإِنْفِصَالُ وَالْإِنْعَامُ))^(١)، وتبعه جماعة منهم^(٢).

وذهب الزجاج إلى أنَّ الرَّأفة بمعنى الرحمة^(٣)، وهو ضعيف لا دليل عليه.

وما يؤيِّد الأول أن مادة (رأف) وتصاريفها وردت في ثلاثة عشر موضعا في القرآن الكريم، اثنين بصيغة (رأفة)، والباقي بصيغة (الرؤوف) مقرونة بـ(الرحيم)، وكلها تدلُّ على خصوصية، ولا تكون إلا في ما يُحِب، وأما (الرحمة) عامة فتكون في المكروه لمصلحة وغيره، قال المصطفوي في مادة (رأف): هي ((اللطف والرحمة الخالصة الشديدة بحيث لا تقبل وقوع ألم ولا توجب كراهة ما ولو كانت لمصلحة. وأما الرحمة: فهي مطلق العطفة، فالرأفة أقوى وأشدُّ من جهة الكيفيّة، والرحمة أعمُّ من جهة الكميّة...، فإنَّ الرَّأفة فوق الرحمة والمرتبة الشديدة القويّة منها، والرحمة قد تتحقَّق بعدها))^(٤).

وربَّما يُشكل أن الرؤوف ورد في موضع يدلُّ على أنَّها تشمل كل الناس قال تعالى:

﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(٥)، ولكن في

صدر الآية ما يدلُّ على تخصيصها بالمؤمنين منهم، قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ

(١) مفاتيح الغيب: ٩٣/٤.

(٢) ينظر: لباب التأويل: ١٢٠/١، البحر المحيط: ٢٣٦/٢، جامع البيان: ١٠٤/١، الإتيان: ٣٤٤/٣، البحر المديد: ١٧٦/١، روح المعاني: ١٨٥/٩، التحرير والتنوير: ٢٥/٢، بيان المعاني: ٩٧/٥، ٤٩٤/٦، التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٩٢/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢١/١.

(٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٦/٤ - ٧.

(٥) سورة البقرة: ١٤٣.

أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَيَّ عَقْبَيْهِ ۗ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۗ ﴿١﴾، فالآية تتحدث عن شهادة المؤمنين على الناس، وشهادة الرسول على المؤمنين، ثم انتقلت إلى موضوع القبلة وأنه اختبار للذين هداهم الله، ثم ختمت بأنه تعالى لا يضيع إيمان من آمن من الناس، وهو الرؤوف الرحيم. والجدير بالذكر أنني بيّنتُ سابقاً أنّ الرحيم أخصُّ من الرحمن، فبناء على ذلك يكون الرؤوف خاص الخاص.

ز- الشراء والاستبدال

فَضَّلَ الْوَاحِدِي (اشترُوا) عَلَى (استبدلوا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلِيلَةَ بِالْهُدَى﴾ (٢) فَقَالَ: ((حقيقة الشراء: الاستبدال، وكل شراء استبدال، وليس كل استبدال شراء، ووضع الشراء موضع الاستبدال هاهنا، لأنّه أدلُّ على الرغبة)) (٣)، ويستدلُّ على هذا بدليل ((أنَّ المشتري للشيء محتاج إليه راغب فيه، فهو أبلغ من لفظ الأصل مع ما فيه من حسن التصرّف في الكلام، والعرب تجعل من أثر شيئاً على شيء مشترياً له وبائعاً للآخر، وإن لم يكن ثم شراء ولا بيع ظاهر)) (٤)، فالاشترَاء أخصُّ من الاستبدال؛ لأنّه يكون عن رغبة.

س- الحقُّ والصدق

(١) سورة البقرة: ١٤٣.

(٢) سورة البقرة: ١٦.

(٣) التفسير البسيط: ١٧٦/٢.

(٤) التفسير البسيط: ١٧٦/٢.

فَضَّلَ الرَّاعِبَ الْأَصْفَهَانِي (الحق) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ

مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾^(١)؛ وَهُوَ ((أَبْلَغُ مِنَ الصَّدَقِ؛ لِأَنَّ كُلَّ صَدَقٍ حَقٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ حَقٍّ صَدَقًا، وَيَتَنَاوَلُ الْأَحْكَامَ وَالْوَاجِبَاتِ مِنْ حَقُوقِ اللَّهِ وَحَقُوقِ النَّاسِ، وَالصَّدَقُ مِنْ أَخْبَارِ الْأُمَّمِ السَّالِفَةِ وَالْآئِنَةِ، وَالْحَقُّ الَّذِي هُوَ الْجَدُّ))^(٢)، فَالْحَقُّ أَعْمُ مِنَ الصَّدَقِ، لِأَنَّهُ وَقُوعُ الشَّيْءِ فِي مَوْقِعِهِ الْأَنْسَبِ لَهُ، وَيَكُونُ إِخْبَارًا وَغَيْرَ إِخْبَارٍ، وَأَمَّا الصَّدَقُ فَهُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ^(٣).

ش - عند، ولدن، ولدى

اتَّفَقَ مَعْظَمُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ (عند) أَعْمُ وَأَمْكَنُ مِنْ (لدن) و(لدى)، فَعِنْدَ تَسْتَعْمَلُ ((ظَرْفًا لِلأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي بِخِلَافِ لَدْنٍ. وَعِنْدَ تَسْتَعْمَلُ فِي الْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ وَلَا تَسْتَعْمَلُ لَدَى إِلَّا فِي الْحَاضِرِ))^(٤)، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مَطْلُوقِ ارْتِبَاطِ مَا قَبْلَهَا بِمَا تَضَافُ إِلَيْهِ^(٥)، وَمِنْ أَفْضَالِيَّتِهَا بِهَذَا اللَّحَاطِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُرُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾^(٦)، وَمَعْنَى ((عِنْدَهُ) أَي: خَاصَّةٌ...، وَلَوْ قِيلَ: «لَدِيهِ» لِأَوْهَمِ التَّعْبِيرِ بِلَدَى الَّتِي هِيَ لِلْحَاضِرِ أَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنِ قَرِيبِهَا جَدًّا، وَأَوْهَمُ أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى يَتَفَاوَتُ تَعْلُقَهُ بِالْأَشْيَاءِ بِخُصُوصٍ أَوْ عَمُومٍ لِأَجْلِ أَنَّ «لَدَى» أَخْصَ مِنْ عِنْدَ فَكَانَتْ عِنْدَ أَوْفَقٍ لِلْمِرَادِ، فَإِنَّهَا أَفَادَتْ التَّمَكُّنَ مِنَ الْعِلْمِ مَعَ احْتِمَالِ تَأْخِرِهَا وَسَلَمَتْ مِنْ تَطَرُّقِ احْتِمَالِ فَاسِدٍ إِلَيْهَا))^(٧).

(١) سورة آل عمران: ٣.

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني: ٤٠٦/٢.

(٣) ينظر: الفروق اللغوية للعسكري: ٤٨.

(٤) الإتيان في علوم القرآن: ٢٤٥/٢.

(٥) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٨٣/١٠.

(٦) سورة لقمان: ٣٤.

(٧) نظم الدرر: ٢١٤/١٥.

وقد تُفَصَّل (لندن) على (عند)، وأول من ذكر هذا الراجب الأصفهاني وتبعه مجموعة من المفسرين^(١) بلحاظ أن (لندن أخص من عند؛ لأنه يدلُّ على ابتداء نهاية، نحو: أقمْتُ عنده من لندن طلوع الشمس إلى غروبها، فيوضع لندن موضع نهاية الفعل... قال تعالى: ﴿فَلَا تُصَحِّبِنِي^ع قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف/٧٦])^(٢)، وقيل في تعليل أخصيتها: ((لأنَّها تستعمل للحاضر بخلاف عند))^(٣) التي تستعمل في الحاضر والغائب^(٤).

وعند المصطفوي أنَّهما من أصل واحد يدلُّ على ((القرب الملائم، ويختصُّ لندن بالقرب المتَّصل، فكأنَّه مقام قائم بالشخص. وأمَّا لدى: فهو يختصُّ بالقرب المنفصل، ومعناه قريب من مفهوم المحضر، وهو أعمُّ من المادِّي والمعنوي. كما أنَّ لندن يستعمل غالباً في المفهوم المعنوي))^(٥). والراجح أنَّهما مختلفان، وليسا لغتين لاسم واحد.

فأفضلية لندن وأخصيتها من وجهين: تدلُّ على موضع نهاية الفعل، واستعمالها في الحاضر دون غيره.

والجدير بالذكر أن بعضهم لم يفرِّق بين لندن ولدى كالكسائي في ما حكاه عنه الثعلبي^(٦)، الثعلبي^(٦)، والزجاج^(٧)، فهما لغتان عندهما، ولا فرق بينهما. وهو رأي ضعيف دلاليًّا كما نكر آنفًا، وأما نحوياً فالفرق بينها: أنَّ لندن لا تكون إلا فضلة بخلافهما، وجرّها بمن أكثر من نصبها، وجر عند كثير، ولدى ممتنع. ولندن مبنية وهما معريان^(٨).

(١) ينظر: البرهان للزركشي: ٣٩٦/٤، الإتيان في علوم القرآن: ٢٤٥/٢، روح المعاني: ١٩٤/٨، روح البيان: ٢٣٢/٦، تفسير المنار: ٥/١٢.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٧٣٩.

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٧/٣.

(٤) ينظر: الإتيان في علوم القرآن: ٢٤٥/٢.

(٥) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٨٣/١٠.

(٦) ينظر: الكشف والبيان: ٣١٠/٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٣/٢.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢٠٨، ٢٠٩، إعراب القرآن وبيانه: ٤٦٢/١.

ص - الجزع والحزن

ذهب الراغب الأصفهاني إلى أن ((الجزع أبلغ من الحزن؛ لأنَّ الحزن عام والجزع هو: حزن يصرف الإنسان عمًا هو بصدده، ويقطعه عنه))^(١) قال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَّرْنَا﴾^(٢).

وفرق المصطفوي بينهما بقوله: ((إنَّ التَّأَثُّرَ وَالاضْطِرَابَ فِي الْحَزْنِ يَكُونُ فِي الْبَاطِنِ، وَهُوَ لَا يَنَافِي الصَّبْرَ ظَاهِرًا، بَخَلْفِ الْجَزَعِ...فِيستفاد أَنَّهُ فِي مَقَابِلِ الصَّبْرِ﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿^(٣)، فيستفاد أَنَّهُ يَتَحَقَّقُ عِنْدَ مَسِّ الشَّرِّ وَمَا لَا يَلِئِمُ نَفْسَهُ، فَيَقْطَعُ امْتِدَادَ جَرِيَانِ طَمَآنِينَتِهِ وَثَبَاتِهِ وَصَبْرِهِ))^(٤)، وقول المصطفوي وإن كان متشابهًا من وجه مع الأصفهاني إلا أنه أدقُّ وأكثر تفصيلًا، فالجزع: ضد الصبر، ومتأت من مس الشر، ويقطع الصبر والثبات عند الإنسان، وأما الحزن فهو عام.

ويمكن القول: إنَّ الجزع حزن ظاهر، يتبعه ما يُخرج الإنسان عن سيطرته فيصدر منه ما لا يُرغب فيه غالبًا، لذا فهو أشد من الحزن، وليس فقط أخص منه.

ض - الحَمْدُ وَالْمَدْحُ

(١) المفردات في غريب القرآن: ١٩٤، وينظر: لِبَابِ التَّأْوِيلِ: ٣٨/٤، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٦١/٥.

(٢) سورة إبراهيم: ٢١.

(٣) سورة المعارج: ٢٠.

(٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٨٢/٢.

ذهب ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)^(١)، والراغب الأصفهاني^(٢)، والرازي^(٣)، والفيروز آبادي^(٤) إلى أن (الحمد) أخص من (المدح) وأبلغ منه قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٥) ونكروا لذلك أسبابًا منها:

١- أن المدح يكون للعاقل وغيره، والحي والميت والجماد، والحمد لا يكون إلا لعاقل مختار، فاللؤلؤة مثلا تُمدح لجمالها، ولكن لا تُحمد، ويترتب على هذا مسألة عقدية مهمة وهي أن من يقل ((المدح لله لم يدل ذلك على كونه تعالى فاعلاً مختاراً، أمّا لما قال الحمد لله فهو يدل على كونه مختاراً...مُقَرّاً بأنّ إله العالم ليس موجِباً بالذات كما تقول الفلاسفة بل هو فاعلٌ مختارٌ))^(٦).

٢- المدح يكون قبل الإحسان أو بعده، والحمد لا يكون إلا بعده، فالمدح يكون لمن يستحقه ولغيره، والحمد لا يكون إلا لمستحقه.

٣- المدح يشمل كل الفضائل، والصفات المتعدية واللازمة، والحمد يختص بفضيلة الإنعام والإحسان^(٧).

٤- المدح قد يكون منهياً عنه، قال ﷺ: ((احتوا في وجوه المداحين التراب))^(٨)، والحمد ممدوح مطلقاً، بل مأمور به. وبناء على ما تقدم فإن ((المدح أعم من الحمد))^(٩).

ط- الحمد والشكر

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٩/١١.

(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٢٥٦.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٩١/١.

(٤) ينظر: بصائر ذوي التمييز: ٤٩٩/٢.

(٥) سورة الفاتحة: ٢.

(٦) مفاتيح الغيب: ١٩١/١.

(٧) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٩/١١.

(٨) المعجم الكبير للطبراني: ٢٣٩/٢٠.

(٩) مفاتيح الغيب: ١٩٠/١.

اختلف المفسرون فيهما كثيراً، من ناحية الأفضلية، ومن ناحية العموم والخصوص، ويمكن تصنيف ما قيل على أربعة آراء هي:

١- أنَّهما مترادفان، وهو رأي الطبري واستدلَّ عليه بأنَّ ((الحمد لله قد يُنطق به في موضع الشكر، وأن الشكر قد يُوضع موضعَ الحمد. لأنَّ ذلك لو لم يكن كذلك، لما جاز أن يُقال: "الحمد لله شكراً"... لأنَّ الشكر لو لم يكن بمعنى الحمد، كان خطأ أن يُصدَّرَ من الحمد غيرُ معناه وغير لفظه))^(١)، ونسب هذا الرأي للمبرد^(٢)، ونقل القرطبي وابن كثير عن السلمي (ت: ٤١٢ هـ) في كتاب (الحقائق) نسبة هذا الرأي للإمام جعفر الصادق عليه السلام وابن عطاء والأخير قال: معناه الشكر لله^(٣). وعند رجوعي للكتاب المذكور وجدت قول ابن عطاء، ولم أجد مثل هذا الرأي منسوباً للإمام عليه السلام بل وجدت قوله في معنى الحمد لله، أي: ((مَنْ حمده بجميع صفاته كما وصف نفسه فقد حمده))^(٤)، ولا أدري كيف يُستدل من هذا القول على ترادفهما؟!.

وقد رُذِّ على الطبري رأيه، بأنَّ استدلاله خلاف ما قصده؛ ((لأن قولك شكراً، إنما خصصت به الحمد، لأنَّه على نعمة من النعم))^(٥)، فهو لبيان نوع الحمد، كقولنا: أتيتُه سعياً، والإتيان غير السعي.

٢- بينهما عموم وخصوص، وهو رأي ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت: ٦٨٨ هـ) الذي يرى أن الشكر أعم من الحمد؛ لأنَّه يكون باللسان وغيره، والحمد يكون باللسان فقط، والحمد أعم من جهة أخرى لأنَّه يكون على ما فُعل معك ومع غيرك، والشكر خاص بما فُعل معك^(٦)، وتبعه ابن جزى الغرناطي^(٧)، والفيروزآبادي عبارته ((أن الشكر أعم من جهة أنواعه وأسبابه، وأخص من جهة متعلقاته فيه. والحمد أعم من جهة المتعلقات، وأخص من جهة الأسباب. ومعنى هذا أن الشكر يكون بالقلب خضوعاً واستكانة، وباللسان ثناء

(١) جامع البيان: ١/١٣٨.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/١٣٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٣٣، تفسير القرآن العظيم: ١/١٢٨.

(٤) تفسير السلمي: ١/٣٣.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: ١/١٣٣.

(٦) ينظر: تفسير الكتاب العزيز وإعرابه: ٣٨٣.

(٧) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ١/٦٣.

واعترافًا، وبالجوارح طاعة وانقيادًا؛ ومتعلقه النعم دون الأوصاف الذاتية، فلا يقال: شكرنا الله على حياته وسمعه وبصره وعلمه، وهو المحمود بها، كما هو محمود على إحسانه وعدله. والشكر يكون على الإحسان والنعم. فكل ما يتعلق به الشكر يتعلق به الحمد من غير عكس. وكل ما يقع به الحمد يقع به الشكر من غير عكس، فإن الشكر يقع بالجوارح، والحمد باللسان^(١).

٣- الشكر أعمُّ من الحمد، ولم ينسب لأحد، واستدلوا عليه بأنَّ ((الشكر أعمُّ؛ لأنَّه باللسان وبالجوارح وبالقلب، والحمد يكون باللسان خاصة كما قال: ﴿أَعْمَلُواْ ءَالَ دَاوْرَدَ شُكْرًا﴾^(٢))).^(٣)

٤- الحمد أعمُّ من الشكر، وهو رأي مكي بن أبي طالب^(٤)، والثعلبي^(٥)، والواحدي^(٦)، وعبد القاهر الجرجاني^(٧)، والبغوي^(٨)، وابن عطية الأندلسي^(٩)، والرازي^(١٠)، وعلاء الدين الخازن^(١١)، والثعالبي (ت: ٨٧٥هـ)^(١٢)، ومجير الدين الحنبلي (ت: ٩٢٧هـ)^(١٣). واستدلوا على هذا الرأي بأدلة منها: ((أن الشكر لا يكون إلا مكافأة لنعمة سبقت إليك وأيضًا، فإنه لا يشكر أحد على ما فيه من الأوصاف الجميلة، وليس كذلك الحمد، فإنه يقع ابتداء

(١) بصائر ذوي التمييز: ٣/٣٤٠.

(٢) سورة سبأ: ١٣.

(٣) تفسير السمرقندي: ٤٠/١، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/١٣٣.

(٤) ينظر: الهداية: ١/٩٤.

(٥) ينظر: الكشف والبيان: ١/١٠٨.

(٦) ينظر: التفسير البسيط: ١/٤٦٨.

(٧) ينظر: درج الدرر: ١/٨٤.

(٨) ينظر: معالم التنزيل: ١/٧٣.

(٩) ينظر: المحرر الوجيز: ١/٦٦.

(١٠) ينظر: مفاتيح الغيب: ١/١٩١.

(١١) ينظر: لباب التأويل: ١/١٩.

(١٢) ينظر: الجواهر الحسان: ١/١٦٣.

(١٣) ينظر: فتح الرحمن في تفسير القرآن: ١/٤٢.

قبل الصنعية، ويقع على الأوصاف المحمودة^(١)، والحمد يكون لمن ((أنعم عليك أو على غيرك، غيرك، ولا تشكر إلا من أنعم عليك))^(٢).

وبعد عرض هذه الآراء، فالأول منها باطل قطعاً، لأنه يقول بترادف لفظين فرّق القرآن الكريم بينهما. وأما الثاني ففيه تداخل وإثبات للرأيين التاليين، وأما الثالث فالآية وحدها غير كافية لما ذهب إليه، فضلاً عن أن تقييد الحمد باللسان، لم يذكر عليه دليلاً.

والرأي الرابع هو الراجح لما ذكر عليه من أدلة، وفيه تثبت أفضلية الحمد على الشكر؛ لأن ((الشُّكْرَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعْظِيمِهِ بِسَبَبِ إِعْطَاءِ صَدْرٍ مِنْهُ وَوَصَلَ إِلَيْكَ، وَهَذَا مُشْعِرٌ بِأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ تَعْظِيمَهُ بِسَبَبِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنَ النِّعْمَةِ فَحِينُذُ يَكُونُ الْمَطْلُوبُ الْأَصْلِيُّ بِهِ وَصُولُ النِّعْمَةِ إِلَيْهِ وَهَذِهِ دَرَجَةٌ حَقِيرَةٌ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ حَمَدَهُ لِأَجْلِ كَوْنِهِ مُسْتَحِقًّا لِلْحَمْدِ لَا لِخُصُوصِ أَنَّهُ تَعَالَى أَوْصَلَ النِّعْمَةَ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ الْإِخْلَاصُ أَكْمَلَ))^(٣)، فما ذكر آنفاً من تفصيل في إثبات أعمية أحدهما على الآخر للوصول إلى نتيجة أفضلية الحمد على الشكر.

ظ- التذكرة والدلالة والأمانة

فضّل الراغب الأصفهاني (التذكرة)-: التي هي ما يتذكر به الشيء مطلقاً- على (الدلالة) و(الأمانة)، في قوله تعالى: ﴿فَمَا هُمْ عَنْ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ﴾^(٤) أي: القرآن الكريم^(٥)، فهي أعم من الدلالة التي هي ((ما يُؤدِّي النظر فيه إلى العلم، والأمانة: ما يُؤدِّي النظر فيه إلى غلبة الظن))^(٦)، فالتذكرة تشمل ما يؤدي النظر في العلم أو غلبة الظن، لكن فيها خصوصية تعبيرية تميزها عن غيرها.

ع- الخصاص والفقر والحاجة

(١) التفسير البسيط: ٤٦٨/١، وينظر: معالم التنزيل: ٧٣/١، المحرر الوجيز: ٦٦/١.

(٢) درج الدرر: ٨٤/١.

(٣) مفاتيح الغيب: ٤٧٢/١٢.

(٤) سورة المدثر: ٤٩.

(٥) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٣٢٩، بصائر ذوي التمييز: ١٢/٣، التحرير والتنوير: ١١٦/٣٠.

(٦) الفروق اللغوية للعسكري: ٦٩.

ذهب المصطفوي إلى أنّ (الخاصة) أبلغ من (الفقر) و(الحاجة) وأشمل منهما قال تعالى: ﴿وَيُؤَثِّرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^(١)، والأصل في مادتها ((هو الانتساب إلى شيء والتقرُّد به دون غيره...وأما مفهوم الحاجة والفقر والخلة: فمن لوازم ذلك الأصل))^(٢) أي: ((لو كانت فيهم حالة خاصة منفردة بها من غيرهم ومن الذين يؤثرونهم))^(٣)، وأصل الخاصة مأخوذ من خصائص البيت: التي هي ما يبقى بين عيدانه من الفتوح، وحال الفقير كذلك، فكل حاجة يختل بها الحال هي خاصة^(٤).

غ-أحد وواحد

فرّق أغلب المفسرين بين أحد وواحد وفاضلوا بينهما إلا الثعلبي والبغوي فذهبا إلى أنه لا فرق بينهما؛ بدليل قراءة ابن مسعود(ت: ٣٢هـ): (قل هو الله الواحد)°، وهو رأي واهن، واستدلال أوهن، فأما الرد على الرأي، فإن القرآن الكريم واستعمال العرب قد فرّقا بينهما، وأما الرد على الدليل فيلزم من قولهم أن تكون كل القراءات- ولا سيما التي فيها اختلاف في الألفاظ- بمعنى واحد، فمثلا قوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُم مِّن بَنِي فَتَنَيْنَا﴾^(٦)، فقد فُرى (فتنبتوا)^(٧)، فهل يمكن أن نحكم على أنهما بمعنى واحد؟!.

وأهم ما قيل في تفضيل أحد في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٨) من أوجه هي:

- أن الأحد لا يدخل العدد، والواحد يدخل فيه؛ لأنك تجعل للواحد ثانيًا، ولا تجعل للأحد ثانيًا. فلا يدخل الأحد ضمن الحساب والقسمة والعدد.

(١) سورة الحشر: ٩.

(٢) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٦٧/٣.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: التبيان للطوسي: ٥٦٦/٩، المحرر الوجيز: ٢٨٨/٥.

° ينظر: الكشف والبيان: ٣٣٠/١٠، معالم التنزيل: ٥٤٤/٤.

(٦) سورة الحجرات: ٦.

(٧) هي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٢٣٦.

(٨) سورة الإخلاص: ١.

- الأحد يستوعب جنسه، والواحد لا يستوعب؛ فلو قلت: فلان لا يقاومه أحد، لم يجز أن يقاومه اثنان ولا أكثر^(١). فالواحد يدخل في الأحد وليس العكس.
- لا يوصف شيء بالأحدية غير الله، بخلاف الواحد، فيقال: الله أحد، ولا يقال: رجل أحد، بل يقال: واحد^(٢).
- أن الواحد يؤنث، فنقول: واحدة، والأحد لا يدخله التأنيث، وهذا أليق به سبحانه.
- الواحد أعم من الأحد من وجه أنه يستعمل مع العاقل وغيره، والأحد لا يستعمل إلا مع العاقل.
- الواحد نفي التفرّد في الصفات، والأحد نفي التفرّد في الذات^(٣)، ولا شك في أن الثاني أبلغ؛ لأن الذات هي الأصل والصفة تتبع لها، وهذا أثبتته سبحانه؛ فقال أولاً: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾  اللَّهُ الصَّمَدُ  لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ  ﴿^(٤) فبدأ بالذات ثم بين صفاتها.

فتبين مما تقدم أن بينهما عمومًا وخصوصًا، فمن وجه الأحد أعم؛ لأن الواحد يدخل في الأحد، وليس العكس، والأحد يستوعب جنسه، والواحد لا يستوعبها، ومن وجه آخر: الواحد أعم؛ لأنه يستعمل مع العاقل وغيره، والأحد اختص بالعاقل، وعلى كلا الوجهين الأحد أبلغ من الواحد.

ف- المسكين والفقير

اختلف المفسرون في أيهما أبلغ، على ثلاثة آراء:

(١) ينظر: النكت والعيون: ٣٧١/٦، تفسير السمعاني: ٣٠٣/٦، إيجاز البيان عن معاني القرآن: ٨٩٦/٢، تفسير العز بن عبد السلام: ٥٠٧/٣.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣٥٩/٣٢.

(٣) ينظر: الكشف والبيان: ٣٣٣/١٠، غرائب القرآن: ٥٩٥/٦، مفاتيح الغيب: ٣٢، ٣٦٠، الإتيقان: ١٧٠/٢.

(٤) سورة الإخلاص: ١، ٢، ٣.

الأول: أن المسكين أبلغ؛ لأنه لا شيء له، بدليل قوله تعالى: ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾^(١) أي:

لم يكن بينه وبين التراب شيء يقيه منه، وما يدلُّ على أنَّ الفقير يملك شيئاً ما قاله الشاعر^(٢):

أما الفقيرُ الذي كانتْ حلوبتُهُ وفق العيالِ فلم يتركْ له سبْدُ

ورُدُّ بأنه سمَّاه فقيراً بعد أن فقد حلوبته، وهو اعتراض مردود؛ لأن مقصد الشاعر ((يصف سعاية أتت على مال الحيِّ بأجمعه فقال: أما الفقير فاستوصل ماله فكيف بالغني مع هذه الحال))^(٣).

والمسكين الذي لا يسأل والفقير الذي يسأل بدليل قوله ﷺ: ((ليس المسكين الذي ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان ولكن المسكين الذي لا يسأل الناس ولا يعلم به فيتصدق عليه))^(٤)، ويؤيده حديث الإمام الصادق عليه السلام: ((الفقير الذي يسأل، والمسكين أجهد منه الذي لا يسأل))^(٥)، وقال أيضاً: ((الفقير الذي يسأل والمسكين أجهد منه والبائس أجهدهما))^(٦)، وهذا تصريح بأنه أبلغ فاقة وأشد حاجة من الفقير.

وأما ما استشهد فيه من قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ﴾^(٧)

(١) سورة البلد: ١٦.

(٢) البيت للراعي النميري في ديوانه: ٩٠.

(٣) المحرر الوجيز: ٤٨/٣، وينظر: تفسير السمرقندي: ٦٧/٢، الجامع لأحكام القرآن: ١٦٨/٨ - ١٧١، بصائر ذوي التمييز: ٢٤١/٣.

(٤) التمهيد لابن عبد البر: ٢٨٩/٥.

(٥) تفسير العياشي: ٩٠/٢.

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

﴿(١) فالآية لم تذكر مطلق الفقراء، بل قيّدتهم بوصف (الذين أُحصروا)، وإذا كانوا كذلك صاروا مساكين كما سنبين.

والثاني: أن الفقير أبلغ، فهو الذي لا يملك شيئاً، والمساكين من يملك، بدليل قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾^(٢)، فسماهم مساكين وهم يملكون سفينة، ورُدَّ هذا الرأي بأنه سماهم بذلك على وجه الرحمة، كما في الحديث ((مساكين أهل النار))^(٣)، أو لأنهم يعملون فيها فيملكون حق التصرف بها^(٤).

والثالث: المساواة بينهما^(٥)، وفيه نظر، فالقرآن الكريم والروايات قد فرقتهما.

والراجح أن المسكين أبلغ من الفقير لما ذكر من كلام المعصوم عليه السلام فضلاً عن ما يؤيده من اللغة، فهو من (سكن) الذي يدلُّ على الاستقرار وهو ((الذي بلغ في السكون إلى أقصاه وتجاوز حدّه، ويعبّر هذا عمّن يكن [كذا] محدوداً قدرة وقوّة وتمكّناً بحيث يعجز عن السعي والجهد في توسعة المعيشة، إمّا لمرض أو لهرم أو لضعف في البدن أو في المال))^(٦)، والفقير ((هو ضعف يوجب احتياجاً))^(٧)، ويدخل في ذلك ما قيل إنه مشتق من الحفرة تحفر للنخلة، أو من فقار الظهر المكسور^(٨).

(١) سورة البقرة: ٢٧٣.

(٢) سورة الكهف: ٧٩.

(٣) جامع البيان: ١٦٩/٢٢.

(٤) ينظر: تفسير السمرقندي: ٦٧/٢، مجمع البيان: ٧٤/٥ - ٧٥، زاد المسير في علم التفسير: ٢٧٠/٢، مفاتيح

الغيب: ٤٩٠/٢١، اللباب في علوم الكتاب: ٥٥١/١٢، لباب التأويل: ١٧٣/٣.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٧٠/٨.

(٦) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٦٥/٥.

(٧) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١١٨/٩.

(٨) ينظر: مجمع البيان: ٧٤/٥، زاد المسير في علم التفسير: ٢٧٠/٢.

فبينهما عموم وخصوص، فالفقر من له حاجة ولكن ليس محصوراً ومُتعدداً، فهو يتمكّن من الجهد والتحصيل، وأما المسكين فهو العاجز غير المتمكّن في طلبها^(١)، فهو فقير وزيادة، لذا صار أبلغ منه.

ق- القَصْم والكَسْر

فضّل محيي الدين درويش (القصم) على (الكسر) ولم يذكر السبب^(٢)؛ وبينه المصطفوي بأنه ((كسر صورة ونظم بحيث تبين أجزاءه ويختلّ شكله))^(٣)، وهو أخصّ من الكسر، قال تعالى: ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ﴾^(٤)، أي: كسرنا كسرنا نظم عيشتهم فاختلفت حياتهم، فهو كسر من نوع خاص.

ك- النَّبِيُّ والنَّبِيُّ

فضّل الراغب الأصفهاني (النبيّ) على النبيء، ((لأنّه ليس كلّ مُنْبَأٍ رَفِيعَ الْقَدْرِ والمحلّ))^(٥)، ففضله بمعيار العموم والخصوص، فأصل الأول من (نبو) وهو يدلّ على ارتفاع ورفعة مطلقة، والثاني من (نبا) وهو يدلّ على نقل حديث من موضع إلى موضع^(٦)، فكل نبيّ هو نبيءٌ، وليس كل نبيءٍ نبيّاً، لذا رفض النبي محمد ﷺ نداء من ناداه بيا نبيء الله، وقال: ((أَلَسْتُ بِنَبِيِّ اللَّهِ وَلَكِنْ نَبِيِّ اللَّهِ))^(٧)، قال تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾^(٨).

(١) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٦٥/٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٢٨٤/٦.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٧٨/٩.

(٤) سورة الأنبياء: ١١.

(٥) المفردات في غريب القرآن: ٧٩٠.

(٦) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٣/١٢.

(٧) المفردات في غريب القرآن: ٧٩٠.

(٨) سورة الأحزاب: ٤٥.

ل- الاجتناب والترك

فضَّل الراغب الأصفهاني مادة الاجتناب على الترك في القرآن الكريم، لأن التعبير بالاجتناب يفيد الترك مع البعد، وذلك أبلغ في الامتناع قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُهَوِّنَ عَنْهُ نُكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿اجْتَنِبُوا الطَّغُوتَ﴾^(٣)، وهذا كله أبلغ من اتركوا^(٤). اتركوا^(٤).

وبتفضيل الاجتناب على الترك يُستدل على تحريم الخمر والميسر في القرآن الكريم، فبعضهم أشكل أنه تعالى لم يحرمهما صراحة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٥)، فاجتنبوا الخمر أبلغ من اتركوها أو لا تشربوها؛ لأنَّ الأخير ((نَهَى عن الشُّرب فقط. إذن: يُبَاحُ لك شراؤها وبيعها وصناعتها ونقلها...، أما الاجتناب فيعني: البعد عنها كُلية، وعدم الالتقاء بها في أي مكان، وعلى أية صورة، فالاجتناب إذن أشدُّ من مجرد التحريم))^(٦)، وفي هذا ردُّ على من أنكر تحريمهما صراحة.

ويبدو أنَّ مفاضلتها على أساس العموم والخصوص، فالاجتناب أخصُّ من الترك؛ لأنَّه ترك مع بُعد، فكل اجتناب هو ترك وليس العكس.

م- العلم والشعور

(١) سورة النساء: ٣١.

(٢) سورة الحج: ٣٠.

(٣) سورة الزمر: ١٧.

(٤) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٢٠٦.

(٥) سورة المائدة: ٩٠.

(٦) تفسير الشعراوي: ٨٥٠٢/١٤، وينظر: تفسير المنار: ٥٤/٧.

فَضَّلَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَفْسِرِينَ (لا يشعرون) في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ

وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(١) فهو ((أبلغ في الذم من وصفهم بأنهم لا يعلمون؛ لأنَّ البهيمة قد تشعر من حيث تحسُّ، فكأنَّهم وُصِفوا بنهاية الذهاب عن الفهم، وعلى هذا قال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] ولم يقل: (ولكن لا تعلمون) لأنَّ المؤمنين إذا أخبرهم الله تعالى بأنهم أحياء علموا أنهم أحياء، فلا يجوز أن ينفي الله العلم عنهم بحياتهم، إذ كانوا قد علموا ذلك بإخباره إياهم. ولكن يجوز أن يقال: (ولكن لا تشعرون)، لأنَّه ليس كل ما علموه يشعرونه، كما أنه ليس كل ما علموه يحسونه بحواسهم، فلما كانوا لا يعلمون بحواسهم حياته، وإن كانوا قد علموه بإخبار الله إياهم وجب أن يقال: {لَا يَشْعُرُونَ}}^(٢).

وَفُضِّلَ الشُّعُورُ عَلَى الْعِلْمِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ: ((إِدْرَاكُ الشَّيْءِ بِحَقِيقَتِهِ))^(٣)، والشعور علم يُوصَلُ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهِ دَقِيقٍ كَدَقَةِ الشَّعْرِ وَلِهَذَا قِيلَ لِلشَّاعِرِ: شَاعِرٌ؛ لِفَطْنَتِهِ لِدَقِيقِ الْمَعَانِي))^(٤)، فبينهما عموم وخصوص، فالعلم إدراك للشيء، والشعور علم دقيق به، فمن يوصف بأنه لا يشعر فهو لا يعلم من باب أولى.

وقيل: إن الشعور ((يُدْرِكُ بِالْمَشَاعِرِ وَهِيَ الْحَوَاسُ، كَمَا أَنَّ الْإِحْسَاسَ هُوَ الْإِدْرَاكُ بِالْحَاسَةِ، وَلِهَذَا لَا يُوصَفُ اللَّهُ بِذَلِكَ))^(٥) ويوصف بالعلم، وعلى هذا يفاضل بينهما بمعيار الحسي والمجرد.

(١) سورة البقرة: ١٢.

(٢) التفسير البسيط: ١٤٣/٢، وينظر: تفسير الراغب الأصفهاني ٩٨/١، البرهان للزركشي: ١٥٨/٤، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار: ٣٨١/١، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣١٧/١، روح البيان: ٤١/١، التفسير المظهري: ٢٧/١.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٥٨٠.

(٤) الفروق اللغوية للعسكري: ٨١.

(٥) الفروق اللغوية للعسكري: ٨١.

ويفضّل (لا يشعرون) على (لا يعلمون) ليس لأنّه أبلغ في الذم فحسب، بل أبلغ في الأدب أيضاً، فقد قال تعالى على لسان النملة في قصة سليمان ﷺ: ﴿قَالَتْ نَمَلَةٌ يَتَأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا تَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(١)، ولم تقل: (لا يعلمون)؛ لأنّ في ذلك إساءة لنبي الله ﷺ وجنوده بوصفهم (لا يعلمون)، فجاء خطابها في غاية الأدب واللطف على الرغم من أنّها حيوان، حتى إنّه ﷺ أعجب بذلك وشكر الله على وصفها له، قال تعالى: ﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾^(٢)، والذي يدلُّ على أنّه شكر الله بسبب خطابها له، لا بسبب سماع صوتها وفهم لغتها؛ لأنّه كان يعلم ذلك مسبقاً بصريح القرآن الكريم، وحواره مع الهدهد معروف.

ن - المَحَبَّةُ وَالْإِرَادَةُ

انفرد الراغب الأصفهاني بتفضيل (يحبون) على (يريدون) في قوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ مُّحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾^(٣) (فإنّ المحبّة أبلغ من الإرادة...، فكلُّ محبّة إرادة، وليس كلُّ إرادة محبّة)^(٤)، قال ذلك رداً على من زعم أنّهما بمعنى واحد، ومنهم الجصاص الذي قال مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾^(٥): ((نص على بطلان مذهب أهل الإيجاب؛ لأن ما لا يحبه الله فهو لا يريدُه وما يريدُه فهو لا يحبه، فأخبر الله تعالى في هذه الآية أنه لا يحب الفساد وهذا يوجب أن لا يفعل الفساد؛ لأنه لو فعله لكان مريدًا له ومحبًا له وهو مثل قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ

(١) سورة النمل: ١٨.

(٢) سورة النمل: ١٩.

(٣) سورة التوبة: ١٠٨.

(٤) المفردات في غريب القرآن: ٢١٥.

(٥) سورة البقرة: ٢٠٥.

ظُلْمًا لِلْعِبَادِ»^(١)، فنفى عن نفسه فعل الظلم؛ لأنه لو فعله لكان مريداً له لاستحالة أن يفعل ما لا يريد، ويدل على أن محبته لكون الفعل هي إرادته له أنه غير جائز أن يحب كونه ولا يريد أن يكون بل يكره أن يكون وهذا هو التناقض، كما لو قال: يريد الفعل ويكرهه لكان مناقضاً مختلاً في كلامه... فدل على أن المحبة هي الإرادة^(٢) ونقض هذا الرأي بأن الإنسان يريد شيئاً ولا يحبه، فقد (يتناول المرء، ويريد ربط الجرح، ولا يحب شيئاً من ذلك)^(٣)، فدل على أن الإرادة غير المحبة، وهو ما يؤيده حديث الإمام الصادق (عليه السلام) في الله عز وجل: ((شَاءَ وَأَرَادَ، وَلَمْ يُحِبَّ، وَلَمْ يَرْضَ، شَاءَ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ إِلَّا بِعِلْمِهِ، وَأَرَادَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُحِبَّ أَنْ يُقَالَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَلَمْ يَرْضَ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ))^(٤).

وفرق العسكري بينهما بأن ((المحبة تجري على الشيء، ويكون المراد به غيره، وليس كذلك الإرادة، تقول: أحببت زيدا، والمراد أنك تحب إكرامه ونفعه، ولا يقال: أردت زيدا بهذا المعنى، وتقول أحب الله، أي: أحب طاعته، ولا يقال أريده بهذا المعنى،...ولهذا قالوا: إن المحبة تكون ثواباً وولايةً ولا تكون الإرادة كذلك))^(٥) لكنه ناقض نفسه بجعل المحبة خالصة، والإرادة غير ذلك بقوله: ((أحب زيدا مزيةً على قولهم: أريد له الخير؛ وذلك أنه إذا قال: أريد له الخير لم بين أنه لا يريد له شيئاً من السوء، وإذا قال: أحبه أبان أنه لا يريد له سوءاً أصلاً))^(٦) ثم نقض ما قاله كله آنفاً بقوله: ((ومع هذا فإن المحبة هي الإرادة، والشاهد أنه لا يجوز أن يحب الإنسان الشيء مع كراهته له))^(٧)، وعدم التفريق بينهما تترتب عليه عقائد خطيرة وخلاف بين المذاهب الكلامية يطول التفصيل لذكره^(٨).

(١) سورة غافر: ٣١.

(٢) أحكام القرآن للجصاص: ٣٩٦/١ - ٣٩٧.

(٣) زاد المسير: ١٧٢/١، وينظر: لباب التأويل: ١٩٢/١، البحر المحيط: ٢٣١/٢.

(٤) الكافي: ١٥١/١.

(٥) الفروق اللغوية: ١٢١.

(٦) الفروق اللغوية: ١٢١.

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٨) ينظر: زاد المسير: ١٧٢/١، مفاتيح الغيب: ٤٦٩/٢٩، لباب التأويل: ١٩٢/١، البحر المحيط: ٢٣١/٢.

والذي أرجحه أن المحبة غير الإرادة بناء على ما ذكر، والفرق بينهما: أن المحبة مقرونة بالعاطفة، وليس كذلك الإرادة، فأنت قد تريد الشيء ولا تحبه، ولكن إذا أحببته فأنت تريده، فكل محبة إرادة وليس كل إرادة محبة كما ذكر آنفًا.

٢- المطلق والمقيّد

من المعايير التي اعتمدها علماء العربية في تصنيف الألفاظ والتفريق بينها المطلق والمقيّد^(١)، فقد عقد له ابن فارس بابًا وسمه بـ(باب الخطاب المطلق والمقيّد)^(٢)، ووسمه الثعالبي بـ(الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها)^(٣)، ومن أمثلته: ((لا يُقال كَأْسٌ إِلَّا إذا كان فيها شَرَابٌ، وإلا فهي زُجَاجَةٌ، ولا يُقالُ مائدةٌ إِلَّا إذا كان عليها طَعَامٌ، وإلا فهي خِوَانٌ، ولا يُقالُ كُوْرٌ إِلَّا إذا كانت له عُرْوَةٌ، وإلا فهو كُوبٌ))^(٤).

وعرّف المطلق بأنّه: النكرة في سياق الإثبات، أو ما دلّ على الماهية بلا قيد، نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٥)، والمقيّد: ما دلّ من الألفاظ على مُعيّن، كزيد، أو ما دلّ على وصف مدلوله المطلق بصفة زائدة، نحو: رجل عراقي^(٦)، والفرق بينهما وبين العموم والخصوص، أن عموم ((العام شمول بخلاف عموم المطلق))^(٧)، فالعام يشمل كل أفراد، والمطلق يشمل أي واحد منها إذا كان بلا قيد، فإذا قلت: سلّمتُ على الطلاب، فلا بد أنك سلّمت عليهم كلهم، ولو قلت سلّمت على طلاب، فيكفي أن تسلّم على أي طالب لأنّه غير مقيّد بقيد، وقد اعتمده المفسرون في المفاضلة بين ألفاظ منها:

أ- السّفه والجهل

(١) ينظر: الفروق اللغوية في العربية: ٢٢٤.

(٢) الصاحبى في فقه اللغة: ٣١٦.

(٣) فقه اللغة وسر العربية: ٣٠.

(٤) المصدر نفسه: ٥٩.

(٥) سورة النساء: ٩٢.

(٦) ينظر: الإحكام للأمدى: ٣/٣-٤، الإتيان للسيوطى: ١٠١/٣.

(٧) الفروق للقرافى: ١٧٢/١.

انفرد الراغب الأصفهاني بتفضيل (سَفِه) على (جَهْل) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^(١)، وبين ذلك بقوله: ((إنَّ الجهل ضربان: جهل بسيط، وهو أن لا يكون للإنسان اعتقاد في الشيء، وجهل مركَّب، وهو أن يعتقد في الحقِّ أنه باطل، وفي الباطل أنه حقٌّ، والسفه أن يعتمد ذلك، ويتحرَّى بالفعل مقتضاها ما اعتقده، فبين تعالى أن من رغب عن ملة إبراهيم، فإن ذلك لسفهه نفسه، وذلك أعظم مذمة، فهو مبدأ لكل نقيصة، وذلك أن من جهل نفسه جهل أنه مصنوع، وإذا جهل كونه مصنوعاً جهل صانعه، وإذا لم يعلم أن له صانعاً، فكيف يعرف أمره ونهيه، وما حسنه وقبحه))^(٢)، والسفه في الأصل مطلق ((الاختلال، وأكثر استعماله فيما يقابل العقل والحلم))^(٣)، وأما الجهل فمقيد بما يخالف العلم^(٤) وهو من لوازم لوازم السفه^(٥)، لذا كان السفه أبلغ وأشمل.

ب- الشُّحُّ والبخل

فضَّل كثير من المفسرين (الشح) على (البخل) بأكثر من معيار، ففاضل الراغب الأصفهاني بينهما بلحاظ الطبع والغريزة، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾^(٦) قال: ((والشُّحُّ أبلغ من البخل إذ هو غريزة))^(٧)، ونقل ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) عن الخطابي (ت: ٣٨٨هـ) المفاضلة بينهما بلحاظ الجنس والنوع، فالشح عنده ((أبلغ في المنع من البخل، وإنما

(١) سورة البقرة: ١٣٠.

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني: ٣١٧/١.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٤٧/٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٢/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧/٥.

(٦) سورة النساء: ١٢٨.

(٧) تفسير الراغب الأصفهاني: ١٨٣/٤.

الشُّحُّ بمنزلة الجنس، والبخل بمنزلة النوع^(١)، وقَاصِلٌ بينهما المصطفوي تارة بلحاظ العموم والخصوص، فالبخل أعم من الشُّحِّ^(٢)، وتارة بلحاظ الإطلاق والتقييد فالشُّحُّ ((هو البخل الشديد الراسخ في القلب، ومن لوازم هذا المعنى كونه أبلغ، وأن يكون مع الحرص))^(٣).

وهو الرأي الراجح والجامع، فوصفه بأنه (راسخ في القلب) يدلُّ على أنه غريزة، وتقييده بكونه (مع الحرص) يدلُّ على أنه جنس من البخل، ويؤيده حديث ((الْفُضْلُ بْنُ أَبِي قُرَّةَ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: تَدْرِي مَا الشَّحِيحُ؟ قُلْتُ: هُوَ الْبَخِيلُ، قَالَ: الشُّحُّ أَشَدُّ مِنَ الْبُخْلِ؛ إِنَّ الْبَخِيلَ يَبْخُلُ بِمَا فِي يَدِهِ، وَالشَّحِيحُ يَشُحُّ عَلَى مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ وَعَلَى مَا فِي يَدَيْهِ، حَتَّى لَا يَرَى مِمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ شَيْئًا إِلَّا تَمَنَّى أَنْ يَكُونَ لَهُ بِالْحِلِّ وَالْحَرَامِ وَلَا يَقْنَعُ بِمَا رَزَقَهُ اللَّهُ))^(٤)، فالشُّحُّ أبلغ البخل لكونه بخلاً مُقَيِّداً بحرص، أو البخل عموم المنع والشح نوع خاص منه يكون راسخاً في القلب بمثابة الغريزة. وقد ذهب القرطبي إلى أن معناهما سواء^(٥)، وهو مردود.

ت-الدُّكُّ والدَّقُّ

ذهب الزمخشري إلى أن ((الدُّكُّ أبلغ من الدَّقِّ))^(٦)، وتبعه من دون إشارة إليه: الطبرسي^(٧)، والرازي^(٨)، والحنبلي^(٩)، والنيسابوري^(١٠)، والكاشاني^(١)، في قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ

(١) زاد المسير في علم التفسير: ٢٥٩/٤.

(٢) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٤٥/٧.

(٣) المصدر نفسه: ٢٢/٦.

(٤) الكافي: ٤٥/٤، البرهان في تفسير القرآن: ٤٠١/٥.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٩/١٨.

(٦) الكشاف: ٦٠١/٤.

(٧) ينظر: جوامع الجامع: ٦٢٥/٣.

(٨) ينظر: مفاتيح الغيب: ٦٢٥/٣٠.

(٩) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣٢٥/١٩.

(١٠) ينظر: غرائب القرآن: ٣٤٧/٦.

وَحَمَلَتْ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدَكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴿٢﴾. ولم يعلل سبب الأفضلية، ويمكن تلمسها من كلام المصطفوي الذي يرى أن أصل الدكِّ ((هو الهدم والقرع بحيث يجعله مستويًا ويزيل صورة وجوده وتشخُّصه))^(٣)، ثم فرَّق بينه وبين الهدم والقرع والكسر بقوله: ((والهدم مطلق الإسقاط، وهو آكد وأشدّ من التخریب. ويعتبر في الدقِّ لحاظ التدقيق. وفي القرع ضرب شيء على شيء. وفي الكسر جهة الانكسار... فإنَّ الاندكاك أعلى مرتبة الانكسار والضرب والإسقاط والقرع والحطم))^(٤)، فالهدم مطلق وما ذكره مُقيّد، وما يهنا الدكّ، الذي يعدُّ أعلاها وأبلغها، وقد قيّده بالتدقيق.

ث- العَصْمُ والعَصْبُ

قال الراغب الأصفهاني في تفضيل (يعتصم) على (يعتصب) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٥): ((العصم والعصب يتقاربان، لكن العصم أبلغ، فإن معه الشد إمساكاً))^(٦)، العصم في الأصل هو الإمساك^(٧)، والعصب هو الشدُّ^(٨)؛ فالعصم مقيّد بالإمساك، وقيّده المصطفوي بالحفظ والدفع^(٩)، لذا صار أبلغ؛ لأنّه أشدّ حفظاً ودفعاً ومنعاً.

ج- التسخير والقهر

(١) ينظر: صفوة التفسير: ١٦٣/٧.

(٢) سورة الحاقة: ١٤.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٣١/٣.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) سورة آل عمران: ١٠١.

(٦) تفسير الراغب الأصفهاني: ٧٥٣/٢.

(٧) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٦٩.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦٨.

(٩) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٥٤/٨.

انفرد الراغب الأصفهاني بتفضيل (التسخير) على (القهر)^(١)؛ فالأول: ((سياقة إلى الغرض المختص قهراً))^(٢)، ومن لوازمه: ((الإطاعة، والاستذلال تحت الأمر، والإرادة والتكليف بما يريده، والاستعمال مجاناً وبلا أجر))^(٣)، والثاني: ((الغلبة والتذليل معاً))^(٤)، فهما وإن اشتركا بالغلبة والاستذلال، لكن التسخير أبلغ لما فيه من تقييد بالطاعة والإرادة، قال تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَأَيَّتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٥)، وقال أيضاً: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾^(٦)، وفي القهر يكون الحمل ((على الفعل بلا إرادة منه على وجه كحمل الرحي على الطحن))^(٧)، ولا شك في أن الأول أبلغ.

ح- المعانئة والمعاندة

انفرد الراغب الأصفهاني بتفضيل (المعانئة)، على (المعاندة)، فهي ((كالمعاندة لكن المعانئة أبلغ؛ لأنها معاندة فيها خوف وهلاك، ولهذا يقال: عنت فلان: إذا وقع في أمر يُخاف منه التآلف، يَعْنُتُ عَنَّا. قال تعالى: ﴿لِمَنْ حَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾^(٨)))^(٩)، فأصل المعاندة

(١) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٣٦٠/١.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٤٠٢.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٧٦/٥.

(٤) المفردات في غريب القرآن: ٦٨٧.

(٥) سورة البقرة: ١٦٤.

(٦) سورة إبراهيم: ٣٣.

(٧) تفسير الراغب الأصفهاني: ٣٦٠/١.

(٨) سورة النساء: ٢٥.

(٩) المفردات في غريب القرآن: ٥٨٩، وينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ١١٨٤/٣.

هي مخالفة (مع علم بما هو الحقّ أو ظنّ به)^(١)، والمعاننة فيها قيّدان: الخوف والهلاك، لذا صارت أبلغ.

خ- التذكية والذبح

انفرد المصطفوي بتفضيل (التذكية) على (الذبح) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلِ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾^(٢)، لأنّ الذبح (يبدلُ على مطلق قطع الرأس وفصله... بخلاف التذكية فإنّه أمر وجوديٌّ، وهو الإيصال إلى آخر حدٍّ من حدّة الوهج وشدّة الاتّقاد في مراحل الوجود، ليدرك منتهى لحظة من نهاية)^(٣) حياته، فالتذكية مُقيّدة بخروج الحياة بكيفية خاصة، وذلك بخروج آخر رفق من الحياة.

وأرى أنّ التذكية يمكن أن تُفضل بمعيار العموم والخصوص أيضا؛ فالتذكية أعمُّ من الذبح، فليس كل ذبح تذكية، فمن جملة ما يُحرم أكله في القرآن الكريم: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى الْأَنْصَابِ﴾^(٤). والذبح مخصوص بذوات الرقبة القصيرة من الأنعام فالبقر مثلا ((تذبح ليس تتحر؛ لأنّ لأن النحر وَجْءٌ في أصل العنق. والذبح في آخره ممّا يلي الرأس))^(٥)، فهو لا يشمل الإبل؛ لأنّها تتحر، ((والنحرُ في اللَّبَّة: مثلُ الذبح في الحلق))^(٦)، واللَّبَّة: هي النحر ومنطقة الصدر، ويؤيده ما قاله ﷺ: ((أَلَا إِنَّ الذَّكَاءَ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ))^(٧)، فشملت الذكاة الذبح والنحر، لذا قال النبي محمد ﷺ:

(١) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٣٦/٨.

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٣٢٤/٣.

(٤) سورة المائدة: ٣.

(٥) غريب الحديث للحري: ٤٤٤/٢، وينظر: تاج العروس: ٣٨/٤ (ذبح).

(٦) الصحاح: ٨٢٤/٢ (نحر).

(٧) سنن الدارقطني: ١٨٨/٤.

((نكاه الجنين زكاة أمه))^(١) ولم يقل: ذبح، فثبت أن التذكية مطلقة، تطلق على الذبح والنحر إذا كانا بالصورة الشرعية المعروفة.

د- التحويل والتمليك (الإعطاء)

انفرد المصطفوي بتفضيل (التحويل) على (الإنعام) و (التمليك)، و (الإعطاء) وأمثالها قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا حَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوًّا إِلَيْهِ مِن قَبْلُ﴾^(٢)، وأصل التحويل ((هو الرعاية والمراقبة مع إعطاء مالا أو كلاما أو عملا))^(٣)، فهو مقيد بـ((التسلط والنفوذ والرعي، وهذا يقتضى أبلغ استعادة وأحسن استنتاج من النعمة))^(٤)، بخلاف ما غيره مما ذكر من ألفاظ فإنها تدل على مطلق العطاء.

ذ- الولوج والدخول

لما كان (الدخول) هو ((الورود إلى محيط يحويه ويحيطه))^(٥)، و (الولوج) هو ((ابتداء الدخول))^(٦)، ومقيد بملاصقة وضيق، فضّل المصطفوي الثاني في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٧)، وقوله أيضا: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْهَا﴾^(٨)، فالولوج في السم إذا كان غير ممكن، ((فيكون الدخول فيه غير ممكن بطريق أولى. وهكذا الولوج في الأرض إذا كان معلوما عند الله، فيكون الدخول المنتهت

(١) سنن الترمذي: ١٨/٣.

(٢) سورة الزمر: ٨.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٤٩/٣.

(٤) المصدر نفسه: ١٥١/٣.

(٥) المصدر نفسه: ١٨٤/٣.

(٦) المصدر نفسه: ١٩٧/١٣.

(٧) سورة الأعراف: ٤٠.

(٨) سورة سبأ: ٢.

أشدّ معلوميّة^(١)، فإذا كان ابتداء الدخول في ضيق وملاصقة غير ممكن فيكون الدخول مستحيلا في الآية الأولى، والمعرفة بكلّ شيء صغيرا كان أو كبيرا في الثانية، فلذا صار الولوج أبلغ وأعجز.

ر- الذّام والذمّ

أجمع المفسّرون على أن (مذؤوما) أبلغ من (مذموما) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْذُومًا مَدْحُورًا ﴾^(٢)، فالذّام ((أبلغ في العيب من الذم))^(٣)، بلحاظ أن الذّام ((هو العيب مع الحقارة، كما أنّ مفهوم الذمّ هو العيب المطلق))^(٤)، فالذّام أبلغ بمعيار الإطلاق والتقيد؛ إذ هو عيب مُقَيّد بحقارة.

٣- الكبر والصغر

لم يُذكر في معايير الفروق اللغوية، لكن المفسرين اعتمدوه في المفاضلة بين بعض الكلمات، ويكون عادة بين لفظين يتفاضلان صغرا أو كبرا بحسب الذات أو الحدث، وما وجدته من ذلك:

أ- الأصابع والأنامل

فضّل ابن جزى الغرناطي وتبعه السيوطي من دون إشارة إليه (الأصابع) على (الأنامل) في قوله تعالى: ﴿ تَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيءِ أَذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾^(٥)، على

(١) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٩٧/١٣.

(٢) سورة الأعراف: ١٨.

(٣) جامع البيان: ٣٤٢/١٢، الكشف والبيان: ٢٢٢/٤، الهداية إلى بلوغ النهاية: ٢٣٠٩/٤.

(٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٩٤/٣.

(٥) سورة البقرة: ١٩.

الرغم من أن الأنامل هي التي توضع في الآذان؛ فإنه ذكر الأصابع؛ لأنَّ (ذكر الأصابع أبلغ؛ لأنها أعظم من الأنامل، ولذلك جمعها، مع أن الذي يجعل في الآذان السبابة خاصة)^(١).

وأرجح-والله أعلم- أنه استعمل الأصابع لعظم خطر الصواعق، فإن الأنامل صغيرة لا يناسب ذكرها مع من أراد أن يدفع عن نفسه أعظم خطر وهو الموت، فهو مستعد أن يدخل إصبعه كله بل يده من أجل دفع هذا الخطر، فالإصبع في نظره أشد منعا للموت من الأناملة، وهو تعبير في غاية الدقة والجمال.

ب- الحنث والذنب

فضَّل ابنُ عادلِ الحنبلي (الحنث) في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَىٰ الْحِنثِ

الْعَظِيمِ﴾^(٢)؛ وهو ((أبلغ من الذنب؛ لأنَّ الذنب يُطلق على الصغيرة، ويدلُّ على ذلك قولهم: «بَلَّغَ الحِنثُ» أي: بلغ مبلغًا تلحقه فيه الكبيرة. وأما الصغيرة فتلحق الصغير، فإن وليه يعاقبه على إساءة الأدب، وترك الصلاة، ولأن وصفه بالعظيم مبالغة)^(٣)، والذي يلحظ أن هذا الكبر معنوي، والذي قبله مادي.

٤- القوَّة والضعف

من المعايير التي ذكرت في الفروق اللغوية معيار القوة والضعف^(٤)، وقد وظَّفه المفسرون للمفاضلة بين بعض الألفاظ، وهو المفاضلة بين لفظين بحسب الأثر قوة وضعفاً، وليس كل قوي أبلغ من الذي هو أضعف منه، أو العكس، فالتركيب هو ما يجعل القوي بليغاً، والضعيف أبلغ منه، ومن الموارد التي ذكرت في هذا:

أ- الطَّمْس والعَمى

(١) التسهيل لعلوم التنزيل: ٧٣/١، وينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٥٦٦/٢.

(٢) سورة الواقعة: ٤٦.

(٣) اللباب في علوم الكتاب: ٤٠٨/١٨.

(٤) ينظر: الفروق اللغوية في كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٨٩.

فَضَّلَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْعَانِي (الطمس) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ﴾^(١) عَلَى (العمى)، مِنْ دُونِ ذِكْرِ السَّبَبِ^(٢)، وَلَعَلَّ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ أَنَّ الطَّمْسَ ((إِزَالَةُ الْأَثَرِ بِالْمَحْوِ))^(٣)، فَهُوَ إِزَالَةُ لِلْعَيُونِ مَطْلَقًا، وَالْعَمَى: فَقْدَانُ لِلْبَصْرِ أَوْ الْبَصِيرَةِ^(٤)، مَعَ وُجُودِ الْعَيُونِ، وَمَحْوُهَا مِنْ مَكَانِهَا أَقْوَى مِنْ مَحْوِ بَصَرِهَا وَبَقَائِهَا.

ب- الْمَخْمَصَةُ وَالْجُوعُ

فَضَّلَ الْمَصْطَفَوِي (المخمصة) عَلَى (الجوع) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْءُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٥)؛ لِأَنَّ (المخمصة أشدُّ دلالة منه، فَإِنَّهَا جُوعٌ يَصِلُ إِلَى حَدِّ تَقَعُرِ الْبَطْنِ وَضَمْرِهِ، وَيُمْكِنُ تَعْمِيمُ مَفْهُومِهِ لِكُلِّ ضَمْرٍ فِي الْبَدَنِ مِنْ بَطْنِهِ وَخَصْرِهِ وَجَنْبِهِ وَوَجْهِهِ، وَهُوَ يَحْصُلُ فِي إِثْرِ الْإِبْتِلَاءِ))^(٦)، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى شِدَّتِهِ اقْتِرَانُهُ بِالْإِضْطِرَارِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَضْطُرُّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٧)، وَالْإِضْطِرَارُ ((وَرَفْعُ التَّكْلِيفِ لَا يَتَحَصَّلُ بِالْجُوعِ الْمَطْلُوقِ))^(٨).

(١) سورة يس: ٦٦.

(٢) ينظر: بيان المعاني: ٥٣/٢.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٥٤٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٨.

(٥) سورة التوبة: ١٢٠.

(٦) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٣٣/٣.

(٧) سورة المائدة: ٣.

(٨) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٣٣/٣.

فالمخمصة جوع شديد يصل إلى حدِّ الاضطرار، لذا أجرهم الله عليه كما في الآية الأولى، وهذه علة التعبير به، وأما الجوع فهو حالة طبيعية تصيب الإنسان كل يوم أكثر من مرة ولا سيما عند حضور وقت الطعام، ولا يؤجر عليها، بخلاف المخمصة فلا تصيبه إلا بحالات نادرة.

ت-السُّحْتِ وَالْمَحَقِّ

ذهب الراغب الأصفهاني إلى أن ((السحت والمحق متقاربان معنى، لتقارب لفظيهما. لكن السحت أبلغ إذ هو الاستئصال شيئاً فشيئاً))^(١)، قال تعالى: ﴿سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ﴾^(٢) فالسحت عنده أشدُّ وأقوى من المحقِّ. وذهب المصطفوي خلاف ذلك، فعنده السحت: ((مطلق السقوط الشامل للمكروه والخبيث والهدر، مادياً أو معنوياً))^(٣)، والمحق: ((نقصان تدريجيٍّ أو دفعي إلى أن ينتهي إلى البطلان أو الانمحاء))^(٤)، فعنده المحق أشد، والراجع ما ذهب إليه المصطفوي، فكلا اللفظين يشتركان بالنقصان، ولكن السحت استئصال مباشر، قال تعالى: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾^(٥)، والمحق نقصان تدريجي بدليل قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾^(٦)، فمحق الربا تدريجي، وقوله: ﴿وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾^(٧)، وتمحيص المؤمنين ومحق الكافرين كلاهما تدريجي، ومنه أيضاً المحاق.

والجدير بالذكر أنَّ الراغب الأصفهاني علل تقارب معنيهما (لتقارب لفظيهما) ، ولا أظنه مصيباً، فهما يتفقان في صوت واحد، ولا اتفاق بين الصوتين الآخرين.

ث-الكفر والظلم

(١) تفسير الراغب الأصفهاني: ٣٥٦/٤.

(٢) سورة المائدة: ٤٢.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٦٥/٥.

(٤) المصدر نفسه: ٣٩/١١.

(٥) سورة طه: ٦١.

(٦) سورة البقرة: ٢٧٦.

(٧) سورة آل عمران: ١٤١.

فَأَصَلَ الْكِرْمَانِي وَتَبَعَهُ مِنْ غَيْرِ إِشَارَةٍ لَهُ: الْفَيْرُوزُ أَبَادِي^(١) وَالسِّيُوطِي^(٢) بَيْنَ (الْكَفْرِ) وَ(الظُّلْمِ)؛ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ: ﴿فَأَخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ^ط فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣) وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٤)، وَكَلَا الْمَوْضِعَيْنِ يَتَحَدَّثُ عَنْ قِصَّةِ عِيسَى (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، لَكِنْ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ جَاءَتْ قِصَّتُهُ ((مَشْرُوحَةً وَفِيهَا ذَكَرَ نَسَبَتَهُمْ إِيَّاهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى حِينَ قَالَ: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ﴾^(٥)، فَذَكَرَ بِلَفْظِ الْكُفْرِ، وَقِصَّتُهُ فِي الزَّخْرَفِ مَجْمَلَةٌ فَوْصَفَهُمْ بِلَفْظِ دُونِهِ وَهُوَ الظُّلْمُ))^(٦)، فَكَلَّامًا مِنَ الْكُفْرِ وَالظُّلْمِ نَاسِبُ التَّفْصِيلِ الَّذِي وَرَدَا فِيهِ، عَلَى أَنَّ بَيْنَهُمَا اتِّصَالَ مَعْنَوِيًّا، فَأَصَلَ الْكُفْرَ ((هُوَ الرَّدُّ وَعَدَمُ الْإِعْتِنَاءِ بِشَيْءٍ))^(٧)، وَأَصَلَ الظُّلْمَ ((هُوَ إِضَاعَةُ الْحَقِّ وَعَدَمُ تَأْدِيَةِ مَا هُوَ الْحَقُّ، سِوَاءَ كَانَ فِي مَوْضِعٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ فِي حَقِّ اللَّهِ الْمُتَعَالَى))^(٨)، فَالْجَامِعُ هُوَ التَّقْرِيطُ وَالْإِضَاعَةُ، لَكِنْ فِي الْكُفْرِ تَكُونُ أَشَدَّ.

وَمِمَّا اسْتُدِّلُّ بِهِ صَرَفِيًّا عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ أْبْلَغُ مِنَ الظُّلْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُوفٌ﴾^(٩)؛ فَجِيءَ بِالْكَفْرِ عَلَى صِيغَةِ (فَعَالٍ)؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ مِنَ الظُّلْمِ الَّذِي جِيءَ عَلَى صِيغَةِ (فَعُولٍ)^(١٠).

ج- الْفَلْقُ وَالشَّقُّ

(١) ينظر: بصائر ذوي التمييز: ٣٠٨/١.

(٢) ينظر: معترك الأقران: ٦٢/٣.

(٣) سورة مريم: ٣٧.

(٤) سورة الزخرف: ٦٥.

(٥) سورة مريم: ٣٥.

(٦) أسرار التكرار في القرآن: ١٧٢.

(٧) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٧٩/١٠.

(٨) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٧١/٧.

(٩) سورة إبراهيم: ٣٤.

(١٠) ينظر: نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: ٢٩٩/٢.

فضَّل الشريف الرضي (الفلق) على (الشقِّ) في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْأَصْبَاحِ وَجَعَلَ

أَلِيلَ سَكَنًا﴾^(١)، وعلة ذلك أن (قوة الانفلاق أشد من قوة الانشقاق. ألا تراهم يقولون: انشقَّ الظفر، وانفلق الحجر؟)^(٢)، ففاضل بينهما بمعيار القوة والضعف، لكن المصطفوي فرَّق بينهما بمعيار الإطلاق والتقيد، فالفلق عنده ((انشقاق مع حصول إبانة بين الطرفين. والنظر في الشقَّ إلى حصول مطلق الانشقاق في شيء سواء حصل تفرَّق أم لا))^(٣)، ويمكن الجمع بينهما، فالفلق مقيد بانفصال بين طرفين، وهو أقوى من الشقِّ.

ح- الصَّرم والقَطع

فضَّل محمد بن أحمد أبو زهرة (ت: ١٣٩٤هـ) (صرم) على (قَطع) في قوله تعالى بشأن أصحاب الجنة: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾^(٤) فهم أقسموا جاهدين ((يستأصلونها من أديانها، وهذا اللفظ في هذا المقام أبلغ من القطع؛ لأنَّ الصرم قطع من الجذور، أي: هو قريب من القلع))^(٥)، فالصرم أشدُّ من القطع، لأنَّ في القطع يبقى بقية بخلاف الصرم، وفي هذا إشارة إلى طمعهم وجشعهم لحرمان الفقراء من كل المحصول.

خ- النَّقض والقَطع

(١) سورة الأنعام: ٩٦.

(٢) تلخيص البيان في مجازات القرآن: ١٣٧/٢.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٣٦/٩.

(٤) سورة القلم: ١٧.

(٥) المعجزة الكبرى القرآن: ١٠١.

انفرد ابن عاشور بتفضيل (النَّقْض) على (الْقَطْع) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(١): ((وَالنَّقْضُ أبلغ في الدَّلَالَةِ عَلَى الإِبْطَالِ مِنَ الْقَطْعِ والصِرْمِ وَنَحْوَهُمَا؛ لِأَنَّ فِي النَّقْضِ إِفْسَادًا لِهَيَاةِ الْحَبْلِ وَرَوَالَ رَجَاءِ عَوْدِهَا وَأَمَّا الْقَطْعُ فَهُوَ تَجْزِئَةٌ))^(٢)، فالنقض أشد وأقوى من القطع، لذا استعمله مع أعظمها وهو عهد الله الموثق، واستعمل القطع مع ما أمر الله به أن يوصل، كصلة الرحم، وهي - لا شك - أدنى من العهد.

د - اللَّفْحُ وَالنَّفْحُ

ذهب الزجاج إلى أن ((يلفح وينفح في مَعْنَى وَاحِدٍ، إِلا أَن اللَّفْحَ أَعْظَمُ تَأْثِيرًا))^(٣)، وتبعه في هذا النحاس^(٤) والقرطبي^(٥)، قال تعالى: ﴿تَلْفَحُ وُجُوهُهُمُ النَّارُ﴾^(٦)، وأصل اللفح: ((مواجهة الحرارة من نار أو شمس أو ريح سموم أو برق أو غيرها، وإصابتها حتى تؤثر في سطح الجلد. ومنه استعير لفتح السيف. والفرق بين اللفح والنفح: أن في اللفح شدة بسبب هبوبها وحركاتها، وهو يدل على هبوب وتحرك ضعيف، سواء كان في حرارة أو برودة))^(٧)، والذي يؤيد أن (النفح) أدنى منه مجيء المس معه، قال تعالى: ﴿وَلَيْنَ مَسَّتْهُمُ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾^(٨)، والمس بالعادة لا يكون قويًا، حتى قيل: إنه ((أدنى درجات الإصابة))^(٩).

ذ - النُّكْرُ وَالْإِمْرُ

-
- (١) سورة البقرة: ٢٧.
(٢) التحرير والتنوير: ٣٦٨/١.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٣/٤.
(٤) ينظر: إعراب القرآن: ١٢٣/٣.
(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٥٢/١٢.
(٦) سورة المؤمنون: ١٠٤.
(٧) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢١٢/١٠.
(٨) سورة الأنبياء: ٤٦.
(٩) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٩٠/٢.

اختلف المفسرون في أفضلية (الإمر) - الذي فسّر بالْمُنْكَر والعجب والداهية العظيمة^(١) - العظيمة^(١) - أو (النكر) الواردين في قوله تعالى في حادثة موسى والعبد الصالح ﷺ: ﴿ قَالَ أَخْرَقْتُهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾^(٢)، وقوله: ﴿ قَالَ أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ﴾^(٣)، على ثلاثة آراء، ذكر الزجاج منها رأيين بقوله: (و(نكرا) أقل من قوله (إمرا)؛ لأن تغريق من في السفينة كان عنده أنكر من قتل نفس واحدة، وقد قيل: إن (نكرا) ههنا معناه لقد جئت شيئا أنكر من الأمر الأول))^(٤)، والرأي الثاني ينسب إلى قتادة (ت: ١١٨ هـ)^(٥)، فمن قال (الإمر) أبلغ علله بأن ((حَرَقَ السَّفِينَةَ يُوْدِي إِلَى إِتْلَافِ نَفُوسٍ كَثِيرَةٍ، وَهَذَا الْقَتْلُ لَيْسَ إِلَّا إِتْلَافَ شَخْصٍ وَاحِدٍ، وَأَيْضًا الْإِمْرُ هُوَ الدَّاهِيَةُ الْعَظِيمَةُ فَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ النُّكْرِ))^(٦).

ومن قال (النكر) أبلغ علله بأن ((قَتَلَ الْعُلَامَ أَقْبَحُ مِنْ حَرَقِ السَّفِينَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ مَا كَانَ إِتْلَافًا لِلنَّفْسِ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ لَا يَحْصَلَ الْغُرُقُ، أَمَا هَاهُنَا حَصَلَ الْإِتْلَافُ قَطْعًا فَكَانَ أَكْثَرَ))^(٧).

والرأي الثالث قاله ابن عطية بعد أن ذكر الرأيين السابقين: ((فقالت فرقة هذا قتل بيّن وهناك مُتْرَقَّبٌ فـ"نكرا" أبلغ، وقالت فرقة هذا قتل واحد، وذلك قتل جماعة فـ"إمرا" أبلغ، وعندني أنهما لمعنيين قوله: "إمرا" أفضح وأهول من حيث هو متوقّع عظيم، و"نكرا" أبين في الفساد لأنّ

(١) ينظر: النكت والعيون: ٣/٣٢٧، مفاتيح الغيب: ٢١/٤٨٧.

(٢) سورة الكهف: ٧١.

(٣) سورة الكهف: ٧٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٠٣.

(٥) ينظر: جامع البيان: ١٨/٧٦.

(٦) مفاتيح الغيب: ٢١/٤٨٧.

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر: الكشاف: ٢/٧٦٣، مدارك التنزيل: ٣/٣٦، البحر المحيط: ٧/٢٠٨، إرشاد العقل السليم: ٥/٢٦٣، روح المعاني: ٨/٣٣٩.

مكروهه قد وقع)^(١)، وهو الرأي الراجح، فد(إمراً) أقوى، لكن (نكراً) أبين فساداً، بلحاظ أن إغراق السفينة يُتوقع ولم يقع، وقتل الغلام قد وقع.

ر - الإنزال والإرسال

فَاضِلُ السَّمِينِ الْحَلْبِيِّ بَيْنَ (الْإِنْزَالِ) وَ(الْإِرْسَالِ) الَّذِينَ وَرَدَا فِي آيَتَيْنِ بِشَأْنِ الْيَهُودِ تَارَةً بِلَفْظِ (أَنْزَلْنَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾^(٢)، وأخرى بلفظ (أرسلنا) في قوله: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾^(٣)، وعلة ذلك ((أنه تعالى عدّد عليهم في هذه السورة نِعَمًا جَسِيمَةً كَثِيرَةً فَكَانَ تَوْجِيهُهُ الذَّمَّ عَلَيْهِمْ وَتَوْبِيخُهُمْ بِكُفْرَانِهَا أَبْلَغُ مِنْ تَمِّ، حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُعَدِّدْ عَلَيْهِمْ هُنَاكَ مَا عَدَّدَ هُنَا، وَلَفْظُ الْإِنْزَالِ لِلْعَذَابِ أَبْلَغُ مِنْ لَفْظِ الْإِرْسَالِ))^(٤)، إذ الإنزال في الأصل ((هو انحدار شيءٍ من علوّ إلى سفلى))^(٥)، ففيه إشارة إلى علو جهة العذاب وصبّه عليهم صبّاً، وهذا لا يدلُّ عليه الإرسال الذي ((هو الإنفاذ مع الحمل، بمعنى أن تنفذ شيئاً مع قيدٍ أن تجعله حاملاً لأمر))^(٦)، فمن هنا كان الإنزال أبلغ في العذاب.

ز - الإحصاء والكتابة

(١) المحرر الوجيز: ٥٦١/٣.

(٢) سورة البقرة: ٥٩.

(٣) سورة الأعراف: ١٦٢.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣٨١/١، اللباب في علوم الكتاب: ١٠٥/٢.

(٥) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٨٧/١٢.

(٦) المصدر نفسه: ١٢٩/٤.

فضَّل الرازي وتبعه الحنبلي من دون إشارة^(١) (أحصيناه) في قوله تعالى ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾^(٢)؛ فهو ((أَبْلَغُ مِنْ كِتَابِنَاهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَتَبَ شَيْئًا مُفَرَّقًا يَحْتَاجُ إِلَى جَمْعِ عَدَدِهِ فَقَالَ: هُوَ مُحْصَى فِيهِ))^(٣).

الإحصاء والكتابة من واد واحد، فهما يتشاركان في معنى الضبط^(٤)، فأصل الإحصاء: ((هو الضبط علماً وإحاطة))^(٥)، والكتابة ((جمع شيء إلى شيء))^(٦)، ومنها ((ضم الحروف بعضها إلى بعض بالخط))^(٧)، إلا أن الكتابة أثبت وأظهر، لذا استعملت في تثبيت الكلمات في قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾^(٨) وتثبيت الحكم: كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾^(٩) وتثبيت التقدير كقوله: ﴿وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾^(١٠)، والإحصاء أوسع وأشمل، ويكون بعد الإحاطة، فالإحصاء أقوى من ناحية الإحاطة والشمول، والكتابة أقوى من ناحية الظهور والثبات.

س - النضج والإحراق

-
- (١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٨٠/١٦.
- (٢) سورة النبأ: ٢٩.
- (٣) مفاتيح الغيب: ٢٥٩/٢٦.
- (٤) ينظر: جامع البيان للإيجي: ٤٣٣/٤، روح البيان: ٣٠٦/١٠، البحر المديد لابن عجيبة: ٢٢٠/٧، الميزان في تفسير القرآن: ١٦٩/٢٠.
- (٥) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٣٧/٢.
- (٦) مقاييس اللغة: ١٥٨/٥ (كتب).
- (٧) المفردات في غريب القرآن: ٦٩٩.
- (٨) سورة البقرة: ٢٨٢.
- (٩) سورة البقرة: ١٧٨.
- (١٠) سورة التوبة: ١٢١. ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٢/١٠.

انفرد الواحدي بتفضيل (النضج) على (الإحراق) في قوله تعالى: ﴿ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ

جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ۗ ﴾^(١)، فقال: ((والنضج هو اللين

بالحرارة، وهو دون الاحتراق. ولفظ النضج ههنا أبلغ في التعذيب من لفظ الإحراق؛ لأنها إذا

احتترقت لم تحس بألم، ووقع بين فنائه وإنشاء غيره مهلة؛ إذ الجمع بين المحترق وغير المحترق

محال، وفي تلك المهلة ترفيه للكافر، والله تعالى يقول: ﴿ لَا تُخَفِّفْ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ

يُنظَرُونَ ۗ ﴾ [البقرة: ٦٢] ((^(٢)).

وأرى أن النضج والاحتراق يشتركان في أن النار هي من تُكوّنهما، لكنّ النضج مرحلة

قبل الإحراق، ولا يبلغونها مهما تعرضوا للنار، فهو أبلغ على الرغم من كونه أضعف، لأنه أقوى

من ناحية الأثر، وهذه الآية تشبه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ

عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ۗ ﴾^(٣)، فالموت المُتمثّل بالإحراق راحة لهم،

وأنتى لهم ذلك؟!.

ش - المسّ والعقوبة

من بديع التعبير القرآني ما قيل في تفضيل (المس) على (العقوبة) في قوله تعالى على

لسان النبي إبراهيم عليه السلام مخاطبا أباه: ﴿ يَتَأْتِبِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ

فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا ۗ ﴾^(٤): ((وَحَوْفُهُ إِبرَاهِيمُ سُوءَ الْعَاقِبَةِ وَتَأَدَّبَ مَعَهُ؛ إِذْ لَمْ يُصْرِخْ بِالْحُوقِ

الْعَذَابِ بِهِ بَلْ أَخْرَجَ ذَلِكَ مَخْرَجَ الْحَائِفِ، وَأَتَى بِلَفْظِ الْمَسِّ الَّذِي هُوَ أَلْطَفُ مِنَ الْمُعَاقِبَةِ وَنَكَرَ

(١) سورة النساء: ٥٦.

(٢) التفسير البسيط: ٥٣٢/٦.

(٣) سورة فاطر: ٣٦.

(٤) سورة مريم: ٤٥.

الْعَذَابِ، وَرَتَّبَ عَلَى مَسِّ الْعَذَابِ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ وَهُوَ وَايَةُ الشَّيْطَانِ... وَصَدَّرَ كُلَّ نَصِيحَةٍ بِقَوْلِهِ: يَا أَبَتِ تَوَسَّلَا إِلَيْهِ وَاسْتَعِظَا فَا))^(١)، فكان خطاب إبراهيم عليه السلام في غاية التأدب لأبيه، في استعماله المس مكان العقوبة، فضلاً عن ما ذُكر، وفي الآية نكتة أخرى وهي أنه اختار اسم الله (الرحمن) الذي هو أوسع أسمائه رحمة كما بينا سابقاً، ولم يختار اسماً من أسماء الجلال كالجبَّار مثلاً.

ص - الإخفاء والإسرار

فَصَّلَ الرَّازِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ﴾^(٢) (أخفى) على (أسرر) - على الرغم من أنه أَلْيَقُ بقوله (تُسِرُّونَ) - لَأَنَّ فِيهِ (مِنَ الْمُبَالَغَةِ مَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ الْإِخْفَاءَ أْبْلَغَ مِنَ الْإِسْرَارِ، دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] أَي: أَخْفَى مِنَ السِّرِّ)^(٣)، فكلاهما يدلُّ على الخفاء لكن الاختلاف في الدرجة، فالإخفاء أشدُّ سترًا وخفاءً من الإسرار، لذا استعمله القرآن الكريم في مقام بيان قدرته سبحانه على العلم.

ض - الانفجار والانبجاس

قال السيوطي: ((في البقرة: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ﴾^(٤) وفي الأعراف: ﴿فَأَنْبَجَسْتُمْ﴾^(٥) لِأَنَّ الْإِنْفِجَارَ أَبْلَغُ فِي كَثْرَةِ الْمَاءِ فَنَاسَبَ سِيَاقَ ذِكْرِ النَّعْمِ التَّعْبِيرَ بِهِ))^(٦).

(١) البحر المحيط: ٢٦٩/٧، وينظر: الكشاف: ٢٠/٣، مدارك التنزيل: ٣٨/٣، الجدول في إعراب القرآن وبيانه: ٣٠٧/١٦.

(٢) سورة الممتحنة: ١.

(٣) مفاتيح الغيب: ٥١٧/٢٩.

(٤) سورة البقرة: ٦٠.

(٥) سورة الأعراف: ١٦١.

(٦) الإتيان في علوم القرآن: ٣٩٣/٣.

وما ذكره السيوطي من التفضيل وهمّ منه، وإذا صح التفضيل فعلى العكس من ذلك؛ فآية سورة البقرة: «وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ ۖ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعَثُّوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۗ»^(١)، ذُكِرَتْ فِيهَا نِعْمَتَانِ هُمَا: الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ فَقَطْ، وَأَمَّا آيَةُ الْأَعْرَافِ: «وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَىٰ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۗ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اصْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ ۗ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّٰنَ وَالسَّلْوَىٰ ۗ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ۗ وَمَا ظَلَمُونَا وَلٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۗ»^(٢)، فَقَدْ ذَكَرَ فِيهَا مِنَ النِّعَمِ: التَّظْلِيلَ بِالْغَمَامِ، وَنَزُولَ الْمَنَّٰنِ وَالسَّلْوَىٰ، وَأَكَلَ الطَّيِّبَاتِ.

وَمِنْ ثَمَّ مَنْ قَالَ: إِنْ (انْفَجَرَتْ) أَبْلَغُ مِنْ (انْبَجَسَتْ)؟ بَلْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَانْفَجَرَ مِنْ فَجْرٍ، الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ((التَّقْتِحُ فِي الشَّيْءِ... وَمِنْهُ انْفَجَرَ الْمَاءُ انْفِجَارًا: تَقْتِحُ))^(٣)، وَانْبَجَسَ مِنْ بَجَسٍ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى ((تَقْتِحُ الشَّيْءِ بِالْمَاءِ خَاصَّةً. قَالَ الْخَلِيلُ: الْبَجَسُ: انشِقَاقٌ فِي قَرْبَةٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ أَرْضٍ يَنْبَعُ مِنْهَا مَاءٌ فَإِنْ لَمْ يَنْبَعِ فَلَيْسَ بِانْبِجَاسٍ))^(٤)، وَالشَّيْءُ إِذَا اخْتَصَّ بِالشَّيْءِ يَكُونُ أَبْلَغَ فِيهِ مِنْ إِذَا كَانَ مَطْلَقًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ؛ فَقَدْ اتَّفَقَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَخْتَصًّا^(٥).

وَذَكَرْنَا هَذَا الْكَلَامَ لِنَقُضَ كَلَامَ السَّيُوطِيِّ، لِأَنَّ مِنْ بَابِ تَفْضِيلِ آيَةٍ عَلَى أُخْرَى، بَلْ كُلُّ آيَةٍ فَضَلَى فِي مَوْضِعِهَا وَمَوْضِعِهَا.

ط- الفتح والجري

(١) سورة البقرة: ٦٠.

(٢) سورة الأعراف: ١٦١.

(٣) مقاييس اللغة: ٤/٤٧٥ (فجر).

(٤) مقاييس اللغة: ١/١٩٩ (بجس).

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٥/١ المسألة ١٠.

وَفُضِّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَرٍ ﴾^(١)، على قول العرب: (جَرَتْ مَيَازِيبُ السَّمَاءِ وَفُتِحَ أَفْوَاهُ الْقَرَبِ)، لما فيه من (مبالغة لجعل أبواب السماء تفتحت، وخرجت منها المياه كما تخرج من الترع، والجسور المفتحة، وجعل الماء لشدته هو الذي فتحها إن كانت الباء للآلة، والاستعانة، ولهذا رجح هذا على جعلها للملابسة، ونسبته إلى الله بضمير العظمة)^(٢)، والمفاضلة بينهما بلحاظ القوة والضعف، ففتح أقوى لأنه يدل على (إزالة الإغلاق والإشكال)^(٣)، وأما جرى فهو (انسياح الشيء)^(٤)، الأول يكون بغيره ويتطلب جهداً غالباً، لذا جاء في الآية مبنياً للمعلوم متصلاً بـ(نا) المتكلمين الدالة على قوة المتكلم. والثاني يكون بنفسه غالباً، ولهذا بني للمفعول في قول العرب، فضلاً عن أن الآية وصفت قوة الماء بأنها تفتح أبواب السماء، وقول العرب وصف قوة الماء بفتحه للقرب، وأين القرب من السماء؟!.

٥- الأصل والفرع

شاع هذا المعيار في أغلب العلوم العربية والإسلامية، كالصوت والصرف والنحو والدلالة، والمعاني والبيان والعروض وغيرها^(٥)، وقد وظّفه المفسرون للمفاضلة بين الألفاظ، ويكون بين لفظين أحدهما أصل للآخر في النشوء والتكوين، ومن هذه الألفاظ:

النور والضياء

اختلف المفسرون في أفضلية (النور) و(الضياء)، فذهب الزمخشري وتبعه من دون إشارة الرازي^(٦)، والنسفي^(٧)، وابن جزي الغرناطي^(١)، وأبو حيان^(٢) إلى أن النور أبلغ من الضياء، في

(١) سورة القمر: ١١.

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٢٢/٨.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٦٢١.

(٤) مقاييس اللغة: ٤٤٨/١ (جري).

(٥) ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ١٧ - ٢٥.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣١٤/٢.

(٧) ينظر: مدارك التنزيل: ٥٧/١.

في قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾^(٣)، فلم يقل: (ذهب الله بضوئهم) فذكر ((النور أبلغ؛ لأنَّ الضوء فيه دلالة على الزيادة. فلو قيل: ذهب الله بضوئهم، لأوهم الذهاب بالزيادة وبقاء ما يسمى نورًا، والغرض إزالة النور عنهم رأسًا وطمسه أصلا. ألا ترى كيف ذكر عقبيه وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ وَالظلمة عبارة عن عدم النور وانطاماسه))^(٤)، ويعلل الغرناطي ذلك بمعيار القلة والكثرة بقوله: ((لأنَّه إذهاب للقليل والكثير، بخلاف الضوء فإنه يطلق على الكثير))^(٥)، وعَلَّه أبو حيان بمعيار العموم والخصوص بقوله: ((لأنَّ دِرَاجِ الْأَخْصِ فِي نَفْيِ الْأَعْمِ، لَا الْعَكْسِ. فَلَوْ أَتَى بِضَوِّيهِمْ لَمْ يَلْزَمِ ذَهَابُ النُّورِ))^(٦).

وفي قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾^(٧) ذهب الزمخشري^(٨) أيضا وتبعه مجموعة من المفسرين^(٩) من دون إشارة على عادتهم إلى أَنَّ الضوء أقوى من النور، لذا جُعِلَ للشمس، وجُعِلَ الأضعف للقمر.

والراجع ((أَنَّ لكل من النور والضياء جهة أبلغية، فجهة أبلغية النور كونه أصلاً ومبدأ للضياء، وجهة أبلغية الضياء أن الإبصار بالفعل بمدخليته))^(١٠)، وهذا ما بيَّنَّه الآيتان الكريمتان،

(١) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٧٣/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١٣١/١.

(٣) سورة البقرة: ١٧.

(٤) الكشاف: ٧٤/١.

(٥) التسهيل لعلوم التنزيل: ٧٣/١.

(٦) البحر المحيط: ١٣١/١.

(٧) سورة يونس: ٥.

(٨) ينظر: الكشاف: ٣٢٩/٢، ٦١٨/٤.

(٩) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٤٧٣/١، مجمع البيان: ١٥٧/٥، مفاتيح الغيب: ٢٠٩/١٧، ٦٥٤/٣٠،

مدارك التنزيل: ٢٢١/٢، الدر المصون: ١٥٢/٦، اللباب في علوم الكتاب: ٣٩٠/١٩، غرائب القرآن: ٥٦٠/٣، إرشاد العقل السليم: ١٢٠/٤، تفسير المراغي: ٦/١١.

(١٠) روح المعاني: ٣٥٤/٩.

ففي الآية الأولى أن النور أبلغ بلحاظ أنه ((أصل والضوء شعاعه وفرعه، ولذا كان النور يطلق على الذوات المجردة دون الضوء والضياء، وأنَّ الإبصار لما كان بواسطة الشعاع المنتشر كان بهذا الاعتبار أقوى من النور في المعنى المقصود منه، وهو الإظهار لأنَّ النور هو الظاهر بنفسه المُظهِر لغيره))^(١)، فبعد أن أضاءت النار، ذهب الله بها، أي: بمصدر النور، ولم يقل بضوئهم، لأن نفي الأصل أبلغ من نفي فرعه، وهذا ما أيده السهيلي بقوله: ((النور هو الأصل للضوء ومنه مبدؤه وعنه يصدر))^(٢)، لذا صحَّ وصفه سبحانه به بقوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣)، ولم يصح وصفه بالضياء.

وأما في الآية الثانية فالضوء أبلغ؛ لأنَّه يلحظ فيه ((جهة الإشراق والأشعة المنتشرة من النور، فإنَّ النظر في النور إلى نفس النور من حيث هو، وفي الضوء إلى جهة إشراقه))^(٤)، ولما كان ((نور القمر، لا ينتشر عنه من الضياء ما ينتشر من الشمس، ولا سيما في طرفي الشهر))^(٥) كان الضياء هنا أبلغ من النور وأقوى منه.

والجدير بالذكر أن بعض المفسرين رادف بينهما^(٦)، وهو ضعيف؛ لأن القرآن الكريم في آية واحدة فرَّق بينهما كما ذكر آنفًا.

٦- الإظهار والإضمار

من الأصول المعتمدة في اللغة عمومًا^(٧)، واعتمده المفسرون في المفاضلة بين الألفاظ بحسب ظهورها وضمورها من حيث الحدث، وأهم ما وجدته من ألفاظ:

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣٧٢/١.

(٢) الروض الأنف: ٢١٩/١، وينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٩٦/٥.

(٣) سورة النور: ٣٥.

(٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٤٨/٧.

(٥) الروض الأنف: ٢١٩/١.

(٦) ينظر: جامع البيان: ١٧٨/١٩، النكت في القرآن الكريم: ٣٥٨، إعراب القرآن للأصبهاني: ٢٦٩، زاد المسير:

٥٥١/١، بصائر ذوي التمييز: ١٣٣/٥.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٦٦/٢، المسألة ٦٣.

أ- العفو والكظم

ما قيل من تفضيل (العفو) على (الكظم) في قوله تعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)؛ ((لأن العفو ترك المؤاخذه مع عن المسيء))^(٢)، وهو أبلغ من الكظم الذي أصله: ((ضبط شيء وحبسه في الباطن عن أن يبدو، كالحزن والغم والغيط والابتلاء))^(٣)، فأظهار العفو أبلغ من كظم الغيظ، وخير منهما الإحسان، الذي يتجاوز الظهور، إلى عمل شيء حسن قولاً أو فعلاً.

ب- الخروج والحياة

فضّل الألوسي (تُخْرِج) على (تُخَيِّي) في قوله تعالى مخاطباً النبي عيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي﴾^(٤) ((لكون إخراج الموتى من قبورهم لا سيما بعد ما صاروا رميماً معجزة باهرة حرية بتذكير وقتها صريحاً))^(٥)، بلحاظ أن معنى (خرج): ((برز من مقره أو حاله))^(٦)، فأخراجهم من قبورهم أحياء أظهر من إحيائهم فقط، فضلاً عن أن خروجهم أحياء يتضمن إحياءهم وليس العكس.

(١) سورة آل عمران: ١٣٤.

(٢) تيسير الكريم الرحمن: ١٤٨.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٦٩/١٠.

(٤) سورة المائدة: ١١٠.

(٥) روح المعاني: ٥٥/٤.

(٦) المفردات في غريب القرآن: ٢٧٨.

٧- الحسي والمجرد

تقسم الألفاظ من حيث دلالتها تقسيمات عدة، منها: حسية مادية، ومجردة معنوية^(١)، وقد فاضل المفسرون بلحاظ هذا الأساس في ألفاظ منها:

الصدع والتبليغ

فُضِّل (اصدع) على (بَلِّغ) في قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢)، قال السيوطي: ((استُعِيرَ الصَّدْعُ وَهُوَ كَسْرُ الزُّجَاجَةِ وَهُوَ مَحْسُوسٌ لِلتَّبْلِيغِ، وَهُوَ مَعْقُولٌ وَالْجَامِعُ التَّأْيِيرُ وَهُوَ أَبْلَغُ مَنْ "بَلَّغَ" وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَاهُ لِأَنَّ تَأْيِيرَ الصَّدْعِ أَبْلَغُ مِنْ تَأْيِيرِ التَّبْلِيغِ فَقَدْ لَا يُؤَيَّرُ التَّبْلِيغُ وَالصَّدْعُ يُؤَيَّرُ جَزْمًا))^(٣)، فالصدع محسوس وتأثيره مادي ملحوظ، فكان استعماله أبلغ من التبليغ الذي هو مجرد، وتأثيره معنوي.

٨- الطول والقصر

وهو المفاضلة بين لفظين بلحاظ الطول والقصر من حيث الزمن، مجردًا أو مقترنًا بحدث معين، ومن هذه الألفاظ:

أ- البلع والذهاب والإقلاع والانجلاء

انفرد الشريف الرضي بتفضيل (البلع) على (الذهاب) و(الإقلاع) على (الانجلاء) في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ﴾^(٤) ((لأن في الابتلاع دليلاً على إذهاب الماء بسرعة. ألا ترى أن قولك لغيرك: ابلع هذا الطعام، أبلغ من قولك له: كل هذا الطعام، إذا أردت منه إيصاله إلى جوفه بسرعة؟ وكذلك الكلام في قوله

(١) ينظر: دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني: ٧٦.

(٢) سورة الحجر: ٩٤.

(٣) الإتيان في علوم القرآن: ١٥٢/٣، وينظر: البرهان للزركشي: ٤٣٧/٣.

(٤) سورة هود: ٤٤.

سبحانه: ﴿وَيَسْمَاءُ أَقْلَعِي﴾؛ لأن لفظ الإقلاع هاهنا أبلغ من لفظ الانجلاء، لأنَّ في الإقلاع أيضا معنى الإسراع بإزالة السحاب، كما قلنا في الابتلاع. وذلك أدل على نفاذ القدرة، وطواعية الأمور، من غير وقفة ولا لبثة^(١)، وأصل البلع يدلُّ (على جذب دفعة)^(٢)، فهو أسرع من الذهاب الذي ((هو المضيُّ والحركة المخصوصة))^(٣) في إزالة الشيء. وأصل البلع ((هو نزع شيء من أصله بحيث لا يبقى منه باق))^(٤)، وهو أسرع من الانجلاء الذي هو الانكشاف^(٥)، وقد جعله الشريف الرضي كغيره من المفسرين بمعنى القطع والإمساك^(٦)، وقد فسَّره المصطفوي بمعنى ((انزعي واجذبي ماءكِ الذي نزل منك إلى الأرض بأيِّ وسيلة جاذبة بتبخير أو غيره حتَّى لا يبقى من ذلك الماء شيء في الأرض))^(٧)، وهو رأي جدير وراجح، ويناسب ما قاله أصحاب المعاجم في أصل هذه المادة وهو ((انتزاع شيء من شيء تم يفرِّع منه ما يقاربه))^(٨)، والجدير بالذكر أن الراغب الأصفهاني قد أغفل الأصل (قلع) ولم يتعرض له في كتابه.

وأرى أنَّ البلع والقلع يجمعهما معنًى واحدٌ وهو انتزاع الشيء وذهابه، والفرق بينهما بالحركة، فالبلع تكون حركته من الخارج إلى الداخل وهو يناسب الجذب، والقلع يكون من الداخل إلى الخارج وهو يناسب النزع، وقد قابل بينهما القرآن الكريم في الآية المذكورة بأجمل تعبير.

ب- اليقين والأبد

(١) تلخيص البيان في مجازات القرآن: ١٦١/٢.

(٢) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٣٣٢/١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٣٨/٣.

(٤) المصدر نفسه: ٣٠٨/٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٤/٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٣٥٤/٣، تفسير السمرقندي: ١٥٢/٢.

(٧) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٣٠٨/٩.

(٨) مقاييس اللغة: ٢١/٥ (قلع).

انفرد القرطبي بتفضيل اليقين في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾

﴿^(١)﴾، على أنه لو قال: (أبدا)، لأنَّ ((اليقين) أبلغ من قوله: (أبدا)؛ لاحتمال لفظ الأبد للحظة الواحدة، ولجميع الأبد... والمراد استمرار العبادة مدة حياته... ويتركب على هذا أن الرجل إذا قال لامرأته: أنت طالق أبدا، وقال: نويتُ يوما أو شهرا كانت عليه الرجعة، ولو قال: طلقته حياتها لم يراجعها))^(٢)، ثم استشهد بحديث رسول الله ﷺ في عثمان بن مظعون رضوان الله عليه يؤيد فيه أن اليقين بمعنى الموت: ((أما هو فقد جاءه اليقين، والله، إني لأرجو له الخير))^(٣)، ووجه أفضلية اليقين على الأبد، أنَّ الثاني يدلُّ على مطلق امتداد الزمان طال أو قصر، فهو غير محدد، وإنما يكون تحديده في التركيب كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَدْخُلُهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا﴾^(٤) أي: إلى آخر دوامهم فيها^(٥)، وأما اليقين فإنه محدد إلى نهاية الحياة، فيكون أبلغ في بيان المقصود.

ت-الكتابة والقول

فضَّل الراغب الأصفهاني (الكتابة) على (القول) في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَتْ رُؤْيَا بِهِمْ ثُمَّ قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾^(٦)، لأنَّ ((الكتابة مُتَضَمِّنَةٌ للقول وزائدة

(١) سورة الحجر: ٩٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٦٤/١٠.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها، والحديث في: صحيح البخاري: ٧١/٢.

(٤) سورة المائدة: ٢٤.

(٥) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٠/١.

(٦) سورة البقرة: ٧٩.

وزائدة عليه؛ إذ هو كذب باللسان واليد، صار أبلغ، لأن كلام اليد يبقى رسمه، والقول يضمحل أثره^(١)، فالكتابة أثبت أثرًا وأطول بقاء من القول.

ث-العرض والطول

فضَّل الكرماني وتبعه جماعة من المفسرين^(٢) (عريض) على (طويل) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَسَا بِنِعْمَتِنَا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَوَدَّ دُعَاءَ عَرِيضٍ﴾^(٣)،

فقال: ((الوصف بالعرض أبلغ من الوصف بالطول؛ لأنَّ الشيء إذا كان عريضًا فهو طويل ولا بدَّ، وقد يكون الشيء طويلًا في قليل من العرض، كالحبل والخيط، وقد يكون طويلًا لا عرض له ألبتة، كالخط. فإنَّه طويل لا عرض له، لأنَّ العرض يكون من العمق، والسطح الأعمق له، والخط لا عرض له^(٤)، فالعرض يدلُّ على الطول، ولا يدلُّ الطول على العرض، فيصحُّ طويل ولا عرض له، ولا يصحُّ عريض ولا طول له، لأنَّ الطول أطول الامتدادين؛ فإذا كان عرضه بهذه المبالغة، فلا بد أن يكون طوله كبيرًا أيضًا.

وباللحاظ نفسه يمكن أن يُفضَّل (عرض) في قوله تعالى: ﴿سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٥)، فإذا كان عرضها بهذا الشكل فكيف

يكون طولها؟!، ولو قال (كطول) لما دلَّ على هذه المبالغة، فالعرض وإن كان أقصر من الطول إلا أنه يدلُّ عليه وليس العكس.

٩- السبب والمسبب

وهو المفاضلة بين لفظين بلحاظ أن أحدهما سبب للآخر، ومما ورد منه:

(١) تفسير الراغب الأصفهاني: ٢٤١/١.

(٢) ينظر: متشابه القرآن ومختلفه: ١٢٠/٢، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧٤/٥، التبيان في غريب القرآن: ٢٨٧.

(٣) سورة فصلت: ٥١.

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١٠٤٦/٢.

(٥) سورة الحديد: ٢١.

- العزم والعقد

قال البقاعي في تفضيل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزِّمُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ

الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾^(١) أي: لا ((تبتوا أي: تفعلوا فعلاً بئاً مقطوعاً به غير متردد فيه {عقدة

النكاح} أي: النكاح الذي يصير معقوداً للمعدة عدة هي فيها بائن، فضمن العزم البتة، ولذلك أسقط (على) وأوقعه على العقدة التي هي من آثاره ولا تتحقق بدونه، فكأنه قال: ولا تعزموا على النكاح باقين عقده، وهو أبلغ مما لو قيل: ولا تعقدوا النكاح، فإن النهي عن العزم الذي هو سبب العقد نهى عن العقد بطريق الأولى^(٢)، فالعزم هو ((عقد القلب على إمضاء الأمر))^(٣) وهو مرحلة قبل العقد على الفعل^(٤)، فمن لا يعزم لا يعقد، والنهي عن العزم نهى عن العقد بالضرورة، وهذا شبيه النهي عن مقارنة الفعل؛ فإنه أبلغ من النهي عن إتيانه، ومن باب نفي مقارنة الفعل أبلغ من نفي الفعل.

١٠ - الكثرة والقلّة

هو المفاضلة بين لفظين بلحاظ صدورهما كثرة وقلّة، وورد منه:

- الوصية والأمر

فضل الرازي وتبعه البسيلى^(٥) والقاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)^(٦) (وصّى) على (أمر) قال تعالى: تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يٰبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ

إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٧) إذ ((الْفِظُ الْوَصِيَّةُ أَوْكَدُ مِنَ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ عِنْدَ الْخَوْفِ مِنَ

(١) سورة البقرة: ٢٣٥.

(٢) نظم الدرر: ٣/٣٤٧.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٥٦٥.

(٤) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ١/٤٦٥.

(٥) نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: ٢/٣٧٧.

(٦) ينظر: محاسن التأويل: ١/٤٠٥.

(٧) سورة البقرة: ١٣٢.

الْمَوْتِ، وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يَكُونُ احْتِيَاظُ الْإِنْسَانِ لِدِينِهِ أَشَدَّ وَأَتَمَّ، فَإِذَا عَرَفَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانَ مُهْتَمًّا بِهَذَا الْأَمْرِ مُتَشَدِّدًا فِيهِ، كَانَ الْقَوْلُ إِلَى قَبُولِهِ أَقْرَبَ^(١)، وَفَضَّلَهُ الْبَسِيلِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا»^(٢): ((لِاقتضاءِ "وَصَّى" التَّكْرَارِ، بِخِلَافِ "أَمَرَ"))^(٣). زِيَادَةُ عَلَيَّ مَا فِي (وَصَّى) مِنَ الْعَطْفِ وَالْحَنُو، إِذْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَّا لِمَا بَيْنَهُمَا عِلَاقَةٌ سَبَبِيَّةٌ، بِخِلَافِ أَمْرٍ، وَهَذَا مَا نَجَدَهُ فِي خُطَابِ الْوَالِدِ مَعَ وَالِدِهِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَالرَّبِّ مَعَ مَرْبُوْبِهِ فِي الثَّانِيَةِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَفَاضَلَ بَيْنَهُمَا بِلِحَازِ الْعَمُومِ وَالْخُصُوصِ، فَالْوَصِيَّةُ أَعَمُّ وَأَشْمَلُ مِنَ الْأَمْرِ، فَكُلُّ أَمْرٍ وَصِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ كُلُّ وَصِيَّةٍ أَمْرًا، أَوْ أَنَّ الْأَمْرَ لِكُلِّ شَخْصٍ، وَالْوَصِيَّةُ لِمَا بَيْنَهُمَا صِلَةٌ فَقَطْ.

١١ - اِخْتِلَافُ اللَّحَازِ

وَهُوَ الْمَفَاضَلَةُ بَيْنَ لَفْظَيْنِ يَرْجِعَانِ فِي الْأَصْلِ إِلَى مَعْنَى عَامٍّ يَتَخَصَّصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِدَلَالَةٍ مَعِينَةٍ، فَيُخْتَلَفَانِ لَفْظًا لِاِخْتِلَافِهِمَا مَعْنَى، وَمَا وَرَدَ مِنْهُ:

أ - الْجِهَادُ وَالْحَرْبُ

عَلَّلَ سَيِّدُ قُطْبٍ اخْتِيَارَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَفْظَ (الْجِهَادِ) وَتَفْضِيلَهُ عَلَى (الْحَرْبِ) وَغَيْرِهَا مِنْ بَاقِي الْأَلْفَازِ الَّتِي بِمَعْنَى الْقِتَالِ؛ لِأَنَّ الْحَرْبَ ((كَانَتْ وَلَا تَزَالُ تَطْلُقُ عَلَى الْقِتَالِ الَّذِي يَشِبُّ لِهَيْبِهِ وَتَسْتَعْرِ نَارَهُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالْأَحْزَابِ وَالشُّعُوبِ لِمَآرِبِ شَخْصِيَّةٍ وَأَغْرَاضِ ذَاتِيَّةٍ...، لَا تَكُونُ فِيهَا رَائِحَةٌ لِفِكْرَةٍ أَوْ انْتِصَارٍ لِمَبْدَأٍ. وَبِمَا أَنَّ الْقِتَالَ الْمَشْرُوعَ فِي الْإِسْلَامِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ هَذِهِ الْحُرُوبِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ بَدٌّ مِنْ تَرْكِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ (الْحَرْبِ) الْبِتَّةِ))^(٤)، فَالْقِتَالُ الْحَرْبُ إِذَا لَحِظَ فِيهِ الْقِتَالُ لِأَجْلِ مَصَالِحِ شَخْصِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ أَوْ اِقْتِصَادِيَّةٍ، تَكُونُ مَذْمُومَةً فِي الْغَالِبِ وَيُسَمَّى حَرْبًا، وَإِذَا لَحِظَ فِيهِ الْمَبْدَأُ السَّامِيَّ وَالْمَشْرُوعِيَّةَ وَالتَّضْحِيَّةَ مِنْ أَجْلِ قَضِيَّةٍ مَشْرُوعَةٍ غَالِبًا سُمِّيَ جِهَادًا.

(١) مفاتيح الغيب: ٦٤/٤.

(٢) سورة العنكبوت: ٨.

(٣) نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: ٣٧٧/٢.

(٤) في ظلال القرآن: ١٤٤٦/٣.

ب-العظيم والكبير

اتَّفَقَ المفسرون على أن كليهما يستعمل في الذوات والمعاني، لكنهم اختلفوا في أيهما أبلغ على قولين:

الأول: ذهب الزمخشري إلى أن ((العظيم فوق الكبير))^(١)، وتبعه الطبرسي^(٢)، والرازي^(٣)، والبيضاوي^(٤)، والنسفي^(٥)، وأبو السعود^(٦)، والآلوسي^(٧)، ومحمد رشيد رضا^(٨)، والمصطفوي^(٩) قال قال تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١٠)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾^(١١)؛ لأن نقيض العظيم الحقيق ونقيض الكبير الصغير، فالعظيم لا يكون حقيراً لأنَّهما ضدان، والكبير قد يكون حقيراً كما أن الصغير قد يكون عظيماً، لأنَّهما ليسا بضدَّين.

والثاني: ذهب ابن عرفة إلى أنَّ الكبير فوق العظيم؛ لاختياره في تكبيرة الإحرام بالصلاة: الله أكبر، ولم يقولوا: الله أعظم^(١٢)؛ والكبير كبير في ذاته والعظيم يستعظمه غيره، فالكبير أشرف من

(١) الكشاف: ٥٣/١.

(٢) ينظر: جوامع الجامع: ٧٠/١.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٩٦/٢.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل: ٤٣/١.

(٥) ينظر: مدارك التنزيل: ٤٨/١.

(٦) ينظر: إرشاد العقل السليم: ٣٩/١.

(٧) ينظر: روح المعاني: ١٤٠.

(٨) ينظر: تفسير المنار: ١٢٣/١.

(٩) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٧٦/٨.

(١٠) سورة الأعراف: ٥٩.

(١١) سورة هود: ٣.

(١٢) ينظر: تفسير ابن عرفة: ١٣٠/١.

العظيم، ويؤيده الحديث القدسي: ((الكبرياء ردايي والعظمة إزاري))^(١) فالرداء أرفع من الإزار، والكبرياء متعلق بالذات، والعظمة بالصفات، والذات أعظم من الصفة^(٢).

والراجح أنَّ العظيم أبلغ من الكبير، لما ذُكر، وأمَّا الردُّ على ما استدلُّوا به من تفضيل الكبير عليه، فاختيار الله أكبر في الصلاة دون العظيم، لا يدلُّ على أن الكبير أعظم، بل هذه خصوصية اختارها سبحانه، وإلا فإن الرحمن أبلغ منهما لماذا لم يختره؟ فليس في اختيار أكبر أفضلية على غيره.

وأما زعمهم أنَّ الكبير في ذاته والعظيم في غيره، فهو عليهم لا لهم، والصواب عكس ذلك فالكبير يكون كبيرا بلحاظ غيره وليس بنفسه، وقد يكون صغيراً بالنسبة لغيره، والصغير قد يكون كبيرا بالنسبة لغيره وهكذا^(٣)، فمن كان عمره خمسين عاما مثلاً كبيراً بالنسبة لمن عمره عشرون، وصاحب العشرين كبير بالنسبة لصاحب الخمس وهكذا، وأمَّا العظيم فعظيم في نفسه، وما كان مُفضَّلاً بلحاظ نفسه أفضل من المُفضَّل بلحاظ غيره.

وأما استدلالهم بالحديث القدسيّ، فَرَدُّ بأنه خاص به سبحانه، أو لأنَّه سبحانه جعل العظمة التي هي أشرف من الكبرياء إزاراً لقلَّة العارفين به بلحاظ الكبرياء، ((فلقلَّة أولئك كانت إزاراً ولكثرة هؤلاء كانت رداء))^(٤).

والذي أراه أنَّ الاستدلال بهذا الحديث على الأفضلية ليس بوجه؛ فمن قال: إن الرداء أفضل من الإزار؟! فالمعروف أنَّ الأول لما يكسو النصف الأعلى من الجسم، والثاني للنصف الأسفل منه، والثاني أهم من الأول من ناحية الستر وأحوج إليه، وبهذا الثاني أفضل، إن صحت المفاضلة بينهما.

(١) سنن ابن ماجة: ١٣٩٧/٢.

(٢) ينظر: شرح مسند أبي حنيفة: ٥٦٨/١.

(٣) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٧/١٠.

(٤) روح المعاني: ١٤٠/١.

ويمكن أن يُستدلَّ على أفضلية العظيم على الكبير من القرآن الكريم، فسبحانه وصف الفوز بالكبير مرةً واحدة لبيان حال المؤمنين: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ هُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ ﴾^(١)، ووصف الفوز بالعظيم في (سنة عشر) موضعًا، منها: ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ هُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾^(٢)، وكلها في بيان حال الصادقين والمجاهدين والسابقين من المهاجرين والأنصار والمتقين، وهؤلاء كلهم أعلى مرتبة من المؤمنين.

فتفضيل العظيم على الكبير بمعيارين، الأول: معيار الضد أو النقيض، والثاني: اختلاف اللحاظ، ولعل الثاني أدق.

١٢ - التدرُّج في المراتب

أصل هذا المعيار اعتمده أصحاب معجمات المعاني في ترتيب كثير من الألفاظ وتصنيفها تدرجياً بحسب قوتها، أو نشأتها، أو ضمورها وغيرها، من ذلك ما صنعه الثعالبي في معجمه فقال في ترتيب الحاجة إلى الطعام: ((أَوَّلُ مَرَاتِبِ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّعْمِ الْجُوعُ، ثُمَّ السَّعْبُ، ثُمَّ الْعَرْتُ، ثُمَّ الطَّوَى، ثُمَّ الْمَخْمَصَةُ، ثُمَّ الصَّرْمُ، ثُمَّ السُّعَارُ))^(٣)، وهو من المعايير التي اعتمدها المفسرون في المفاضلة بين الألفاظ، ويكون غالباً بين ثلاثة ألفاظ فأكثر، غير مُحدَّد بمعيار مُعيَّن، كالعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والقوَّة والضعف، وغيرها من المعايير، ومن المواضع التي تكررت:

أ - التَّوْبُ والعَفْوُ والصَّفْحُ والغَفْرُ

(١) سورة البروج: ١١.

(٢) سورة المائدة: ١١٩.

(٣) فقه اللغة وسر العربية: ١٧٧، وينظر: الفروق اللغوية في العربية: ٢٠٣ - ٢١٤، الفروق اللغوية في كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم للمصطفوي: ١٠٠.

أدنى هذه الألفاظ التي ذكرها المفسرون هي التوب الذي هو (ترك الذنب على أجمل الوجوه، وهو أبلغ وجوه الاعتذار)^(١)، وبعدها يأتي العفو الذي هو ((صرف النظر عن شيء))^(٢)، ومنها ترك العقوبة على الذنب، قال تعالى: ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ﴾^(٣)، وبعد العفو الصفح الذي هو ((ترك التثريب، وهو أبلغ من العفو، ولذلك قال: ﴿ فَأَعْفُوا وَأَصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ [البقرة/١٠٩]، وقد يعفو الإنسان ولا يَصْفَحُ))^(٤)، وأعلىها مرتبة هو الغفر الذي هو ((محو أثر الشيء))^(٥)، وقد جاءت الثلاثة الأخيرة مُرتَّبة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٦)، ولم يذكر التوب؛ لأن أمره متعلق بالمقابل، وأما العفو والصفح والغفر فراجع إليهم.

ب- العفو والغفران والرحمة

بين الراغب الأصفهاني العلة في وجه ترتيب: (العفو والغفران والرحمة) في قوله تعالى: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾^(٧) بقوله: ((العفو: إزالة الذنب بترك عقوبته، والغفران ستر ستر الذنوب، وكشف الإحسان الذي غطى به، والرحمة إفاضة الإحسان عليه، وقد علم أن الثاني أبلغ من الأول، والثالث أبلغ من الثاني))^(٨)، وذهب الغزالي خلاف ذلك، فعنده العفو أبلغ من الغفران^(٩)، وقول أبي حيان الأندلسي في الآية المذكورة أنفاً أفضل رد عليه، وهو أنهم: ((طلبوا العفو وهو الصفح عن الذنب: وإسقاط العقاب، ثم ستره عليهم صوتاً لهم من عذاب التخجيل،

(١) المفردات في غريب القرآن: ١٦٩.

(٢) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٨٢/٨.

(٣) سورة البقرة: ١٨٧.

(٤) المفردات في غريب القرآن: ٤٨٦، وينظر: بصائر ذوي التمييز: ٤٢١/٣، البحر الميد لابن عجيبة: ١٥١/١،

روح المعاني: ٣٥٦/١.

(٥) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٨٣/٨.

(٦) سورة التغابن: ١٤.

(٧) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٨) تفسير الراغب الأصفهاني: ٦٠٠/١.

(٩) ينظر: المقصد الأسنى: ١٤٠.

لأنَّ العفو عن الشيء لا يقتضي ستره فيقال: عفا عنه إذا وقفه على الذنب، ثم أسقط عنه عقوبة ذلك الذنب، فسألوا الإسقاط للعقوبة أولاً لأنه الأهم، إذ فيه التعذيب الجسماني والنعيم الروحاني بتجلي البارئ تعالى لهم^(١).

فالعفو: ترك عقوبتهم عن ذنبهم، والغفران: ستره عليهم، والرحمة: الإحسان إليهم، كأن يكون بإبدال سيئاتهم حسنات.

ت-الأشْر والبَطْر والْفَرَح

فَأَصَلَ الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِي بَيْنَ (الْأَشْرِ وَالْبَطْرِ وَالْفَرَحِ)، بِقَوْلِهِ: ((الْأَشْرُ: شِدَّةُ الْبَطْرِ، وَقَدْ أَشَرَ يَأْشُرُ أَشْرًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَعْمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرِ﴾ [القمر/٢٦]، فَالْأَشْرُ أْبْلَغُ مِنَ الْبَطْرِ، وَالْبَطْرُ أْبْلَغُ مِنَ الْفَرَحِ، فَإِنَّ الْفَرَحَ وَإِنْ كَانَ فِي أَغْلَبِ أَحْوَالِهِ مَذْمُومًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا تُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص/٧٦] فَقَدْ يَحْمَدُ تَارَةً إِذَا كَانَ عَلَى قَدَرٍ مَا يَجِبُ، وَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجِبُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَبِدَلِّكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس/٥٨] وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرَحَ قَدْ يَكُونُ مِنْ سُرُورٍ بِحَسَبِ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ، وَالْأَشْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا فَرَحًا بِحَسَبِ قَضِيَّةِ الْهَوَى^(٢).

فَالْأَشْرُ أْبْلَغُ وَأَشَدُّ مِنَ الْبَطْرِ، وَهُمَا مَذْمُومَانِ مَطْلَقًا، وَالْفَرَحُ أَقْلُهُمَا، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْخَيْرِ، وَلَمْ يَبْتَعِدِ الْمَصْطَفَوِيُّ عَنْ ذَلِكَ لَكِنَّهُ جَعَلَ مَكَانَ الْفَرَحِ الطَّرْبَ فَقَالَ: الْأَشْرُ هُوَ ((الْحَدَّةُ وَالشَّدَّةُ فِي الْبَطْرِ، فَهُوَ أْبْلَغُ مِنَ الْبَطْرِ، وَالْبَطْرُ عِبَارَةٌ عَنْ تَجَاوُزِ الْحَدِّ وَالْإِعْتِدَالِ فِي الطَّرْبِ، فَهُوَ أْبْلَغُ مِنَ الطَّرْبِ))^(٣)، فَكُلُّهَا خُرُوجٌ عَنِ الْحَالَةِ الطَّبِيعِيَّةِ بِسَبَبِ ظَرْفٍ طَارِئٍ لَكِنَّهَا تَتَفَاوَتُ بِدَرَجَةِ الْخُرُوجِ وَنَوْعِهِ^(٤).

ث-كاملة وتامة

(١) البحر المحيط: ٧٦٦/٢.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٧٨.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٨٨/١.

(٤) ينظر: الفروق اللغوية في كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم للمصطفوي: ١٠١.

فضل الزركشي وتبعه السيوطي (كاملة) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ تَحَدِّ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(١)؛ وهي ((أحسن من تامة؛ فإن التمام من العدد قد عُلم، وإنما بقي احتمال نقص في صفاتها))^(٢)، فسبحانه لم يقل: (تامة)؛ لأن تمامها قد عُلم مما ذُكر من الأعداد: ثلاثة وسبعة يساوي عشرة، لكن بقي بيان كمالها، لذا قال (كاملة)، فالإتمام ((لإزالة نقصان الأصل والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل))^(٣)، وبعبارة أخرى: الإكمال لاجتماع أجزاء الموصوف، والإتمام للجزء الذي يتم به الموصوف^(٤)، ويتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(٥)، فالدين مجموعة الصلاة والصيام والحج وغيرها، بخلاف النعمة^(٦)، فالكمال يكون بعد التمام.

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) البرهان للزركشي: ٨٤/٤ - ٨٥، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١١/١٣٧، الإتيان للسيوطي: ٣٦٧/٢.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها، الإتيان للسيوطي: ٣٦٧/٢.

(٤) ينظر: الفروق اللغوية للعسكري: ٢٦٣.

(٥) سورة المائدة: ٣.

(٦) ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ٤٨/٢.

ثانياً: المفاضلة بين التراكيب

وهي مفاضلة بين تركيبين فأكثر دلاليًا، ويقصد بالتركيب هنا ما زاد على كلمتين فأكثر، ولم يشع هذا النوع كشيوع دلالة الألفاظ. ومن أمثلته:

١- علّل الراغب الأصفهاني قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾^(١) ولم يقل: (هو عالم بكل شيء)؛ ((لأنّ الوصف بأنه "لا يخفى عليه شيء" أبلغ من قوله: "يعلم" في الأصل، وإن كان استعمال اللفظتين فيه يفيدان معنى واحداً))^(٢)، لكنّه لم يُبيّن سبب الأفضلية. وأرى أنها من وجهين: أن إثبات فضيلة بنفي ضدها أبلغ من إثباتها موجبة، لأنّ الأول يتضمّن إثبات الضد، والثاني لا يقتضي نفيه، فسبحانه بقوله: (لا يخفى) أثبت عدم الخفاء والعلم معًا. ولو قال: (يعلم) لأثبت العلم فقط.

وأن (لا يخفى) أشد في الترهيب من (يعلم) وهو ما ناسب سياق الآية الدالة على ذلك. والجدير بالذكر أن قول الراغب: أنهما (يفيدان معنى واحدا) غير دقيق، بدليل أن نقيض العلم الجهل، ونقيض الخفاء الظهور، فليس قوله: (لا يخفى) بمعنى (يعلم)، وليس بالضرورة أن العالم بكل شيء، لا يخفى عليه شيء، لأنّه قد يكون عالما بالشيء، لكنه خاف عنه غير ظاهر، وهذا وجه آخر في أفضلية (لا يخفى) على (يعلم).

٢- ما ذكره الزمخشري وتبعه البيضاوي^(٣) وأبو السعود^(٤) في تفضيل (بالتي هي أحسن) في قوله قوله تعالى: ﴿ أَدْفَعْ بِالتّي هِيَ أَحْسَنُ السّيئةِ ۗ حُنَّ عَلِمُ بِمَا يَصِفُونَ ۗ ﴾^(٥)، فهو (أبلغ من أن يقال: بالحسنة السيئة، لما فيه من التفضيل، كأنه قال: ادفع بالحسنة السيئة))^(٦).

(١) سورة آل عمران: ٥.

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني: ٤١٢/٢.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٩٥/٤.

(٤) ينظر: إرشاد العقل السليم: ١٤٩/٦.

(٥) سورة المؤمنون: ٩٦.

(٦) الكشف: ٢٠١/٣.

فإنه سبحانه فَاضِلٌ بين الحسنه والسيئه، ليس بلحاظ اشتراكهما حقيقة بل تقديرا، لأنهما ضدان، فالحسنه (من باب الحسنات، أزيد من السيئه من باب السيئات، فتجيء المفاضلة مما هو أعم من كون هذه حسنة وهذه سيئه. وذلك شأن كل مفاضلة بين ضدّين، كقولهم: العسل أحلى من الخل، يعنون أنه في الأصناف الحلوة أميز من الخل في الأصناف الحامضة. وليس لأن بينهما اشتراكا خاصا)^(١)، فلا اشتراك بين الحسنه والسيئه.

والجدير بالذكر أن ما فَضِّلَ عليه ورد في موضعين من القرآن الكريم: ﴿وَيَذَرُوهٗنَّ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ﴾^(٢)، والراجح لا مفاضلة بين التعبيرين فلكل استعماله الخاص به، فجاءت الآية الأولى خطابا للنبي محمد ﷺ، فاستعمل (ادفع) وهو مطلق المنع^(٣)، وعبر عن الحسنه (بالتي هي أحسن)، وأما في الآية الثانية فوصف بها حال المؤمنين فاستعمل الفعل (يدرؤون) والدرء: هو (الادفع مع شدة بحيث يشعر بحصول الخلاف والخصومة)^(٤)، ولم يفاضل بينهما، ولا شك في أن الأول أرفق وألطف وأنسب لحاله صلى الله عليه وآله. وما هو أعلى مرتبة مما ذكر ما نسبه لنفسه سبحانه وهو الاستبدال فقال: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ﴾^(٥).

٣- فَضَّلَ ابن عاشور قوله تعالى في المؤمنين الذين دخلوا الجنة: ﴿تَحِيَّهِمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾^(٦)، (فهو أبلغ من أحياءك الله؛ لأنَّه دُعَاءٌ بِالْحَيَاةِ وَقَدْ لَا تَكُونُ طَيِّبَةً، وَالسَّلَامُ يَجْمَعُ الْحَيَاةَ وَالصَّفَاءَ مِنَ الْأَكْذَارِ الْعَارِضَةِ فِيهَا)^(٧)، من المعروف أن تحية الإسلام السلام، لكن هذا الدعاء غير متحقق في الدنيا غالباً، لأنَّها دار ابتلاء وامتحان، وأما في الجنة فالحياة هانئة كريمة صافية من كل كدورة، فكان الدعاء بالسلام فيها متحققاً قطعاً.

(١) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف: ٤١/٣، وينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣٤٤/٦، روح المعاني:

٢٦١/٩، إعراب القرآن وبيانه: ٥٤٢/٦.

(٢) سورة الرعد: ٢٢، سورة القصص: ٥٤.

(٣) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٢٦/٣.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٩/٣.

(٥) سورة الأعراف: ٩٥.

(٦) سورة إبراهيم: ٢٣.

(٧) التحرير والتنوير: ١٠٤/١١.

٤- وقاضل ابن عطية وتبعه أبو حيان الأندلسي من دون إشارة إليه في ثلاثة استقهامات إنكارية متدرجة في الأفضلية ختمت بها الآيات الكريمة: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴿٨٥﴾ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴿٨٦﴾ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ مِنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴿٨٨﴾ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾^(١)، فتدرج سبحانه في التوبيخ بحسب وضوح الحجة: فمن يملك الأرض ومن فيها؟ ختمه بالتذكر الذي هو استحضار المعرفة السابقة^(٢)، ومن رب السماوات والعرش؟ ختمه بالتقوى التي هي ((حفظ الشيء مما يؤذيه ويضره))^(٣)، والتقوى أبلغ من التذكر، ثم السؤال الأبلغ وهو من بيده ملكوت كل شيء وله القوة عليه؟ ختمه بـ ﴿فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾، والسحر ((هو الصرف عن ما هو واقع وحق إلى خلافه))^(٤)، فسألهم عن الكيفية التي خدعوا بها عن توحيده وعبادته^(٥).

والذي يلحظ أن الأسئلة الثلاثة جوابها كان واحداً وهو (لله)، ولكن الأسئلة مختلفة بحسب قوتها.

٥- ومنها تفضيلهم بين مراتب اليقين، وهي: علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين، وقد وردت المرتبتان في موضع من القرآن الكريم هو ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ لَتَرُونَ الْجَحِيمَ ﴿٩٦﴾ ثُمَّ لَتَرُونَهَا عَيِّنَ الْيَقِينِ ﴿٩٦﴾، والثالثة في موضع آخر هو ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكذِبِينَ الضَّالِّينَ ﴿٩٢﴾ فَذُرُّوا مِنْ حَمِيمٍ ﴿٩٣﴾ وَتَصَلِّيَةُ حَمِيمٍ ﴿٩٤﴾ إِنْ هَذَا هُوَ

(١) سورة المؤمنون: ٨٤ - ٨٩.

(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٣٢٨.

(٣) المصدر نفسه: ٨٨١.

(٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٦٧/٥.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ١٨٦/٤، البحر المحيط: ٥٨١/٧، بيان المعاني: ٢٥٤/٢.

(٦) سورة التكاثر: ٥-٧.

حَقُّ الْيَقِينِ ﴿١﴾، وكلها مرتبطة بالنار، فأدنها الإخبار عن النار وهو يمثل العلم، ومتوسطها مشاهدتها وهي تمثل العين، وأعلاها تمثل الاحتراق بها وهي الحق ﴿٢﴾، فمن يعلم بوجود نار يختلف يقينه عن من يراها، ومن يراها يختلف عن من يحترق بها، وهذه المراتب تشمل كل معلومة وغير مقصورة على النار.

٦- وفَضَّلَ أَبُو حِيَانَ الْأَنْدَلُسِيُّ وَتَبَعَهُ مِنْ دُونِ إِشَارَةِ الْأَلُوسِيِّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِئِكَةِ

أَسْجُدُوا لِأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴿٣﴾ عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَسْجُدْ)؛ (لِأَنَّ نَفْيَ الشَّيْءِ عَنِ الشَّخْصِ قَدْ يَكُونُ لِعَجْزٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: أَبِي زَيْدٌ كَذَا، دَلَّ عَلَى نَفْيِ ذَلِكَ عَنْهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِمْتِنَاعِ وَالْأَنْفَةِ مِنْهُ) ﴿٤﴾، فَأَبَى: يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ بَشَدَّةٍ ﴿٥﴾، وَهَذَا لَا لَا يَكُونُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَجْرَدِ نَفْيِ الْحَدِثِ إِلَّا إِذَا دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

٧- وَفَضَّلَ الرَّازِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي النَّبِيِّ نُوحٍ ﷺ: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَحٍ وَدُسُرٍ ﴿٣٣﴾ تَجْرِي

بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرًا ﴿٦﴾، عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴿٧﴾﴾، ثُمَّ أوردَ إِشْكَالًا عَلَى هَذَا، كَيْفَ تَكُونُ أَبْلَغُ وَلَمْ يَذْكَرْ نَجَاةَ نُوحٍ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَفِي الثَّانِيَةِ ذَكَرَهُمَا؟ وَأَجَابَ بِأَنَّ ((النَّجَاةَ هَاهُنَا مَذْكَورَةٌ عَلَى وَجْهِ أَبْلَغٍ مِمَّا ذَكَرَهُ هُنَاكَ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] أَي: حِفْظُنَا، وَحِفْظُ السَّفِينَةِ حِفْظٌ لِأَصْحَابِهِ وَحِفْظٌ لِأَمْوَالِهِمْ وَدَوَابِّهِمْ وَالْحَيَوَانَاتِ الَّتِي مَعَهُمْ فَقَوْلُهُ: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ ﴿٨﴾ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ

(١) سورة الواقعة: ٩٢-٩٥.

(٢) ينظر: بصائر ذوي التمييز: ٤٠٢/٥، تفسير الشعراوي: ١١٥٧٧/١٩.

(٣) سورة البقرة: ٣٤.

(٤) البحر المحيط: ٢٤٩/١، وينظر: روح المعاني: ٢٣٢/١.

(٥) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٨.

(٦) سورة القمر: ١٣، ١٤.

(٧) سورة العنكبوت: ١٥.

(٨) سورة العنكبوت: ١٥.

إِنجَاء الْأَمْوَالِ إِلَّا بَبَيَانٍ آخَرَ))^(١)، والتعبير بأعيننا أبلغ من حفظنا، فعند طلب الحفظ والرعاية يقال: ((اجْعَلْ هَذَا نُصَبَ عَيْنِكَ، وَلَا يَقُولْ اخْفَظْهُ طَلَبًا لِمُبَالِغَةٍ))^(٢)، فكيف إذا كان بعين الله سبحانه؟!.

٨- وفَضَّلَ الطيبي قوله تعالى: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٣)، (فهو أبلغ من (تكذبون))^(٤)؛ لأنَّ في الأول تهكمًا وتكذيبًا واستبعادًا لا يتضمنها الثاني الذي يدلُّ على التكذيب فقط.

٩- وفَضَّلَ الراغب الأصفهاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٥)، على أنه لو قال: (والله يبغض المعتدين)، فهو ((أبلغ من وجه؛ لأن من المعتدين من لا يوصف بأن الله يبغضه ويوصف بأنه لا يحبه، وهو من لم يكن اعتدائه كبيرًا، وكل مبغض غير محبوب، وليس كل من لا يكون محبوبًا علة مبغضًا))^(٦)، كمن يعادي نفسه مثلًا، فهذه عداوة لا تستوجب بغضه سبحانه، نعم لا يحبه لأجلها، وفي الوقت نفسه لا يبغضه.

١٠- وفَضَّلَ ابن عطية وتبعه القرطبي وأبو حيان الأندلسي من دون إشارة إليه قوله تعالى مخاطبا النبي محمد ﷺ: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾^(٧) فهو ((أبلغ من (ولا تنظر)؛ لأن الذي يمدُّ بصره إنما يحمه على ذلك حرصٌ مقترنٌ، والذي ينظر قد لا يكون ذلك معه))^(٨)، فالمنهي عنه مدُّ النظر وليس النظر، لأنَّ النظر حالة طبيعية عند الإنسان إلا إذا كانت بحرص وحرص، عند ذلك يسمَّى مد النظر، فيكون مذمومًا ومنهياً عنه.

(١) مفاتيح الغيب : ٢٩٨/٢٩.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) سورة يونس : ٤٨.

(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب : ٥٠٤/٧.

(٥) سورة البقرة : ١٩٠.

(٦) تفسير الراغب الأصفهاني : ٤٢٥/٥.

(٧) سورة الحجر : ٨٨.

(٨) المحرر الوجيز : ٨٧/٤، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٦٢/١١، البحر المحيط : ٣٩٩/٧.

١١- وَفُضِّلَ نَفِي الْوَجْدَانِ عَلَى نَفِي الْهَدَى^(١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُضَلِّ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾^(٢)، بِلِحَازٍ أَنَّ نَفِي الْوَجْدَانِ أَقْطَعُ وَأَمْنَعُ مِنْ نَفِي الْهَدَى، وَعُغِّلَ أَيْضًا بِأَنَّ (المَقَامَ مَقَامٌ نَظَرٍ وَتَأْمُلٍ)^(٣)، بِلِحَازٍ أَنَّ الْوَجْدَانَ مَدْعَاةٌ لِلتَّأْمُلِ قَبْلَ نَفِي الْحُكْمِ، وَأَمَّا: (لا سَبِيلَ لَهُ)، فَهُوَ نَفِي لِلْحُكْمِ مَبَاشِرَةٌ.

١٢- وَفُضِّلَ الرَّازِي وَتَبِعَهُ سِرَاجُ الدِّينِ الْحَنْبَلِيِّ وَنِظَامُ الدِّينِ النَّيْسَابُورِيِّ مِنْ دُونِ إِشَارَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَبْنِيْ إِنْهَاءَ إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ حَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللهُ إِنَّ اللهُ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾^(٤)، فَهُوَ ((أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: يَعْلَمُهَا اللهُ؛ لِأَنَّ مَنْ يَظْهَرُ لَهُ الشَّيْءُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِظْهَارِهِ لِغَيْرِهِ يَكُونُ حَالُهُ فِي الْعِلْمِ دُونَ حَالِ مَنْ يَظْهَرُ لَهُ الشَّيْءُ وَيُظْهِرُهُ لِغَيْرِهِ فَقَوْلُهُ: يَأْتِ بِهَا اللهُ أَيُّ يُظْهِرُهَا اللهُ لِلْإِشْهَادِ))^(٥).
وَيُمْكِنُ تَعْلِيلُ الْأَفْضَلِيَّةِ بِوَجْهِ آخَرَ، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يَعْلَمُ شَيْئًا قَادِرًا عَلَى الْإِتْيَانِ بِهِ، فَمِثْلًا شَخْصٌ يَعْلَمُ بِوَسِيلَةٍ مَا أَنْ لَهُ غَائِبًا فِي مَكَانٍ مَا، لَكِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، فَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ، بَلِ الضَّعْفِ، بِخِلَافِ الْإِتْيَانِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْقُوَّةِ وَالْقُدْرَةِ، وَلَا سِيَّمَا أَنْ الْآيَةَ خَتَمَتْ بِ﴿إِنَّ اللهُ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ أَي: ((نَافِذُ الْقُدْرَةِ، خَبِيرٌ أَي: عَالِمٌ بِبِوَاطِنِ الْأُمُورِ))^(٦).

١٣- قَالَ الْبَيْهَقِيُّ بِتَفْضِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي حَادِثَةِ النِّسَاءِ مَعَ النَّبِيِّ يُوسُفَ عليه السلام: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَ فَمَا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَاهُ وَقَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَسْرَتٌ لِّلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ

(١) ينظر: روح المعاني: ١٠٥/٣.

(٢) سورة النساء: ٨٨.

(٣) نكت وتنبیہات في تفسير القرآن المجيد: ١٨٠/٢.

(٤) سورة لقمان: ١٦.

(٥) مفاتيح الغيب: ١٢١/٢٥، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٤٨/١٥، غرائب القرآن و رغائب الفرقان: ٤٢٦/٥.

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

كَرِيمٌ ﴿١﴾ ((هذا أبلغ من "فلما خرج"، وإن كان هو المطابق لقولها (اخرج)؛ لاقتضاء ما دُكر
أنهنَّ أكبرنه بنفسِ رؤيتهنَّ إيَّاه قبلَ خروجه))^(٢)، فأكبرهنَّ له وتقطع أيديهنَّ وقولهنَّ: إنه ملك
كريم؛ لرؤيتهنَّ إيَّاه مباشرة، لا بعد خروجه لهنَّ.

١٤- وفَضَّلَ أبو حيان الأندلسي قوله تعالى على لسان قوم نوح عليهم السلام: ﴿إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي ضَلَالٍ

مُبِينٍ﴾^(٣) على جواب قوم هود عليهم السلام: ﴿إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾^(٤)؛ لأنَّ كلام نوح لقومه:

لقومه: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(٥) أشد من كلام هود: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ

﴿^(٦)، فكان الجواب ملائمًا للخطاب^(٧)، ولا شك في أن الضلال الذي هو مجانبة الحق

والعدول عن الطريق المستقيم^(٨)، أشد من السفاهة التي هي خفة وطيش^(٩).

١٥- وفَضَّلَ التعبير بالإصابة على التعبير بالفعل في قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ

عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا﴾^(١٠)، وقوله: ﴿أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَنْ

تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ

الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَةٌ ضُعْفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ﴾^(١١)، فالتعبير

(١) سورة يوسف: ٣١.

(٢) نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: ٢٥٢/٢.

(٣) سورة الأعراف: ٦٠.

(٤) سورة الأعراف: ٦٦.

(٥) سورة الأعراف: ٥٩.

(٦) سورة الأعراف: ٦٥.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٨٦/٥.

(٨) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٠٩.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٤، تفسير الشعراوي: ٤٢٠٩/٧.

(١٠) سورة البقرة: ٢٦٤.

(١١) سورة البقرة: ٢٦٦.

بد(فأصابه وابل)، (وأصابه الكبر)، (فأصابها إحصار) أبلغ من وَبَلٍ وَكَبَرٍ وَأَعَصَرْتِ، ((لأنَّه أبلغ وأدُلُّ على التأثير بوقوع الفعل على ذلك الشيء))^(١)، فالإصابة تدلُّ على التأثير أكثر من من الفعل نفسه، فإن الفعل قد يقع ولكن من دون ترك أثر.

١٦- قال أبو السعود في تفضيل قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام في توبته من طلب نجاه ابنه:

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾^(٢)، ((هو أبلغ من أن يقول:

يقول: أتوب إليك أن أسألك؛ لما فيه من الدلالة على كون ذلك أمراً هائلاً محذوراً لا محيص منه إلا بالعود بالله تعالى، وأن قدرته قاصرة عن النجاة من المكاره إلا بذلك))^(٣)، فالتعبير بالاستعاذة أبلغ من التوبة؛ لما فيها من الدلالة على الالتجاء والاعتصام والتعلق بالمستعاذ من شرٍّ مرتقب^(٤).

١٧- قال محمد رشيد رضا في تفضيل قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾

أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَزِيزٌ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ

﴿^(٥)، (وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ ثَنِّي الْعِطْفِ وَالْجَانِبِ))^(٦) في قوله تعالى: ﴿ثَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ

عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٧)، ولم يعلل ذلك، وأرى أن سبب ذلك يعود إلى أصل الثني الذي هو

((الانعطاف والصرف))^(٨)، ولا شك في أن ثني الصدور الذي يدلُّ على إعراض تام واستدبار

(١) الدر المصون: ٥٩٨/٢، وينظر: البحر المحيط: ٦٧٣/٢، روح المعاني: ٣٧/٢.

(٢) سورة هود: ٤٧.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٢١٣/٤.

(٤) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٩٤، التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٢٥٨/٨.

(٥) سورة هود: ٥.

(٦) تفسير المنار: ١٠/١٢.

(٧) سورة الحج: ٩.

(٨) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٣٢/٢.

لرسول عند تلاوة القرآن الكريم، أشد من ثني العطف الذي يدلُّ على التكبر والخِيلاء^(١)،
وثني الصدر فيه إشارة إلى الإعراض القلبي، بخلاف ثني الجانب.

١٨- وأجمع أغلب المفسرين على أن نهى القرب من الشيء أبلغ من النهي عن تناوله وملابسته
في آيات كثيرة من القرآن الكريم: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٢) فإنه
أبلغ من النهي عن أخذه^(٣)، وقوله تعالى مخاطبًا آدم وحواء عليهما السلام: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ
الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٤)، وهو أبلغ من النهي عن الأكل، لأن نهى عن قربانها
فكيف عن الأكل منها؟^(٥)، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾^(٦) أبلغ من
الدنو منها وملابستها^(٧)، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾^(٨) أبلغ من
من لا تصلوا وأنتم سكارى^(٩)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾^(١٠) أبلغ من لا تفعلوا^(١١).
تفعلوا^(١١).

فما كان النهي عن فعله كان النهي عن قربانه أبلغ وأشد، فيكون اجتنابه والابتعاد عنه
أكد.

(١) ينظر: جوامع الجامع: ٥٤٩/٢، مفاتيح الغيب: ٢٣/٢٠٧.

(٢) سورة الأنعام: ١٥٢.

(٣) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٦٦٥.

(٤) سورة البقرة: ٣٥.

(٥) ينظر: الوسيط للواحدى: ١٢١/١، البحر المحيط: ٢٥٥/١.

(٦) سورة البقرة: ١٨٧.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٢٢٢/٢.

(٨) سورة النساء: ٤٣.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٦٤٨/٣.

(١٠) سورة الإسراء: ٣٢.

(١١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٥٣/١٠.

١٩- وقال أبو حيان الأندلسي في قوله تعالى: ﴿ أَنْ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

الْعَذَابِ ﴾^(١): ((وَهَذَا التَّرْكِيبُ أَبْلَغُ هُنَا مِنْ أَنْ لَوْ قُلْتَ: إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ، إِذْ تَدُلُّ هُنَا عَلَى

الإِخْبَارِ عَنْهُ بِهَذَا الوَصْفِ. وَأَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْقُوَى ثَابِتَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لَهُ

تَعَالَى، وَتَأَخَّرَ وَصْفُهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ شَدِيدُ الْعَذَابِ عَنِ ذَلِكَ، لِأَنَّ شِدَّةَ الْعَذَابِ هِيَ مِنْ آثَارِ

الْقُوَّةِ)^(٢)، والتركيب المفضول عند الأندلسي ورد في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ

قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾^(٣)، والراجح ألا مفاضلة بين التركيبين، فالأول أراد بيان حصر

مصادر القوة في الله سبحانه، لذا وكَّدها بلفظ جميع، والثاني أراد وصفه سبحانه بهذه الصفة

كقوليه تعالى: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾^(٤)، و﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾^(٥).

(١) سورة البقرة: ١٦٥.

(٢) البحر المحيط: ٩١/٢.

(٣) سورة الأنفال: ٥٢.

(٤) سورة يونس: ٦٥.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٠.

المبحث الثاني: المفاضة بين السباق^٤

أولاً: المتكلم

ثانياً: المخاطب

ثالثاً: الزمان

رابعاً: المكان

توطئة

السِّيَاق لغة من (سوق) وهو أصل يدلُّ على ((حدو الشيء))^(١)، والمُساوِقة: ((المُتَابِعة، كأنَّ بعضَهَا يسوق بعضًا))^(٢)، وهو ((يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك سياق الحديث، وهذا الكلام ساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه أي: سرده))^(٣)، فالسياق معناه التتابع في السير أو الحديث ونحوهما، والتتابع يقتضي أن يكون هناك سابق ولاحق، وهذا ينفعنا في التعريف الاصطلاحي.

وفي الاصطلاح: يقسم السياق على قسمين: السياق اللغوي: هو تتابع الأصوات والألفاظ والجمل في نص لغوي معين، والسياق غير اللغوي: هو البيئة والظروف المحيطة بالأداء اللغوي^(٤).

وما يهمنا هنا هو النوع الثاني الذي عُرِف في التراث العربي باسم المقام، أو الحال^(٥)، أو الحال المشاهدة^(٦)، وعُرِفَ في علم اللغة الحديث بمصطلح سياق الحال أو الموقف، وهو ((السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين، ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة))^(٧)، وعند هاليداي: ((هو النص الآخر، أو النص المصاحب للنص الظاهر، أو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية))^(٨).

(١) مقاييس اللغة: ١١٧/٣ (سوق).

(٢) لسان العرب: ١٠٠/١٦٦ (سوق).

(٣) أساس البلاغة: ٣١٤ (سوق).

(٤) ينظر: الكلمة دراسة لغوية معجمية: ١٦١، علم اللغة الاجتماعي، د. كمال بشر: ٨٣.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٢/١، ٢٧٥، ٣٠٥، ٣٣٨.

(٦) ينظر: الخصائص: ١/٢٣٨-٢٤٨، سياق الحال في كتاب سيبويه: ٢٣.

(٧) معجم علم اللغة النظري: ٢٥٩.

(٨) علم النص ونظرية الترجمة: ٢٩.

ويمكن تعريف النوعين بالاستعانة في المعنى اللغوي للسياق: هو ما يسبق اللفظ ويلحقه في تركيبه، والتركيب في نطقه، الأول يسمى لغويًا، والثاني حاليًا. فما يسبق اللفظ ويلحقه في تركيبه لفظ مثله، وما يسبق التركيب ويلحقه في أدائه: المتكلم والمخاطب، ومعضدات الكلام من زمان ومكان وغيرها.

ومن أكثر المهتمين بسياق الحال في العصر الحديث جون فيرث، الذي عرفت نظريته بالسياقية، مفيدًا مما أتى به مالنوفسكي الذي يرى أن اللغات الحية يجب ألا تعامل مثل اللغات الميتة معزولة عن سياقها، بل ينظر إليها كما يستعملها أصحابها، وعناصر السياق عند فيرث هي:

- ١- المتكلم والمخاطب وما يتصل بهما، من أحداث لغوية (الكلام نفسه)، وغير لغوية كالإشارات وملاحم الوجه وغيرها.
 - ٢- الأشياء المتصلة بالحدث اللغوي، كالمكان والزمان.
 - ١- أثر الكلام، كالاقتناع والضحك والبكاء وغيرها^(١).
- وسأراعي هذا التقسيم في تبويب مطالب هذا المبحث.

أولاً: المتكلم

وهو المفاضلة بين الكلام بلحاظ المتكلم، ومما ورد منه:

فضّل الماوردي وتبعه العز بن عبد السلام نطق الجوارح في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ

عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيَهُمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٢)؛ ((لأن إقرار

غير الناطق أبلغ في الإلزام من إقرار الناطق لخروجه مخرج الإعجاز وإن كان يوماً لا يحتاج فيه إلى الإعجاز))^(٣)، فمن كان دأبه الكلام إذا نطق لا يُشكّل ظاهرة غريبة يلتفت إليها، لكن إذا

(١) ينظر: علم الدلالة بالمر: ٦٣، فصول في علم الدلالة: ١٣١-١٣٢.

(٢) سورة يس: ٦٥.

(٣) النكت والعيون: ٢٧/٥ وينظر: تفسير العز بن عبد السلام: ٤٣/٣.

نطق غير الناطق، وصمت الناطق لا شك في أنه سيكون أبلغ حجة، وأشد أثراً، فضلاً عن أنه أصدق شهادة؛ لأن المعصية جرت به.

ثانياً: المُخاطَب

وممّا ورد منه:

١- فضّل القشيري (ت: ٤٦٥ هـ) قوله تعالى: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾^(١) على قوله:

﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا ﴾^(٢)، لأن الأول أبلغ في التخويف^(٣)، ولم يذكر سبب ذلك، ولعل ذلك

يعود لأمرين: مادة الخطاب، وما ينبغي أن يُجتنب، فمن ناحية المادة استعمل في الأول يُحذر، وفي الثاني: اتقوا، والحذر أشد في الاحتراز من الخطر من التقوى^(٤).

ومن ناحية ما يُجتنب: أنّ الأول هو الحق سبحانه، والثاني هو يوم القيامة، ولا شك في أن صاحب اليوم أعظم من اليوم نفسه، لذا كانت الآية الأولى أبلغ في التخويف والتحذير بحسب قوله.

٢- ما قاله عبد القاهر الجرجاني في تفضيل آية ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ ﴾^(٥)

وعدها ((أبلغ في الأمر بالتواضع من قوله: ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾

[الحجر: ٨٨])^(٦).

(١) سورة آل عمران: ٢٨.

(٢) سورة البقرة: ٤٨.

(٣) ينظر: لطائف الإشارات: ١/٥٢٠.

(٤) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٢٢٣، ٨٨١.

(٥) سورة الإسراء: ٢٤.

(٦) درج الدرر في تفسير الآي والسور: ٣/١١٠٢.

الآية الأولى خطاب للولد، فأمره بأن يتذلل لوالديه ويرحمهما ويطيعهما ولا يعصي أمرهما إذا كان في طاعة الله.

وأما في الآية الثانية فالخطاب لرسول الله ﷺ، وسبحانه راعى الأدب بخطابه لرسوله، فليس من الحكمة أن يأمره بالتذلل للمؤمنين وهو رسولهم وسيدهم ومولاهم وبمثابة الأب لهم، فكل آية ناسبت سياقها، ولا فضل لإحداهما على الأخرى.

٣- بين الرازي أفضلية قوله تعالى في قوم نوح: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي

الْفُلِّكَ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ۖ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ

عَاقِبَةُ الْمُتَذَكِّرِينَ ﴾^(١)، فكانت أشد في الوعظ والترهيب؛ لأن سبحانه بين عاقبة المؤمنين

والكفار، فأما المؤمنون فنجاهم من الكفار، وجعلهم يخلفونهم، وأما الكفار فأغرقهم

وأهلكهم، ومن يسمع هذه القصة من أتباع النبي ﷺ تكن أبلغ في رده وزجره ((وَهَذِهِ

الطَّرِيقَةُ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّخْذِيرِ إِذَا جَرَتْ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ عَمَّنْ تَقَدَّمَ كَانَتْ أَبْلَغَ مِنَ

الْوَعِيدِ الْمُتَبَدَّلِ))^(٢)، وهذا ما نجده في قوله تعالى أيضا: ﴿ وَيَقَوْمٌ لَا يَجْرِمُكُمْ شِقَاقِي أَنْ

يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمٌ لَوْ طِ مِّنْكُمْ

بِإِعْدِ ۗ ﴾^(٣)، فقصص القرآن الكريم تسرد أحداثًا واقعية لأقوام مضوا، يلتمس منها العبرة

والعظة.

٤- وفي قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي

سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ

(١) سورة يونس: ٧٣.

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٨٦/١٧.

(٣) سورة هود: ٨٣.

دَرَجَةً^(١)، فعدم تحديد منزلة القاعدين والمجاهدين من المؤمنين بقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي

﴿فيه﴾ (إبهام على السامع هو أبلغ من تحديد المنزلة التي بين المجاهد والقاعد، فالمتأمل يمشي مع فكرته ولا يزال يتخيّل الدرجات بينهما)^(٢)، لأن المنزلة غير محدّدة.

٥- وجاء تفضيل قوله تعالى مخاطبًا المشركين: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ

عَبْدِنَا فَاتَّبُوا بُسُورَةَ مِمَّنْ مِثْلِهِ ۗ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِمَّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ

صَادِقِينَ﴾^(٣)، وهو في غاية التحدي لهم؛ فإنهم (إذا اجتمعوا وأحضروا أريابهم فعجزوا

كَانَ أبلغ فِي إلْزَامِ الْحَجَّةِ)^(٤)، عن الإتيان بسورة واحدة مثله، سواء استعانوا بشركائهم أو كانوا بمفردهم، وفيه من التحدي والتعجيز ما فيه.

٦- وقال تعالى مخاطبًا موسى ﷺ: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾^(٥)، وقد

وصفهم بالفسوق (ليكون أبلغ في تسليته)^(٦)، بأنهم قوم لا يستحقّون أن تتحسّر عليهم،

وهذا النوع من الخطاب تكرر في أكثر من موضع في القرآن الكريم، فقال سبحانه

مخاطبًا نبيه محمد ﷺ: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾^(٧)، وقال أيضا: ﴿فَلَا تَذْهَبْ

نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾^(٨)، كل ذلك تسليّة ومواساة له.

(١) سورة النساء: ٩٥.

(٢) المحرر الوجيز: ١١٥/٢.

(٣) سورة البقرة: ٢٣.

(٤) تفسير السمعاني: ٥٩/١.

(٥) سورة المائدة: ٢٦.

(٦) درج الدرر في تفسير الآي والسور: ٦٦٤/٢.

(٧) سورة المائدة: ٦٨.

(٨) سورة فاطر: ٨.

٧- وقال تعالى مخاطباً موسى وهارون عليهما السلام بشأن فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لِّعَلَّهِ

يَتَذَكَّرُ أَوْ تَخْشَى﴾^(١)، طلب منهما أن يدعوا (على الرجاء والطمع، لا على اليأس من

فلاحه، فوقع التعبد لهما على هذا الوجه؛ لأنه أبلغ في دعائه إلى الحق بالحرص الذي يكون من الرجاء)^(٢)، وهذا هو دأب القرآن الكريم في الدعوة إلى الله تعالى، فقال مخاطباً

مخاطباً النبي صلى الله عليه وآله: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ

وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٣)، فإن النفوس تألف اللين والرفق، وتتفر من الشدة

والغلظة، قال تعالى مخاطباً نبيه صلى الله عليه وآله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ

فَطَّاءً غَلِيظًا لَّقَلَّبْنَا الْقَلْبَ لَأَنفَضُوا مِن حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ

فِي الْأَمْرِ﴾^(٤)، وأما إذا لم يهتدوا فتكون الحجة عليهم أبلغ، بأنهم وُعطوا رغبة ورهبة ولم

ولم يستجيبوا.

٨- وفي قوله تعالى مخاطباً النبي صلى الله عليه وآله: ﴿قُلْ لِمَن مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ

﴿^(٥) بلحاظ أن جواب السؤال من البديهيات التي لا تحتاج إلى تفكير في الجواب ((فإن

أجابوك وإلا فقل، أنت، لله، أمره بالجواب عقيب السؤال ليكون أبلغ في التأثير وأكد في

الحجة))^(٦)، فضلاً عن أنه يعكس تمكن المتكلم وإيمانه بما يدعو إليه.

(١) سورة طه: ٤٤.

(٢) التفسير البسيط: ٤٠٩/١٤.

(٣) سورة النحل: ١٢٥.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٥) سورة الأنعام: ١٢.

(٦) معالم التنزيل: ١١١/٢.

٩- وفي تحوُّل الخطاب من المفرد إلى الجمع في قوله تعالى: ﴿ فَلَنُؤَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ۚ

فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ۚ

﴿(١) يجيب الراغب الأصفهاني: لكي لا يعتقد ((أن هذا أمر قد خُصَّ ﷺ به كما خُصَّ

بقوله: ﴿ قُمْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾(٢)، ولأنَّه لما كان تحويل القبلة أمرًا له خطر خصهم

بخطاب مفرد ليكون ذلك أبلغ، فمعلوم من السلطان إذا خاطب واليًا من قبله بأمر ذي

بال يعمه، ورغبته أن يخصه بخطاب مفرد ليكون ذلك أوقع عندهم وأدعى لهم إلى

قبولهم، وليكون لهم في ذلك تشريف، ولأن في الخطاب العام تعليق حكم آخر به، وهو

أنه لا فرق بين القريب والبعيد في وجوب التوجه إلى الكعبة)) (٣).

فأما خطاب الخاص فهو أبلغ في تشريف النبي ﷺ، وأوقع في النفوس لقبوله، بلحاظ أن

نبيهم مأمور بالتوجه إلى المسجد الحرام فهم يقتدون به ولهم أسوة فيه، وأما خطابه لهم فأبلغ في

التشريف لهم، ورفع اللبس عن الاعتقاد بعدم شمولهم بالأمر، فكان الخطاب للمفرد والجمع أشمل

وأبلغ وأوقع.

١٠- وخاطب الله سبحانه نبيه الكريم ﷺ: ﴿ لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا ۖ نَحْنُ نَرْزُقُكَ ﴾(٤)،

والمقصود كل الخلق ((يرزقهم ولا يسترزقهم، وينفعهم ولا ينتفع بهم، فكان ذلك أبلغ في

الامتتان عليهم)) (٥)، فهو الغني عنهم، وهم المحتاجون له على كل حال.

١١- وقال سبحانه مخاطبا إبراهيم ﷺ حين سأله عن كيفية إحياء الموتى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ

الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ

(١) سورة البقرة: ١٤٤.

(٢) سورة المزمل: ٢.

(٣) تفسير الراغب الأصفهاني: ٣٣٦/١.

(٤) سورة طه: ١.

(٥) النكت والعيون: ٤٣٤/٣.

سَعِيًّا^(١)، ويعلل الثعلبي وتبعه البغوي إتيانها سعيًا لا طيرانًا، ((كونه أبلغ في الحجة وأبعد من الشبهة؛ لأنها لو طارت لتوهم متوهم أنها غير تلك الطير، أو أن أرجلها غير سليمة))^(٢)، فالماشي أقرب للرائي وأظهر من الطائر، ولا سيما أنه بأمس الحاجة للاطمئنان؛ وهو القائل: ﴿لِيَطْمِئِنَّ قَلْبِي﴾^(٣)، فطأمنه بأبلغ برهان.

ثالثا: الزمان

ممّا ورد منه:

١- قال تعالى على لسان فرعون عندما خاطب موسى ﷺ بشأن اجتماعه مع السحرة: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ تُحْشَرَ النَّاسُ ضُحَى﴾^(٤)، فاختر وقت الضحى، ليتكامل ضوء الشمس ويجتمع الناس ((نهارًا جهازًا ليكون أبلغ في الحجة وأبعد من الريبة))^(٥)، فإنهم في مقام حجاج وبيان برهان، واختيار وقت الضحى هو الأنسب لتحقيق لتحقيق هذا الغرض.

٢- يعود إخفاء المتكلم لزمان حدث ما إلى أهميته، ولا سيما عن من يريد أن يعاقبه، قال تعالى في شأن يوم القيامة: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٦)، فأخفى ((الله تعالى أمر الساعة وزمان قيامها ليكون أبلغ في الإنذار والتخويف))^(٧)، فيكون المخاطب مترقبًا لهذا الحدث، ووجلا منه، يحتمل وقوعه

(١) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٢) الكشف والبيان: ٢٥٧/٢، وينظر: معالم التنزيل: ٢٤٩/١.

(٣) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٤) سورة طه: ٥٩.

(٥) الكشف والبيان: ٢٤٩/٦، وينظر: زاد المسير في علم التفسير: ١٦٣/٣.

(٦) سورة الزخرف: ٦٦.

(٧) تفسير السمعاني: ١١٤/٥.

في أي لحظة ما، وفي ذلك من الرعب والخوف ما لا يخفى، حتى إنه يتمنى وقوعه كي يرتاح من عذاب هذا الترقُّب.

رابعاً: المكان

ومما ورد منه:

حدد الله سبحانه (التنور) موضع انطلاق الماء لحدث إغراق قوم نوح (عليه السلام) في قوله: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرَقُونَ﴾^(١)، وعلّة اختيار هذا المكان لإخراج ((سبب الغرق من موضع الحرق؛ ليكون أبلغ في الإنذار والاعتبار))^(٢)، فضلاً عن ما فيه من بيان لقدرته سبحانه في جمع الشيء وضده بموضع واحد، إذ لا ((مناسبة بينه وبين فوران الماء منه، إلا أمر خارق للطبيعة، مضافاً إلى أنّ التنور محلّ لخروج الخبز، وهو أعلى طعام للإنسان في إدامة حياته، فيكون ابتداء الفوران من ذلك المحلّ، إشارة إلى انقضاء أيّام حياتهم))^(٣)، وهذا ما زادهم رعباً وذعراً، فمكان انطلاق الحدث وهو التنور، لم يكن في حسابهم.

وناسبه استعمال الفعل (فار) معه الذي يدل على ((هيجان وارتفاع بحدّة، من حيث هو بأي سبب كان، ينبع أو غليان أو ثوران أو غيرها))^(٤)، وعبر بالفعل (جاء) مناسبة للعظم الحدث الحدث وخطره، لأنه يستعمل ((لما فيه صعوبة ومشقّة))^(٥)، فتتناسب الزمان والمكان.

(١) سورة المؤمنون : ٢٧ .

(٢) مدارك التنزيل : ١٧٦/٣، وينظر: البحر المديد لابن عجيبة: ٥٧١/٣ .

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٥٤/٩ .

(٤) المصدر نفسه: ٣٩٨/١ .

(٥) لمسات بيانية: ٩٧ .

الخاتمة

ألقيت عصاي وضربتُ بِجِرَانِي، بعد رحلةٍ مائعةٍ مع خير جليس وناصح، بِزِيَادَةِ هُدَى
وَنُقْصَانِ عَمَى، وأهم ما حصَلْتُه في تلك الرحلة سوى الأجر:

١- أنّ المفاضلة بصورة عامة جهد عربي وإسلامي أصيل مبني على أسس عقلية ودينية ولغوية،
فكان لها حضور كبير وأهمية في العلوم الإسلامية، إذ نجدها في علم العقيدة بتفضيل فرقة
على فرقة، وفي الفقه بتفضيل عبادة على أخرى، ولم يبتعد النحو والصرف والدلالة والبلاغة
عن ذلك، وأرى أنّ هذا عائد إلى طبيعة الفكر العربي القائمة على الإيمان بالسببية والبحث
عن علل الأشياء من جهة، والعقيدة الإسلامية التي أقرت أن لكل فعل فاعلاً، ولكل أثر
مؤثراً، ونبذ مبدأ الصدفة والاعتباطية من جهة أخرى، والمفسرون أقرّوا بأن القرآن الكريم
معجز، وأنه خير الكلام، فأخذوا يبحثون عن أسباب ذلك على وفق أصول علمية اتّخذوها
للوصل إلى مقاصدهم، فكانت المفاضلة لها القدر المعلى في علم التفسير.

٢- أبرز ما دفع المفسرين للبحث في المفاضلة أمران: إثبات الإعجاز القرآني، وإثبات أفضليته
على كلام العرب.

٣- أصَلْتُ للمفاضلة اللغوية عند المفسرين بتعريفها وأسسها: الصوتي، والصرفي، والنحوي،
والدلالي، والسياقي. وصورها: بين آيات القرآن الكريم، وبين القراءات القرآنية، والقرآن الكريم
على الحديث الشريف، والقرآن الكريم على كلام العرب شعراً ونثراً، والقرآن الكريم على الكلام
المفترض.

٤- وجدتُ - بحسب الاستقراء - أنّ أبرز الألفاظ الشائعة في المفاضلة بين القراءات: (أجود)،
وبعده (أكثر) و(أحسن)، وفي المفاضلة بين الآراء: (أرجح)، وبعده (أقوى) و(أفضل)، وفي
المفاضلة بين العبارات: (أبلغ)، وهي ألفاظ في غاية الدقة، إذ القراءة فعل والفعل يتطلب
الجودة. والرأي فكر، وما يناسبه رجحان رأي على رأي، فناسبه أرجح. وما يناسب العبارات
البلاغة والإيصال فكان أبلغ أنسب لها وأوفق.

٥- قارن البحث بين المفاضلة اللغوية عند المفسرين ونظرية الأفضلية اللغوية عند الغربيين، فبان قصور الثانية، وعدم شموليتها وعالميتها كما زُعم؛ إذ إنها لا تصلح للتطبيق على كل اللغة، بل على الشاذ منها وما فيه خرق لقواعد اللغة فقط، وما ليس فيه خرق لا يقع ضمن بحثها، وأما المفاضلة اللغوية عند المفسرين فتصلح أن تكون نظرية شاملة لدراسة اللغة بمستوياتها الأربعة، ولا تقتصر على ما فيه خرق، بل تشمل كل اللغة.

٦- لا مفاضلة بين آيات القرآن الكريم؛ إذ كل آية فضلى في موضعها وموضوعها بناء على مبدأ الحكمة.

٧- المفاضلة الصرفية عند المفسرين قائمة على قوة دلالة الصيغة وأفضليتها في نفسها، ومن ذلك: زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، والصفة المشبهة أثبت من اسم الفاعل، وصيغة المبالغة أبلغ من اسم الفاعل، والاسم أقوى من الفعل، وقد تكون نابعة من السياق، فيتحكم بما يناسبه، فيفضل ما هو أقل قوة في ذاته، بناء على سياق يقتضي ذلك.

٨- المفاضلة النحوية عندهم قائمة على عوارض التركيب في الجملة، كالتقديم والتأخير، والتكثير والتعريف، والإظهار والإضمار، والتعدي واللزوم، وغيرها، وقد وظفوا السياق لإثبات ذلك، ولم أصنف المادة تبعاً لذلك؛ لعدم دخول كثير من المواضع في هذا التصنيف.

٩- لكل أداة وحرف من حروف المعاني معناه المحوري الخاص به، لا ينفك عنه حيثما حل في التركيب، ويترتب على ذلك، لا تضمين في الحروف، ولا ينوب بعضها عن بعض، فلكل منها معناه الخاص به، ف(من) لابتداء الغاية و(إلى) لانتهائها، و(في) للطرفية، وهكذا، وهذا القول يتصل بإبطال القول بالترادف الذي سيذكر بعد قليل.

١٠- فاضل المفسرون بين الجمل الاسمية والفعلية، بلحاظ أن الأولى تدل على الثبوت واللزوم، والثانية على الحدوث والاستمرارية غالباً، وبحسب السياق.

١١- المفاضلة الدلالية المعجمية قائمة على أسس التفريق بين الألفاظ، كالعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والقوة والضعف، والأصل والفرع، والحسي والمجرد، وغيرها. لكنها تجاوزت التفريق إلى التفضيل، والبحث أول من بيّن أن هذه المعايير تتخذ أسساً للمفاضلة بين الألفاظ.

١٢- التركيب والسياق حاضران في كل مستويات المفاضلة؛ إذ لا مفاضلة من دونهما.

١٣- حلّ البحث إشكالية مفادها: أنّ المفاضلة اللغوية في القرآن الكريم قد تكون لا ذات فائدة مرجوة من البحث فيها؛ لأنّ النتيجة فيها معروفة وهي تفضيل القرآن الكريم على غيره من الكلام العربي؟ والجواب عنه: أن معظم العلوم تبحث عن السبب في قيام الظاهرة، ولا تقتصر على وصفها؛ لأن الوصف لا يُختلف فيه كثيراً، بخلاف السبب، فمثلاً أن العلماء لا يختلفون في أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مخفوض في العربية، ولكن الاختلاف وقع في بيان سبب ذلك، وفي علم التفسير أن المفسرين متفقون على أن القرآن الكريم أفضل الكلام، وأنه أعجز البشر عن الإتيان بمثله، لكنهم مختلفون في إثبات هذه الأفضلية وهذا الإعجاز، ومن هنا جاءت مشروعية البحث في المفاضلة في إثبات أفضلية القرآن الكريم وإعجازه، فضلاً عن أن البحث فيها ذو فائدة جليّة في بيان الأساليب الفصحى والبليغة في التعبير، فيحذى حذو القرآن الكريم في اختيار الألفاظ والتراكيب والعبارات الأوضح والأبلغ.

١٤- أثبت البحث بناء على نظرية المفاضلة ألاّ ترادف في القرآن الكريم مطلقاً، بل لكل لفظ استعماله الخاص في موضعه وموضوعه، ولا ينوب عنه غيره، فسبحانه حكيم وضع كل لفظ في كتابه بقدر، والقول بالترادف يُذهب بجمال التعبير القرآني وخصوصيته، ويُبطل قصديته.

١٥- آراء المفسرين في المفاضلة بعضها أصيل في بابه، وبعضها مأخوذ عن بعض بإشارة قليلا، ومن دون إشارة كثيراً، وأكثر من أخذ عنه: الراغب الأصفهاني في تفسيره ومفرداته والزمخشري، والبيضاوي، وأهم من ألفتته أثر وتأثر:

الطوسي أخذ من ابن فورك كثيراً، والطبرسي أخذ بإشارة ومن دون إشارة في تفسيره مجمع البيان من الطوسي، وفي تفسيره جوامع الجامع من الزمخشري، والرازي أخذ من الزمخشري كثيراً بإشارة ومن دونها، والخازن أخذ من الرازي، والنسفي أخذ من الزمخشري حرفياً من دون إشارة، وابن عادل أخذ من السمين الحلبي حتى أصبح تفسيره أشبه بنسخة ثانية من تفسير السمين، والسمين أخذ من أبي حيان الأندلسي بلا إشارة كثيراً، والسيوطي في الإتقان أخذ من الزركشي في البرهان حرفياً من دون إشارة إلا نادراً، والآلوسي في تفسيره أخذ من الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي، وغيرها.

المصادر والمراجع

أ - الكتب المطبوعة:

📖 القرآن الكريم
📖 الإبانة عن معاني القراءات: أبو محمد مكي القرطبي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، د.ت.
📖 إبراز المعاني من حرز الأمانى: عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
📖 أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: د. محمد إبراهيم البناء، دار البيان العربي، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
📖 الإبتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
📖 الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
📖 أحكام القرآن: أحمد بن علي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
📖 إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
📖 أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
📖 الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
📖 أسرار التكرار في القرآن (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان): محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى (ت: نحو ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، د.ت.
📖 أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٤١٥ - ١٩٩٥م.
📖 الإسناد في العربية ومسائل أخرى: أ.د. صباح عطوي عبود، دار الرضوان، عمان، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
📖 اشتقاق أسماء الله: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك،

مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
الاعتقادات في دين الإمامية: الشيخ محمد بن علي الصدوق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: عصام عبد السيد، دار المفيد، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
إعراب القرآن: إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد درويش (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد، حمص سورية، ط٤، ١٤١٥هـ.
أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن الحاجب المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد): الشريف المرتضى علي بن الحسين العلوي (ت: ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (البابي الحلبي)، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
الإنصاف فيما تضمنه الكشاف: أحمد بن محمد الإسكندري (ت: ٦٨٣هـ)، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل: زين الدين أبو عبد الله محمد الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
الأنموذج في النحو: محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
أنوار التنزيل وأسرار التأويل: أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تعليق وترتيب: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، ط٢، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
إيجاز البيان عن معاني القرآن: نجم الدين محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت: نحو ٥٥٠هـ)، تحقيق:

د. حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط٢، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: محمود بن أبي الحسن علي النيسابوري (ت: بعد ٥٥٣هـ)، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: أبو العباس أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني (ت: ١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي، نشر د. حسن عباس زكي، القاهرة، ١٤١٩هـ.
بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ.
البرهان في تفسير القرآن: السيد هاشم البحراني (ت: ١١٠٧هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، د. ت.
البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
البيان في تفسير القرآن: السيد أبو القاسم الخوئي (ت: ١٤١٣هـ)، دار الزهراء، بيروت، ط٤، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
البيان في روائع القرآن: د. تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
بيان المعاني: عبد القادر بن ملاً حويش العاني (ت: ١٣٩٨هـ)، مطبعة الترقى، دمشق، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٥م.
تاج العروس في شرح جواهر القاموس: محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
تأريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت.
تأويل مشكل القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار

الكتب العلمية، بيروت، د. د. ت.
التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، مصر، د. د. ت.
التبيان في أيمان القرآن: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩ هـ.
التبيان في تفسير غريب القرآن: أحمد بن محمد بن عماد الدين بن الهائم (ت: ٨١٥هـ)، تحقيق: د ضاحي عبد الباقي محمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.
التبيان في تفسير القرآن: الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت: ٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، ط١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
التحبير شرح التحرير في أصول الفقه: أبو الحسن علي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
التحرير والتتوير (تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): محمد الطاهر بن محمد بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤ هـ.
التحقيق في كلمات القرآن الكريم: الشيخ حسن المصطفوي (ت: ١٤٢٦هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، إيران، ط١، ١٤١٧ هـ.
ترشيح العلل في شرح الجمل: صدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ)، تحقيق: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ.
تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ) تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
التعبير القرآني: د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، الأردن، ط٧، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١٠ م.
التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام: عبد الرحمن السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله محمد علي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٤٠١ هـ - ١٩٩٢ م.
التعريفات: علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
التعليقة على المقرب: بهاء الدين بن النحاس (ت: ٦٩٦هـ)، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، وزارة

الثقافة، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
تفسير ابن فورك: محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (ت: ٤٠٦ هـ)، دراسة وتحقيق: مجموعة رسائل ماجستير في جامعة أم القرى، في مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
تفسير أسماء الله الحسنى: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، (ت: ٣١١ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، د. ت.
تفسير الإمام ابن عرفة: محمد بن محمد بن عرفة المالكي (ت: ٨٠٣ هـ)، تحقيق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، ط ١، ١٩٨٦ م.
التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت: ٤٦٨ هـ)، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة محمد بن سعود، نشر: عمادة البحث العلمي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
تفسير الراغب الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني (ت: ٥٠٢ هـ)، ج ١، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م. ج ٢، ٣، تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشدي، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. ج ٤، ٥، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
تفسير السلمي: أبو عبد الرحمن السلمي (ت: ٤١٢ هـ)، تحقيق ومراجعة: سيد عمران، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
تفسير السمرقندي: أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت: ٣٧٣ هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، د. ت.
تفسير السمعاني: أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت: ٤٨٩ هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
تفسير الشعراوي (الخواطر): محمد متولي الشعراوي (ت: ١٤١٨ هـ)، مطابع أخبار اليوم، عام ١٩٩٧ م.
التفسير الصافي: محسن الفيض الكاشاني (ت: ١٠٩١ هـ)، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الهادي، قم المقدسة، ط ٢، ١٤١٦ هـ.
تفسير العز بن عبد السلام: عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت: ٦٦٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
تفسير العياشي: محمد بن مسعود العياشي (ت: ٣٢٠ هـ)، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، د. ت.
تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): محمد رشيد بن علي رضا الحسيني (ت: ١٣٥٤ هـ)، الهيئة المصرية

العامّة للكتاب، ١٩٩٠م.
تفسير القرآن العزيز: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زَمَين (ت: ٣٩٩هـ)، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، نشر: الفاروق الحديثة، مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
تفسير القرآن العظيم: عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق ومراجعة: أسعد محمد الطيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.
تفسير القرآن الكريم: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
تفسير القرآن الكريم: مصطفى الخميني (ت: ١٣٩٨هـ)، تحقيق: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، مطبعة مؤسسة العروج، ط١، ١٤١٨هـ.
تفسير القمي: علي بن إبراهيم القمي (ت: نحو ٣٢٩هـ)، تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب، قم، إيران، ط٣، ١٤٠٤هـ.
تفسير الكتاب العزيز وإعرابه: عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (ت: ٦٨٨هـ)، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، نشر: الجامعة الإسلامية بالدينه المنورة، ١٤١٣هـ.
تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة): محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
التفسير المظهري: محمد ثناء الله المظهري (ت: ١٢٢٥هـ)، تحقيق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية، باكستان، ١٤١٢هـ.
التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط٢، ١٤١٨هـ.
التفسير الوسيط للقرآن الكريم: محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
تلخيص البيان في مجازات القرآن: محمد بن الحسين الشريف الرضي (ت: ٤٠٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الغني حسن، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
التمرنة في الأصول النحوية: الخوري يوسف داود الموصلي (ت: ١٣٠٧هـ)، دير الآباء الدومنيكيين، الموصل، العراق، ١٨٧٦م.
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن البر القرطبي، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون

الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
تهديب اللغة: أبو منصور أحمد بن محمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) علق عليه: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
التوحيد: الشيخ محمد بن علي الصدوق (ت: ٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، د.ت.
توضيح المقاصد والمسالك: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الإيجي): محمد بن عبد الرحمن بن محمد الإيجي (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ضياء الدين بن الأثير الجزري (ت: ٦٣٧هـ)، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.
الجامع لأحكام القرآن: شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
جوامع الجامع: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت: ٥٤٨هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة، ط١، ١٤١٨هـ.
الجواهر الحسان في تفسير القرآن: أبو زيد عبد الرحمن الثعالبي (ت: ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.
جواهر القرآن: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. محمد رشيد رضا القباني، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي): شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.

<p>حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيِّ لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.</p>
<p>الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ٤، ١٤٠١هـ.</p>
<p>الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.</p>
<p>حرب اللغات والسياسات اللغوية: لويس جان كالفي، ترجمة: حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨م.</p>
<p>الحيوان: عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.</p>
<p>الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، د، ت.</p>
<p>الخصال: الشيخ محمد بن علي الصدوق (ت: ٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.</p>
<p>دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عزيمة (ت: ١٤٠٤هـ)، دار الحديث، القاهرة، د.ت.</p>
<p>درة التنزيل وغرّة التأويل: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني الخطيب الإسكافي (ت: ٤٢٠هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى أيدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.</p>
<p>الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ت.</p>
<p>درج الدرر في تفسير الآي والسور: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، دراسة وتحقيق: وليد بن أحمد بن صالح الحسين، إيداد عبد اللطيف القيسي، نشر: مجلة الحكمة، بريطانيا، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.</p>
<p>دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون): عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.</p>
<p>دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني: د. محمد ياس خضر الدوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠١٤م.</p>
<p>دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود</p>

محمد شاکر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
دلائل الصدق لنهج الحق: الشيخ محمد حسن المظفر (ت: ١٣٧٥هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، مطبعة ستاره، قم، ط ١، ١٤٢٢هـ.
ديوان أبي الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ)، صنعه: سعيد بن الحسن السكري (ت: ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق: محمود إبراهيم محمد، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ط ١، ٢٠١٠م.
ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٥، ١٩٩٠م.
ديوان الراعي النميري (ت: ٩٠هـ)، شرح: د. واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، لبنان، د. ت.
ديوان القطامي، عمير بن شبيب التغلبي (ت: ١٠١هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.
رسائل الجاحظ: عمرو بن بحر الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
الرسالة القشيرية: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، تحقيق: د. عبد الحليم محمود، د. محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
روائع البيان تفسير آيات الأحكام: محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي، دمشق، ط ٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
روح البيان: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي (ت: ١١٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت، د. ت.
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الألويسي (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام: عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، قدم له وعلق عليه وضبطه: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
زبدة التفسير: الملا فتح الله الكاشاني (ت: ٩٨٨هـ)، تحقيق: مؤسسة المعارف، مطبعة: عترة، قم،

<p>إيران، ط ١، ١٤٢٣ هـ .</p>
<p>الزيادة والإحسان في علوم القرآن: محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي (ت: ١١٥٠ هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية ماجستير لـ (محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد محمود، ومصالح عبد الكريم السامدي، خالد عبد الكريم اللاحم)، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، ط ١، ١٤٢٧ هـ.</p>
<p>السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤ هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٤٠٠ هـ.</p>
<p>السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧ هـ)، بولاق، القاهرة، ١٢٨٥ هـ.</p>
<p>سر الفصاحة: عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي (ت: ٤٦٦ هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .</p>
<p>سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ت.</p>
<p>سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩ هـ)، تحقيق وتصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.</p>
<p>سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط وأصحابه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.</p>
<p>السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.</p>
<p>سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة: د. أسعد خلف العوادي، دار الحامد، الأردن، ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.</p>
<p>السياسة اللغوية في البلاد العربية: د. عبد القادر الفاسي، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط ١، ٢٠١٣ م</p>
<p>شرح تسهيل الفوائد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.</p>
<p>شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت: ٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.</p>
<p>شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.</p>
<p>شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د. ت.</p>

<p>شرح صحيح البخاري: أبو الحسن علي بن خلف بن البطال (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.</p>
<p>شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ): القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.</p>
<p>شرح صحيح مسلم: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.</p>
<p>شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، د.ت.</p>
<p>شرح مسند أبي حنيفة: أبو الحسن نور الدين محمد الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.</p>
<p>شرح المفصل للزمخشري: أبو النقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلبي (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.</p>
<p>شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإيراني، د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.</p>
<p>الصاحبي في فقه اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م.</p>
<p>الصاحح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.</p>
<p>صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.</p>
<p>صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.</p>
<p>الصناعتان الكتابية والشعر: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.</p>
<p>العُدْبُ النَّمِيرُ مِنْ مَجَالِسِ الشَّنْفِيطِيِّ فِي التَّفْسِيرِ: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٦هـ.</p>
<p>علل النحو: محمد بن عبد الله بن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الحجاز، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.</p>
<p>علم الدلالة: أف. آر. بالمر، ترجمة: مجيد الماشطة، العمال المركزية، بغداد، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥هـ.</p>

<p>علم اللغة العام: فردينان دي سوسور (ت: ١٩١٣م)، ترجمة: د. يوثيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: د. مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، ط٢، ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م.</p>
<p>علم اللغة وصناعة المعجم: د. علي القاسمي، جامعة الملك فهد، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.</p>
<p>علم النص ونظرية الترجمة: أ.د. يوسف نور عوض، دار الثقة، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.</p>
<p>عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.</p>
<p>عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.</p>
<p>العمدة في محاسن الشعر وآدابه: الحسن بن رشيق القيرواني (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.</p>
<p>العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، قم، ط٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.</p>
<p>غاية الأمان في تفسير الكلام الرباني: أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني (ت: ٨٩٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد مصطفى كوكسو، جامعة صاقريا، كلية العلوم الاجتماعية، تركيا، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.</p>
<p>غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى (ت: نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، د. ت.</p>
<p>غرائب القرآن ورجائب الفرقان: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، تحقيق: زكريا عميرا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.</p>
<p>غريب الحديث: إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ.</p>
<p>غريب القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.</p>
<p>فتاوي الخليلي على المذهب الشافعي: محمد بن محمد بن شرف الدين الخليلي (ت: ١١٤٧هـ)، طبعة مصرية قديمة، د. ت.</p>
<p>فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وأصحابه، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة النبوية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.</p>
<p>فتح البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان الحسيني القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ) عني بطبعه وقدم له وراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.</p>
<p>فتح الرحمن في تفسير القرآن: مجير الدين بن محمد المقدسي (ت: ٩٢٧هـ)، تحقيق: نور الدين طالب،</p>

دار النوادر، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٤ هـ.
فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣ هـ)، تحقيق: إياد محمد الغوج، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق): أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، (ت: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، د. ت.
فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: نور الدين بن نعمة الله الجزائري (ت: ١١٥٨ هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: نحو ٣٩٥ هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم، القاهرة، مصر، د. ت.
الفروق اللغوية في العربية: أ. د. علي كاظم المشري، دار صفاء، الأردن، ط١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
الفروق اللغوية في كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم للمصطفوي: مروة محمد كاظم، دار القارئ، بيروت، ط١، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.
فصول في علم الدلالة: د. فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
فقه القرآن: قطب الدين الراوندي (ت: ٥٧٣ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، نشر: مكتبة آية الله العظمى النجفي المرعشي، ط٢، ١٤٠٥ هـ.
فقه اللغة وسر العربية: عبد الملك الثعالبي (ت: ٤٢٩ هـ)، تحقيق: السقا والأبياري وشلبي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
في ظلال القرآن: سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (ت: ١٣٨٥ هـ)، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط١٧، ١٤١٢ هـ.
قطف الأزهار في كشف الأسرار: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق ودراسة: د. أحمد بن محمد الحمادي، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
الكافي: أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت: ٣٢٩ هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مطبعة حيدري، ط٥، ١٣٦٣ هـ. ش.
كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت.
كشف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوي (ت: ١١٥٨ هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان

ناشرون، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
كشف المعاني في المتشابه من المثنائي: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: د. عبد الجواد خلف، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ) تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
الكلمة دراسة لغوية معجمية: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٨م.
الكليات: أبو البقاء الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، قابله ووضع فهرسه: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
كنز الدقائق و بحر الغرائب: محمد بن محمد رضا القمي المشهدي (ت: ١١٢٥هـ)، تحقيق: حسين درگاهي، مؤسسة الطبع والنشر ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ.
كنز العرفان في فقه القرآن: جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري الحلبي (ت: ٨٢٦هـ)، علق عليه: محمد باقر (شريف زاده)، وأخرج أحاديثه: محمد باقر البهبودي، مطبعة حيدري، طهران، ١٣٨٥هـ.
اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن): علاء الدين علي بن محمد الخازن (ت: ٧٤١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
اللباب في علوم الكتاب: سراج الدين عمر بن علي بن عادل النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
اللسانيات مقدمة إلى المقدمات: جين إتشسن، ترجمة وتعليق: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٦م.
لطائف الإشارات: عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٣، د. ت.
اللغة: جوزيف فندريس (ت: ١٣٨٠هـ)، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو

المصرية، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م.
اللغة العربية بين القواعدية والمنتقي في ضوء نظرية الأفضلية: أ.د. يحيى عابنة، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط١، ٢٠١٦م.
اللغة وعلم اللغة: جون ليونز، ترجمة وتعليق: د. مصطفى التوني، دار النهضة، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
اللمحة في شرح الملح: محمد بن حسن بن سباع بن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، الأردن، ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
ما وراء الفقه: السيد محمد الصدر (ت: ١٤٢١هـ)، ط٣، قم، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
مباحث التفسير لابن المظفر (وهو استدركات وتعليقات على تفسير الكشف والبيان للثعلبي): أحمد بن محمد بن أحمد الرازي (ت: بعد ٦٣٠هـ)، دراسة وتحقيق: حاتم بن عابد القرشي، كنوز إشبيلية، الحجاز، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
متشابه القرآن ومختلفه: محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (ت: ٥٨٨هـ)، اشارات بيدار، إيران، ١٣٢٨هـ.
المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير (ت: ٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.
مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت: ٥٤٨هـ)، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
محاسن التأويل: محمد بن محمد الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
المحبر: محمد بن حبيب بن أمية البغدادي (ت: ٢٤٥هـ)، تحقيق: إيلزة ليختن شتيتير، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د. ت.
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:

٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.
المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم: السيد حيدر الأملي (ت: ٧٨٢هـ)، تحقيق: محسن الموسوي التبريزي، مطبعة الأسوة، ط٤، ١٤٢٨ هـ.
المحيط في اللغة: صاحب بن عباد (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
مدارك التنزيل وحقائق التأويل: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٥م.
المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت: ٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
مسرد معجم مصطلحات الرياضيات: إعداد: أ.د. موفق دعبول وأصحابه، مجمع اللغة العربية، سوريا، ٢٠١٨م.
معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي): أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ، بيروت.
معاني الأبنية في العربية: د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، الأردن، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
معاني القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩ هـ.
معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وصاحبه، دار الكتب المصرية، ط١، د.ت.
معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
معتك الأقران في إعجاز القرآن (إعجاز القرآن ومعتك الأقران): جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
المعجزة الكبرى القرآن: محمد بن أحمد بن مصطفى المعروف بأبي زهرة (ت: ١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي، د.ت.
معجم علم اللغة النظري: د. محمد علي الخولي، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩١م.

<p>المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني(ت:٣٦٠هـ)، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، د.ت.</p>
<p>المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته: د أحمد مختار عمر، مؤسسة سطور المعرفة، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.</p>
<p>مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٦، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.</p>
<p>مفاتيح الغيب(التفسير الكبير): فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.</p>
<p>مفتاح العلوم: يوسف بن محمد السكاكي(ت:٦٢٦هـ)، ضبطه وكتبه هوامشه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.</p>
<p>المفتاح في الصرف: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.</p>
<p>المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.</p>
<p>مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا(ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.</p>
<p>مقتنيات الدرر: مير سيد علي الحائري(ت: ١٣٥٣هـ)، مطبعة الحيدري، طهران، ١٣٣٧هـ. ش.</p>
<p>المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى: أبو حامد الغزالي(ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، نشر: الجفان والجابي، قبرص، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.</p>
<p>ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي (ت: ٧٠٨هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت.</p>
<p>من تاريخ الأدب العربي: طه حسين، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.</p>
<p>المواقف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت: ٧٥٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.</p>
<p>مواهب الرحمن في تفسير القرآن: السيد عبد الأعلى السبزواري(ت: ١٤١٤هـ)، مطبعة نكين، قم، إيران، ط٥، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.</p>
<p>الميزان في تفسير القرآن: السيد محمد حسين الطباطبائي، (ت: ١٤٠٢هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة، د. ت.</p>

<p>نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.</p>
<p>النحو الوافي: عباس حسن (ت: ١٣٩٨ هـ)، دار المعارف، ط١٥، د.ت.</p>
<p>النظام القرآني: عالم سببيل النيلي، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.</p>
<p>نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: د. حسن خميس الملح، دار الشروق، الأردن، ط١، ٢٠٠١ م.</p>
<p>نظرية الأفضلية اللغوية: د. أحمد عبد المجيد القيسي، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠١٧ م.</p>
<p>النظرية التقاضلية في التحليل اللغوي، رينيه كاخر، ترجمة فيصل بن محمد المهنا، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٤ م.</p>
<p>نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت: ٨٨٥ هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د. ت.</p>
<p>النكت في القرآن الكريم: علي بن فضال المجاشعي (ت: ٤٧٩ هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.</p>
<p>نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد: أبو العباس البسيلي التونسي (ت: ٨٣٠ هـ)، تحقيق: محمد الطبراني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.</p>
<p>النكت والعيون: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الماوردي (ت: ٤٥٠ هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.</p>
<p>نهج البلاغة: وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي (ت: ٤٠٦ هـ) من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام): ضبط نصّه وابتكر فهارسه: د. صبحي الصالح، ط١، بيروت، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.</p>
<p>نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي): جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، محقق في ثلاث رسائل دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م.</p>
<p>الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه: مكّي بن أبي طالب القرطبي (ت: ٤٣٧ هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.</p>
<p>همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت.</p>
<p>الواضح في أصول الفقه: أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي، (ت: ٥١٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.</p>
<p>الوجوه والنظائر: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: نحو ٣٩٥ هـ)، حققه وعلق عليه: محمد</p>

عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ.
الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وأصحابه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

ب- الرسائل والأطاريح الجامعية:

الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس في توجيه الشواهد القرآنية في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية: بدر سند مليح، رسالة دكتوراه في كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، عام ٢٠١٦م.
أسس المفاضلة الصرفية في القراءات القرآنية حتى نهاية القرن السادس الهجري: محمد نظام سامي، أطروحة دكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، عام ٢٠٢٠م.
التفكير اللساني عند الإمام علي <small>عليه السلام</small> : حيدر عبد الرسول عوض، رسالة ماجستير في كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٨م.
توجيه التراكيب القرآنية في معاني القرآن للفراء بين الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية: سالم عايد صباح، رسالة دكتوراه في كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، عام ٢٠١٦م.
توجيه الشاهد القرآني في معاني القرآن وإعرابه للزجاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية: أحمد عبد المجيد حمد، رسالة دكتوراه، في كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، عام ٢٠١٥م.
عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنية الشاذة دراسة وصفية تحليلية: رائدة علي محمد، رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، عام ٢٠١٦م.
المفاضلة بين القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (دراسة صوتية): رياض رحيم ثعبان، أطروحة دكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، عام ٢٠١٤م.

ت- البحوث المنشورة:

بلاغة الوصف بـ(ذو) و(صاحب) و(المشتق) في القرآن الكريم للدكتور رياض يونس خلف، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت. م١٨، ٦٤، آب ٢٠١١.
التحيز اللغوي مظاهره وأسبابه، حمزة بن قبلان المزيني، بحث منشور في مجلة جنور، ج٥، م٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
نظرية الأفضلية النحوية في القراءات القرآنية (ظاهرة الحذف أنموذجا)، لرائدة مراشدة ويحيى عابنة، بحث منشور في مجلة المنارة للبحوث والدراسات، م ٢٢، ١٤، ٣١ آذار ٢٠١٦م.